



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: الصوتيات العربية ومستويات الدرس اللغوي



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لمد موسومة بـ:

المقطع الصوتي وأثره في تشكيل البنى الصرفية للغة العربية

إشراف:

أ.د لطيفة عبو

إعداد الطالبة:

سامية مزيود

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحكيم والي دادة
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذة التعليم العالي	أ.د. لطيفة عبو
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الناصر بوعلي
عضوا مناقشا	م.ج. مغنية	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد القادر بوشيبة
عضوا مناقشا	م.ج. النعام	أستاذة محاضرة "أ"	د. إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم

السنة الجامعية: 1440-1441هـ / 2018-2019م

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

إهداء

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى روح والدي همسة وفاء براهه
واعترافاً بفضلته وإحياء لذكراه، فطيب الله ثراه، ونور قبره، وأحسن مثواه.

إلى يد تحطى بحفظ الرحمن ترعى الأمانة من لفح الزمن وحر الأيام، إلى الأم الغالية
التي تنازلت عن شبابها طوعاً في بواكيره لتربيته ورعايته فأفعمتني بصريح العطف، وأغدقتني
بفيض الإحسان فجزاها الله عني كل خير، وتمتها بالصحة والعافية.

إلى الذين آثروني بالإيحاء وناصروني في كل آن، أحباء قلبي وأشقاء روحي إخوتي:
فاطمة، صليحة، مكية، خديجة، وسعيد أحبكم حباً لومرّ على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة.
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة: فيصل، إيمان، عبد الرحيم، فريال، هاجر، كوثر، حنان
وعبد الوهاب.

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن
لا أضيعهم صديقاتي.

إلى الذين أكرموني بعظيم وقتاتهم المباركة زملائي وزميلاتي في العمل بدائرة بني سنوس.

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً برفقه يضيء الطريق أمامي.

إلى من يحمل في ذكرياته اسمي، وتمتني لي التوفيق يوماً، إلى من سعتهم ذاكرتي، ولم
تسعهم مذكرتي.

الطالبة: مزود سامية

شكر وتقدير

أوجه بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على أن وفقني وأعانتني على إتمام هذه الأطروحة من غير حول مني ولا قوة، فهو الذي له الفضل أولاً وأخيراً، كما أشكره على نعمه الكثيرة والآلهة الجسيمة بالشكر تدوم النعم. وأجد لزاماً بعد شكر الله تعالى أن أشكر ذوي الفضل علي؛ إذ كانوا السبب في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة "لطيفة عبو" التي تفضلت بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وتقوم ما أوعج منها، إذ كانت لها أياد بيض على هذا البحث فقد رعمته فكرة، وتمهدته بالمتابعة والمناقشة حتى أكملت فكرته واستوت خطته، كما كانت لها يد على صاحبة هذا البحث؛ إذ غمرتها أيضاً بفيض رعايتها، فقد كانت تتلقاها باسممة الثغر، منشحة الصدر، مقدرة الظروف عملها وعلما فلها مني كل الاحترام والتقدير، وأسأل المولى أن يجعلني تلميذة خلقها وعلما .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض على ما قدمه لي من آراء وتوجيهات كان لها آثارها في توجيه مسار هذه الدراسة.

كما أزجي شكري وتقديري إلى الذي كان خير سند لي في محنتي العلمية الأمين العام لدائرة بني سنوس السيد: "عبد الرزاق بعوش" فأقول له: ولو أنني أتيت بلاغة الكلم، وأحطت بكلام العرب، وأفنيت بحر الكلام في النظم والنثر، لما كنت بعد القول إلا مقصرة ومعترفة بالعجز عن واجب الشكر والتبجيل، فجزاه الله خير الجزاء وجعل عمله دخرا ليوم لا جزاء فيه إلا العمل الصالح.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول قراءة رسالتي ومناقشتي فهم أهل لسدّ خللها وتقييم معوجها وتهذيب تواتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، وسيكون آرائهم وملاحظاتهم كل الاحترام والتقدير فهي تغني البحث وتزيده شرفا .

وثناء كبير لكل من مدّ يده العون والمساعدة في هذا العمل ولو بكلمة طيبة . . .

-- فالى كل هؤلاء شكر خاص واحترام كبير و عرفان جميل --

الرموز والمختصرات

الرموز والمختصرات المستعملة في الأطروحة.

- ص ← دالة الصوت الصامت.
- س ← دالة الصوت الساكن.
- ح ← دالة الصوت الصائت.
- ع ← دالة صوت العلة.
- ح ح ← دالة الصوت الصائت الطويل.
- ص ح ← دالة المقطع القصير المفتوح.
- ص ح ح ← دالة المقطع المتوسط المفتوح.
- ص ح ص ← دالة المقطع المتوسط المغلق.
- ص ح ح ص ← دالة المقطع الطويل المفرد الإغلاق.
- ص ح ص ص ← دالة المقطع الطويل المزدوج الإغلاق.
- ص ح ح ص ص ← دالة المقطع المديد.
- ـَ ← دالة الفتحة القصيرة.
- ـً ← دالة الفتحة الطويلة (الألف).
- ـِ ← دالة الكسرة القصيرة.
- ـٍ ← دالة الكسرة الطويلة (الياء المدية).
- ـُ ← دالة الضمة القصيرة.
- ـٌ ← دالة الضمة الطويلة (الواو المدية).

المقدمة

الحمد لله الذي يستر السبيل لمن أراد، وجعل الأعمال الصالحة ذخيرة ليوم المعاد، وصلاة وسلام على خير خلق الله وأفضل رسله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وبعد: فما زالت بنا حاجة إلى معاودة دراسة اللغة وظواهرها دراسة قائمة على الموازنة والتّقدّم المؤسّس على البراهين العلمية والحقائق التي وصل إليها العلم الحديث، محلّين آراء علمائنا القدامى الذين انطلقوا يؤصّلون ويقعدون وفقا للتّجربة الذاتية التي أثبتت صحّتها في كثير من الأمور.

بيد أنّ ما قرّره الدرس الصوتي الحديث المعتمد على الوسائل العلمية المتطوّرة يتوجّب علينا أن نوظّفه ونستعين به لتفسير هذه الظواهر، ومن هنا كانت فكرة دراسة أثر المقطع الصوتي في تشكيل البنية الصرفية للغة العربية، لأنّه من الأمور التي استند المحدثون إليها في تفسير الظواهر الصرفية المقطع العربي؛ والذي لم يدخله القدماء في تفسيرات البنى الصرفية للغة العربية على الرغم من معرفتهم به، وعليه فقد تناولت هذه الدراسة الصرف العربي أو بالأحرى عدد من قضاياها في ضوء علم الصوتيات، بالتركيز على نظرية المقطع الصوتي العربي بأنواعه لأنّه مفتاح علم الصرف وأساس بنى الكلمات.

وقد كان اختيارنا لموضوع هذه الدراسة استجابة لرغبة ملحّة لازمتنا وهي الميل إلى تناول الموضوعات اللّغوية والخوض في غمارها، وهذه الرغبة ظلّت تتجاذبها حقول مختلفة من قضايا اللّغة حتّى استقرّ بها المطاف عند مجال الصوت خاصّة مع ازدهار الدراسات الصوتية العربية في الآونة الأخيرة بشكل ملاحظ؛ فبات لزاما أن تأخذ هذه الدراسات مكانها في كلّ دراسة لغوية.

ومّا دفعنا أيضا للخوض في غمار هذا البحث واختياره هو أهميّة الدراسة الصوتية في الحديثة، وإعداد دراسة تطبيقية تبين كيفية تحديد أبعاد الجانب الصوتي في دراسة الجانب الصرفي. ومّا عزّز ذلك كلّهُ هو توفّر أهم شروط الدراسة العلمية وهو وفرة المصادر والمراجع بما يحقّق إتمام بحث متكامل مستند إلى أسس راسخة، ويكون الكلام موثقا والآراء مدعّمة بأسانيدها. وعليه فإنّه بين الرغبة الذاتية والحاجة العلمية تكمن مسوّغات هذه الدراسة.

وهذا العمل هو محاولة تهدف إلى معاينة التداخلات الصوتية الصرفية وجمع الجهود الرائدة في كتب التراث اللغوي في هذا الشأن، ثم تقديمها في ضوء المنهج الصوتي الحديث، وبالتالي تقديم صورة من صور الدراسة الصوتية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة أو المزوجة بين القديم والحديث، وذلك ببيان أثر العاملين الصرفي والصوتي وتنازعهما في إحداث الكلمة، وتحليل البنية اللغوية من مستوى داخلي، من أجل استجلاء دور نظرية المقطع في تشكيل البنى الصرفية العربية، وفهم التغيرات الصوتية المرتبطة بها.

وبصفة عامة إدراك أثرها فيما أصاب بعض الكلمات من تغيرات صوتية؛ هذا فضلا عن محاولة ربط الصلة بين وحدات التشكيل الصوتي المتمثلة في المقطع والنبر والتنغيم والمفصل الصوتي زيادة على الدلالة والمعنى.

وبالتالي الإسهام في إبراز أحد أسرار العربية وهو "المقطع الصوتي"، بالاعتماد على التحليل؛ لكشف العلاقات بين الأصوات وبناء الكلمات، وبيان الجهود التي قام بها علماء الأصوات في معالجتهم للقضايا الصرفية معالجة تبرز دور هذا العلم في الدرس اللغوي.

فالظواهر الصرف صوتية قد نوقشت في كتب التراث مناقشات عديدة وفسرت تفسيرات مختلفة، بعضها ضمن الحمل والقياس، والبعض الآخر كان تحت ظاهرة التقاء الساكنين، أو في مباحث مختلفة مثل الإعلال والإبدال وغيرها، أما الدراسات اللغوية في العصر الحديث قد تطورت وتعددت منابعها ولاسيما الدراسات الصوتية منها، لما تهيأ لعلماء اللغة من إمكانات كانت مفقودة بالنسبة للسلف، فناقشوا الظواهر الصرف صوتية وعللوا بما يتأتى لهم من دراسات غريبة وقوانين صوتية، وآليات مخبرية، فكانت دراستهم مبنية على الأسس العملية، بعيدة بعض الشيء عن التآويلات والتفسيرات التي قد تجانب الصواب في كثير منها، لأجل ذلك فإنّ هذا الموضوع يعدّ مجالاً واسعاً للبحث لما فيه من تحليل ومقارنة، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن أهمّ إشكالات هذا الموضوع والمتمثلة في المسائل الآتية:

- هل كانت فكرة المقطع الصوتي مجهولة عند علماء العربية القدامى؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فكيف أسهم العلماء المحدثون في الإفادة من التراث اللغوي العربي في هذا الشأن، وما الذي أضافوه؟
 - ما علاقة المقطع بالفونيمات الثانوية؟ وبعبارة أخرى هل تصاحب الفونيمات الثانوية الفونيم أو المقطع؟ وكيف؟ وهل لهذه العلاقة تأثير في البنية اللغوية؟
 - وكيف استطاع أنصار المقطع إثبات أهميته ودوره في التشكيل اللغوي وتفسير الظواهر الصرفية، وفهم ظواهر النطق؟
- ومما لا شكّ فيه أنّ هناك دراسات قد سبقتنا للخوض في هذا الموضوع نذكر منها:
- النظام المقطعي ودلالته في سورة البقرة دراسة صوتية وصفية تحليلية، للطالب عادل عبد الرحمن عبد الله إبراهيم، الجامعة الإسلامية غزة.
 - التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، للطالب علي سليمان الجوابرة، جامعة مؤتة- الأردن.
 - المقطع في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية تطبيقية في القرآن الكريم، للطالب مناع عبد الله مصلح شداد، جامعة أم درمان الإسلامية.
- ولما اكتمل تصوّر إشكالية الموضوع والنقاط المراد بحثها، سرنا في عرض قضاياها ومسائله وفق خطة تتكوّن من أربعة فصول مسبقة بمقدمة ومدخل ومتبوعة بخاتمة.
- فكان المدخل موسوما بعنوان " أهمية علم الأصوات في مستويات التحليل اللغوي"، وقد حاولنا فيه تقديم أمثلة لما يمكن أن يقوم به الدرس الصوتي في خدمة اللغة، وتحديد منزلته من النظام العام، وقد أدركنا أثره في التحليل وبيان الحقائق على المستويات اللغوية الأخرى الصرفية والنحوية (التركيبية) والدلالية.

وجاء الفصل الأول بعنوان "المقطع الصوتي لسانيا" قسّم إلى مبحثين الأول "مفاهيم للمقطع الصوتي" بيّنا فيه المقصود بالمقطع الصوتي، كما عرضنا بإشارات خفيفة إلى أهمية دراسة المقطع، ومجالات الإفادة من الدرس المقطعي في مجال علم الأصوات، أمّا المبحث الثاني "مؤلفات المقطع الصوتي في العربية" فوقفنا فيه على مكوّنات المقطع الصوتي وهيئات تركيبه وأنماطه المختلفة مع التمثيل لهذه الهيئات وتلك الأنماط.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان "قواعد التأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية" وقد انصرفنا فيه إلى النظر للمقطع في العربية الفصيحة فتحدّثنا أولاً عن البنية العربية وعن فلسفة العربية في نسجها لكلماتها، وبيّنا ثانياً خواصّ المقطع العربي العامة وأثر البنية المقطعية وقيمتها في البناء اللغوي.

وجاء الفصل الثالث يحمل عنوان "العلاقة بين المقطع الصوتي وأنظمة الفونيمات الثانوية وأثرها في الكلمات" وقد اشتمل على تحديد المقصود بمصطلح الفونيم الثانوي أو غير التركيبي، ثم تناولنا دراسة نماذج لهذا النوع من الفونيم كالنبر، والتنغيم، والمفصل في اللغة العربية وقيمتها في البناء اللغوي صوتياً وصرفياً ودلالياً على مستوى الكلمة والجملة، وقد أسفر ذلك على أنّها والمقطع متلازمان فالمقطع حامل لها وأمارة من أمارات تعرّفها.

وجاء الفصل الرابع والأخير بعنوان "نماذج تطبيقية" تطرّقنا فيه لدراسة بعض القضايا الصوتية الصرفية في اللغة العربية وهي: المماثلة والإعلال والقلب المكاني والهمز، فعرضنا بالشرح والتحليل أهمّ القوانين الصوتية التي تحكّمت فيما أصاب البنية اللغوية من تغيّرات خاصة النظام المقطعي، وذلك ببيان أثر موقعية الصوت في المقطع ووضعه بالنسبة إلى النبر، وكذا أثر المقطع المرفوض والمقطع المكره في كثير من الأوضاع المثبتة في متن هذا البحث. وبعد ذلك عرضنا في الخاتمة أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المقدمة

وقد اعتمدنا منهجا وصفيا ذا بعدين، البعد الأول استقرائي يقوم على استقراء القاعدة اللغوية، والبعد الثاني تحليلي تفسيري حيث يعتمد على تفسير القواعد الصرف صوتية لدى القدماء والمحدثين.

وكانت عدتنا في إنجاز هذه الدراسة طائفة من المصادر والمراجع التي تنوّعت بين كتب التراث المعروفة المتداولة في مجال الصرف والأصوات على الخصوص، ودراسات المحدثين والمعاصرين في نفس المجال، فمن المصادر العربية القديمة نذكر: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، الكتاب لسيبويه، الخصائص، سر صناعة الإعراب، المصنف، والمختضب لابن جني، شرح المفصل لابن يعيش، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

ومن المراجع الحديثة نذكر: كتاب عبد الصبور شاهين الموسوم بـ(المنهج الصوتي للبنية العربية)، والذي شكّلت قواعده بواكير التحليل الصوتي للبنى الصرفية.

وكذلك ما كتبه محمد جواد النوري في كتابه (علم الأصوات العربية) والذي هو عبارة عن دراسة موضوعية لبعض الجوانب المهمة التي يوليهها علم الأصوات عناية أساسية، وقد سار فيه على نهج أستاذه عبد الصبور شاهين فحلّل قواعد القدامى تحليلا صوتيا.

ومن الدراسات القيّمة أيضا دراسة داود عبده في كتابه (دراسات في علم أصوات العربية) فقد أطلق فيه العنان لبناء قواعد صوتية؛ لكنّ دراسته كانت عبارة عن أبحاث متفرّقة ركّزت كلّ منها على قضية أو ظاهرة صوتية في العربية دون سعي إلى حصر كلّ الظواهر الصوتية في نطاق معيّن.

وكذلك رسالة الدكتوراه لفوزي حسن الشايب والتي لم تخرج عن نطاق ما ذكرناه عن دراسات داود عبده.

ومن الدراسات الهامة أيضا كتاب (قواعد الصرف صوتية) لسعيد محمد شواهنة الذي عالج فيه بعض الظواهر الصرفية في كتب التراث اللغوي عند جلّ علماء اللغة العربية في القديم، ويبيّن القواعد الصوتية المتعلقة بها عند المحدثين ووصفها وعلّلها ونقدتها، كما حاول بناء قواعد جديدة لتوجيه البنى الصرفية وتعليلها بما يتلاءم مع معطيات الدرس الصوتي الحديث.

ومنها أيضا تلك التي قام بها عبد القادر عبد الجليل في كتابه علم الصرف الصوتي والذي حدّد مجاله في القضايا المشتركة بين الدراستين الصرفية والصوتية، مبينًا كيفية معالجتها من منظور علم الأصوات الحديث الذي يعدّ من أحدث الفروع اللسانية.

وكذلك تلك التي نجدها عند يحيى عباينة في كتابه "دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا" الذي اهتمّ فيه بالناحية الفونولوجية وتأثيرها في بنية الكلمة وتشكيلها.

وقد استعنا أيضا ببعض كتب القراءات والنحو والمعاجم وكتب لغوية أخرى، وبعض دراسات الغربيين كلّما رأينا ذلك ضروريا، كما أفدنا من المقالات المنشورة في المجلات والدوريات، وبعض الرسائل الجامعية.

ولابدّ من الاعتراف بأنّ صعوبات كثيرة قد اعترضت سبيلنا، ولا سيّما اتّسع دائرة البحث وصعوبة الحصول على بعض المراجع المتخصّصة.

إلا أنّ هذه الأمور لم تغن العزم عن إكمال هذا البحث بشكل يبرز أهميته التي تكمن في كونه محاولة لدراسة جانب من جوانب اللغة العربية، وذلك من خلال المعطيات المتوفرة لدى علمائنا القدامى، ومن خلال ما يقدّمه علم الأصوات الحديث من معطيات تخدم المستويات اللغوية المختلفة، وبالتالي توظيف كلّ ما هو حديث للارتقاء بما هو تراثي والنّهوض به، ومن ثمة محاولة إضافة لبنة إلى البناء الذي ورثناه عن أجدادنا، والذي كان معبّرا عن عبقريتهم وجلدهم وأناقهم وإخلاصهم، وكان خير زاد لنا إذا قرأناه على ضوء المنهج العربي أولا، وفي ضوء المناهج العلمية الحديثة ثانيا، وإنّا لندرجو بهذه الدراسة أن نكون قد قدّمنا شيئا نافعا لخدمة لغتنا العظيمة، لغة القرآن الكريم.

وما كانت هذه الدراسة لتصل إلى غايتها لولا عون الله واحتضان الأستاذة الدكتورة لطيفة عبو لها، التي كانت معي في هذا البحث خطوة بخطوة منذ اخترناه حتى استوى في صورته التي هو عليها الآن، ومنحتني ثقتها الكاملة في التصرف في مادّة البحث وطريقة عرضها، كما كنت أفزع

إليها كلّما ضاقت بي السبل، فأجدها بعد إرشادها سهل حزناً، فكان ذلك من حوافز الاستمرار في هذه الدراسة وتحدي ظروف خاصة رافقتها فإليها خالص شكري وعرفاني.

وبعد، فعملنا هذا عمل المقلّ الذي يحسب أنّه بذل غاية الجهد، فمن وجد في دراستنا هذه شيئاً جديداً، ومفيداً، فليعلم أنّ الفضل كلّ الفضل فيه لله، وإن كانت الأخرى، فحسبنا أنّنا قد حاولنا واجتهدنا، وبذلنا فيه ما استطعنا، وما التّوفيق إلّا من عند الله العليّ القدير، عليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير.

تلمسان في: يوم السبت 09 رمضان 1439هـ

الموافق لـ: 23 جوان 2018 م.

الطالبة: مزبود سامية.

المدخل:
أهمية علم الأصوات
في مستويات التحليل
اللغوي.

يعدّ علماء اللّغة المحدثون دراسة الأصوات أوّل خطوة في أيّ دراسة لغوية؛ لأنّها تتناول أصغر وحدات اللغة وهي الأصوات التي تعدّ المظاهر الأولى للأحداث اللّغوية؛ فالدراسة الصوتية تمهّد للدراسة الصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية، ذلك أنّ الأصوات "هي اللّبنات التي تشكّل اللغة؛ أو المادّة الخام للكلام الإنساني التي تبني منها الكلمات والعبارات"¹، فما اللغة إلاّ سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المتجمّعة في وحدات أكبر ترتقي حتّى تصل إلى المجموعة التّفسية.

وعلى هذا فإنّ أيّ دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسة تحليلية لمادّتها الأساسية أو لعناصرها التّكوينيّة، وتقتضي دراسة تجمّعاتها الصوتية ويؤيّد هذا قول محمود السعران: "لا يمكن الأخذ في دراسة لغة ما أو لهجة ما دراسة علمية ما لم تكن هذه الدراسة مبنية على وصف أصواتها، وأنظمتها الصوتية. فالكلام أوّلاً، وقبل كلّ شيء سلسلة من الأصوات؛ فلا بد من البدء بالوصف الصوتي للقطع الصغيرة، أو العناصر الصغيرة، أقصد أصغر وحدات الكلمة"²؛ فلمّا كانت الأصوات هي اللّبنات الأولى للأحداث اللغوية، وهي التي يتكوّن منها البناء الكبير، فإنّ أيّ دراسة على أيّ مستوى من مستويات البحث اللغوي تعتمد في كلّ خطواتها على نتائج الدراسة الصوتية.

ولقد صرّح بهذا المعنى أحد رواد الدراسات الصوتية في إنجلترا منذ زمن بعيد يقول هنري سويت H. Sweet في خطاب له إلى مدير جامعة أكسفورد سنة 1902: "إنّ موضوع تخصّصي - أي علم الأصوات - موضوع قد يبدو غير ذي جدوى بذاته. ولكنّه في الوقت نفسه أساس كلّ دراسة لغوية سواء أكانت هذه الدراسة دراسة نظرية أو عملية"³.

¹ - ينظر: التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستيل، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1999، حاشية رقم 1 ص 89.

² - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، ص 124.

³ - علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2000، ص 605، نقلاً عن:

ويؤكد فيرث هذا الاتجاه مشيراً إلى مدى اعتماد المستويات اللغوية المختلفة على دراسة الأصوات بقوله: "لا يمكن أن تتم دراسة جادة لعلم المعنى الوصفي descriptive semantics لأي لغة منطوقة؛ ما لم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية وأنماط تنغيمية intonational norms موثوق بها. وإنه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحليل صوتي لعناصره أو بدون تعرّف هذه العناصر بواسطة التلوين الصوتي كما يحدث أحياناً. أمّا النحو بالذات فلا تكتمل دراسته بحال بدون دراسة الأنماط التنغيمية أو النماذج الموسيقية للكلام"¹؛ لأجل ذلك فعلى الباحث في اللغة أن يتسلّح بعلم الصوتيات كي تكتمل لديه عدّة الباحث وتوفّر له أدواته فيدرس قضايا اللغة على أساس من طبيعة اللّغة ذاتها كاشفاً عن نظام تطوّرها ومراعيها واقعها الفعلي.

ونستطيع أن ندلّل على صحّة هذا الكلام بإيراد أمثلة من فروع علم اللغة المختلفة محاولين بيان ارتباط هذه العلوم بعلم الأصوات واعتمادها عليه وذلك على النحو الآتي:

1- أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب الصرفي: من أكثر العلوم استفادة من علم الصوتيات علم الصرف أو المرفولوجيا، فالدرس الصرفي الحديث* هو "فرع من فروع اللسانيات، ومستوى من مستويات التحليل اللغوي، يعنى بتناول البنية التي تمثّلها الصيغ، والمقاطع

¹ - المرجع السابق: علم الأصوات، كمال بشر، ص 605-606.

* الفرق بين الدرس الصرفي الحديث والدرس الصرفي عند علماء العربية أنّ الثاني يتناول الصرف تناولاً ليس بمستقلّ بذاته؛ لأنّه كان يُتناول ضمن القواعد النحوية، وقد غلبت عليه المعيارية وزادته الطرق التعليمية حدة باحتكامها إلى قواعد الصواب والخطأ وحدها، ولكن الأول يتناوله مستقلاً بذاته غير مختلط بغيره مفيداً من معطيات علم الأصوات، كما سيّضح، فصحيح أنّه قد ألّف كتب - فيما بعد- استقلّت وخصّصت لعلم الصرف مع منتصف القرن الرابع هجري؛ منها تصنيف أبي عثمان المازني الذي شرحه تلميذه ابن جني في مصنّفه الشهير، ومنها التصريف الملوكي، ثمّ تابعت المؤلفات التي خصّصت للصرف والتي اشتهر منها الممتع لابن عصفور، والمبدع - مختصر له - لأبي حيان، والشافية لابن حاجب، والكافية الشافية لابن مالك ولكن هذا الاستقلال الذي عبّرت عنه تلك المؤلفات لم يكن استقلالاً تاماً، ولكنّه استقلال يضع في اعتباره أنّ الصرف قسيم الإعراب؛ أو بعبارة أخرى إنّّه يضع في اعتباره أنّ النحو والصرف وجهان لعملة واحدة إن صحّ التعبير. دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2006، ص12.

والعناصر الصوتية التي تؤدّي معاني صرفية أو نحوية"¹، ويطلق الدّارسون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجي (Morphology).

ودراسة الصرف بهذا المفهوم تتناول "الناحية الشّكلية التّركيبية للصّيغ والموازن الصرفية، وعلاقتها التّصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثمّ تتناول ما يتّصل بها من ملحقات، سواء أكانت هذه الملحقات صدورا (prefix) أم أحشاء (infix) أم أعجازا (suffixes)"²، والوحدة الصرفية أو ما اصطلح على تسميته بالمورفيم (Morpheme) هي أساس التّحليل الصرفي الحديث.

والصرف بهذا المفهوم يعتمد على ما يقدّمه له علم الأصوات بفرعيه (الفونيتيكي والفونولوجي) - وبخاصة الفرع الفونولوجي (phonology) - من معطيات*، فقد أوضحت دراسة الأصوات والحروف على أنّ الصرف "يعتمد اعتمادا عظيما على نتائج علم الأصوات"³؛ وتقرّر هذه الدراسات أنّ أيّة دراسة صرفية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة مصيرها الفشل.

فكيف تقوم دراسة صرفية كاملة للغة دون وعي صوتي ومعرفة دقيقة بطبيعة الأصوات - التي تكوّن الصيغة - وبخصائصها، يقول أحد الباحثين المعاصرين: "وقد تنبّه علمائنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيّرات الصرفية حين قدّموا لأبواب الإدغام، والإبدال ونحوهما بعرض

¹ - المرجع السابق: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 12.

² - ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، 1990، ص 170.

* يبدأ الدرس اللغوي الحديث بدراسة الأصوات في جانبها الفونيتيكي الذي يتناول دراسة الظواهر الصوتية والصوت في اللغة وآلته المصوّتة وطريقة التّطق دون التّظر إلى المعنى وإلى وظيفة الكلام في السلسلة الكلامية، ثمّ ينتقل إلى دراسة الأصوات في جانبها الفونولوجي الذي يهتم بدراسة وظائف الأصوات ودورها في تغيّر المعنى صرفيا ونحويا ودلاليا وذلك بدراسة الفونيم ودوره، وبدراسة التّنوعات الصوتية كالمقطع والنبر والتنغيم، ثمّ يوظّف هذا في الدّرس الصرفي، ثمّ ينتقل إلى الدرس النّحوي، ثمّ المعجم، ثمّ الأسلوب. المرجع السابق: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 12.

³ - ينظر: دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، محمد خليفة الدّناع، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط، 1991، ص 314.

للأصوات العربية، ومخارجها وصفاتها... وهذا عندي دليل على فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية، ووقوفهم على حدوده، وإن لم يتبعوه نهجا لهم في الإجراء الدراسي، وما ذلك إلا لتشعب المواد المطروحة على بساط البحث، وتعدد وجهات النظر، واشتجار العلوم اللغوية بما سواها من علوم كالمنطق، والبحوث الفقهية، والأصولية، والكلامية¹.

فالاختلاف بين القدماء والمحدثين إنما يكمن في طبيعة استغلال الحقائق الصوتية في المجال الصرفي وفي مدى هذا الاستغلال ونتائجه، ومن ذلك مثلا "أن علماء الصرف التقليديون قد درجوا على أن يقولوا أن: قل أصلها قول، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت قل، بينما يذهب المحدثون إلى أن قل جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر طبقا لقواعد النطق الصحيح، ولم تأت بالصورة الثانية قول في النطق الفعلي لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية الفصيحة؛ فقد أثبتت الدراسة أن التركيب المقطعي المكوّن من: صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت تركيب ممتنع في اللغة العربية إلا في حالتين: أولاهما في حالة الوقف.

ثانيهما: أن يكون الصوت الصامت الأخير مدغما في مثله نحو شابة ودابة².

والتغيّرات الحادثة للمصوّتات - من حالة المفرد إلى صورة الجمع - في نحو: حمار، وحمير، وخروف وخراف، وطراز، وطرز، وكبير، وكبار. وهلمّ جزّا تعدّد من - وجهة نظر اللسانيين الوصفيين العرب - من قبيل التحريف الصوتي لا الزيادة، والأمر مختلف عند اللسانيين الغربيين يقول أحمد محمد قدور: "ولا تعدّد هذه الأمثلة بحسب ما رأينا إلا من باب التحريف لا الزيادة، وتظهر هذه المورفيمات التحريفية اختلافا بين وجهتين هما:

الوجهة العربية: التي ترى أن أصول الكلام هي الأصوات الصامتة وحدها، ولذلك ينظر إلى أيّ إضافة على أنّها زيادة صرفية إن كانت تمسّ الصور الحرفية للأصول، أمّا الأصوات الصائتة القصيرة

¹ - مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ-2008م، ص 186-187.

² - ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص 607-608.

فلا تعدّ زيادات كما لا تعدّ أصولاً، ومن هنا اعتبر مثلاً أنّ أصل (قَتَلَ) هو (ق ت ل) دون ضبط، على حين أنّها عندما تغدو (قاتَلَ) تكون الألف حرفاً زائداً على الأصل.

أمّا الوجهة الغربية - وجهة اللسانيين عامة- فتري أنّ الأصل شركة بين الصوامت والصوائت؛ ولذلك اعتبرت الفتحة في نحو (قتل) شيئاً لازماً تحوّل إلى صوت طويل في قاتل¹.

كما نراهم يرجعون جميع قضايا الإعلال والإبدال - وكذلك الكثير من قضايا الصرف العربي- لأسباب صوتية² فلننظر مثلاً إلى كلام الصرفيين عن فاء الافتعال وتائه حين يقولون (وإذا كانت فاء الافتعال صاد أو ضادا أو طاء وحب إبدال تائه (طاء) في جميع التصاريف فنقول في افتعل من الصبر اضطبر ومن الضرب اضطرب)....

لقد تجاهل الحكم في القول بوجوب إبدال التاء في (اضطبر) إلى الطاء في (اضطبر) ذلك التأثير الذي يقع للأصوات، والتقارب الذي تسعى إليه الأصوات في تجانسها وتآلفها، فالعلاقة بين صوتي (التاء والطاء) أنّهما متفقان في كلّ شيء إلا في صفة واحدة، هي التي عرفت بالإطباق الذي تتميز به الطاء عن التاء؛ وعلى ذلك فلو دخل الإطباق صوت التاء أصبحت طاء... ولما جاورت التاء (الصاد) في كلمة (اضطبر) - والصاد من حروف الإطباق- حدث تماثل معها في صفة الإطباق، بمعنى أنّ التّاطق للصاد لا بدّ أن يشرك مؤخّر اللسان حتّى يحقّق عنصر الإطباق، ثم تنتقل أعضاء النطق من هذا الوضع - مع الصاد- إلى الوضع المطلوب لنطق (التاء) وهذا الانتقال من وضع خلفي إلى وضع أمامي صعب من الناحية الفزيولوجية الأمر الذي يترتب عليه تأخر في إنهاء المهمة التي يقوم بها مؤخّر سقف الحنك، تأخر صاحب نطق (التاء) ممّا جعل عنصر الإطباق يوجد مع صوت (التاء) فجاءت في صورة الطاء أو ما يقرب منها، لأنّ الطاء ليست إلا هكذا².

وبذلك نراهم يخالفون ما درج عليه الصرفيون العرب القدماء فيما يتعلّق بصيغة (افتعل) في نحو (اضطبر)، و(اضطرب)، و(ازدهر)... وهلمّ جرّاً فيدعون إلى النّظر إليها بحالتها

¹ - مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 200-201.

² - علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، د.ط،

1425هـ - 2009م، ص54.

الزاهنة، ووصف ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن (افتعل) وفروعه فيقولون: "إنّ التاء صوت غير مطبق وقع بعد صوت مطبق فتحوّل إلى مطبق أيضا هو الطاء.

ومنها ازدهر: يقولون إنّ التاء صوت مهموس وقع بعد صوت مجهور فتحوّل إلى مجهور مثله، وهو الدال" ¹.

وعليه فليست المسألة إبدال التاء طاء أو دالا حتى يقول الصرفيون بوجوب هذا الإبدال؛ وإنّما هي مسألة تأثّر التاء غير المطبقة بالصاد أو الزاي، وهذا ما يحدث لأصوات اللغة كثيرا كما في كلمتي (قسط-بسط) فقد تأثرت السين بالطاء المطبقة، فصارت مطبقة مثلها، ولذا نسمعها في نطقنا اليوم (صادا) أو ما يقرب منها.

والتنوين هو الآخر ظاهرة جديدة بالنظر الصوتي الدقيق قبل أن تعالج من وجهة النظر الصرفية، تلك الواجهة التي عرض لها العرب دون التفات مناسب إلى خواصّها الصوتية يقول كمال بشر: "نعم، قد قرروا أنّ التنوين نون ساكنة تثبت لفظا لا خطأ، ولكنهم في الوقت نفسه لم يلتفتوا إلى خواصّ صوتية أخرى مهمّة، من ذلك مثلا موقع التنوين أو دوره في تشكيل التركيب المقطعي للكلمة في حالة وجوده أو عدم وجوده، وما يتبع ذلك من تغيير في مواقع النبر في الكلمة" ².

ومن الظواهر الصرفية التي تستلزم دراستها دراسة دقيقة الاستعانة بعلم الأصوات نذكر أيضا:

- تصغير الاسم الذي على وزن "فعلول": فعند تصغير هذا الاسم تتحوّل الضمة الطويلة إلى ياء، وهو صامت متوسط، ومثال ذلك:

صبور ← صُبَيْرٌ.

¹ - ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، ص 39.

² - علم الأصوات، كمال بشر، ص 609.

فالضمة الطويلة تحولت إلى ياء - صامت متوسط - بسبب المماثلة الصوتية ويمكن توضيح المماثلة على النحو الآتي:

" تأثرت الضمة الطويلة بياء التصغير فقلبت الضمة ياء وأدغمت في الياء"¹.

- تصغير الاسم الذي على وزن "فعلول": عند تصغير هذا الاسم تتحوّل الضمة الطويلة إلى ياء "كسرة طويلة" ومثال ذلك:

عصفور ← عُصْفِير .

فالضمة الطويلة تحوّلت إلى كسرة طويلة بسبب قانون المماثلة الصوتية ويمكن توضيح المماثلة الصوتية على النحو الآتي:

تأثرت الضمة الطويلة بالياء الصامت المتوسط فقلبت الضمة كسرة طويلة، وهذا النوع من المماثلة يسمّى "تأثر مقبل جزئي في حال انفصال"².

ومن القضايا التي اهتمّ بها المحدثون من علماء اللسانيات الوصفية، ولم تشغل بال الصرفيين القدامى ما يعرف في العربية بالنبر، وهو ما يطلق عليه في علم اللسانيات الحديثة مصطلح (stress)، والذي يعني "الضغط على بعض المقاطع ليرتفع صوتها؛ فهو إذن عملية عضلية لها نتائج صوتية"³، وفي اللغة العربية نوعان من النبر كما صرّح تمام حسان:

أحدهما: النبر الصرّفي، وهو ما يعرف بنبر الصيغة؛ "فمثلا وزن (فاعل) يقع النبر فيه على المقطع الأول، وهو الفاء، وعلى مثاله ينبر كلّ ما جاء على وزنه أو صيغته مثل شارب، وقاتل وسارق، وباحث، وناجح، وذاهب، ... وهلمّ جرّا فيقع النبر على ما يقابل الفاء فيها. وفي صيغة (مفعول) يقع النبر على العين نحو: مقتول، ومنصوب، ومكتوب، ومحبوب... وهلمّ جرّا. ويقع النبر على التاء في صيغة (مستفعل)، وما جاء على وزنها مثل مستخرج، ومستدرّك، ومستقبح

¹ - تصريف الأسماء، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، 1979، ص 373.

² - المرجع نفسه، ص 375.

³ - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 26، نقلا عن: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، ص 73.

ومستنبط ... وهلمّ جرّاً¹، وهذا النبر في العربية " لا يؤدّي إلى اختلاف في معاني الكلمات بمعنى أنّه ليس فونيميا وظيفيا"².

ثانيهما: نبر السياق وهو النبر الدلالي الذي يقع في الجمل، وليس على الكلمات المفردة، وقد أطلق عليه محمود السعران (ارتكاز الجملة sentence stress)³.

وعليه فإنّ المحدثين قد استغلوا هذه الظاهرة الصوتية في المجال الصرفي للتمييز بين الأنماط والأوزان الصرفية وذلك عندما يكون النبر على مستوى الكلمة المفردة، وللتمييز بين القيم أو المعاني الصرفية وذلك عندما يكون على مستوى الجمل.

فيتضح ممّا تقدّم أنّ الكلام مؤلّف من وحدات صوتية متتابعة في صورة مقاطع صوتية، وهذا التتابع تحكمه قوانين تعرف باسم القوانين الصوتية، وهذه القوانين لا تخرج عن إطار صياغة الوحدات اللغوية المختلفة التي تنحصر في الكلمة والجملة ممّا يكشف عن العلاقة الوطيدة بين الجانب الصرفي والجانب الصوتي، ذلك أنّ الحقائق الصوتية تدخل في بناء الوحدات الصرفية وبيان قيمتها؛ لأجل ذلك فإنّ فيرث لم يكن مبالغا حين قرّر " أنّه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات"⁴؛ لأنّ مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرّره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، وهكذا تحتاج العديد من القضايا الصرفية لأن تدرس من جديد بمنظار علم الصوتيات وفي ضوء قوانينه.

¹ - ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 160-161.

² - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 27، نقلا عن: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، ص 74.

³ - ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 191.

⁴ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 606، نقلا عن: Papers in Linguistics, See , Firth, p 18.

2- أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب النحوي:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد العلاقة بين النحو والصوت فهناك من ذهب إلى القول بأنه: "من النادر أن نجد في كتب النحو من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتية مع أنّ الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساس صوتي"¹، وهناك من رأى أنّ هذه الدراسة كانت ملحقة بالنحو لا ممهّدة له ولا معينة على فهمه"²؛ في حين وجدت الكثير من كتب النحو التي ضمّت إشارات صوتية متناثرة هنا وهناك تنمّ عن وجود علاقة عضوية تربط الأصوات بالنحو، إذ لم يخل مصنّف في النحو لم يتعرّض إلى القضايا الصوتية وهذا للعلاقة التي تربط العلمين؛ "والتي تعدّ كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه"³.

فقد قدّم بعض النحاة القدامى الشرح اللغوي للحركات متّصلا بالجانب الفسيولوجي والكيفية التي يتمّ بها نطقها، ومن أولئك الزجاجي (ت337هـ) حيث يقول في "باب القول في معنى الرفع والنصب والجر من طريق اللغة": "فنسبوا الرفع كلّه إلى حركة الرفع لأنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفثيه وجعل ما كان منه بغير حركة موسوما أيضا بسمة الحركة لأنّها هي الأصل.

والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه.

وأما الجرّ ومن سمّاه منهم من الكوفيين خفضا، فإنّهم فسّروه نحو تفسير الرفع والنصب لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين.

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1400هـ-1980م، ص9.

² - ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1417هـ-1996م، ج3، ص400-404.

³ - ينظر: تفاعل المستوى الصوتي في تنظير وتعليم النحو العربي، حكوم مريم، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، العدد 12، 2016، ص230.

وأما الجزم فأصله القطع فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة. وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب"¹، فيتّضح من هذا القول أنّ اعتماد النحو على علم الأصوات ربّما يتحقّق في أبسط المسائل الصوتية أو ما يعدّها الناس كذلك.

وقد أكّد هذا التداخل أيضا أحد المعاصرين بقوله: "النحو هو قمّة اللّغوي، وهو الهدف الأساسي الذي يسعى اللّغويون إلى تحقيقه عند النّظر في اللّغة المعينة، إنّه لمن الخلط والخطأ في آن واحد أن يهمل النّحاة الحقائق الصوتية في إجراء بحوثهم وتحليل مادّتهم فهذه المادّة بكلّ بساطة تتألّف من عناصر صوتية وأخرى صرفية، وهذا من الناحية المنهجية ربط النحو ربطا وثيقا بعلمي الأصوات والصرف"².

فالمحقّقون من الدارسين يرون أنّ النّحو في أساسه مبني على علم الأصوات، ويقرّرون أنّ دراسة الجانب النّحوي دراسة دقيقة لا تتمّ إلاّ بمراعاة القوانين الصّوتية التي يتمّ في إطارها بناء الجملة المفيدة وإغفال الجانب الصوتي يؤدّي إلى الوقوع في أخطاء كثيرة عند دراسة الجانب النّحوي.

وإذا كان لنا أن نبين صحّة هذا الاتجاه وأهمّيته في درس النحو فيكفي أن نأتي بأمثلة من اللّغة العربية حتى نستطيع تعرّف نوع العلاقة بينهما ومنها ما يلي:

أ - التفريق بين أنماط الجمل:

يعتبر الأداء عاملا مهمّا في تصنيف الجمل والتّمييز بين نوع وآخر منها على الرغم ممّا قد تشتمل عليه الجمل من أدوات هي بطبيعتها دالة على نوع الجمل، وقد يقوم الأداء وحده بهذه الوظيفة النّحوية عندما تخلو الجملة من هذه الأدوات فالفرق عادة بين الجملة الإثباتية والجملة الاستفهامية مثلا يكون باحتواء الثانية على أداة استفهام، أو تغيير طفيف في نظمها؛ غير أنّه قد

¹ - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص93-94.

² - علم الأصوات، كمال بشر، ص609.

يكون أهمّ أساس للتفريق هو التنغيم أو التلوين الموسيقي الذي يعدّ جزءاً لا يتجزأ من النطق نفسه، فالأذن الخبيرة تستطيع إدراك هذا الفرق وتدوّقه.

فهناك العديد من الأمثلة ما تحتوي على أداة الاستفهام، وهي في الوقت نفسه ليست باستفهام من ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾¹.

فقد قرّر المفسّرون: " أنّ "هلّ" هنا معناها "قد"، وفسّرها بعضهم بعبارة بسيطة ولكنها تحمل القصة كلّها في طياتها يقول هؤلاء: أنّ هل للاستفهام التقريري أي أنّ الجملة هنا تقريرية وليست استفهامية، ومعناها بعبارة البلاغيين أنّ هلّ خرجت عن أصل معناها (الاستفهام)، وفيصل الأمر في ذلك إنّما هو التنغيم والموسيقى²، فهل في هذا المقام قد اكتسبت هيكلاً تنغيمياً آخر هو هيكل التنغيم التقريري عن طريق النغمة المهابطة.

وهناك على العكس من ذلك أمثلة أخرى تخلو تماماً من أدوات الاستفهام وهي في حقيقة الأمر جمل استفهامية، فاستفيد هذا المعنى من الموسيقى التي صاحبت نطقها، ومن ذلك قول الكميّ الأسدي (ت 126هـ):

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِّنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟³

أي أذو الشيب يلعب؟ " والحكم بأنّها استفهامية إنّما يرجع في حقيقة الأمر إلى تنغيم النطق بصورة توائم الأنماط التنغيمية للجمل الاستفهامية من هذا النوع"⁴، فليس هناك من داع البتة إلى تقدير

¹ - سورة الإنسان: الآية 1.

² - ينظر: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005، ص 239.

³ - ينظر: هذا البيت وشرحه في: شرح هاشميات الكميّ ابن زيد الأسدي، أبو رياش أحمد ابن إبراهيم القيسي، تحقيق داود سلوم، نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م، ص 43.

⁴ - دراسات في اللسانيات العربية المشاكلة- التنغيم- رؤى تحليلية، عبد الحميد السيد، دار الحامد، عمان- الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص 60، نقلاً عن: أسلوب النفي والاستفهام في العربية، خليل عمارة، ص 52.

المحذوف؛ إذ الكلام مفهوم بدون هذا التقدير؛ فالاستفهام-هنا- للاستنكار، أي استنكار الشاعر أن يلعب مع من غزاه الشيب، وكان في سنّ الكهولة.

ب- تحديد أنماط الجمل والعبارات:

وهو ضرب قريب من الأوّل من حيث اعتماده على ظواهر صوتية معينة؛ ولكنّ أمثله تختلف عن النوع الأوّل في النّظم وفي المعنى كذلك.

فهناك نموذجان من العبارات في العربية تتحد خواصّهما من حيث مكوّناتهما الصّرفية، ولكن وجه الخلاف بينهما يتّضح عندما نراعي طريقة نطقهما ونأخذ في الحسبان مميّزاتهما الصوتية " وهذان النموذجان يمكن أن نشير إليهما معا من حيث تركيبهما الصرفي بالصورة التالية:

اسم معرفة + صفة معرفة مثل: محمد الصغير.

فهذه العبارة دون مراعاة النطق وخواصّها الصّوتية يمكن تحليلها نحويا على وجهين: فقد تكون مبتدأ وخبرا، أو مبتدأ وصفة، فإذا ما أخذنا التلوين الصّوتي في الحسبان أمكننا تصنيف هذه العبارة إلى نموذجين مختلفين نمطا وإعرابا هكذا:

- " اسم معرفة + إمكانية سكتة + صفة معرفة + نغمة هابطة.

- اسم معرفة + استحالة السكتة + صفة معرفة + نغمة صاعدة.

فعلى الأوّل تكون العبارة " محمد الصغير " جملة من مبتدأ وخبر، وبها تمّ الكلام وأفاد فكأنك قلت محمد هو الصغير باستخدام ضمير الفصل الذي يؤكّد وجوده هذا التحليل، وعلى الثاني تكون العبارة مبتدأ وصفة فقط، مع توقع لا حذف عنصر صرفي ينضم إلى النظم الموجود لتوافق العبارة المقام فتصير جملة بالمفهوم الشائع، إذ المتوقّع أن تقول مثلا: محمد الصغير في المدرسة¹.

وهكذا نرى أنّ الفيصل في هذا التفريق هو إمكانية السكتة بين عنصري العبارة في الحالة الأولى، مع انتهائها بنغمة هابطة هي دليل الجملة التقريرية العادية، على حين تمتاز العبارة في الحالة

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 614-615.

الثانية بعدم إمكانية السكنة بين عنصريها وبانتهائها بنغمة صاعدة من نوع ما، وهي دليل عدم تمام الكلام في الموقف المعين.

وعليه فإنّ الاعتماد على هذه الخواصّ الصوتية وأمثالها لذو أهمية بالغة في تحليل المادّة النحوية وفي بيان قيم التراكيب ودلالاتها.

ج - توجيه الإعراب:

فقد يعمد النّحاة من وقت إلى آخر إلى إعراب المثال الواحد بوجوه مختلفة مهملين في أغلب الأحيان ربط هذه الوجوه بظروف الكلام وملابساته ومكتفين بالاعتماد على ما تجوّزه قواعد اللّغة من احتمالات افتراضية أو عقلية.

ومدار الموضوع يتلخّص في حقيقة بسيطة واحدة هي: "أنّ المثال الواحد في الموقف المعين لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب، ذلك الوجه هو ما يقتضيه هذا الموقف وما تتطلبه ملابسات الحال، فإذا ما تعدّدت وجوه الإعراب كما يفعل النّحاة أحيانا اقتضى ذلك في الحال تعدّد المواقف وتعدّد المعنى كذلك"¹، وهذا السلوك وهو تطويع المثال الواحد لأكثر من موقف يتضمّن حتما تغييرا على وجه ما في نطقه وفي خواصّه الصوتية كما يتّضح من المثال التالي:

قال الشاعر: كَمْ خَالَةَ لَكَ يَا جَرِيرُ وَعَمَّةٌ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي².

"حيث يجوّز النّحاة في كم الواردة أن تكون خبرية أو استفهامية الأمر الذي يترتب عليه القول بوجود أكثر من وجه إعرابي فيما بعدها (عمّة... وخالة) والشاعر كان يقصد وجهها واحدا من تكلم الوجوه التي طالعنا بها النحاة فما هو هذا الحكم؟ وكيف نحده؟ فالحكم في هذا هو طريقة النطق

¹ - المرجع السابق: علم الأصوات، كمال بشر، ص 617.

² - ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م، ص 312، وينظر أيضا هذا البيت وشرحه: شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت - لبنان، ط1، 1983، ج1، ص583.

وصورة الأداء فأداء الاستفهام غير أداء الإخبار فإذا انتهى نطق البيت بنغمة صاعدة ثم تهبط فجأة كانت (كم) استفهامية وما بعدها منصوب وإن انتهى بنغمة هابطة تدريجياً كانت خبرية وما بعدها مجرور¹.

وما ذهبنا إليه من تنوع الدلالات والإعراب بتنوع التنغيم، يبدو واضحاً في الجملة التي يظهر على أواخر كلماتها الإعراب كما هو أيضاً في مثل:

زيد وأحسن وما، إن ركبنا بأن تقدم كلمة ما على أحسن وتأخر كلمة زيد عنهما، ثم نطق بها مجتمعة بتنغيم صاعد، للسؤال عن الأحسن الأجل في زيد، كانت الجملة استفهامية: ما أحسن زيد؟ فإن نطق بها بتنغيم هابط، للتعجب من حسن زيد، ومن جماله، كانت تعجبية: ما أحسن زيداً! أما إن نطق بها بتنغيم مستو للقول بأن زيدا لم يحسن عملاً، فتكون عندئذ تقريرية، منفية: ما أحسن زيداً... وفي أحوال التنغيم الثلاثة يكون إعراب الجملة كما يلي²:

زيد	أحسن	ما	
زيد: مضاف إليه مجرور وعلامه جرّه الكسرة.	أحسن: مبتدأ مؤخر، أو خبر المبتدأ، وهو مضاف.	ما: اسم استفهام، في محل رفع مبتدأ، أو رفع خبر مقدم.	تنغيم صاعد
زيداً: مفعول به منصوب وعلامه نصبه الفتحة.	أحسن: فعل ماضٍ للتعجب مبني على الفتحة الظاهرة، فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره هو.	ما: نكرة تامة في محل رفع مبتدأ.	تنغيم هابط

¹ - ينظر: علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص 52-53.

² - ينظر: دراسات ألسنية صوتية وتركيبية، عبد الفتاح الزين، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1430هـ - 2009م، ص 131-132.

تنعيم مستو	ما: حرف نفي، لا محل لها من الإعراب.	أحسن: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة.	زيد: فاعل مرفوع وعلامه رفعه الضمة.
---------------	--	---	---------------------------------------

وفي جملة لا يظهر فيها الإعراب على وحدتيها الأوليتين كهذه (هذا ما قلته)، تتغير الدلالة وتتغير وظائف الكلمات التركيبية والنحوية بتغير مسار التنعيم، فإذا كانت الجملة استفهامية بتنعيمها الصاعد فقط لا بأداة استفهام، إذ لا وجود لمثل هذه الأداة في صدرها: (هذا ما قلته؟)، كان الغرض منها سؤال المتكلم المخاطب عما إذا كان ما قاله هو الكلام الذي تنهى إلى مسمعه؛ أما إذا كانت بتنعيمها المستوي، تقريرية منفية، كان معناها أن المتكلم يخبر المخاطب نافية عن الكلام المشار إليه، هذا في الدلالة؛ أما ما يعتري التركيب والإعراب من اختلاف باختلاف التنعيم صعوداً، واستواء فهذا بيانه¹:

هـ	ذا	ما	قلته
تنعيم صاعد	ذا: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ، أو خبر مقدّم.	ما: اسم موصول هو وصلته في محل رفع خبر، أو رفع مبتدأ مؤخر.	قلته: جملة صلة الموصول هي والاسم الموصول في محلّ رفع خبر، أو رفع مبتدأ مؤخر.
تنعيم مستو	ذا: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ.	ما: حرف نفي، لا محلّ له من الإعراب.	قلته: جملة في محلّ رفع خبر المبتدأ.

¹ - المرجع السابق: دراسات ألسنية صوتية وتركيبية، عبد الفتاح الزين، ص 135.

ومثله ما جاء في جملة مبنية على التوالي من متى، وتساعد، وهذه، ويرحمك، والله، تختلف الدلالات كما يختلف التركيب والإعراب، باختلاف التنغيم صعودا واستواء، فإن سأل المتكلم بتنغيمه الصاعد أحد المحسنين عن ميقات مساعدة محتاجة يشير إليها باسم الإشارة هذه خاتما سؤاله بالدعاء له في كلِّ حال بالرحمة في الآخرة، كانت الجملة استفهامية: (متى تساعد هذه يرحمك الله؟)، وإن أخبره بتنغيمه المستوي أنّ فوزه بالرحمة لن يكون إلا بشرط مساعدته هذه المحتاجة في وقت ما، كانت الجملة تقريرية / شرطية (متى تساعد هذه يرحمك الله)، وبين الاستفهام والتقرير الشرطي اختلاف في التركيب والإعراب، يوضحه ما يلي¹:

الـ	الله	متى	تساعد	هذه	يرحمك
تنغيم صاعد	متى: اسم استفهام في محل نصب مفعول فيه.	تساعد: فعل مضارع مرفوع.	-	يرحم: فعل مضارع مرفوع.	-
تنغيم مستو	متى: اسم شرط يجزم فعلين مضارعين في محلّ نصب مفعول فيه.	تساعد: فعل مضارع مجزوم، لأنّه فعل الشرط.	-	يرحم: فعل مضارع مجزوم، لأنّه جواب الشرط.	-

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّه إذا كان التنغيم مميّز بين إعراب وآخر، فإنّ الفواصل الصوتية هي الأخرى عامل مهمّ في ذلك كما هو الشأن في النعت المقطوع: فقد ذكر النحاة أنّ النعت إذا قطع عن المنعوت خرج عن كونه نعتا اصطلاحيا وأصبح يكوّن جزءا من جملة أخرى عدّوها جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، والقول بأنّ النعت المقطوع جزء من جملة، أمر

¹ - المرجع السابق: دراسات ألسنية صوتية وتركيبية، عبد الفتاح الزين، ص 136.

يتماشى مع منهج النحاة إذ هم يقرّرون أنّه إمّا خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول لفعل محذوف، وهذا يعني وجود جملة ذات عنصريين في كلّ حالة: عنصر محذوف وهو المبتدأ أو الفعل وعنصر مذكور وهو النعت المقطوع.

يقول كمال بشر معقّباً على هذا الأمر "ونحن نوافق النحاة على أنّ النعت المقطوع ليس نعتاً اصطلاحياً، ولكن لا لأنّه يكوّن جزءاً من جملة أخرى كما قالوا، بل لوجود خاصية صوتية ميّزت هذا التركيب وأخرجته من باب النعت تلك الخاصة هي وجود سكتة بين النعت والمنعوت أو إمكانية وجود هذه السكتة"¹.

فيّضح من هذا القول أنّ هذه الخاصية الصوتية هي العامل الأساسي الذي أخرج النعت المقطوع من باب النعت الاصطلاحي؛ ذلك لأنّه من خواص النعت الاصطلاحي عدم إمكانية السكتة (ومن باب أولى عدم وجودها البتة) بين النعت والمنعوت.

وبذلك يكون التفريق بين النعت التابع أو المتّصل والنعت المقطوع معتمداً على الخواص الصوتية فيكون النعت في الجملة الواحدة طبقاً لهذه النظرة إمّا متّصل فقط أو مقطوع فقط، وذلك بحسب سياق الحال والمميّزات الصوتية لكلّ صورة فإذا لم تكن هناك سكتة أو إمكانية بينها بين النعت والمنعوت فالنعت واجب الإتيان، وإذا وجدت هذه السكتة أو أمكن وقوعها فالنعت واجب القطع. والمنهج المتّبع في هذه القضية مبني على أساس الواقع اللغوي الذي يعتمد عليه الدرس اللغوي الحديث في الوصول إلى حقائق اللغة وقواعدها وهذا الواقع اللغوي يتضمّن بدهة أنّه من الصّعب أن نتصوّر أنّ الموقف اللغوي الواحد يقتضي جملة فيها نعت قابل للإتيان والقطع في وقت واحد؛ فالمتكلم ينطق الجملة بصورة واحدة في موقعها المعيّن، فإذا ما نطقت على وجه آخر تضمّن ذلك بالضرورة وجود موقف آخر، وفي هذه الحالة تصبح جملة جديدة تحتاج إلى نظر مستقل.

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 618.

وفضلا عمّا تقدّم فإنّه إذا كانت الخواص الصوتية لها دورها في التحليل وفي توضيح الفرق بين الاحتمالات المختلفة، وجب أخذها في الحسبان والاعتماد عليها في طريقة الإعراب كما يتّضح لنا من الأمثلة الآتية:

- **أولا المبنيات:** والبناء " هو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة - في كلّ أحواله - لا تتغيّر مهما تغيّرت العوامل"¹، ومن المبنيات ما يلي:

أ- اسم الإشارة "ذا": والتكوين الصوتي لهذا الاسم يتكون من صامت + فتحة طويلة والاسم الذي ينتهي بفتحة طويلة لا يكون مبنيًا على السكون؛ لأنّ الحركة لا تقبل السكون، والقول أنّه مبني على السكون " يراعي المكتوب، ولا يراعي المنطوق"²؛ فإذا قلنا هذا تلميذٌ مجتهدٌ فإنّ إعراب اسم الإشارة يكون على النحو الآتي:

" ها: أداة تنبيه.

ذا: مبتدأ مبني على الفتح الطويل في محلّ رفع"³.

ب- الاسم الموصول الذي: والتكوين الصوتي لهذا الاسم يتكوّن من: همزة قطع + لام + لام + ذال + كسرة طويلة.

فيّتضح من ذلك أنّ الاسم الموصول الذي ينتهي بكسرة طويلة لا يكون مبنيًا على السكون؛ لأنّ الحركة لا تقبل السكون، فإذا قلت " رأيتُ الذي نجحَ " فإنّ إعراب الاسم الموصول يكون على النحو الآتي:

" الذي: اسم موصول مبني على الكسرة الطويلة في محل نصب مفعول به "⁴.
وعليه فإنّ القول بأنه مبني على السكون يراعي المكتوب ولا يراعي المنطوق.

¹ - النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت، ج1، ص75.

² - دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، راجعه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 126.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - المرجع نفسه، ص131.

ج - الاسم المقصور: ويعرّفه اللغويون أنّه " ما كان آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها بالضرورة مثل: النوى، والنهى، والهدى، والفوضى، والفتى، والعصا... " ¹.

وعندما ننظر في الاسم المقصور نلاحظ أنه ينتهي بفتحة طويلة ممّا يدلّ أنّه " لا يكون مبنيًا على السكون؛ لأنّ الفتحة الطويلة حركة والحركات لا تقبل السكون " ².

فإذا قلنا " جاء الفتى " فإنّ إعراب الاسم المقصور يكون على النحو الآتي:

الفتى: فاعل مبني على الفتح الطويل في محل رفع.

وفي " رأيت الفتى ":

" الفتى: مفعول به مبني على الفتح الطويل في محل نصب " ³.

والملاحظ من الأمثلة السابقة أنّ المبنيات المدروسة جاء بعدها كلمات مبدوءة بحرف متحرّك، وفي هذه الحالة نلاحظ أنّ الحركة الطويلة التي تنتهي بها تلك المبنيات تقع في نهاية مقطع صوتي وهذا لا يتعارض مع النظام المقطعي للفصحى.

أمّا إذا جاء بعد تلك (المبنيات) كلمات مبدوءة بساكن فإنّ الحركة الطويلة في هذه الحالة تكون جزءًا من مقطع، وهذا المقطع أيضا يتشكّل وفقا للنظام الصوتي للفصحى، " لكنّ النظام الصوتي للفصحى يميل إلى تجنّب الثقل الناشئ عن هذا المقطع (ص ح ح ص) في وسط الجملة، ولتجنّب هذا المقطع تختصر الحركة الطويلة اختصارًا كمّيا؛ أي تتحوّل من حركة طويلة إلى حركة قصيرة " ⁴، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- " هذا الولدُ مجتهدٌ " .

¹ - التعريف بالتصريف، علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، القاهرة، د.ط، 1992، ص307.

² - دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، ص140.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص141.

⁴ - ينظر: دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ- 1999م، ص282.

ففي الجملة السابقة يعرب اسم الإشارة على النحو التالي:

" ها: أداة تنبيه مبنية على الفتح الطويل.

ذا: اسم إشارة مبني على الفتح القصير المتحقق نطقاً لا كتابة في محل رفع مبتدأ¹.

فهذا الإعراب يبيّن لنا أنّ الفتحة الطويلة التي ينتهي بها اسم الإشارة تحوّلت إلى فتحة قصيرة وذلك لتجنّب الثقل الناشئ عن المقطع (ص ح ح ص)، ويمكن توضيح ذلك عن طريق التحليل

المقطعي التالي:

" هاذا الولد ← ها+ذال + و+ل+د.

← ص ح ح + ص ح ح ص + ص ح + ص ح + ص ح .

هاذ لولد ← ها+ ذل + و+ ل+ د

← ص ح ح + ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح².

وفي الجملة "جاء الذي انتصر": يعرب الاسم الموصول على النحو التالي:

" الذي: اسم موصول مبني على الكسر القصير المتحقق نطقاً لا كتابة في محلّ رفع فاعل³.

والإعراب السابق يبيّن أنّ الكسرة الطويلة التي ينتهي بها الاسم الموصول تحوّلت إلى كسرة قصيرة؛ وذلك لتجنّب الثقل الناشئ عن المقطع (ص ح ح ص)، ويمكن توضيح ذلك عن طريق

توضيح التحليل المقطعي التالي:

جاء الذي انتصر ← جا+ ءل+ل+دين+ ت+ ص+ ر .

← ص ح ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص + ص ح + ص ح + ص ح .

جاء الذ انتصر ← جا+ ءل+ ل+ ذن+ ت+ ص+ ر .

← ص ح ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص + ص ح + ص ح + ص ح .

¹ - دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، ص 130.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 129.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 137.

- وفي " جملة جاء الفتى الماهر "

يعرب الاسم المقصور على النحو التالي:

" الفتى: اسم مقصور فاعل مبني على الفتح القصير المتحقق نطقا لا كتابة في محل رفع"¹.

والإعراب السابق يبيّن لنا أنّ الفتحة الطويلة التي ينتهي بها الاسم المقصور تحوّلت إلى فتحة قصيرة وذلك لتجنّب الثقل الناشئ عن المقطع (ص ح ح ص)، ويمكن توضيح ذلك عن طريق التحليل المقطعي التالي:

جاء الفتى الماهر ← جا + ءل + ف + تال + ما + ه + ر .

← ص ح ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص + ص ح ح + ص ح + ص ح .

جاء الفتى الماهر ← جا + ءل + ف + تل + ما + ه + ر .

← ص ح ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح ح + ص ح + ص ح .

ومن الفئات المعربة التي لا تعرب إعرابا دقيقا إلّا بالاستعانة بعلم الأصوات نجد:

- **ثانيا جزم الفعل المضارع المعتل الآخر:** فقد أجمع النحاة أنّ "حروف العلة في نحو يخشى، يغزو، يرمي تحذف عند وجود الجازم"²، وعندما ننظر إلى حروف العلة نلاحظ أنّها حركات طوال، وهذه الحركات لم تحذف وإتّما حدث لها اختصار كمي أي تحوّلت تلك الحركات إلى حركات قصار نحو:

يخشى ← يخش.

يدعو ← يدع.

يحكي ← يحك.

وعليه فإنّ إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر بالفتحة الطويلة يكون على النحو التالي:

" يسع: فعل مضارع مجزوم باختصار الفتحة الطويلة.

¹ - دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، ص 284.

² - دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، ص 266.

وإعراب الفعل المضارع المعتل الآخر بالضمة الطويلة أو الكسرة الطويلة على النحو التالي:

يغز: فعل مضارع مجزوم باختصار الضمة الطويلة.

يحك: فعل مضارع مجزوم باختصار الكسرة الطويلة¹.

فاختصار الفتحة الطويلة معناه تحوُّلها إلى فتحة قصيرة، واختصار الضمة الطويلة معناه تحوُّلها

إلى ضمة قصيرة، واختصار الكسرة الطويلة معناه تحوُّلها إلى كسرة قصيرة.

فمن هذا وغيره - ممّا لا يتّسع المجال للوقوف معه - اتّضح لنا أنّ فهم النّظام النّحوي للغة

ودراسته، لا يمكن أن يتمّ دون معرفة نظامها الصوتي والأدائي، ومدى ما يسهم به هذا النّظام

الأخير في بناء وتركيب الكلام وفهمه، وربط أجزائه بعضها ببعض، وفي تنوّع هويّات الأدوات

النّحوية، وفي وظائف الكلمات التركيبية ومحلّها من الإعراب بما يمكن أن يسمّى - إذا تحدّدت

قضاياها - بالنحو الصوتي.

3- أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب الدلالي والمعجمي:

لقد حظيت قضايا الصوت والمعنى منذ القدم بأهمية بالغة عند العرب وغيرهم، فقد بدأ

البحث عن طبيعة العلاقة بين جرس الكلمة ومعناها الذي يتّسق معها عند العرب في وقت

مبكر، وقد لاح لنا ذلك أوّل الأمر من خلال تفكير اللّغويين القدماء في أصل اللغة

ومنشئها، فكأنّهم قد تصوّروا أنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأصوات والمعاني، فاهتموا بدراسة القيمة

التعبيرية للأصوات، ومدى اتفاق دقة المعنى مع جرس الحرف المختار، وهل أنّ هناك اختياراً

مقصوداً للصوت ليؤدّي الصوت المعنى المغاير لما يؤدّيه الصوت الآخر؟، وهل أنّ مناسبة الصوت

للمعنى قد وقع لهم اتفاقاً أو عن قصد؟.

¹ - ينظر المرجع السابق: دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، ص 267.

وقد كان الخليل (ت 175هـ) منبع هذا الاتجاه فقد شغلته تلك الألفاظ المعبرة عن أصوات المسموعات ورأى فيها أصواتا محاكية للطبيعة، وحاول إثبات نوع من الصلة الطبيعية بين جرس الحروف ودلالاتها من جهة وبين أنغام الألفاظ ومعانيها الكلية من جهة أخرى، وقد توصل إلى أنّ الأصوات مترابطة مع الدلالة، فكأنّ هنالك نتيجة ضرورية للإيحاء من تتابع الحروف أو بناء الكلمات فقد ذكر الخليل قوله: "فكأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّاً فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت الأخطب تقطيعاً وترجيحاً فقالوا صرصر"¹.

وقد زاد سيبويه (ت 180هـ) هذا الأمر وضوحاً بقوله: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حيث تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان، وإثما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان، ومثل هذا الغليان، لأنّه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان، لأنّه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان، لأنّ هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان والصّخدان، والوهجان، لأنّه تحرك الحرّ وثورّه فإثما هو بمنزلة الغليان"²، فقد ناسب العرب بالصيغة وحركاتها واقع الفعل الذي يعبرون عنه وما فيه من حركة واضطراب، فجاءت هذه المصادر على مثال واحد وذلك لتقارب معانيها.

وقد تناول ابن جني (ت 392هـ) علاقة الصوت بالدلالة من زوايا متعدّدة يمكن إيجازها

كالآتي:

1- في باب الاشتقاق الأكبر، يتطرّق ابن جني إلى المعاني الجامعة لتقليبات الأصول الثلاثية، وذلك بأن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف منها عليه، فالمادة الواحدة تقلب إلى صور مختلفة إلا أنّها صور

¹ - ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2002، ج1، ص 40.

² - ينظر: الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج4، ص14.

"يخطمها* كلها معنى واحد"¹، فكأنّ الحروف الأصول تشترك أصواتها في التعبير عن معنى واحد، وحين تتقلب هذه الحروف تكون معانيها متقاربة وإن لم يكن النّظم واحداً، ومن أمثلة ذلك تقلبيات (ج ب ر)² للقوة والشدة أينما وقعت، وتقلبيات (ق و ل)³ للخفوف والحركة، وتقلبيات (ق س و)⁴ للقوة والاجتماع، وتقلبيات (ح ج ر)⁵ للشدة والضيق، وتقلبيات (س م ل)⁶ للأصحاب والملاينة وهكذا، ولكي لا يتهم ابن جني بالتكلف والتعسف ممن يريد تطبيق نظريته هذه أكد لنا أنّ ذلك وإن كان كثيراً في اللغة فهو غير مطرد في كلّ أصل ثلاثي.

2- وفي باب أساس الألفاظ أشباه المعاني: يرى ابن جني أنّ الفاء إذا مزج مع أي حرفين من حروف الذلاقة والنطع (د، ت، ط، ر، ل، ن) في التقديم والتأخير داخل بنية معينة يؤدي إلى دلالة معينة خاصة، يقول أنّ: "ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مزجتهم الفاء مع التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضعف ونحوها"⁷، ومن أمثلة ذلك نذكر: الدالف: للشيخ الضعيف، والشيء التالف، واللطيف والظليل: للشيء الجبان وليست له عصمة الثمين، والطرف: لأنه أضعف من الوسط، والطنف: لما برز خارج البناء وهو أضعف مما استند عليه الأساس، والدنف: المريض، ومنه التنوفة للفلاة وهي مهلكة، ومنه الترفة لأنّها إلى اللين والضعف، النطف: الضعيف، وكلّ فرد منفرد فهو ضعيف ومعرض للهلاك، الفارط: المتقدم وكلّ

* يريد: ينتظمها ويقودها.

¹ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شليبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، د.ط، 1415هـ - 1994م، ص231.

² - الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، 1371هـ - 1952م، ج2، ص135.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص5.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص136.

⁵ - المصدر السابق: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص232.

⁶ - المصدر السابق: الخصائص، ابن جني، ج2، ص137.

⁷ - المصدر نفسه، ص166.

متقدّم منفرد معرض للهلاك، والطفل: تقال للصبي لضعفه والتفل تقال للريح المكروهة المنبوذة وهكذا.

وبذلك يكون قد ربط بين أصوات الحروف في نظم الكلمة والمعنى الذي تؤدّيه، فعندما يتقارب المعنيان تتقارب الحروف لذلك.

3- وفي باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: يتحدّث عن التقارب الذي يربط بين الألفاظ حيث تتقارب دلالات معانيها، وهذا باب على رأي ابن جني أكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مسهواً عنه، وأمثله في الخصائص كثيرة نذكر منها: أنّ بين الفعل (أزّ) والفعل (هزّ) تقارب صوتي نابع من تقاربهما المعنوي، فالهمزة أخت الهاء فكلاهما من الحلق وقد قالت العرب أزّ الشيء وهزّه قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسُّمُؤُاْزًا﴾¹ والمعنى أنّها ترعجهم وتقلقهم فهو في معنى " تهزّهم هزّاً والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأثّم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء"²، فالهمزة والهاء من مخرج واحد، ولما كانت الهمزة أبعد مخرجا من الهاء، فإنّ العرب قد خصّوا المعنى القوي للفظ القوي، فالمعنى الذي يؤدّيه الأزّ أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنّ هذا الأخير قد يتناول ما لا قيمة له كالجدع وساق الشجرة.

وعلى هذا السّمت سار في تبيان التقارب بين العسف والأسف فمعناها متصاقبان لأنّ صوتيهما متصاقبان، فالعسف السير على غير هدى والأسف أغلظ من ذلك لارتباطه بالنفس، ولهذا خصّوه بالهمزة لكونها أقوى من العين مخرجا، وكذلك الأمر في نحو: حبس وحمس، علز وعلص وعلب وعلم، فيتّضح من هذه الأمثلة أنّ المضارعة التي أدّت إلى التصاقب منشؤها التوحّد المخرجي للحرفين المتصاقبين، فحروف المخرج الواحد المؤتلفة تدلّ على معانٍ واحدة، أي تتفق في المعنى العامّ ممّا يدلّ أنّ تحديد المعنى العام للفظ يرتبط بتحديد مخرج حروفه، فالألفاظ التي تنتمي حروفها إلى مخرج واحدة تشترك في معنى عام واحد.

¹ - سورة مريم: الآية 83.

² - الخصائص، ابن جني، ج2، ص146.

وعن العلاقة بين المباني والمعاني وكيف يوحي صوت اللفظ بمعناه الذي يتسق معه يسوق ابن جني كثيرا من الآراء محاولا أن يربط من خلالها أجراس الحروف بالدلالة، ومن هذه الآراء نذكر الآتي:

1- أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والجرجرة والقرقرة، يقول: "فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر"¹، وقد جعلوا تكرير العين في الثلاثي "دليلا على تكرير الفعل"²، فالأصوات " تابعة للمعاني فمتى قويت ومتى ضعفت ضعفت ويكفيك من ذلك قولهم قطع وقطع وكسر وكسر زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه"³؛ فلتفسير هذه العلاقة بين مبنى الفعل ومعناه يرى أنه لما كانت الألفاظ دليلا المعاني فقد جعلوا أقوى أجزاء اللفظ مقابلا لتقوية المعنى، ومن ثمة خصّوا عين الفعل بهذه التقنية عن طريق التكرار لأنّها واسطة لهما مكنونة بهما فصارا كأنّهما سياج لها ومبدولان للعوارض دونها.

2- أنّ العرب كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويمتدونها عليها، إذ يقول: "إنّ كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجرام حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها ألا تراهم قالوا قضم في اليابس وخضم في الرطب وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الحرف الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف"⁴.

فقد اعتمد المعنى على صوت الحرف، ويوضّح ذلك أكثر في موضع آخر فيقول: "فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك. وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقضم أي قد يدرك الرخاء بالشدّة، واللين بالشظف"⁵، فدلالة الفعلين قضم وخضم مستوحاة من خصائص الصوت، فالقاف

¹ - المصدر السابق: الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 153.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 155.

³ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج 2، ص 210.

⁴ - المصدر السابق: الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 65.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2، ص 157-158.

والحاء يقتربان في المخرج "إذ القاف صوت قوي لهوي انفجاري مهموس"¹، و"الحاء صوت من أقصى الحنك احتكاكي مهموس"²؛ فالقاف شديد انفجاري، والحاء رخو احتكاكي، والشدة الرخاوة هنا هما اللتان حدّدتا المعنى عند ابن جني يقول معللاً ذلك: "فاختاروا الحاء لرخاوتها للربط والقاف لصلابتها لليابس، حدوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"³؛ فابن جني يرى أنّ هناك صلة وثيقة بين القاف أو الحاء والصوت الناشئ عن الأكل.

ونحو ذلك أيضا قولهم: "النضخ للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه (فيهما عينان نضّختان)، فجعلوا الحاء - لرقّتها - للماء الضعيف، والحاء - لغلظها - لما هو أقوى منه"⁴، فلا يخفى ما في الحاء من بحة تنسجم وشخّ الماء، وما في الحاء من استعلاء يتفق والتعبير عن وفرة الماء فجعلوا الحاء لرقّتها للماء الضعيف، والحاء لغلظتها لما هو أقوى منه.

كما ظهرت عنايتهم أحيانا في نظم الحروف في الكلمة الواحدة حيث لم يكتفوا باختيار الحروف المناسبة أصواتها للمعاني التي تعبّر عنها وإنما أضافوا إليها العناية بترتيبها "وتقديم ما يضاهاى أول الحدث وتأخير ما يضاهاى آخره وتوسيط ما يضاهاى أوسطه، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود"⁵، ومثّل لذلك بقولهم: "بحث، فصوت الباء يشبه صوت الكف حين تحفق على الأرض الأرض فالباء للخفقة بما يبحث به على التراب، وصوت الحاء يشبه صوت مخالب الأسد أو برائن الذئب حين تغور في الأرض، أو هو كصوت رسوب الحديد ونحوها إذا ساخت في الأرض، والثاء بما فيها من نفث تشبه بث التراب"⁶.

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 276.

² - المرجع نفسه، ص 303.

³ - الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 158.

⁴ - المصدر نفسه، ص 158.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2، ص 162.

⁶ - المصدر نفسه، ج 2، ص 163.

وقال بعد أن ذكر ما تقدّم: "وهذا أمر تراه محسوسا محصّلا فأبيّ شبهة تبقى بعده"¹، ومن ذلك أيضا قولهم: "شدّ الحبل، فالشّين المتفشية جاءت أولا وتشبّه بصوت الحبل أول انجذابه من قبل أن تحكّم عقده، ثم جاءت الدال لتعبر عن استحكام العقد بما فيها من إدغام"²، ومثله أيضا قولهم: "جرّ الشيء، فجعلت الجيم الشديدة أوّلا لأنّ في أوّل الجر مشقّة، ثم جاءت الراء المكررة في نفسها ومع ذلك ضعفت لأنّ الشيء إذا جر على الأرض يهتّز في الغالب فعبروا عن هذا الاهتزاز والصعود والنزول في الشيء المجرور باختيار حرف الراء لما فيها من تكرير وهي أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها"³.

وهكذا استطاع ابن جني بتحليله لما عرضه من أمثلة ممّا تقارب صوتا ومعنى، أن يتحسّس دلالة صوتية طبيعية تتسرّب من الحرف، تنجم من القيم الخلافية للأصوات، كصفات الرخاوة والشدة، والهمس والجهر، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال... هذه الصفات أكسبت الحروف قيما تعبيرية، وكان العربي قد أدرك ذلك بحسّه اللغوي فوظّف هذه القيم التعبيرية في محاكاة أصوات الأحداث والمعاني التي تعبر عنها، واختار الحرف الأقوى فيزيولوجيا ليدلّ على الحدث الأقوى، وفي ذلك ما يؤكّد العلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول.

وفضلا عمّا تقدّم فقد لاحظ اللغويون أيضا أنّ كلّ منطوق له لون من الأداء الفعلي الذي يناسب طبيعة تكوينه وخواص نظمه، ويطابق سياق الحال أو المقام، وقد يحدث أن يكون البناء صحيحا، ولكنّه يؤدّي نطقا بطريقة خاطئة، إمّا جهلا بقواعد الأداء وإمّا إهمالا لربط الكلام بمقامه، وهنا يفسد المعنى ويختلط الأمر على السامع.

¹ - المصدر السابق: الخصائص، ابن جني، ج2، ص163.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص164.

ومعنى هذا كله "أنّ المنطوق لا يكتمل معناه ولا يتمّ تحديده وتوضيحه إلا إذا جاء مكسّواً بكسائه المعين من الظواهر الصوتية الأدائية التي تناسب بنائه ومقامه، كالنبر والتنغيم والفواصل الصوتية، أو ما يمكن نعتها جميعاً بالتلوين الموسيقي للكلام.

غير أنّ هذه الأداءات الملوّنة - وفقاً لطبيعة البناء ومقتضى حاله- في حدّ ذاتها لا يتشكّل نسيجها ولا تتناغم خطوطها وحيوطها إلا إذا جاءت لبنات هذا البناء على وجه سليم هذه اللّبنات هي الوحدات الصّوتية التي يقوم عليها البناء الكبير، والتي تحدّد أبعاده وتعيّن صنوفه ونوعياته"¹، ومن ثمة كان من الحتم البدء بدراسة هذه اللّبنات لتعرف طبيعتها وطرائق تتابعها وكيفيات نسجها في صورة مقاطع وكلمات.

وبذلك تكون دراسة أصوات اللغة هي الخطوة الأولى في مراحل بناء أيّ منطوق، وأنّ صحّتها هي سبيل صحّة هذا المنطوق من جانبيها المتلازمين، وهما الصحّة الداخلية أي صحّة البناء نفسه، والصحّة الخارجية وهي مطابقتها لأغراضه ومقاصده المتمثلة في مطابقة الكلام للمقام.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّه "ليست تقتصر أهمّية دراسة الأصوات لبيان المعاني وتوضيحها وتحديدّها على مستوى الجمل والعبارات بل إنّها تمتد إلى حقل المفردات حيث يستعان بالدرس الصوتي من بعض وجوهه بإلقاء الضوء على كيفيات نطق هذه المفردات، وتعيين هيئتها ومن تمّ يسهل استيعاب معانيها وإدراك مجالاتها الدلالية"²، وهذه الأهمية تصدق بوجه خاص على مواد المعجمات وما تنتظمه من مفردات.

فمن الوظائف الأساسية للمعجم تسجيل طريقة النطق الصحيح للكلمات، فإذا كان معنى الكلمة يرتبط بالحروف الأصول فإنّ للحركات أيضاً دوراً في تحوير المعنى الرئيسي وتعديله، فالحركات الثابتة تؤدّي - على المستوى الصوتي - وظيفة الوحدة الصوتية (الفونيم) في بنية الكلمة وما يتّصل به من تغيير للمعنى من خلال تغيير مواقع الفونيمات أو ما يعرف بالمقابلات الاستبدالية بين

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 623.

² - المرجع نفسه، ص 624.

الألفاظ؛ إذ أنّ لها- الحركة- دورا بارزا في التمييز بين معاني الأبنية التي تتفق صورتها من حيث الحروف (الصوامت)، ويفرّق بين معانيها بالحركات (الصوائت)، فتزد اللفظة بذلك على ثلاثة حركات مختلفة المعاني فنحصل على ثلاث مفردات تتفق في الصوامت عددا وترتيا وتختلف في الحركات فيحصل بتغيير الحركة تغيير في المعنى.

"والكلمة المثلثة قد تكون اسما؛ ويقع التغيير في الحركة على الحرف الأول أو الثاني أو الثالث ونادرا ما يقع في الحرف الرابع، وقد يقع تغيير الحركة في الحرف الأول والثاني معا أو في الحرف الأول والثالث معا، وقد تكون الكلمة المثلثة فعلا؛ فيقع تغيير الحركة في الأعم الأغلب في عين الفعل، وقد ينتقل تغيير الحركة إلى فاء الفعل في حالة الفعل المضعّف والأجوف"¹، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

1- تغيير الحركة يقع على الحرف الأول وهو الغالب الشائع في الأسماء مثل:

"- الجِنَّة: البستان، والمرّة من جنّ الشيء: ستره، والميت قَبْرُه.

- الجِنَّة: الجن، والجنون، وفي التعبير به عن الملائكة خلاف.

- الجِنَّة: ما استتر به من درع ونحوه للوقاية"².

2- تغيير الحركة يقع على الحرف الثاني من الكلمة، وأكثر وقوعه في الأفعال مثل:

"- قَدَم: قَدَمَ القوم قَدَمًا صارَ أمامهم، ومنه قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾"³.

¹ - الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجم، محمد محمد داود، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001، ص27.

² - ينظر: المثلث، ابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، بغداد، د.ط، 1401هـ- 1981م، ج1، ص417-418.

³ - سورة هود: الآية 98.

- قَدِمَ: قَدِمَ الرجل من سفره قُدُومًا. وقدم إلى الشيء: أي عمد إليه، ومنه قوله تعالى:

﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنَّ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾¹.

- قَدِمَ: الشيء يُقَدِّمُ قَدَمًا صار قديما².

3- تغيّر الحركة يقع على الحرف الثالث من الكلمة، وهو قليل نادر كما في:

"- المِسْعَطُ: مفعول من أسعطه الدواء: أنشقه إياه، والرُّمَح: طعن به في أنفه، والعلم: بالغ في تعليمه إياه.

- المِسْعِطُ: فاعل المعاني السابق الإشارة إليه.

- المِسْعُطُ: الإناء الذي يُسْعَطُ به العليل³.

4- تغيير الحركة يقع على الحرف الأول والثاني، وهو قليل، كما في:

"- الأَبْدُ: الدهر، ومصدر أْبَدَ بمعنى غَضِبَ وبمعنى تَوَحَّشَ.

- الإِبْدُ: الولود في الإمامة والأئمة.

- الأَبْدُ: جمع أْبُود، وهو الكثير الغضب⁴.

5- تغيّر الحركة يقع على الحرف الأول والثالث، وهو قليل، كما في:

" العَجْرَمَةُ: العدو الشديد.

- العَجْرَمَةُ: المرأة القصيرة الغليظة.

- العَجْرَمَةُ: واحدة العُجْرَم، وهو شجر يعمل منه القِسِيُّ⁵.

¹ - سورة الفرقان: الآية 23.

² - المثلث، ابن السيد البطليوسي، ج2، ص398.

³ - إكمال الأعلام بتثليث الكلام، ابن مالك الجبائي، تحقيق ابن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ - 1984م، ج2، ص409 - 410.

⁴ - المرجع نفسه، ص33.

⁵ - المرجع نفسه، ج2، ص410.

6- تغيير الحركة يقع على الحرف الرابع وهو نادر جدًا، فلم يرد له إلا كلمة واحدة؛ وهي: "التفاوُثُ - التفاوُثُ"¹.

ومّا سبق يتّضح أنّ للحركات دور كبير في التفريق بين معاني الكلمات التي تتفق صورة بنيتها من حيث الحروف الصوامت فلولاها لوقع خلط ولبس بين كثير من الألفاظ المتشابهة. وإذا كانت دراسة أصوات اللغة المعينة ذات نفع لخدمة المعاني على مستوى المفردات كما في المعجم فإنّها بالضرورة أكثر نفعاً وأبعد قيمة وأهمية في هذا الشأن على مستوى الجمل والعبارات؛ "ذلك أنّ المعجم بهذا الوصف وبحكم وظيفته ليس الوسيلة الأولى والأخيرة لتفسير المعاني وتوضيحها إنّّه بحكم موقعه في دراسة اللغة يقنع عادة بتسجيل المعاني العامة، مهملاً في أكثر الأحيان تلك المعاني الفرعية والدلالات المعنوية التي قد تكتسبها الكلمة في السياقات المختلفة للكلام هذه السياقات تفوق الحصر والعدّ، سواء أكانت سياقات مقالية أو لغوية أو سياقات حالية أو مقامية"².

فالمعاني المكتسبة عن طريق السياق المقالي أو اللغوي يعتمد إدراكها في الأساس على طرائق بناء الجملة أو العبارة، وعلى هيئات نظمها، ولكن لا يتمّ هذا الإدراك ولا يتأكد الأمر فيه إلا بما يلفّ المنطوق من خواص صوتية تكسوه وتميّزه من غيره وفقاً لبنيته ومقامه، ويظهر ذلك مثلاً في دور التنغيم في التفريق بين الجمل الإثباتية والجمل الاستفهامية، وفي دور الفواصل الصوتية في الرّبط بين طرفي المنطوق كما في الجمل الشرطية.

أمّا المعاني المكتسبة عن طريق السياق غير اللغوي أو المقامي، فيعتمد الأمر كلّ في تحديدها والوقوف على دقائقها على التنوّعات الموسيقية للمنطوق وهذه التنوّعات تختلف اختلافاً كبيراً من مقام اجتماعي إلى آخر وفقاً للظروف والملايسات التي تنتظم هذا المنطوق أو ذاك؛ فقد يأتي

⁴ - الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجم، محمد محمد داود، ص 30.

² - علم الأصوات، كمال بشر، ص 626.

المنطوق على صورة واحدة من حيث تركيبه وبنائه ولكنه مع ذلك قد يفصح عن معاني مختلفة أو ظلال دلالية خاصة وفقا لصور أدائه الذي يقتضيه المقام المعين.

وللتنعيم بالذات دور بالغ الأهمية في هذا الشأن " يظهر ذلك على وجه الخصوص في الخطاب الاجتماعي الجاري بين الناس في حياتهم العادية فالبارة " السلام عليكم " ذاتها المعروفة بمعناها العام التقليدي قد تفصح عن معان جانبية أو دلالات هامشية، وفقا لسياق الخطاب، ووفقا للتلوين الموسيقي الذي تؤدي به إنَّها طبقا لهذا وذاك قد تفيد التحية أو كسر الحاجز بين المخاطبين، وقد تفيد الدهشة أو عدم الرضى ...، وكثيرا ما تفصح عن الحالة النفسية للمتكلّم.

والعبارة الشائعة " يا إلهي " مثلا قد تفيد التحسّر أو التعجّب أو مجرد الالتجاء إلى الله طلبا لمعونته ورحمته؛ وذلك كلّه مردّه إلى التلوين الموسيقي الذي يصحبها والذي يقع موثما لظروف الكلام ومقامه في الوقت نفسه"¹.

فالنتيحة الحاصلة من هذا التلوين الفاعل في اختلاف المعنى من حالة إلى أخرى، هي أنّ كلّا من هاتين العبارتين وأمثالهما يمكن تصنيفها إلى عدد من العبارات ذات السمات الصوتية والتحوية المختلفة، على الرغم من اتفاقها في مكوّنها الصرفية.

ويعدّ النبر عاملا مهمّا من عوامل التلوين الموسيقي قد يكون له هو الآخر دور بارز في إبراز لمحات دلالية مختلفة ففي المثال:

" أنا لا أعرف هذا الرجل

يقع النبر القوي في الحالات الحيادية على الفعل واسم الإشارة، ولكن قد يقع أن تتغيّر درجات النبر قوة وضعفا بحسب الحالة المعينة والمعنى المناسب للمقام، ويطبق هذا النهج خاصة إذا كان القصد تأكيد صيغة من الصيغ على وجه يفيد المفارقة أو التّخالف فقد ينتقل النبر القوي إلى الضمير " أنا"

¹ - المرجع السابق: علم الأصوات، كمال بشر، ص 627.

أو أداة النفي "لا" في حين تضعف درجة القوة في الكلمات المصاحبة¹، والحصيعة الناتجة عن هذا التغيير في درجة النبر تتمثل في إبراز معان هامشية منوعة للجملة.

وبناء على ما تقدّم يمكننا القول أنّ دراسة المعنى أو الدلالة المعجمية للكلمة العربية في حاجة ماسة إلى علم الصوتيات فالمعاني التي تبثها معاجم اللغة للكلمة، والدلالة المتنوعة من نفسية واجتماعية، والمعنى بكلّ ما فيه من قوّة اللفظ لقوّة المعنى، وظلال المعاني وإيحاءاتها، عند كتاب الأدب والنقد ممّا يدخل تحت علم الدلالة يقابلها اختلاف في الأداء، فلكلّ دلالة أداء خاص بها، فعلى الباحثين في الدلالة أن يستعينوا بعلم الصوتيات حتى تأتي دراستهم وافية تامة.

ومن كلّ ما سبق عرضه اتّضح لنا أنّ الدراسة الصوتية تعدّ مهمّة للدراسة الصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية، فمباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرّره علم الأصوات من حقائق ونتائج، فلا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات ومثله علم النحو وعلم الدلالة والمفردات والمعجم، ليس هذا وحسب بل أنّ لعلم الصوتيات فوائد وخدمات يؤدّيها إلى مختلف ميادين العلم والمعرفة؛ لذلك على اللّغويين أن يدركوا قيمته وفوائده وأهدافه وأن يلتفتوا إلى ما تنتظره البشرية على يد عالم الصوتيات فينهضوا بعزائم قوية ونوايا خالصة لإرساء هذه الدراسة، وتوفير إمكاناتها بما ناله عصرنا من تقدّم علمي وتكنولوجي.

ومن هذا المنطلق فنحن في عملنا هذا نظرا لأهمية دراسة الصرف العربي وقضاياها في ضوء معطيات علم الأصوات، ونظرا لحاجة كثير من القضايا الصرفية لأن تدرس من جديد بمنظار علم الصوتيات وفي ضوء قوانينه؛ سوف نحاول دراسة البنية الصرفية وتشكيلها من خلال الملحوظات الصوتية لاسيّما نظرية المقطع الصوتي كونه مفتاح علم الصرف وأساس بني الكلمات.

¹ - المرجع السابق: علم الأصوات، كمال بشر، ص 628.

الفصل الأول:
المقطع الصوتي
لسانيا.

تتكوّن كلّ لغة من وحدات صوتية صغيرة، مكوّنة من حركات وصوامت تنتظم فيما بينها لتؤلّف وحدات كبرى، فالأصوات اللّغوية لا تأتي فرادى بل تجتمع مع غيرها من الأصوات لتؤلّف أجزاء الكلام، وهذا التّأليف قائم على الفتح والعلق الكلّي أو الجزئي الذي يجري داخل جهاز النطق في تتابع مستمر في أثناء العملية الكلاميّة، وهذا بدوره قائم على أساس النطق المقسّم للكلمة والكلام بسلوك إيقاعات صوتيّة معيّنة تجعل للكلمة والكلام أجزاء يعرف كلّ منها بالمقطع، هذا الأخير الذي هو موضوع دراستنا، وقد عقدنا هذا الفصل لبيان ماهيته ومكوّناته وحدوده وأنواعه وسوف نعرض في ذلك وجهات نظر علماء السلف والباحثين المحدثين العرب منهم وغير العرب فيه.

المبحث الأوّل: مفاهيم للمقطع الصوتي:

يعتبر تعريف المقطع وتحديدده من القضايا المثيرة للخلاف والجدل، وسوف نحاول فيما يلي التعرّف على أهمّ النظريات في دراسة المقطع والبحث عن قواعده الكلّية عند كلّ من القدماء واللّسانيين المعاصرين، كما سنتبيّن من هذه التعاريف أنسبها للغة العربية.

1- المقطع عند القدماء العرب:

إنّ كلمة المقطع لغة "من القطع، وهو إبانة بعض أجزاء الشيء من بعض يقال: قَطَعَهُ يَقْطَعُهُ قَطْعاً، وقطعه واقتطعه فانقطع، وتقطّع بتشديد الطاء للكثرة. فالمقطع: مَفْعَلٌ اسم مكان من قطع ومَقْطَعٌ كلّ شيء ومُنْقَطَعُهُ آخره حتّى ينقطع، ومنقطع كلّ شيء حتّى ينتهي إليه طرفه والمَقْطَعُ الموضع الذي يُقْطَعُ فيه النهر من المعابر. ومَقْطَعُ القرآن مواضع الوقوف، ومبادئه مواضع الابتداء. ومَقْطَعَاتُ الشّيء طرائقه التي يتحلّل إليها ويتركّب عنها كمقطّعات الكلام، ومقطّعات الشّعْر ومقاطيعه ما تحلّل إليه وتركّب عنه من أجزائه التي يسمّيها عروضيو العرب الأسباب والأوتاد"¹.

¹ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرريقي المصري ت711هـ)، دار صادر، بيروت، مادة (ق ط ع)، مج8، ص276-279.

نستنتج من هذا القول أنّ المقطع لغة يراد به تجزئة الشيء أجزاء فيحصل بها بعد تركبها ما ذكر، ومن هنا جاء مصطلح المقطع في الكلام بكونه "الوحدة الصوتية اللغوية التي تتألف منها الكلمة، وهو إما مفتوح وإما مغلق فالمفتوح يتركب من حرف محرك حركة قصيرة أو طويلة، فالفعل (كتب) مكوّن من ثلاثة مقاطع مفتوحة، و(قال) مركّب من مقطعين مفتوحين، والمغلق يتكوّن من حرف متحرك وحرف ساكن، مثل بل وقد"¹.

لكن ومع إحساس القدماء بالمقطع ينظر باحثون محدثون من دارسي اللغة أنّ اللغويين العرب القدماء لم يعرفوا المقطع بل قرّرت طائفة من هؤلاء أنّ المقطع من اصطلاح الغربيين، ومنهم الطيب البكوش الذي يرى " أنّ المقطع لم يقع ضمن دراسات النحاة العرب القدماء، ولم يهتموا به بالرغم من أهميته، ويؤكد أنّه من أعمال الغربيين"²، وقد قال بهذا أيضا أحمد مختار عمر الذي أقرّ "إهمال الدارسين العرب القدماء دراسة المقاطع الصوتية، وأشكالها وأجزائها إهمالا تاما"³، ويكاد هذا الحكم يكون صادقا مطردا لديهم على مستوى الدرس الصوتي، لأنّه على الرغم من كثرة ما كتبوا وألفوا في موضوع الأصوات، مخارجها، صفاتها، واحتلت هذه الدراسات مساحات واسعة في مؤلفاتهم فإنّ النحاة واللغويين لم يتناولوا المقطع بالدراسة التي يستحقّها.

لكن لا يعني عدم احتلال المقطع الصوتي مساحة واسعة في الدرس الصوتي العربي دليل إنكار وجوده، فقد وجد في درس من نوع ما في آثار أخرى لدى القدامى تدلّ عليه مصطلحا ومفهوما وإن لم يخصّص له حيز مستقل في ذلك التراث، وقد ورد مفهومه أيضا عند بعض

¹ - ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ - 2004م، ص 746.

² - ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992، ص 77.

³ - البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، ص120.

القدماء العرب في أثناء مباحثهم من دون التفات إلى المصطلح، كما ورد ذكر المقطع عند بعضهم دون أن يصطلحوا عليه مثلما هو في اصطلاح المعاصرين.

فقد يصادف الدارس في التراث العربي كثيرا من المواضع التي بذلت فيها جهود معرفية مهمة من غير أن ينتظمها نسق علمي محدد أو تضبطها دلالة اصطلاحية واحدة واضحة؛ فها هو ذا الخليل بن أحمد الفراهيدي قد عرف المقطع من دون أن يصرح به كما ورد في الحوار الذي دار بينه وبين طلابه حين قال لهم ذات يوم: "كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف في لك والكاف التي في ما لك، والباء التي في ضرب، فقل له نقول: باء كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال أقول: كه وبه"¹، فمن خلال نطقه بالصوت والحركة يعني أنه كان يعرف المقطع لكنه لم يصرح به.

وبعد تطوّر الدرس اللغوي صرح الذين جاؤوا بعد الخليل بالمقطع؛ فقد جاء المقطع عند ابن جني وتابعه باحثو علم التجويد، في كتبهم لكن بمعنى هو ليس المعنى الذي يقصده دارسو الأصوات في العصر الحديث، فقد جاء عندهم لمعنى مخرج الصوت، لقول ابن جني: "فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"²، وقول القرطبي (ت462هـ): " فحيث ما عرض ذلك المقطع سمي حرفا"³، فالمقصود بالمقطع عندهم "المكان الذي يعترض فيه الصوت عائق يمنعه عن جريه واستطالته. فمتى انقطع الصوت باصطدامه بحاجز، ينجرّ عن ذلك الاصطدام الحرف الذي يختلف صدها باختلاف موضعه والأعضاء المشاركة في إصداره"⁴.

1 - الكتاب، سيبويه، ج3، ص 320.

2 - سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م، ج1، ص 6.

3 - الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1، 2000، ص71.

4 - بوادر الدرس الصوتي عند العرب، والي دادة عبد الحكيم، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد الرابع والثلاثون، 2016، ص 146.

وقد تابع ابن جني في ذلك المفهوم من غير أهل التجويد ابن سنان الخفاجي¹ (ت466هـ) وابن يعيش (ت643هـ)، الذي يقول في تعريف المخرج: "هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده"²، فالمقصود بالمقطع في المواضع السابقة هو المخرج الذي هو عبارة عن "الحيز المولّد للحرف، أو موضع ظهور الحرف وتمييزه عن غيره"³، إذ حيث ينقطع صوت الحرف يكون ذلك مخرجه.

فنستنتج من ذلك أنّ المقطع في أقوالهم مرتبط بمصطلح مخرج الصوت عند المحدثين والمعاصرين من باحثي الأصوات.

لكنّ ذلك لا يعني أنّهم لم يهتدوا إلى سرّ المقطع إذ نجد أنّ ابن جني يذهب من خلال تصريفه لشؤون الحركات إلى أنّ الحركة صوتياً تتبع الحرف، فتجد بهما الصوت يتبع الحرف إذ يقول: "وإنّما يعرض هذا الصوت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها، فيتمكّن الصوت فيظهر، فأما إذا وصلت هذه الحروف ونحوها فإنك لا تحسّ معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها"⁴، فالواقع في الفكر الصوتي عند العرب أنّ الحرف لا ينطق وحده فيشكل صوتاً، إلّا بانضمام الحركة إليه، فيتكوّن بذلك المقطع الصالح للتصويت.

وقد بيّن عبد العزيز الصيغ السبب في عدم شيوع هذا المصطلح بقوله: "ولم يعن علماء العربية بهذا المصطلح لبعده عن مجال الدرس اللغوي الذي يسود مؤلفاتهم، والمصطلح من المصطلحات المتصلة اتصالاً وثيقاً بالجانب الصوتي وتحديدته يتّصل بالأوزان والموسيقى أكثر من

¹ - سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1402هـ - 1982م، ص22.

² - شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج10، ص124.

³ - ينظر: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، مُلاً علي القاري، تحقيق أسامة عطايا، مراجعة أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق - سورية، ط2، 1433هـ - 2012م، ص71.

⁴ - سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص7.

اتّصاله بالأداء اللّغوي، ولذا لا نجد له وجودا في كتب علماء التجويد على الرّغم من عنايتهم الكبيرة بالجانب الصّوتي للغة، إلا أنّ علم العروض هو العلم الذي يتّصل بهذا المصطلح، وهذا ما أدركه الفارابي حين ربط بين المقطع والأسباب¹.

فالفارابي (ت 339هـ) يعدّ أوّل من استعمل المقطع في العربية بما يضارع ما أتى به المحدثون من رجال الأصوات في تعرّف المقطع من حيث بنيته وأمطاه في سلسلة الكلام ويظهر ذلك في قوله: "المقطع مجموع حرف مصوّت وحرف غير مصوّت"²، فقد أفصح بذلك على أنّه أشبه بحزمة أو عنقود من الأصوات إذ أنّه يتألّف من الحرف المصوّت (الصائت) وغير المصوّت (الصامت) المتتابعين على وجه مخصوص، فالفارابي بناء على ذلك يعرّف المقطع في ضوء التّتابعات من الصوامت والصوائت.

وهو عنده نوعان قصير وطويل، إذ يقول: "وكلّ حرف غير مصوّت أتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنّه يسمّى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرّك، من قبل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات، وكلّ حرف لم يتبع به صوت أصلا وهو يمكن أن يقترن به، فإنّهم يسمّونه الحرف الساكن، وكلّ حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل فإنّنا نسمّيه المقطع الطويل"³.

وقد ربط الفارابي بين هذين المقطعين ومصطلحات العروضيين الأسباب والأوتاد في قوله: "كلّ حرف متحرّك أتبع بحرف ساكن، فإنّ العرب يسمّونه السبب الخفيف. وكلّ حرف متحرّك أتبع بحرف متحرّك، فإنّهم يسمّونه السبب الثقيل. والسبب الثقيل متى أتبع بحرف ساكن، سمّوه

¹ - ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1427هـ - 2007م، ص 275-276.

² - ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، المهدي بوروبة، دكتوراه في اللغة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2001-2002، ص 275-276، نقلا عن: شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة للفارابي، ص 49.

³ - الموسيقى الكبير، الفارابي، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير محمود أحمد الحفني، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص 1075.

الوتد المجموع لاجتماع المتحركين فيه. والسبب الخفيف متى أتبع بحرف متحرك سموه الوتد المفروق لافتراق المتحركين فيه بالساكن المتوسط. والسبب الخفيف متى أتبع بحرف ساكن سمي الوتد المفرد لانفراد المتحرك فيه. والسبب الثقيل متى أتبع بمتحرك فلنسمه السبب المتوالي لتوالي المتحركات الثلاثة فيه. وكلّ مقطع طويل فإنّ قوّته قوّة السبب الخفيف، فلذلك يعدّ من الأسباب الخفيفة، وكلّ ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع الطويلة¹، فالملاحظ من ذلك أنّه لم يطلق مصطلح المقطع على السبب الخفيف إلا إذا كان صامتا متبوعا بمصوّت طويل، أمّا الصامت المتبوع بمصوّت قصير يليه صامت فقد دعاه بالتسمية نفسها التي عرفت عن العرب، مضيفا أنّ الأسباب الخفيفة عنده شبيهة بالمقاطع الطويلة، قوة وزمنا ويقوم كلّ واحد منهما مقام الآخر.

ولما كان الفارابي يعنى في بحثه بالجانب الموسيقي أكثر من عنايته بالجانب اللغوي، فقد جعل المدى الزمني في نطق الأصوات مقياسا، ولذلك سوى بين السبب الخفيف المختوم بمصوّت والسبب الخفيف المختوم بصامت مع تفريقه في التسمية بينهما، وخصّه مصطلح المقطع بالنوع الأوّل.

وعليه نستنتج أنّ مفهوم المقطع كما يتّضح من خلال هذه النصوص ينبئ بوضوح كامل عن أنّ الفارابي أدرك فكرة المقطع بصورة تشبه أو تماثل في مضمونها تصوّر المحدثين.

وبنفس الدقة والتصريح هناك فيلسوف آخر تعرّض لقضية المقطع وهو ابن سينا (ت 428هـ) إذ أنّه ينصّ بالتصريح والتّحديد على فكرة المقطع انطلاقا من تتبّعه لأجزاء الحدث الكلامي التي يضبطها في سبعة وفي أعلى درجات السّلم يذكر ابن سينا المقطع ويفرّعه إلى ممدود ومقصور ويتطابق تحديده مع ما تضبطه الأصوات الحديثة من مقاطع قصيرة وأخرى طويلة إذ يقول: "وأما اللفظ والمقالة فإنّ أجزاءه سبعة المقطع الممدود والمقصور كما علمت، ويؤلّف من الحروف الصامته وهي التي لا تقبل المد البتّة مثل الطاء والباء؛ والتي لها نصف صوت، وهي التي

¹ - المصدر السابق: الموسيقى الكبير، الفارابي، ص 1076-1079.

تقبل المدّ مثل السين والراء؛ والمصوتات الممدودة التي يسمّيها مدّات، والمقصورة، وهي الحركات¹، فالمقطع كما يتّضح من تقسيمه هذا يتألّف من الحروف الصامتة والمصوتات أي أنّه يتكوّن من حرف وحركة سواء مدّت أم لم تمدّ.

وفي كتابه جوامع علم الموسيقى نجده يربط المقطع بأعضاء النطق وذلك عند تحديده للمقطع بقدرة الحرف الصامت على الظهور بالنطق إذ يقول: "والحرف الصامت إذا صار بحيث يمكن أن ينطق به على الاتصال الطبيعي سمّي مقطعا، وهو الحرف الصامت الذي شحن الزمان بينه وبين صامت آخر يليه بنغمة مسموعة فإن كان ذلك الزمان قصيرا سمّي مقطعا مقصورا، وهو حرف صامت وحرف مصوّت قصير؛ وإن كان طويلا؛ سمّي مقطعا ممدودا، وهو حرف صامت وحرف مصوّت ممدود، أو ما هو في زمان دوران أقصر زمان، وهو صامت، ومصوّت مقصور وصامت"²، فقد حدّد بذلك طبيعة المقطع النطقية بكونه أصغر جزء يمكن النطق به، كما ألمّ بأنواع المقطع الرئيسية وهو لا يختلف في ذلك عن مفهوم المقطع وأنواعه كما هو معروف حديثا.

وتكتمل فكرة المقطع من حيث تصوّره المبدئي وتصويره الوصفي عند ابن رشد (ت595هـ)، وهو يزاوج في التعبير عن مفهومه بمصطلحين مترافقين هما لفظ المقطع من جهة ولفظ السلابي من جهة أخرى، وهو يحدّد أنّ المقطع يحدث "عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوت"³، فنظرته إليه شبيهة بدلالته العلمية الحديثة؛ لكنّه يضيف أنّ المقطع لا ينتج عن مجرّد ضمّ عناصر متجانسة، وإثما عن اجتماع عناصر تنصهر ليتكوّن منها شيء جديد يخالفها جوهريا يقول: "وإذا تقرّر أنّ هاهنا أمورا مركّبة لم يجتمع منها شيء واحد بالفعل كالمركّبة من الأشياء التي

¹ - الشفاء المنطق (9- الشعر)، أبو علي الحسين ابن سينا، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الدار المصرية، القاهرة، د.ط، 1966، ص65.

² - الشفاء الرياضيات (3-جوامع علم الموسيقى)، ابن سينا، تحقيق زكريا يوسف، تصدير ومراجعة أحمد فؤاد الإهواني ومحمود أحمد الحنفي، المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ط، 1956، ص123-124.

³ - تفسير ما بعد الطبيعة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د.ط، 1938، ج2، ص1016.

لا يكون منها واحد إلا بالتماس مثل الكُدس المجموع من حبوب كثيرة، بل يكون المجتمع فيها بحيث يحدث عنه شيء زائد غير المجتمعات من غير أن يكون المجتمعات أنفسها. مثل المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت، فإنّ المقطع ليس هو اجتماع الحروف التي تولّد منها، بل هو شيء زائد على الحروف¹؛ وهذا مؤداه أنّ المقطع وإن استطعنا نظرياً أن نفصله إلى أجزائه المركّبة له فإنّه في ذاته ظاهرة ذات هوية متفرّدة.

ويزيد ابن رشد فكرة التّكامل العضوي في مفهوم المقطع توضيحاً بالاستناد إلى صورة حسية من الموجودات فيأخذ من صورة اللحم الذي هو متكوّن من الأرض والماء والنّار فيقارن بينه وبين المقطع "من حيث إنّ هذه إذا انحلت وفسدت ليس ينحلّ المقطع إلى مقاطع واللّحم إلى لحوم، كما تنحلّ الأشياء المجموعة إلى تلك التي اجتمعت منها، أعني لا يحدث فيها عن الاجتماع شيء زائد... فالحروف هي التي نسبتها إلى السُّلابي نسبة النار والأرض إلى اللّحم... فالسلابي شيء آخر هو وليس هو الحروف أي الحرف المصوّت والذي لا صوت له بل شيء آخر أيضاً"².

وقد تطرّق ابن رشد لقضية تعريف المقطع أيضاً بمناسبة تعريف الحد إذ يقول: "أنا نجد بعض الأشياء حدّ أجزائها غير داخل في حدودها مثل حدود أجزاء الدائرة، فإنّها ليست منحصرة في حدّ الدائرة وذلك أنّ ثلث الدائرة أو ربع الدائرة ليس هو داخلاً في حدّ الدائرة، ولا حدّ الدائرة منحللاً إلى حدودها، بل الدائرة مأخوذة في حدّ الجزء، وأمّا حدود المقاطع ففيها كلمة الحروف التي ترّكّب منها المقاطع، وذلك أنّ الحروف منها مصوّت وغير مصوّت، والمصوّت منه ممدود ومنه مقصور، والمقطع هو الذي يتألّف من حرفين: مصوّت وغير مصوّت فإن كان المقطع مقصوراً قيل في حدّه إنّّه الذي يتألّف من حرفين مصوّت وغير مصوّت، فكان منحصراً في حدّه حدّ الحرف المصوّت وغير المصوّت، وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حدّه حدّ الحرف الغير مصوّت والمصوّت الممدود، وليس ينحصر في حدّ الدائرة حدّ نصفها ولا حدّ ربعها وذلك معروف

¹ - المصدر السابق، تفسير ما بعد الطبيعة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد، ج2، ص1016.

² - المصدر نفسه، ج2، ص1017.

بنفسه، لا بل نقول في حدّ الدائرة إنّه الشكل الذي يحيط به خطّ واحد في داخله نقطة كلّ الخطوط الخارجة منها إلى المحيط متساوية، ونقول في نصف الدائرة إنّها القوس من الدائرة التي يجوزها الخط المار بالمركز وهو المسمّى قطرا فتكون الدائرة مأخوذة في نصف الدائرة لا حدّ نصف الدائرة. مأخوذا في حدّ الدائرة، بل الأمر بالعكس أعني أنّ الدائرة تأخذ في -حد- الدائرة"¹.

فقد بيّن أنّ أجزاء الحدّ من حيث هو قول معرّف ليست دائما إذا عُرِّفَتْ عُرِّفَتْ بها أجزاء الشيء المراد حدّه فهناك أشياء أجزاء حدّها ليست حدودا لأجزائها، وهناك أشياء بعض حدودها حدود لأجزائها كالدائرة ونصف الدائرة، وهناك أشياء أجزاء حدّها حدود لأجزائها كالمقطع، والذي هو من حيث القياس الكمي للمدى الزمني متكوّن من قسمين مقصور ويتشكّل من اجتماع صامت بمصوّت قصير، وممدود متكوّن من صامت متبوع بمصوّت طويل.

فنستنتج ممّا تقدّم أنّ ابن رشد قد عبّر تعبيرا صريحا عن مفهوم المقطع مستعملا في ذلك إمّا مصطلح المقطع بمعنى اجتماع صامت وصائت، أو مستعملا مصطلح السلابي "المعرّب من (sullabé) اليونانية، والّدال على الضم والجمع"².

وترد عبارة المقطع أيضا على لسان بعض علماء التجويد مثل ابن الدهان (ت592هـ) في قوله: "وبين الألفاظ والحروف المقاطع، والمقاطع تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، فالخفيف مركّب من صامت ومصوّت، والثقل من صامتين ومصوّت، لأنّ المصوّت إمّا أن ينطق به في أقصر زمان يكون فيه اتصال الصامت إلى الصامت وإلى السمع، وهو المقطع المقصور والسبب الخفيف العروضي مثل: لَن، وإمّا أن ينطق به في ضعف الزمان أو أضعافه، ويسمّى مقطعا ممدودا والوتد

¹ - المصدر السابق: تفسير ما بعد الطبيعة، ابن رشد، ج2، ص891-892.

² - منقول من الأصل اللاتيني syllaba الذي يعود إلى اللفظ اليوناني syllabé، وهي الصيغة التي قام ابن رشد بتعريفها. ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص262.

المفروق العمودي مثل قاع"¹، فالمقطع في اصطلاح ابن الدهان هو أيضا أقرب إلى تعريفات المحدثين وإن لم يتوسّع في دراسته له.

ونجد بذور دراسة المقاطع أيضا عند علماء البلاغة فقد تكلم القرطاجني (ت 684هـ) عن بعض المقاطع في إطار بلاغي (ما ينبغي في الكلمة الفصيحة من حيث عدد حروفها) فذكر أقصر المقاطع وسمّاه المقطع المقصور نحو "ق" الأمر من وقى².

وعموما فإنّ الإحساس بفكرة المقطع باعتباره حجما صوتيا متطابقا مع كمّ زمني متواتر شغل جلّ اللّذين نظروا في أمر اللّغة سواء من حصروه في مصطلحه المخصوص أو من أبقى على تصويره الوصفي فهذا القاضي عبد الجبار (ت 415هـ) وهو من المتكلمين - إذ تناول قضية جنس الصوت- يتطرّق إلى ما يفيد أنّ تقطيع الكلام معناه تفصيله إلى مقاطع بالمعنى الصوتي الفني للعبارة، وعلى هذا المعيار ميّز صاحب المغني بين التقطيع المتجانس والتقطيع المتخالف³.

كما أنّنا نجد أسس دراسة المقاطع الصوتية أيضا في دراسة العروض، فنظام العروض الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وإن أقامه على أساس التفعيلات إلّا أنّ هذه التفعيلات تعتمد بدورها على الأساسين اللّذين يعتمد عليهما المقطع، ذلك أنّ المقاطع مؤلّفة من صوامت (حروف صحيحة ساكنة) وحركات والعروض حاكم على المتحرّك والساكن كما يقول ابن جني⁴.

¹ - المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 1425هـ- 2004م، ص188، نقلا عن: تقويم النظر في الأدلة واختلاف الفقهاء، ابن الدهان، ص2.

² - ينظر: المزهر في علوم اللغة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1986، ج1، ص199-200.

³ - المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، قومه إبراهيم الإيباري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ج7، ص6.

⁴ - ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص62.

كما أنّ أحد العناصر الرئيسية للتفاعيل العروضية - وهو السبب الخفيف - يشكّل أحد المقاطع البسيطة، بل إنّ التفاعيل وعناصرها يمكن اعتدادها صيغا لتجميع المقاطع بأنواعها، فهناك تطابق لافتا للنظر بين نظام العروض ونظام المقطع، "فكما أنّ المنظور إليه في العروض عند التقطيع مقابلة المتحرك والساكن بحركة وسكون مع قطع النظر عن خصوص الحركة والحرف، وأنّ الحرف المشدّد يحسب بحرفين أولاهما ساكن، وأنّ التنوين يحسب نونا ساكنة، وأنّ المعتدّ به عند الوزن والمقابلة هو اللفظ أي ما يتلقّظ به فحسب وإن لم يرسم، وما لا يتلقّظ به لا يعتدّ ولو رسم..."¹؛ فإنّ كلّ ذلك يأخذ به في المقاطع الصوتية كما أخذ به في العروض.

ومن ثمّة نستنتج أنّ في دراسة العروض إشارة للمقطع وماهيته دون أن تضبطه دلالة اصطلاحية واضحة.

وخلاصة القول في هذا المقام أنّ خلوّ الدراسات اللغوية العربية عند أجدادنا من بحث المقطع بحثا مقصودا ومقعدا جعل أكثر الباحثين المحدثين من عرب ومستشرقين يذهبون إلى أنّ العرب القدماء لم يعرفوا المقطع، لكنّ الحقّ أنّهم قد قعدوا للغة منذ أمد بعيد في الوقت الذي لم يستقر عليه أي مصطلح من مصطلحات العلوم، وقد ورد ذكر المقطع في أثناء مباحثهم، كما أنّ طائفة منهم قد اصطالحوا عليه مثلما هو في اصطلاح المعاصرين وحددوه، وحددوا أجزائه.

2- المقطع عند القدماء الأجانب:

إذا ما تتبّعنا المراحل التاريخية في الحضارة الإنسانية فإنّنا نجد منذ زمن بعيد أنّ الهنود واليونان والرومان قد صنّفوا لأنفسهم أفكارا ومفاهيم عن الصوت الإنساني وعن أصوات اللغة والكلام، ومن بينها مفهوم المقطع الصوتي.

¹ - ينظر: المختصر الشافعي على المتن الكافي، محمد الدمهوري، دار المعرفة، المغرب، ص4، وينظر أيضا: العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1404هـ-1983م، ج6، ص270-271.

ولعلّ أقدم ما وصل إلينا من حدث المقطع هو حدّ أرسطو، لأنّ في حدّه تحسّسا بالصوت وقيّمته في تكوين المقطع لقوله: "والمقطع صوت غير دال مركّب من حرف صامت، وحرف صائت، فإنّ الجيم والراء بدون ألف هما مقطع، ومع الألف هما مقطع كذلك"¹.

أمّا ما عناه من الحرف الصامت، والحرف الصائت فهو ما يعنيه المحدثون منهما تماما، فإنّ الحرف لديه ثلاثة أنواع هي²:

- 1- الحرف الصائت: وهو ما يحدث صوتا مسموعا بدون قرع الشفتين أو الأسنان.
- 2- الحرف نصف الصائت: ما يحدث صوتا مسموعا مع القرع.
- 3- والحرف الصامت: ما لا يحدث بنفسه صوتا مع القرع، ولكنّه يحدث صوتا مسموعا إذا اقترن بحروف صائتة.

فيلاحظ من ذلك أنّ أرسطو قد ذكر مصطلح (حرف)، ولم يقل (صوت) حينما حاول أن يحدّد مكّونات المقطع، وفي كلامه أيضا تعريف واضح للمقطع بنوعيه: المقطع القصير، والمقطع الطويل، وإن لم يسمّهما، لأنّنا ابتداء يجب أن نقرّر أنّ أرسطو كان على علم دقيق بالحرف الصائت، والحرف الصامت كما بيّنا.

فالمقطع القصير وهو النوع الأول، مكّون من حرف صامت، وصوت صائت قصير (حركة)، ومثّل له (بالجيم والراء)، ولكي يكون أحدهما مقطعا وجب أن يكون مع حركة، وقد صرّح بذلك، وفي النوع الثاني يحدّد المقطع الطويل بأنّه مكّون من حرف صامت وصائت طويل (حرف مد).

¹ - ينظر: فن الشعر، أرسطو، ترجمة وتقويم وتعليق إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 181.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 180.

ويشير أرسطو إلى أنّ المقطع ليس ذا دلالة على معنى، فهو جزء من الكلمة، والصوت المنفرد لا يدلّ على معنى، ولكنّه وحدة صغيرة في بناء المعنى الذي سيظهر في الكلمة، فالصوت والمقطع هما وحدتان صغيرتان لتوّي الدلالة في الكلمة لتدلّ على المعنى الأساس.

أمّا الهنود فقد تحدّثوا عن قواعد المقطع وكيفية بنائه وتقسيمه، بتفصيل مثير للدّهشة، وقد بسّط لنا أحمد مختار عمر تلك الأفكار التي شغلت عشرات الصفحات في كتبهم على النحو التالي¹:

1- أكثر الكلمات التي استعملها الهنود لتدلّ على المقطع هي كلمة Aksara التي شرحها أحدهم بأنّها تلك الوحدة التي تستقل بنفسها، وقد قالوا أنّ أهمّ أجزاء المقطع هو العلة وذلك بناء على ما قرّروه من أنّ الساكن لا يمكن أن يقف بنفسه وإنّما يعتمد دائما على العلة ويؤكد ذلك بقول باتنجالي*:"إنّ الساكن لا يمكن أن ينطق بدون العلة"، فالكلمة السنسكريتية لليلة هي svara و هي مركّبة من sva/ ra اللتين تعنيان حرفيّاً "القائم بذاته"، ولذا شبّه بعضهم العلة بالسلطان القويّ، والساكن بالحاكم الضعيف الذي يخضع لنفوذ الأوّل، وشبّه بعضهم السواكن والعلل بالعقد فالسواكن هي الخرزات، والعلل هي الخيط الذي يربطها.

2- وضع الهنود قواعد للتقسيم المقطعي تتلخّص فيما يأتي :

أ- إذا وقع الساكن قبل علة فإنّه يتبع العلة التي تليه سواء كان الساكن أولا أو وسطا فمثلا كلمة dana تقسّم إلى da/na.

¹ - ينظر: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1972، ص 53-55.

* باتنجالي: من أعلام اللغويين الهنود، ألف كتابا في النحو شرح فيه مؤلّف بانيني وأنّخذ فيه جانب الدفاع عنه والانتصار له، و يمتاز هذا الكتاب بأسلوبه السهل الذي لا يجارى، والذي لم يسبق له مثيل في تاريخ النحو السنسكريتي، وقد اختار له المؤلّف اسم Mahabhashya بمعنى العمل الشامل أو الشرح الكبير، واعتبر الدكتور chakravarti باتنجالي واضعا لمنهج جديد في دراسة النحو، حيث عالجه من وجهة النظر المنطقية محاولا دائما أن يستخلص النظرية التي تربط القواعد، وبذلك صار النحو على يديه نظاما معينا من الفلسفة، فكان بذلك مؤسس فرع فلسفة النحو. ينظر: المرجع نفسه، ص 40-42.

ب- إذا وقع الساكن بين علتين فإنّه يلحق بالعلة التي تليه فكلمة مثل apa على سبيل المثال تقسّم إلى a/pa وليس ap/a.

ج - الساكن المتطرّف يتبع العلة السابقة، والسبب في ذلك أنّ كلّ السواكن المتطرّفة في السنسكريتية أصوات انفجارية كانت تنطلق في تهاون، حتّى أنّها قد اختفت في بعض اللهجات، ولا يمكن أن يتوقّع في مثل هذه الحالة أن يشكّل أحدها مقطعا مستقلا.

د - بخصوص مجموعة السواكن يلحق أوّل عضو فيها بالعلة السابقة، وعلى هذا فكلمة مثل pitre تقسم إلى pit/re وليس إلى pi/tre.

و- بخصوص الساكن المضعّف يختلف النّحاة الهنود، فبعضهم يلحق الساكن الأوّل بالمقطع السّابق ويخيّر بالنّسبة للساكن الثاني بين أن يلحق بالسّابق أو اللاحق، وعلى هذا فكلمة مثل attva يصحّ أن تلحق تائها الثانية بالمقطع الأوّل فتأخذ نصيبها من النّبر القوي، ويصحّ بالمقطع الثاني فتأخذ نصيبها من النّبر الضعيف، ولكن يرى البعض الآخر أنّ الإلحاق يتوقّف على ما إذا كان المضعّف متبوعا بساكن أو نصف علة، ففي الحالة الأولى يتبع المضعّف المقطع السّابق مثل aggnim التي تقسّم إلى agg-nim، وفي الحالة الثانية يتبع أوّل المضعّفين فقط المقطع السابق مثل parssvam التي تقسم إلى pars-svam .

وهذه الآراء الصّوتية الماثورة عن الهنود قد أفادت الدّراسات اللّغوية الحديثة أيّما فائدة وفي ذلك يقول بروفسر ألن: "إنّ الاتصال بين الهنود القدماء والمدارس الغربية الحديثة في دراسة اللغة أشدّ وأوثق في مجال الأصوات عنه في مجال النحو"¹، فقد ترك الهنود دراسة وصفية صوتية مستفيضة عن المقطع الصوتي وقواعد راسخة للتقسيم المقطعي.

¹ - المرجع السابق: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، ص 58.

وبعد هؤلاء نجد العبرانيين، فيبدو أنّ الدراسات اللغوية العبرية لم تكن بمنأى عن مفهوم المقطع فقد قدّم يهوذا بن حيوج* دراسة فونولوجية متقدمة تعالج العلل والسواكن والتنغيم والنبر والمقطع، ومن الخصائص الفونولوجية التي ذكرها المؤلف أنّه "لا توجد كلمة عبرية تبدأ بساكن غير متبوع بعلّة"¹، وهذا يعني أنّ المقطع في العبرية مثله مثل المقطع في العربية يتألف من صوتين في الأقلّ "صامت وحركة"، وذلك يشير إلى أنّه قد أدرك المقطع بصورة تشبه في مضمونها المفهوم الحديث، وقد بلغ من عمق تحليلاته ودقّتها أن اعتبره بعضهم صاحب أوّل محاولة لوضع قواعد فونولوجية للغة العبرية مؤسّسة على أسس علمية.

أمّا في أوروبا فإنّ الدّراسات اللّغوية قد أخذت في التّهوض منذ القرن السابع عشر، ومن أهمّ فروع هذه الدراسة التي تقدّمت في القرن الثامن عشر ما يسمّى بعلم الأصوات اللّغوية، ومن بين المسائل الرّئيسية التي درسها علم الأصوات اللّغوية المقطع الصوتي إذ ذكر خلف خازر ملحم الخريشة أنّه قد حظي بعناية غير واحد من الباحثين المستشرقين "ومن أقدمهم المستشرق الألماني رايت في كتابه " النحو العربي"، والمستشرق الإنجليزي فايل في مقاله عن العروض في "الموسوعة الإسلامية"، والمستشرق الفرنسي قويارد في كتابه "حول نظرية جديدة في موسيقى الشعر العربي"، والمستشرق ستوتزر الهولندي في كتابه الذي حمل عنوان "النظرة العروضية"².

* يهوذا بن حيوج: من مواطني فاس ومن تلاميذ ميناحيم بن سروق، وقد ارتفع يهوذا بن حيوج بعلم اللغة العبري إلى مستوى علمي رفيع، وقد ساعدته معلوماته في العربية ودراساتها على التعمق في البحث اللغوي العبري، وقد وصلتنا أجزاء من بعض مؤلفاته، منها قطع عثر عليها في ليننجراد ونشرت عام 1916، وهي تعالج اشتقاق بعض الكلمات العبرية، كما تفرّق بين الكلمات ذات الأصول المختلفة التي تبدو متّفقة في الصورة، كما وصلنا أحد أعماله كاملاً متمثلاً في ثلاث رسائل كتبت باللغة العبرية. ينظر: المرجع السابق: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، ص71-72.

¹ - ينظر: المرجع نفسه، ص72.

² - المقطع الكلمي وإيقاعية السبب الخفيف، خلف خازر ملحم الخريشة، الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة تعالج قضايا الثقافة والتنمية البشرية، جامعة الجوف، سكاكا- المملكة العربية السعودية، العدد الثالث والأربعون، أبريل، 2011، ص 271-272.

وبناء على يتّضح لنا أنّ التراث الصوتي الأجنبي يحفل بكثير من الوصف الصوتي الدقيق وبالعديد من الأفكار المنهجية عن ظاهرة المقطع من حيث مفهومه وبنائه وقواعد تشكيله، وذلك رغم قلة وسائل البحث وصعوبته في تلك الآونة، فلم تكن دراستهم مجرد ظنون، وإنّما كانت ملاحظات صائبة راسخة في الجملة، وكانت أشبه بالأبحاث التجريبية التي تعتمد على الملاحظة الدقيقة، وإجراء التجارب، ولذلك ظلّت لها قيمتها حتى الآن رغم تطوّر وسائل البحث الحديث، واستخدام الأجهزة الدقيقة في التسجيل والتحليل.

3- المقطع عند العرب المحدثين:

أمّا المحدثون فقد كانوا أكثر دراسة لهذا المصطلح الصوتي إذ نظروا في نسيج الكلام وهندسته فحلّوه إلى أصوات منفردة ثمّ إلى وحدات أكبر أطلقوا عليها اسم المقاطع؛ لكن على الرغم من بساطة تصوّر المقطع وقدرة الأشخاص العاديين المجرّدين من أيّ خبرة لغويّة أن يعدّوا على أصابعهم عدد المقاطع في السلسلة الكلامية فإنّ علماء الأصوات لم يوفّقوا حتى الآن في إعطاء تعريف وتحديد شامل ودقيق له، ويرجع ذلك إلى "أنّ الأجهزة المستعملة حتى الآن لا تمكّن علماء الأصوات من تعيين حدود المقاطع على الخطوط البيانية"¹، ويرى أحمد مختار عمر "أنّ الاختلاف في تحديد المقطع يرجع كذلك إلى اختلاف نظرة الدّارسين إليه"²، لكن وبالرغم من تباين رؤاهم للمقطع الصوتي إلّا أنّهم يجمعون على أهميّة الدّراسة المقطعية في الدّرس الصوتي لأسباب نوردها بإيجاز وهي:

● أنّ اللّغة كلام، والمتكلّمون لا يستطيعون نطق أصوات الفونيمات كاملة بنفسها، أو هم لا يفعلون ذلك إن استطاعوا، وإنّما ينطقون الأصوات في شكل تجمّعات هي المقاطع، ولذا يقال إنّه في المقطع يخرج الفونيم إلى الحياة، وهذا ما أكّده بولينغار Bolinger بقوله أنّ: "الفونيمات لا

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اردن-الأردن، د.ط، 1425هـ - 2004م، ص98.

² - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1418هـ - 1997م، ص280.

حياة لها إلا داخل المقاطع لأنها لا تنطق من المجموعة البشرية بشكل منفصل، وإنما على شكل تجمّعات. فصفاؤها وخصائصها وكيفية انتظامها في مقاطع، تعتمد على طبيعة المقطع وتشكيلاته¹، فهذا الفونيم فوق التركيبي ينهض بدور فاعل في حركة الوحدات اللغوية وأبنيتها، لذا يقال أنه "كي تصف المقطع أنت تخبر كيف تشكّله الفونيمات، ولتصف الفونيمات أنت تدرس كيف تنظّم نفسها في المقاطع"²، وعليه فللمقاطع دورها في العملية الكلامية؛ فالمنطوق اللغوي يتكوّن عملياً من مقاطع وليس من سلسلة خطية من الصوامت والحركات؛ فهي الهيكل التنظيمي الذي تأتلف فيه الأصوات اللغوية مشكّلةً بذلك الكلام.

● معرفة المقاطع في اللغة يساعد على تعلّم النطق السليم للكلمات، فإذا أريد تعلّم إحدى اللغات نطقت كلماتها نطقاً بطيئاً، مجزّواً إلى مقاطع، ثمّ يندرج ذلك إلى السرعة العادية حتّى يتقن المتعلّم هذه اللغة بنطقها الصحيح " فأحسن طريقة للتعودّ على النطق الصحيح للتغمات الصوتية وللوقفات الموجودة في لغة أجنبية هي نطق الكلمات أو مجموعة الكلمات ببطء، مقطعا مقطعا مع الوقفات الصحيحة بين كلّ مقطع ومقطع، وبالتدرّج يزيد من سرعة نطقه للحدث الكلامي حتّى يصل إلى السرعة العادية"³؛ فهو بموجب ذلك يضع حلولاً ناجحة أمام معلّم اللغة لغير الناطقين بها، فالمعلّم يستطيع عن طريق تجزئة الكلمة الواحدة - لاسيّما إذا كانت طويلة - إلى عدّة مقاطع تدريب الناطقين المتعلّمين على ترديدها، ممّا يسهّل عليهم من بعد، النطق بالكلمة مجتمعة، ومن ثمة يكون المقطع أساسياً لاكتساب طريقة النطق المطابقة لنطق أصحاب اللغة.

● كما أنّ للدراسة المقطعية فائدة في التّحصيل اللغوي للمبتدئين في اللغة نفسها، إذ أنّها أسهمت في وضع الطرق السليمة للتعليم في بعض المناهج التربوية، كالطريقة التحليلية التي

¹ - علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، عمان، ط1، 1998، ص99، نقلا عن:

Aspect of language, Boulinger, p47.

² - الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص 207، نقلا عن:

Motor phonetia, H , stetson, p47.

³ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص283.

تستخدم في المدارس العربية "حيث يقوم فيها المتعلم بتبيان المكونات المقطعية للكلمة ثم يتعلم النطق بكل مقطع على حدة ومن ثم يضمها بعضها لبعض ثم ينطق بالكلمة الكلّ بنفس السرعة التي ينطق بها الكلام العادي"¹، فالتلميذ يبدأ في تعلمه للقراءة بتقطيع الكلمة المفردة إلى حروفها مسماة بأسمائها أو بأصواتها، ثم يترجم الحروف إلى أصواتها ثم يربطها ويركبها من أجل الوصول إلى قراءتها وبذلك فهي تحقق فائدة على المستوى الوظيفي التعليمي للغة نفسها.

● ومعرفة المقاطع من شأنها أن تدلّل بعض الصعوبات الإملائية، "فالمتعلم يلجأ في دروس الإملاء إلى تجزئة الكلمة الواحدة عند إملائها على صغار التلاميذ لتتضح لديهم صورة الكلمة، فيسهل عليهم كتابتها بصورة صحيحة، وهذا العمل يرجع إلى إحساس نفسي بتنظيم الوحدات الصوتية للكلمة في مجموعات وهو ما يعبر عنه بالمقطع (Syllable)"²، فإذا فهم الطفل بأنّ الكلمة مكوّنة من أصوات تتمثل بالمقاطع فإنّ ذلك يساعده في ربط الحروف وأصواتها ودمجها وإعادة تركيبها من أجل الكتابة السليمة، والأمر نفسه ينطبق على المتعلم غير العربي فإذا عرف أنّ كلمة (مستحيل) مثلا تتألف من (مس/ت/حيل) لا يمكن أن يخطئ في كتابتها، كأن يكتبها (موستحيل)، أو (مستاحيل)؛ لأنّها في الكتابتين سيختلف بنائها المقطعي.

● "إنّ الكلمة مصطلح له في المقام الأوّل مغزى نحوي، أمّا المصطلح الأساسي الفونولوجي الخاص لمجموعة من السواكن والعلل لها مركز الوحدة فهو المقطع"³، فالكلمة بهذا الاعتبار تتكوّن من مجموعة من المقاطع، لأنّ المقطع أصغر وحدة منطوق بها.

● عن طريق دراسة المقاطع يعرف نسج الكلمة في لغة من اللغات ففي العربية - مثلا - نستطيع معرفة ما ليس بعربي فما خالف النسج المألوف فيها فهو أعجمي، "كاجتماع مقطع من

¹ - المقطع بين اللغتين العربية والفارسية دراسة تقابلية في ضوء علم اللغة الحديث، رأفت أحمد محمد رشوان، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، مصر، العدد الخامس والثلاثون، أكتوبر 2013، ص 169، نقلا عن:

language in culture and society, dell hymes, p251.

² - الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، دار الوليد، طرابلس، د.ط، 1434هـ - 2003م، ص 164.

³ - المرجع نفسه، ص 164.

النوع الثالث (س + ع + س) ومقطعين من النوع الثاني (س + ع + ع) مثل مهراجا وسرناجا، وكذلك النسج التالي: مقطع من النوع الثاني (س + ع + ع) ومقطعين من النوع الثالث (س + ع + س) مثل شابندر فالكلمات التي نراها على مثل هذين النسيجين نحكم على أنّها أجنبية عن لغتنا¹، وعليه فإنّ توالي المقاطع في الكلمة يسهّل علينا الحكم على نسج الكلمة العربية، ونسج ما ليس بعربي من الكلمات.

● أنّ المقطع يشكّل "درجة في السلم الهرمي للوحدات الصوتية التي يشكّل كلّ منها من أصغر وحدة تسبقه. الوحدة الصغرى هي الفونيم، ثم يأتي المقطع (المكوّن من فونيمات بترتيب معيّن) ثم تأتي مجموعة النغم المحتوية على النبر وعلى تتابعات من المقاطع، ثم مجموعة التنغيم التي تحتوي على تتابعات من مجموعات النغم " ²، ويرى Stetson أنّ " كلّ هذه مؤتلفة، لا يمكن أن نبخترى أيّ واحد منها، أو نسقطه، لما لعملها الوظيفي المترابط مع حدود كلّ واحد منها " ³، فالمقطع يعدّ الميدان الذي يقوم عليه النبر والتنغيم بدوره، ومن هنا كانت دراسته ضرورية.

● معرفة المقطع وحدوده وأنواعه يمكن أن تسهّل على الطلبة تعلّم عروض الشعر وموازينه؛ " لأنّه يعتمد على تكرار نمطي للمقاطع القصيرة والطويلة وفقا لحساب عدديّ مقرر لا حياذ عنه، فلو أخذنا بيت أحمد شوقي:

أَلَا حَبْدًا صُحْبَةُ الْمَكْتَبِ وَأَحْبِبُّ بِأَيَّامِهِ أَحْبِبُّ.

وَيَا حَبْدًا صَبِيَّةٌ يَمْرُحُونَ عِنَانُ الْحَيَاةِ عَلَيْهِمْ صَبِي.

إذا أصغيت إلى نفسك وأن تنطق كلمات البيتين السابقين، فستجد أنّها تتألّف من أجزاء صغيرة متوالية: فمثلا لو قلت: " ألا حبدا " لرأيت أنّها تتألّف من الأجزاء

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، ص96، وينظر أيضا: علم اللغة العام، توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1400هـ - 1980م، ص 110.

² - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص282.

³ - الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 1418هـ - 1998م، ص215، نقلا عن:

أ، لآ، حَب، بَ، ذَا، لا تستطيع أن تلفظها بغير هذه الصورة، وكذلك لو قلت: "صحبة المكتب" لرأيت أنّها تتألف من الأجزاء: صُح، بَ، تُل، مَك، تَ، بي، والأمر نفسه يقال في بقية كلمات البيتين.

والسبب في هذا التقسيم المقطعي هو وجود الحركة والسكون في الكلام، فالحرف المتحرك غير المتصل بشيء بعده، هو أصغر جزء في الكلام يمكن نطقه، مثل: أ، بَ، تَ، والحرف المتحرك المتصل بحرف ساكن بعده مثل: حَب، صُح، تَك، أو المتصل بحرف مدّ بعده، مثل: لا، ذا، بي هو أيضا جزء مستقل، ولكنه أطول من الأول بقليل، ووجود السكون أو المدّ في نهايته هو الذي فرّق بينه وبين النوع الأول¹، وهذا يمكن الطالب من الاعتماد على نظام المقاطع في تعلّم مدونة الشعر، بل الموسيقى لأنّ الشعر والموسيقى، ونغمات كلّ منهما يتجدّد بنظام من الحركة والسكون.

فلهذه الأسباب وغيرها اهتمّ اللسانيون ولاسيما علماء الأصوات بدراسة المقاطع فقد تبث أنّ لها فائدة كبيرة في معرفة نسيج الكلمة في اللغة العربية ومعرفة الصيغ الجائزة وغير الجائزة في اللغة المدرّسة، كما أنّ بعض طرق الكتابة قد وضعت على أساس مقطعي، وعليه فالمقطع موجود أردنا أم لم نرد.

وقد وضع المحدثون العرب تعريفات كثيرة للمقطع منها:

1- تعريف إبراهيم أنيس: "هو عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكثفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة"²، فالملاحظ من هذا التعريف أنّ إبراهيم أنيس لم يعط تفسيرا واضحا للمقطع، لأنّ تحديد بداية المقطع ونهايته من الأمور الصعبة التي يواجهها الباحثون المحدثون، وقد استطاعوا تحديد وسطه أو أظهر جزء فيه، لذا تنقسم المقاطع الصوتية لديه على قسمين هما:

¹ - الأصوات اللغوية، عاطف فضل محمد، دار المسيرة، عمان، ط1، 1434هـ-2013م، ص 93-94.

² - موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1952، ص145.

المتحرك (open) والساكن (closed) فالمتحرك ينتهي بصوت صائت قصير أو طويل نحو الكلمة (كَتَبَ) تتكوّن من ثلاثة مقاطع متحرّكة هي: كَ/ ت/ ب، والمقطع الساكن هو الذي ينتهي بصوت ساكن نحو: (فَتَحْ) تتكوّن من مقطعين ساكنين هما: فَتْ/ حُنْ.

2- أمّا تحديد عبد الرحمن أيوب المقطع بأنّه: " مجموعة من الأصوات التي تمثّل قاعدتين تحصران بينهما قمة"¹، فينطبق على نوع واحد من المقطع وهو المقطع الذي يتكوّن من صامت + حركة قصيرة + صامت، وإنّه يرى أيضا أنّه من الصّعب تحديد اللفظة التي ينتهي عندها المقطع لبدأ بعدها المقطع الذي يليه، وبهذا تكون البداية غير محدودة أيضا، والمقطع لديه يشكّل اللّبنات الأولى للكلام المتّصل، على مستوى الكلمة في السّلسلة الكلامية.

3- ويرى الأنطاكي أنّ المقطع: " مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كلّ انفتاح من انفتاحات الفم في أثناء الكلام وبين الانفتاح الذي يليه"²، وهذا تفسير فسيولوجي للمقطع غير أنّ الصوت الذي يقع بين انفتاحين هو الصوت الصامت وهذا لا يشكّل مقطعا، لأجل ذلك فقد عبّر عنه مرّة أخرى بأنّه " مجموعة من الأصوات المفردة تتألف من طليق* واحد معه حبيس** واحد أو أكثر"³، ولم يحدّد مبدأ المقطع ولا منتهاه، ولم يحدّد عدد الأصوات الحبيسة في المقطع، ففي عبارته احتمال اجتماع عدد كبير من الصوامت، ولكنّه بتعريفه هذا قد أبان حجم المقطع الصوتي على أنّه أكبر من الوحدة الصوتية المفردة (الفونيم).

4- ويعرّف رمضان عبد التواب المقطع بأنّه: " كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها، من وجهة نظر اللّغة موضوع الدّراسة، ففي العربية مثلا لا يجوز

¹ - أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، مصر، ط2، 1968، ص139.

² - الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، سوريا - بيروت، ط3، د.ت، ص254.

* الطليق: الصوت الصائت.

** الحبيس: الصوت الصامت.

³ - المرجع السابق: الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص254.

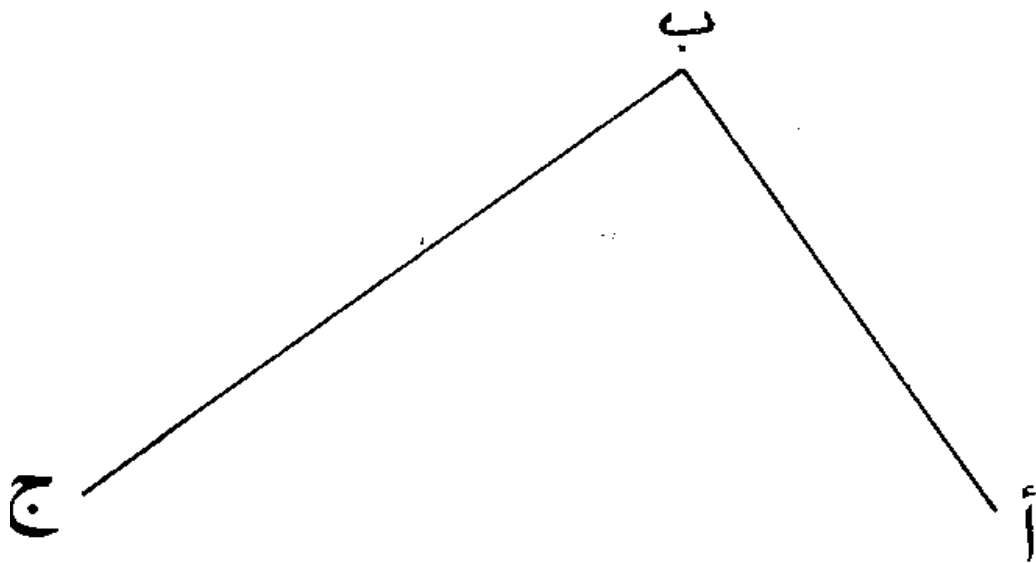
الابتداء بحركة، ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة¹؛ لكنّه لم يحدّد كذلك كمية الأصوات ومقدارها، وربّما كان ذلك عائد إلى أنّه كان حريصا على أن يضع تعريفا للمقطع صالحا للغات جميعا بدليل قوله: من جهة نظر اللغة موضوع الدراسة.

5- وينبغي المقطع عند العاني: "من مجموعة من العناصر المتناظرة المتتابعة (syllable Boundary) التي تحتويها بنيته (Structure) وتتألف هذه النظائر من صوتيمات لغوية منفردة (فونيمات)، ويحوي المقطع جزءا رئيسا بارزا، ويطلق عليه نواة المقطع (Nucleus) وعناصره الباقية تسمّى العناصر المساعدة (Marginal Factors)، وللنواة قوّة صوتيّة أشدّ من العناصر المساعدة، وتكون الحركات القصيرة الثلاث مع نظائرها الطويلة نواة المقطع دائما، أمّا الأصوات الساكنة ومعها الياء والواو فتسمّى الفونيمات المساعدة²، وهو بهذا متابع للملبرج³ في وصفه المقطع العربي إلّا أنّه يطلق على النواة أيضا القوام (Support)، ويصف تكوّن المقطع إذ يرى أنّ الصوتيمات المساعدة تكون بداية المقطع أو نهايته، فبدايته لا تكون إلّا ساكنا مفردا (صامت) وقد تكون نهايته أحد العناصر الثلاثة ساكن مفرد أو ساكنان، أو لا ساكن مطلقا، ويمثّله بالشكل التالي:

¹ - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ - 1997م، 1997م، ص 101.

² - ينظر: التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، سلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1402هـ - 1983م، ص 131-132.

³ - الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة محمد حلمي هليل، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، ص 124-125.



فالنقطة ب تمثل النواة والنقطتان أ، ج بداية المقطع ونهايته على التوالي.

ويوضّح ياسر الملاح هذا المبدأ في تألّف المقطع من بداية ووسط ونهاية "فلا تكون بدايته في العربية إلا صوتا مفردا، ووسطه حركة قصيرة أو طويلة، والنّهاية قد تكون صوتا صامتا واحدا، أو صامتين أو حركة قصيرة أو طويلة"¹.

6- وأخيرا يستفيد حسام النعيمي من تحديد العاني ليصوغ تعريفا واضحا محدّدا بداية المقطع ونهايته يقول فيه: "وهو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أوّل صامت يرد متبوعا بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد"²، ففي هذا التعريف تحديد أوضح من التعريفات السابقة، إذ أنّه يحدّد بداية المقطع ونهايته، فالبداية لا تكون إلا صوتا صامتا متبوعا بصائت قصير أو طويل، ولا يبدأ المقطع الثاني إلا بصامت يتبعه صائت وهو القيد، ويقترح أيضا كتابة صوتية قوامها أنّ الصامت هو القاعدة والصائت هو القمة على النحو الآتي:

(ص ح / ص ح / ص ح ص) .

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، ياسر الملاح، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ط1، 1990، ص66.

² - أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1998، ص8.

لأجل ذلك فقد وصف هذا التعريف بأنه "جامع مانع"¹، بالنسبة للمقطع في اللغة العربية؛ إلا أن غانم قدوري الحمد يرى أن عبارة (وحدة صوتية) قد تجلب اللبس، نظرا لاستخدام البعض لها في ترجمة كلمة (الفونيم)، لذلك فضّل استخدام عبارة (مجموعة أصوات) أو (تجمّع صوتي) مكانها فخرج بتعريف جامع مانع نظر فيه إلى الاتجاهات الثلاثة التي اختيرت لتعريف المقطع "النطقية-المخرجة-، والوظيفية، والفزيائية" قائلا: "المقطع مجموعة أصوات تنطق بضغطة صدرية واحدة، تبدأ بصوت جامد-صامت- يتبعه صوت ذائب -صائت- (قصير أو طويل)، وقد يأتي متبوعا بصوت جامد أو اثنين، ويكون الصوت الذائب فيه قمة الاسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع"² فيستشف من هذا التعريف أمور:

- 1- قوله: " مجموعة صوتية" تشمل جميع أنواع المقاطع.
- 2- حدّد بداية المقطع بقوله: " تبدأ بجامد" وهي القاعدة.
- 3- أشار إلى قمة المقطع بقوله: " متبوعا بذائب قصير أو طويل" أي قمة المقطع.
- 4- قد تكون القمة نهاية المقطع بغض النظر على أنها قصيرة مثل "ف" في فَتَحَ أو طويلة مثل "فا" في "فَاتِح".
- 5- قد تأتي نهاية المقطع قاعدة لا قمة بقوله: متبوعا بصوت جامد واحد مثل لم، أو اثنين مثل بئّر عند الوقف.

نستشف مما تقدّم أنّ جملة هذه التعريفات التي تمّ إيرادها متكاملة فيما بينها، فهي تعطينا إلى حدّ ما تعريفا يمسّ معظم جوانب المقطع الصوتي، ذلك أنّ كلّ لغوي يحاول أن يعطي تعريفا للمقطع من وجهة نظره الخاصة، وهذا طبعا في الأخير يساعدنا على معرفة خصائص المقطع وسماته المختلفة للوصول إلى الفهم الدقيق للمعاني وإيجائها المختلفة.

¹ - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، ص278.

² - المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، ص193.

4- المقطع عند الأجانب المحدثين:

أما الغرييون فيرون أنّ مفهوم المقطع معقد عسير الفهم، ومن تمّ لم يتفقوا على تعريف محدّد له، فقد قرّر علماء الأصوات أنّه لا يوجد تعريف للمقطع الصوتي يصدق على جميع لغات البشر، والسبب في ذلك هو أنّ لكلّ لغة قواعد لها الخاصة بتجميع الوحدات الصوتية في مقاطع، والمجموعة التي تنطق في لغة ما على أنّها مقطع واحد قد تنطق في لغة أخرى على أنّها مقطعان، ومن ثمّ فإنّ تعريف المقطع سوف يختلف باختلاف اللغات؛ وهذا ما جعلنا نتّجه بالحديث عن تعريف المقطع إلى ما يتناسب وطبيعته في اللغة العربية.

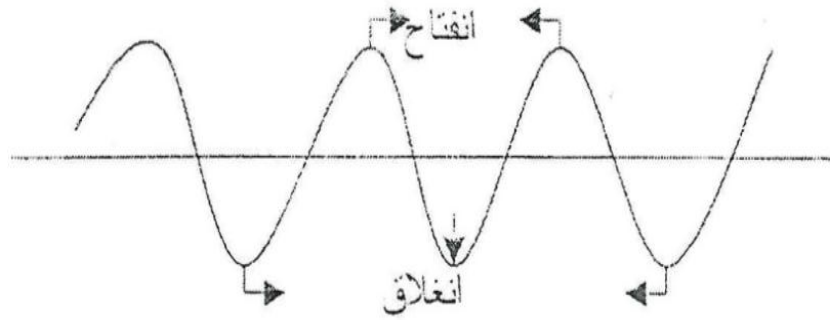
وتجدر الإشارة في هذا المقام أنّهم قد وقفوا من النّظام المقطعي في لغاتهم - فضلا عن لغات كانوا يعرفونها - موقفا ميسّرا للكتابة، فهم يرون أنّ المقطع سابق الإحساس بالكلمة، فهذا فندريس يرى أنّه "قد لوحظت حالات من فقدان الذاكرة ظلّ فيها هذا الفاقد للذاكرة يحسّ إحساسا عميقا بالمقطع قبل الكلمة لأنّه ينسى الكلمة تماما، فلا يبقى في ذاكرته سوى المقطع، فلا يستطيع هذا المريض تعيين الأشياء إلّا بعد تكوين المقاطع التي تكوّن الكلمة الدّالة عليها، فمع عجزه عن التعبير عن أيّة كلمة فإنّه يعرف مع الإشارة بأصبع يده أنّ الكلمة قد تكون من مقطع أو مقطعين أو يزيد، وذلك لأنّ الحركات النّطقية التي كان يجب عليه القيام بها للنّطق بالكلمة قد ضاعت من ذاكرته، ولكنّه لا زال يعرف كم عددها"¹، فهم بذلك يعدّون النّظام المقطعي واحدا من أظهر مظاهر اللّغة، يشعر به المتكلّم.

وقد عرّف الغرييون المقطع تعريفات كثيرة أشهرها:

1- تعريف كاتينو الذي يقول: " هو عبارة عن إصدار سلسلة متتابعة من الأصوات يتطلّب النّطق بها القيام بطائفة من عمليات الانفتاح والانغلاق في جهاز التصويت، والفترة الفاصلة بين

¹ ينظر: اللغة، فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ص84.

عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت (سواء أكان الغلق كاملا أو جزئيا) هي التي تمثل المقطع "1"، ويمكن تصوّر تعريفه للمقطع بالشكل التالي:



فالانغلاق يمثّل قاعدة المقطع وهو الصّامت، أمّا الانفتاح فيمثّل قمّته وهو الصّائت.

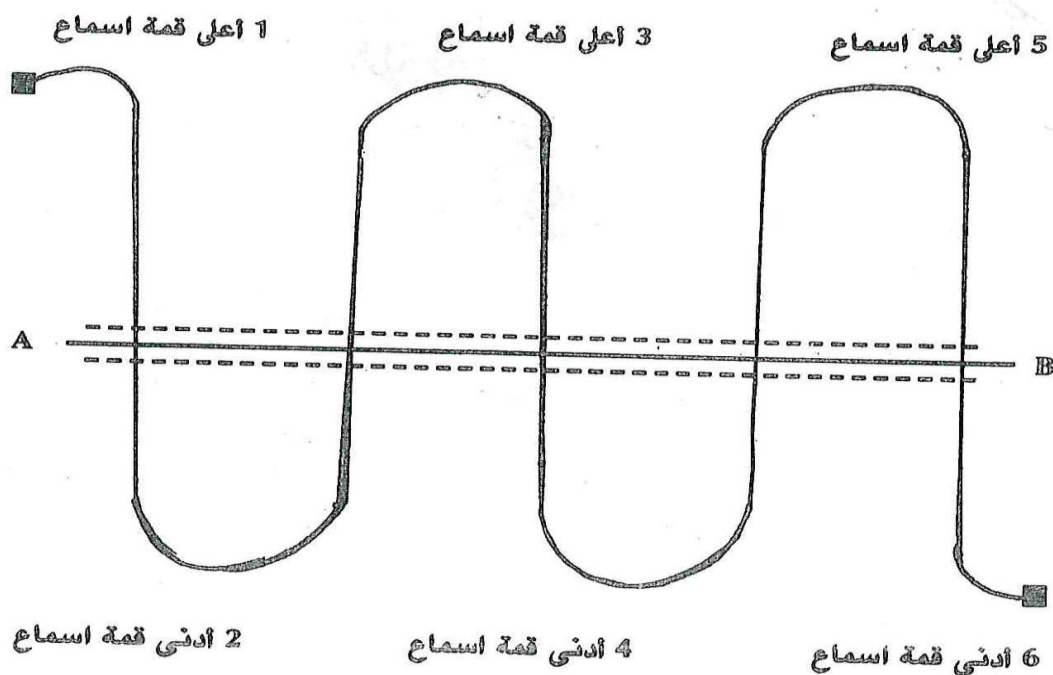
والملاحظ على هذا التعريف أنّه ينطبق على النوع الثالث من مقاطع اللغة العربية المتكوّن من صامت + حركة قصيرة + صامت؛ لكنّه لا ينطبق على أنواع المقاطع الأخرى ومثال ذلك كلمة "دَعَهَا" فالمقطع الأول دَع يتّفق مع التعريف السّابق لكنّه لا يصحّ في المقطع الثاني "ها"؛ لأنّ التضييق يحدث عند نطق الهاء، ولا يحدث عند نطق الألف.

2- ولم يحدّد هنري فليش المقطع العربي؛ لكنّه بدأ فيه مستعرضا أنواعه ممثّلا لها، إذ يرى "أنّ بداية المقطع في العربية بصامت واحد فحسب، وينتهي إمّا بمصوّت -فهو المقطع المفتوح- أو بصامت واحد أيضا- فهو المقطع المقفل"-².

¹ - دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي فرنسي عربي صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د.ط، 1966، ص191.

² - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط2، 1983، ص42.

3- أما عالم اللّغة الدانماركي أوتوجسبرسن Otto Jespersen فقد عرفه بأنّه "المسافة بين الحدّين الأدنىين للإسماع"¹، ومن هذا القبيل أيضا تعريف ماريوباي Mario Pei له بأنّه عبارة عن "قمة إسماع peak of sonority غالبا ما تكون صوت علّة، مضافا إليها أصواتا أخرى عادة - ولكن ليس حتما - تسبق القمة، أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها"²، والشكل الآتي يمثل المقطع في ضوء ما عرض من تعريفات:



حيث يمثّل الخطّ A-B الوسط الذي ينتقل بوساطته الكلام.

وتمثّل الأرقام 1-3-5 أعلى قمم الأصماع.

وتمثّل الأرقام 2-4-6 أدنى قمم الأصماع.

فنلاحظ من ذلك أنّ هذه التعريفات صوتية محضة عاجلت مفهوم المقطع من زاوية نطقية بإزاء ما يتولّد عن ذلك النطق من مستوى إسماع طبيعي؛ فأوتوجسبرسن Otto Jesperson يرى في ميل الأصوات إلى التّجمع تبعا لما تتميز به من وضوح سمعيّ عاملا حاسما في تكوين البنية

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص98، نقلا عن: Phonetics, Malmberg , p 660.
² - أسس علم اللغة، ماريو باي ، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1419هـ - 1998م، ص96.

المقطعية، وأنّ الوحدات الصوتية تتجمّع حول الوحدة الأكثر إسماعا، وذلك بحسب درجة الوضوح السّمعي، لأجل ذلك فقد رتّب الأصوات بحسب الإسماع التّرتيب التّصاعدي الآتي¹:

- 1- الأصوات المهموسة: أ الشديدة (ك، ت، پ) (k, t, p). ب الرخوة (س، ف) (s, f).
- 2- الأصوات الشديدة المجهورة (ب، د، گ) (b, d, g).
- 3- الأصوات الرخوة المجهورة (ز، ف) (z, v).
- 4- الأصوات المتوسطة (الأنفية و الجانبية) (م، ن، ل) (l, n, m).
- 5- الأصوات التكرارية (ر) (r).
- 6- الحركات الضيقة (— —) (y, u, i).
- 7- احركات نصف الواسعة (ε, o, e, ə).
- 8- الحركات الواسعة (—) (a).

لكنّ العربية تقتصر موقع القمة على الصوائت وحدها، كما تقصر موقع الهوامش على الصوامت جميعها، لذلك تبيّن المقاطع بالنظر إلى الصوائت، إذ لا بد من وجود الصائت لتكوين المقطع.

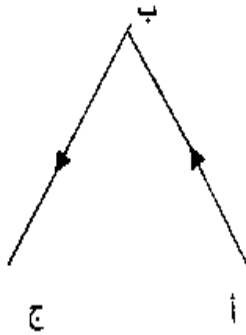
وعليه فنظرية جسبرسن التي كانت من بين ما ارتضاه عالم الأصوات الانجليزي دانيال جونز هي وصف جيّد للمقطع المثالي؛ ولكنّها لا تقول لنا شيئا عمّا هو جوهرى في المقطع، مهما اختلفت الظروف وهي أيضا لا تقول لنا أين يقع الحدّ بين المقاطع، فضلا عن ذلك فإنّ تجميع الأصوات على أساس الوضوح السّمعي هو أيضا تجميع على أساس درجة الانفتاح في أعضاء التّصويت، فالحركة أكثر وضوحا، وأكثر انفتاحا من الصامت، والصامت الانغلاقي الشّديد أكثر انغلاقا وأقلّ وضوحا من الصامت الاحتكاكي....

وقد سبق للغوي السويسري فردناند دوسوسور أن صاغ قبل جسبرسن ومستقلّا عنه تعريفا للمقطع على أساس درجة الانفتاح في الأصوات فهو يرى أنّ " الصوامت تتجمّع حول الحركات

¹ ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، ص 191-192، مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 155، ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 288.

تبعاً لدرجة الانفتاح فالحدّ المقطعي يوجد حيث يكون الانتقال من صوت أكثر انغلاقاً إلى صوت أكثر انفتاحاً¹، ومن ثم فمن الممكن - في بعض الحالات على الأقل - أن نحدّد انطلاقا من هذا التعريف للمقطع، مكان الحدّ المقطعي، الذي يؤدي في كثير من اللغات دوراً لغوياً هاماً.

5- وقد عرّف عالم الأصوات موريس جرامونت ومن بعده بيير فوشيه المقطع بمصطلحات فيزيولوجية فالمقطع يتحدّد من وجهة نظرهما "بتزايد شدة العضلات المنتجة للصوت ميكانيكياً، متبوعاً بتقليل الشدة العضلية، وهكذا يكون النطق أكثر قوّة في بداية المقطع، ويقال تدريجياً"²، فمن الممكن إذن أن نميّز مع هذين العاملين المقطع بالتخطيط التالي:



فالخطّ الأعلى (أب) يشير إلى زيادة الشدة في المقطع، والنقطة (ب) تمثل نقطة الأوج أي قمة المقطع أمّا الخط (ب ج) فيشير إلى تقليل الشدة في المقطع تدريجياً حتى تتلاشى.

فمن الواضح أنّ النظرية المقطعية التي وضعها جرامونت وفوشيه تتضمن بعض الأساسيات التي تحلّ مشكلة المقطع، والتي أكّدها عالم الأصوات الأمريكي ستيتسون الذي قاس نشاط عضلات التنفس فلاحظ وجود علاقة بين المقاطع وبين تشنّج العضلات التنفسية كما قارن أيضاً منحنيات هذه التنوعات العضلية مع منحنى التوتّر المسموع، ويبدو أنّ هناك تقابلاً كاملاً، ففي أثناء إنتاج المقطع يتزايد التوتّر المسموع ويتناقص متوازياً مع تنوّعات نشاطات العضلات التنفسية

¹ ينظر: علم اللغة العام، فرديناند دي سوسور، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، د.ط، 1985، ص75.

² أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص98.

لأجل ذلك فقد عرّف المقطع بأنه: "نبضة صدرية أو وحدة منفردة لتحرك هواء الرئتين لا تتضمن أكثر من قمة كلامية، أو قمة تموج مستمر من التوتر أو الجهاز العضلي النطقي، أو نفخة هواء من الصدر"¹، وذلك على أساس أنّ الإنسان عند النطق قد يشعر بنوع من الضغط أو التأكيد عند النطق بالمقطع، ولكنّ هذا المعيار إن صلح نظريًا لا يصلح للأخذ به عند اتّصال المقاطع بعضها ببعض في سلسلة الكلام.

6- لهذا كلّ لجأ الدارسون إلى معيار آخر أدقّ وأقرب منالاً إلى تعرّف المقطع، وهذا المعيار هو ما يعرف بالمعيار الفونولوجي الذي يعرّف المقطع بالنظر إلى كونه وحدة في كلّ لغة على حدة، وحينئذ لا بدّ أن يشير تعريف المقطع إلى "عدد من التتابعات المختلفة من السواكن والعلل بالإضافة إلى عدد من الملامح الأخرى مثل الطول والنبر والنغم، أو إلى علة مفردة أو سواكن مفردة تعتبر في اللّغة المعيّنة كمجموعة واحدة بالنسبة لأيّ تحليل آخر"².

فالمقطع يعرف في ضوء معطيات الاتجاه الفونولوجي بناء على الطرائق المختلفة التي تتجمّع فيها الأصوات، من صوامت وحركات في كلّ لغة على حدّتها، فأتماط تراكيب المقاطع والمواقع التي تشغلها في الكلمات تختلف باختلاف اللّغات؛ ففي اللغة العربية يتألّف المقطع من صامت تتبعه حركة طويلة أو قصيرة وينتهي قبل أول صامت متبوع بحركة أو حيث ينتهي اللفظ قبل تمام الشّروط (صامت + حركة)، لكنّ كلّ لغة لها نظامها الخاص في تشكيل أجزاء المقطع؛ فعلى الرّغم من وجود شيء من التّشابه في بعض الجزئيات إلّا أنّ اللّغات تختلف فيما بينها اختلافاً واضحاً في هذا الشّأن؛ ولهذا فإنّ التعريف الفونولوجي الدقيق لا بدّ أن يكون خاصاً بلغة معينة، أو مجموعة من اللّغات المشتركة في خصائصها الصّوتية، فلا يوجد تعريف فونولوجي عام، لأنّ هذا يخالف الحقيقة المعروفة أنّ كلّ لغة لها نظامها المقطعي المعين.

¹ - الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص209، نقلا عن:

Base of phonology, H, Stetson , P52 .

² - المرجع نفسه، ص210، نقلا عن: . General Linguistics ,R. W Robins, P137.

وخلاصة الأمر أنّ المعيار الفونولوجي المعيار "قوامه أمران الأول النَّظر إلى المقاطع من حيث بنيتها ومكوّناتها وكيفيات تتابعها، إذ هي - في العادة- تمثّل حزما أو عناقيد في سلسلة الكلام، الثاني أن يتمّ في كلّ لغة على حدة حيث أنّ لكلّ لغة خواصّها ومميّزاتها في تتابع هذه الحزم أو العناقيد ومكوّناتها على ما هو ثابت في الدراسة التركيبية للغات"¹.

ويمكن لنا بعد ذلك - من خلال تعريفات المتقدّمين والمعاصرين العرب والأجانب للمقطع- القول: أنّ الدرس الصّوتي قد عرض لدراسة المقاطع منذ القدم، ثمّ نالت الدراسة المقطعية لأصوات العربية دراسة صوتية حديثة اهتمام العلماء وعنايتهم في إطار المناهج الصّوتية الحديثة؛ فتوسّعوا فيها وأضافوا إليها.

المبحث الثاني: مؤلفات المقطع الصوتي في العربية:

من المهمّ في الدراسات اللّغوية أن نميّز بين أنماط المقاطع والمواقع المختلفة للعناصر المكوّنة للمقطع، إذ تعدّ حروف المعجم اللّبنات الأولى المكوّنة للمقطع وهي تضمّ لونين من الأصوات يعرف أحدهما باسم (أصوات اللين) أو (العلل) والثاني (بالسواكن) أو (الصحاح)، يقول كاتنينو عنهما: " يتبدئ المقطع بصوت واحد أو عدّة أصوات فاتحة أو منفجرة explosifs ذات انفتاح متزايد، ويمرّ بمقدار أعلى من الانفتاح تمثله عادة حركة من الحركات، وينتهي بصوت أو عدّة أصوات غالقة، أو حاجزة للهواء implosifs ذات انفتاح متناقص. مثال ذلك "ترك" "trac"². لأجل ذلك فإنّ من نظروا إلى المقطع من زاوية إنتاجية أو نطقية فقد اعتبروه متكوّنا من ثلاثة أجزاء هي قمة peak تسبقها بادئة onset وتلحقها خاتمة coda.

1- فالقمة: هي أعلى ما يصل إليه الصوت من الوضوح وتحتلّ الصوائت في معظم الأحيان تلك القمم، لأجل ذلك تعرف القمة بأنّها "الصائت (عادة) الذي يمثّل ذروة الإسماع

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 505-506.

² - دروس في علم أصوات العربية، جان كاتنينو، ص 191.

sonerity ويعرف أيضا بجوهر المقطع (nucleus = core) أو المركز (center) وعليه

يقع التبر في النطق¹، وتسمى أيضا التّوة وتكون مكوّنة، عادة، من صائت:

أ- مصحوب، في بعض اللّغات بصامت واحد أو أكثر.

ب- أو غير مصحوب في بعض اللّغات، بأيّ صامت.

2- البادئة: وهي "الصامت أو مجموع الصوامت التي يبدأ بها المقطع"²، وتسمى أيضا

الاستئناف أو المطع وهي بداية المقطع.

3- الخاتمة: وهي "الصامت أو مجموع الصوامت التي ينتهي بها المقطع"³، وتسمى أيضا الذيل

وهو نهاية المقطع.

وهذا التقسيم مرتبط بالوضوح السمعي، ومعنى هذا أنّ أعلى الأصوات وضوحا في السّمع

يمثل القمم، وما عداها ممّا يدخل في تركيب المقاطع الصوتية يسمى قواعد أو وديان أو

هوامش، " فقد لوحظ بالتّجربة القائمة على تسجيل الذبذبات الصوتية للجمل أنّ أثر هذه

الذبذبات يبدو في شكل خطّ متموّج يتكوّن من قمم ووديان"⁴، وتسمى الأصوات التي تقع قمة

في المقاطع "أصوات مقطعية، وتسمى الأصوات التي تقع قاعدة أو هامشا أصواتا غير

مقطعية"⁵، وهذا التقسيم أمره نسبي ويرتبط بالأصوات المصاحبة، فقد تكون بعض الأصوات قمة

إذا لم يصحبها ما هو أعلى درجة في الإسماع منها، وقد تكون قاعدة إذا حدث العكس، وعليه

فالأصوات من النّاحية المقطعية وعدمها تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

¹ - الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، ص165.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص88.

⁵ - الصوتيات اللغوية دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، هلال عبد الغفار حامد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1،

ط1، 2008، ص262.

أ- نوع لا يقع إلا جوهرا أو قمة في المقطع، ولهذا فهو مقطعي دائما syllabic ولا يدخل في هذا النوع إلا العلل الواسعة التي لا يعلوها صوت في قوة الإسماع، وفي ذلك يقول ماريوباي: " المقطع عبارة عن قمة إسماع، غالبا ما تكون صوت علة، مضاف إليها أصوات أخرى عادة"¹، فالعلل الواسعة هي أصوات مقطعية حتما لأنها أعلى الأصوات وضوحا أما ما عداها فقد تسمى مقطعية حيناً، وغير مقطعية حيناً آخر، فإذا صاحبت ما هو أعلى منها وضوحا فهي أصوات غير مقطعية، وإذا صاحبت ما هو أقل منها سميت مقطعية، فاعتبارها على الحالين أمر نسبي.

ب- ونوع لا يقع إلا هامشا في المقطع ولذا فهو غير مقطعي nonsyllabic دائما، ويشمل ذلك الأصوات الأقل إسماعا، أو الموجودة في ذيل القائمة الخاصة بترتيب الأصوات تنازلياً بحسب درجة إسماعها، ويشمل ذلك السواكن الوقفية المهموسة"².

ج- ونوع صالح للحالتين بحسب درجة إسماع مصاحباته، وهو النوع الوسط بين النوعين السابقين، والأكثر من ناحية العدد (وليس الأكثر من ناحية نسبة الوقوع)، ومن أمثلة ذلك: "وقوع الـ (l) بين ساكنين أقل إسماعا في الكلمة التشيكية VIK، ولهذا فهي تمثل قمة المقطع، ووقوع الـ "i" في جوار علة أكثر انفتاحا في سياق مثل (ia) أو (ai) و لهذا فهي تمثل قاعدة المقطع"³.

وعلى هذا فإن وصف الصّوت بأنه مقطعي أو غير مقطعي بدون وضعه في سياق معيّن يعدّ ضربا من اللّغو، لأنّ المقطعيّة وعدمها ليست ملازمة للصّوت، وإتّما صفة له تنشأ عن مقارنته بما يصاحبه من أصوات.

¹ - أسس علم اللغة، ماريوباي، ص96.

² - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص293.

³ - المرجع نفسه، ص294.

وهذا هو الشائع في كثير من اللغات، ولكن بعضها - ومنها اللغة العربية- تميّز المقطعي من غير المقطعي تمييزاً قاطعاً دون وضع الصوت في سياق، إذ تقصر موقع القمّة على العلل، وتقصر موقع الهامش على السواكن، فمعروف أنّ أصوات اللين أو العلة أعلى وضوحاً في السمع من السواكن كما أنّها فيما بينها تختلف في درجة الوضوح نسبياً، فإذا رتّبناها على حسب درجة وضوحها، فإننا نرى " أوضحتها أصوات اللين التي تتفاوت درجة وضوحها بحسب الطول والقصر، فالطويلة " ألف المدّ - واو المد- ياء المد " أوضح من القصيرة الحركات: "الفتحة - الضمة- الكسرة" ويليهما الأصوات الساكنة مع تفاوت في درجة وضوحها، فاللام والنون والميم تعدّ أوضح من غيرها من السواكن وتسمّى أشباه أصوات اللين لأنّها تليها في درجة علوّها السمعي"¹، وذلك لإمكانها أن تحلّ محلّها، وما عداها من السواكن يقلّ عنها وضوحاً، لأجل ذلك اعتبر إبراهيم أنيس أصوات اللين ومعها اللام والنون والميم أصواتاً مقطعية، وما عداها غير مقطعي، "ولندرة ورود هذه الأصوات الأخيرة قمما في المقاطع الصوتية اقتصر في عرض المقاطع على اعتبار أصوات اللين فحسب"².

وتعتبر الخاتمة والبادئة تابعان في المقطع، ويقعان موقع الهامش أو الحاشية في المقطع.

نستنتج من ذلك أنّ هذا التمييز قد جعل لمكوّنات المقطع مواقع معينة فالذي يمثّل بدء انطلاق الكلام يشغله صامت، ويقع هذا الصامت قبل النواة دائماً، أمّا الأصوات التي تقع بعد النواة فتحتلّ موقع النهاية ومثال ذلك كلمة /يَكْتُبُ/ تتكوّن من ثلاثة مقاطع هي على التوالي: يَكُ وُتْ وِبْ، فالمقطع يَكُ يتكوّن من ثلاثة مكوّنات هي الياء والفتحة والكاف، ولقد عرفنا أنّ الفتحة تحتلّ موقع القمّة، أمّا الياء والباء فيحتلّ كلّ منهما موقع الهامش، وهما كما نلاحظ يحيطان بالحركة، فالياء إذن هي الصوت الذي يمثّل بداية الانطلاق، أمّا صوت الكاف فهو يمثّل نهاية المقطع، وقد يمثّل موضع الهامش بالعنصر الصفري فإذا رجعنا إلى مثالنا السابق لنلاحظ

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 88.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 88-89.

المقطع ث أو ب سلاحظ أنّ أيًا منهما لا يحتوي على صوت النهاية لهذا نقول إنّ صوت النهاية يمثّل بالعنصر الصفري.

وقد يحدث أنّ صوت الانطلاق يمثّل هو الآخر بالعنصر الصفري، ومثال ذلك: " أنّه عندما نصوغ الأمر من الفعل كَتَبَ سيكون كُتِبَ لأنّ الأمر يصاغ من المضارع بعد حذف حرف المضارعة وبناء الفعل على السكون وهذا معناه أنّنا سنحصل على صيغة كُتِبَ، والكاف هنا لا تنطق لأننا سبق أن أوضحنا أنّ الحركة هي التي تجعل الصامت مسموعا والسكون يعني عدم وجود الحركة، فالكاف بالتالي لا يمكن نطقها لذا نضع حركة قبل الكاف تكون مجانسة لحركة العين وهي الضمة والشكل التالي يوضّح ذلك: ـ ك.

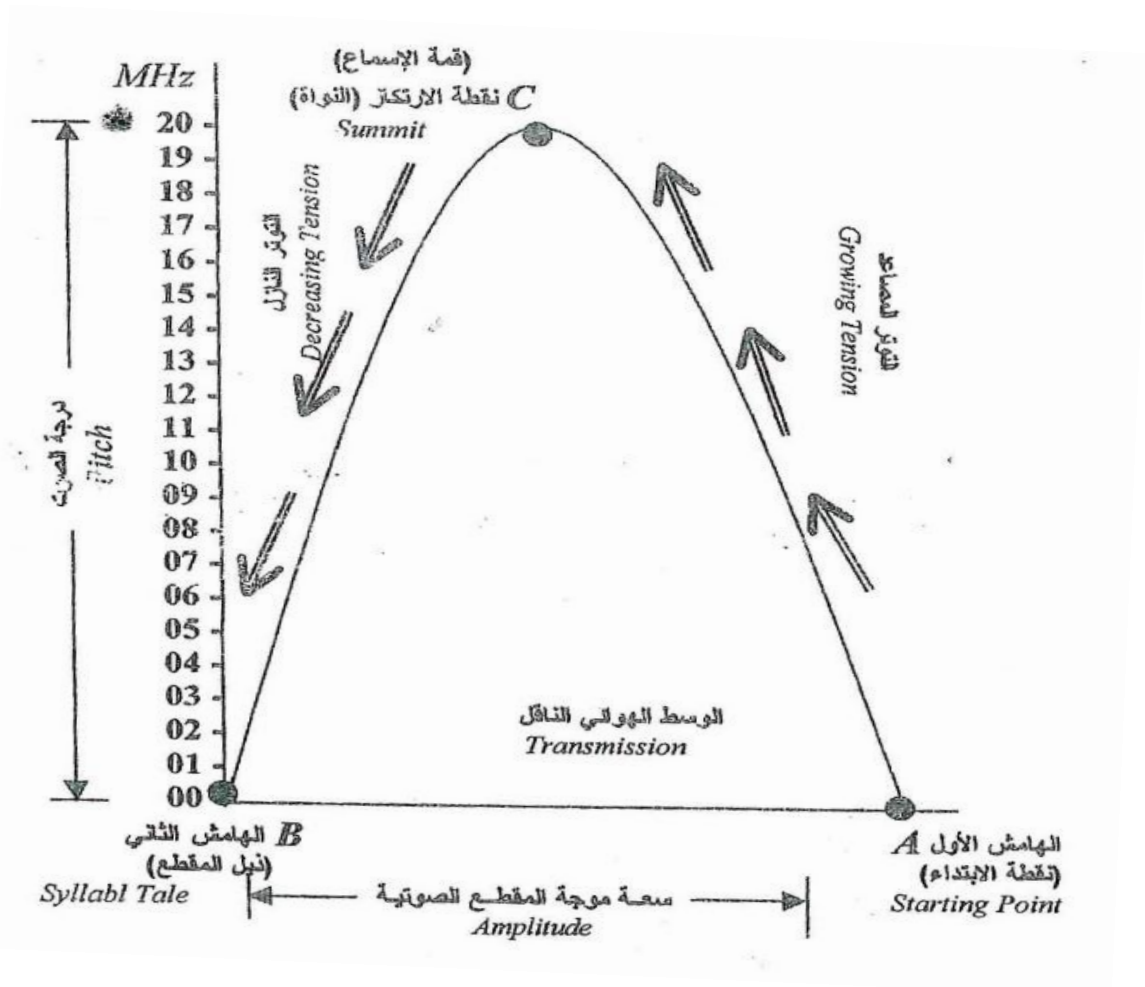
وهنا نلاحظ أنّ الذي يمثّل عنصر الإطلاق أو الانطلاق أو الاستهلال هو العنصر الصفري، ولما كانت العربية لا تسمح بأن يمثّل بداية المقطع فيها العنصر الصفري فإنّها تضيف صامتا يستهلّ به المقطع هذا الصامت هو صوت الهمزة ولما كان هذا الصامت ليس فونيميا ولكنّه مجرد زيادة لنطق المقطع فقد أطلق عليه همزة الوصل¹.

فنستنتج من ذلك أنّه في بناء اللغة العربية التركيبي يمثّل عنصر الانطلاق بالصوت الصامت لأنّ العربية لا تبدأ بصائت أو بصوت مشكّل بالسكون؛ أمّا نواة المقطع ففي العربية إمّا أن تكون صائتا قصيرا أو صائتا طويلا، أمّا ذيل المقطع فيتكوّن إمّا من صوت صامت في حالة انسداد المقطع، أو يكون صفرا في حالة انفتاح المقطع.

ومن المقاطع الغربية على العربية تألّف البادئة أو الخاتمة من صوامت متوالية كما في الكلمة الإنجليزية (strong) (قوي) فهي مقطع واحد / ص ص ح ص /، وكذلك الكلمة (sixth) (السادس) فهي تتألّف من مقطع واحد / ص ح ص ص ص /.

¹ - ينظر: المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2005 - 2006، ص88.

قال الإمام السيوطي (ت 911هـ) - رحمه الله - فيما اختصت به العرب " تركهم الجمع بين الساكنين، وقد يجتمع في لغة العجم ثلاثة سواكن"¹، والشكل التالي يمثل بوضوح مفاصل المقطع:



- تتوقف درجة الصوت على سرعة الذبذبات وتدافعها وعددها في الثانية الواحدة.
- تتركز السعة بين نقطة البدء وأبعد نقطة يصل إليها الصوت.
- يتوقف نوع الصوت (Timber) الذي يؤلف بنية المقطع على درجة الصوت (Pitch) والمصدر المنتج له.

وانطلاقاً من هذا الوصف لمكونات المقطع فقد وجد اللغويون أنّ المقاطع قد تكون بسيطة التشكيل والتركيب، وقد تكون معقدة ومتعددة الأشكال، فالمقطع يتكوّن في اللسان العربي من

¹ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج1، ص324.

ستة أنواع من المقاطع تأتي من الإمكانيات المتاحة لاجتماع الأصوات المقطعية أو الحركات مع الأصوات غير المقطعية أو الصوامت ثلاثة منها أساسية وأخرى ثانوية وفيما يلي بيان ذلك:

1- المؤلفات المقطعية الصوتية الثنائية:

بما أنّ المقطع الصوتي عبارة عن كتلة صوتية فمن الطبيعي أن تكون هذه الكتلة مؤلفة من صوتين على الأقل وأولاهما صوت صامت متلو بحركة، ففي هذا المقطع "يكون الصامت حدّ ابتداءً، ونواته حركة قصيرة"¹، فهو مكوّن من ص+ ح فقط، ومثال ذلك: قِ وع أو المقاطع الثلاثة التي تكوّن كلمة شَكَرَ وهي: ش/ ك/ ر ← ص/ ح/ ص ح وهذا المقطع كثير في العربية ولا حرج فيها من استعماله.

2- المؤلفات المقطعية الصوتية الثلاثية:

لكن كلمات اللّغة العربية لا تتكوّن من المقطع السابق وحده، فهناك أشكال أخرى للمقطع العربي تستوفي عدّة إمكانيات نطقية، ومن ذلك مثلاً كلمتا مَن، بَلْ، فكلّ منهما تتكوّن من مقطع واحد مؤلّف من "صوتين ساكنين بينهما علة أو لين قصير"²، على هذا النحو: ص- ح- ص فهذا الشكل المقطعي يختلف عن سابقه بأنّه مكوّن من ثلاثة أصوات وبأنّ الصوت الثالث صامت، وهو أيضاً من المكوّنات المقطعية التي يكثر استعمالها في العربية ومثال ذلك: عَن، بَلْ، مَن، كَم، هَلْ، لَمْ، لَنْ، كُنْ ← ص ح ص.

وعادة ما يكون في المقطع الثاني من اسم الفاعل من الثلاثي مثل: كا/ تَبْ ← ص ح ح/ ص ح ص، دا/ رَسْ، قا/ رِيْ ← ص ح ح/ ص ح ص.

¹ ينظر: براجمانية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعايطه، دار اليازوري العلمية، عمان- الأردن، الطبعة العربية، 2008، ص 47.

² الصوتيات اللغوية دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، ص 267.

وإذا استطرنا في تتبّع الأشكال المقطعية الأخرى وجدنا أماننا كلمات مثل: ما - ها وكتاهما مؤلف من ساكن وعلّة أو لين طويل على هذا النحو: ص-ح-ح أي من ثلاثة أصوات أيضا؛ إلا أنه في هذا المقطع "يكون حدّ الابتداء صوتا صحيحا ونواته حركة طويلة"¹، وهو مستعمل في العربية ولا حرج من استعماله أيضا، ومثال ذلك: ما، لا، في، ذو، وهو المقطع الأول من اسم الفاعل من الثلاثي دائما مثل: كاتب، عالم، ذاهب ← كا/عأ/ذا.

ومن هنا نستنتج أنّ اسم الفاعل من الثلاثي يتكوّن من مقطعين كلاهما مؤلفاته ثلاثية، إلا أنّ الأوّل نواته حركة طويلة وخاتمته محذوفة؛ أمّا الآخر فنواته حركة قصيرة وخاتمته صوت صامت.

3- المؤلفات المقطعية الصوتية الرباعية:

وقد عرفت العربية شكلين آخرين من أشكال المقطع، يتكوّن كلّ منهما من أربعة أصوات على النحو التالي:

أ- "صوت صامت + حركة طويلة + صامت"² أي أنّه مكوّن من ساكنين بينهما لين طويل على هذا النحو: ص+ح+ح+ص وهذا المقطع لا يختلف من حيث القيم الصوتية عن المقطع السابق إلا في النواة الصائتة فحركته طويلة، وأمّا من حيث قبوله في اللّغة فالبون بينهما شاسع جدّا، حيث لا يقبل هذا المقطع إلا في حالتين:

1- حالة الوقف عليه آخر الكلام مثل: باب، ناز وما إلى ذلك، من كلّ كلمة موقوف عليها وقبل الحرف الموقوف عليه لين طويل.

2- إذا كان حدّ الإغلاق فيه حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه (إذا كان الصّوت الأخير فيه مشدّدا) وذلك نحو: مادّة ← ص ح ح ص / ص ح / ص ح ص.

¹ ينظر: براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعاينة، ص47.

² علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مدكور، دار الثقافة، القاهرة، د.ط، 1987، ص129.

ب- صوت صامت+ حركة قصيرة + صامت+ صامت، أي أنه مكوّن من ساكن يليه صائت قصير وبعده صوتان ساكنان على هذا النحو: ص+ح+ص+ص.

وهذا المقطع لا يجوز إلا في حالة الوقف عليه في آخر الكلام، فإذا وصلنا انتهى من الواقع الصوتي المنطوق مثل: أُحْتُ، بُنْتُ، نَهْرُ، بَحْرُ.

وقد لجأت العربية في الغالب إلى التخلص من هذين المقطعين وفي ذلك يقول كاتنينو: "إنّ العربية القديمة تجتنب في الغالب وجود حركة طويلة في مقطع مغلق"¹، ويقول أيضا: "انعدمت من العربية المقاطع ذات الانغلاق المزدوج... وإذا ظهرت مجموعات من هذا الصنف من جراء الوقف وجب إقحام حركة فصل بين الحرفين"²، ومثال ذلك تحريك ما قبل الآخر في مثل بحر، صبر، جبر، يقف بعضهم عليها بتحريك ما قبل الحرف الأخير فينطقونها "بحر- صبر- جبر".

كما قد تتخلّص منه- أيضا - بحركة التّخلص من التقاء الساكنين كما في نحو: "لم يشدّ" في حالة الجزم تتخلّص من المقطع الأخير س ع س س فتحرّك الدال بالفتح فتنتطق "لم يشدّ" أو بفكّ الإدغام فتنتطق "لم يشدّد"³، فالعربية تفرّ من هذا المقطع حتّى في الوقف المسموح به فيها.

3- المؤلفات المقطعية الصوتية الخماسية:

وهناك مقطع نادر الوجود في اللغة العربية الفصحى، ويتكوّن من خمسة أصوات: "صوت صامت+ حركة طويلة+ صامت+ صامت"⁴ على هذا النحو: ص+ح+ح+ص+ص فهذا المقطع بدايته بصوت صامت ونواته حركة طويلة أمّا خاتمته فصوتان صامتان، ويكون في الأغلب في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المضعّف نحو: شابّ، رادّ، جانّ.

¹ - ينظر: دروس في علم أصوات العربية، جان كاتنينو، ص193.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 302.

⁴ - علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مذكور، ص129.

وقد سبق وبيّنا أنّ المقطع الذي يجتمع فيه " ص ص " أي صامتين في الخاتمة لا يسمح به إلا في حال الوقف فقط، وكذلك هو الشأن بالنسبة للمقطع الأخير.

إذن فقد تحصّل لدينا للمقطع العربي ثلاثة أشكال أساسية هي:

1- النوع الأول: صامت + صائت قصير ← (كَتَبَ) ← ك / ت / ب .

2- النوع الثاني: صامت + صائت طويل ← (كَاتِبٌ) ← / كَا .

3- النوع الثالث: صامت + صائت قصير + صامت ← هَلْ / مَ / لَنْ .

وشكلان ثانويان مرتبطان بالوقف هما:

4- النوع الرابع: صامت + صائت طويل + صامت ← / كَانُ / قَالَ .

5- النوع الخامس: صامت + صائت قصير + صامتين ← / نَهَزَ / بَحَزَ .

وهناك شكل آخر نادر الوقوع فيها وهو يتعلّق بالنوع السادس: صامت + حركة طويلة +

صامت + صامت ← سارّ، حارّ وقفا.

ولندرة هذا المقطع لم يشر إليه الباحثون في نظام المقاطع في اللغة العربية الفصحى، فقد اكتفى إبراهيم أنيس¹ بالخمسة الأولى وأهمّل السادس، كما فعل نفس الشيء تمام حسان² ولكنّه أضاف نوعا جديدا هو (ع س)، ومثّل له بأداة التعريف، ولا يصحّ هذا إلا على إسقاط همزة الوصل، واحتساب الحركة التي تليها فقط؛ وعلى هذا فـ " ال " التعريفية عنده تبدأ بفتحة ويليهام لام مشكّلة بالسكون.

ويلاحظ ممّا سبق أنّ الشكّلين اللّذين يجتمع فيهما ساكنين (س س) لا يسمح بهما إلا في

حال الوقف فقط، لأنّ اللغة العربية لا تسمح بالتقاء الساكنين إلا في هذه الحالة، ومع هذا

يلاحظ أنّ اللغة العربية تفرّ من المقطع س ع س حتى في حالة الوقف المسموح به فيها؛ ولهذا

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 92.

² - ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 141.

يرى أحمد مختار عمر " أنّ إبراهيم أنيس كان على حقّ حين اعتبر المقاطع الثلاثة: (س ع) و(س ع ع) و(س ع س) هي المقاطع الشائعة في اللغة العربية، وهي التي تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي"¹.

ومن اللافت للنظر كذلك أنّ هذه المقاطع الثلاثة وحدها هي التي يبنى عليها الشعر العربي "فيما عدا حالات نادرة يرد فيها المقطع الطويل في قافية بعض الأوزان وبنسبة لا تكاد تجاوز 1%"².

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنّ الأصواتيون قد اختلفوا في الرموز التي استخدموها للدلالة على الأصوات التي يتألف منها المقطع فمنهم من استخدم الرمز (ص ع) الأوّل من كلمة صحيح والثاني من كلمة علة³، ومنهم من استخدم (س ع) الأوّل من كلمة ساكن والثاني من كلمة علة⁴، ومنهم من استخدم (ص ح) من كلمتي (صامت وحركة)⁵، وبعضهم لم يستخدم شيئاً من الرموز، واكتفى باستخدام الكلمات المعبرة عن نوعي الأصوات⁶.

وقد اصطلح العلماء على تسمية المقطع المنتهي بـ"علة" باسم المقطع المفتوح Open والمقطع المنتهي بساكن بالمقطع المقفل Closed، كما اصطلحوا أيضاً على وصف المقطع بأنّه قصير إذا لم يزد على صوتين ويرمز له بالرمز (ص ح) حيث ترمز "ص" إلى الصامت وترمز "ح" إلى الحركة القصيرة، وبأنّه متوسط إذا تكوّن من ثلاثة أصوات أو من صوتين أحدهما طويل وهو نوعان: مفتوح: إذا تكوّن من صامت وحركة طويلة، ويرمز إليه بالرمز "ص ح ح"، ومغلق إذا تكوّن من صامت + حركة قصيرة + صامت ويرمز إليه بالرمز "ص ح ص"، وبأنّه طويل إذا تكوّن من أربعة

¹ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 301.

² - موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، ص 145-146.

³ - ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 138.

⁴ - ينظر المرجع السابق: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 299.

⁵ - ينظر: علم الأصوات، برتيل مالميرج، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، د. ط،

1984، ص 164.

⁶ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 92.

أصوات أو من ثلاثة أصوات أحدهما طويل، وهو أيضا على نوعين: طويل مفرد الإغلاق ويتكوّن من صامت + حركة طويلة+ صامت ويرمز إليه بالرمز "ص ح ح ص"، طويل مزدوج الإغلاق ويتكوّن من صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت، ويرمز إليه بـ (ص ح ص ص) وأخرى مديدة وتتكوّن من صامت وحركة طويلة وصامت طويل، ويرمز إليه بالرمز بـ (ص ح ح ص ص).

وفي نهاية المطاف نخلص إلى أنّ اللّسانين المحدثين قد صنّفوا المقاطع الصوتية على اعتبار معيارين هما¹:

أ/ من ناحية الكم: فعندما ننظر إلى الأصوات من ناحية الكمّ نلاحظ أنّه يمكن تقسيمه إلى الأنواع الآتية:

المقطع

--	--	--

مقطع قصير	متوسط	طويل	طويل جدًا
ويشمل الصورة الأولى (ص ح)	ويشمل الصورتين الثانية والثالثة	ويشمل الصورتين الرابعة والخامسة	ويشمل الصورة السادسة
(ص ح ح)	(ص ح ح ح)	(ص ح ح ح ص)	(ص ح ح ص ص ص).
(ص ح ص)	(ص ح ص ص)	(ص ح ص ص ص)	

ب- من ناحية فتح المقطع وغلقه وتنقسم المقاطع من هذه الناحية إلى:

- 1- مقاطع مغلقة: وهي التي تنتهي بصوت صامت، وتشمل ما عدا الصورتين الأولى والثانية.
- 2- مقاطع مفتوحة: وهي التي تنتهي بحركة، وتشمل الصورتين الأولى والثانية، وذلك بحسب نوع المكوّنات الصوتية للمقطع.

¹ - علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص 281.

وواضح تماما أنّ المقاطع القصيرة مفتوحة أبداً، والمتوسطة منها المفتوح ومنها المغلق، أمّا الطويلة والمديدة فمغلقة أبداً.

كما قسّمت المقاطع أيضاً بحسب معيار نوع المقطع نفسه إلى مقاطع حرّة، وأخرى مقيدة، "فالحرّ هو الذي يأتي في بداية الكلمة، ووسطها، ونهايتها، ويشتمل على المقطع القصير، والمقطعين المتوسطين المفتوح والمغلق (ص ح) و(ص ح ح) و(ص ح ص)، وأمّا المقيد فهو الذي يلزم موقعا معيّنا في الكلمة، ومن أمثله المقطع الطويل المزدوج الإغلاق (ص ح ص) الذي لا يرد إلّا في أواخر الكلمات، وحين الوقف، مثل كلمة مستقرّ(مس)، (ت) (قر)¹، فالمقطع الأخير "قرّ" حال الوقف عليه مكوّن من ساكن يليه لين قصير "الفتحة" وبعده صوتان ساكنان "الراء المضعفة" على النحو التالي: ← ص ح ص ص.

وخلاصة القول: أنّ المقاطع العربية ليست متساوية من حيث شيوعها في الكلام، وكثرة استعمالها، فالمقاطع القصيرة (ص ح) أكثر الأشكال المقطعية شيوعاً في العربية يليها المقطعان المتوسطان "ص ح ح"، و"ص ح ص"، فهذه الأشكال المقطعية الثلاثة هي التي تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي، أمّا المقاطع الطويلة والمديدة، فهي نادرة، قليلة الشيوع في الكلام وورودها في العربية مقيد في أغلب الأحيان بحالة الوقف، وبخاصة المقطعان (ص ح ص) و(ص ح ح ص) فإنّ العربية لا تسمح بهما إلّا في حالة الوقف فقط، أمّا المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) فإنّه يأتي في الكلام ولكن بشروط ويأتي في الوقف كثيراً كسابقه.

تلك إذن هي جملة المبادئ التي يصادفها الفاحص اللساني عندما يستكشف مفهوم أو ماهية المقطع الصوتي في ضوء المعادلة المعقودة بين حدث الإنجاز اللغوي، والبعد الزمني المحيط به، وتمثّل هذه المبادئ في مجملها الوجه الموضوعي من تشريح الحدث اللساني لما تفضي إليه من استنباطات اختبارية ذات مردود عملي يتنزّل من قضايا التنظير منزلة المؤشّر المحسوس؛ لكن لا يمكن أن تستوفي قضية المقطع حظّها اللساني إلّا إذا تعرّضنا إلى ما يمكن أن يؤدّيه من أثر في

¹ - الأصوات اللغوية، عاطف فضل محمد، ص 99.

وصف البنية الصوتية للغة، وتحسينها وتعديلها لتكون معتدلة مقبولة، لذا نجد أنه قد ارتبط في جانب منه ارتباطا وثيقا بعلم الصرف، أو ما نسميه المستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوي في علم اللغة الحديث وهو المستوى الصرفي أو مستوى البنية، وهذا ما نسعى إلى توضيحه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

قواعد التأليف المقطعي
وأثرها في البنية الصرفية.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

من المعلوم أنّ تنظيم وبناء اللغة العربية الفونولوجي يقوم على منظومة القوانين الصوتية، والصرفية، والدلالية، وهي تقود الجوانب الائتلافية للعناصر الفونيمية وقابليتها وقدرتها على التشكيل، والتحقيق، والإظهار، والتداخل في التراكيب اللغوية أثناء قيامها الفعلي بوظائفها ومهامها الاستدلالية.

"ولما كانت الدراسة الصوتية هي عماد أيّة لغة من اللغات وبدونها لا يمكن أن ترقى؛ لأنّ أبنيتها وتراكيبها تقوم على أساس التشكيلات الصوتية، وتبادلية المواقع، فإن كلّ ما جاءت به اللغة دون أن تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي بحاجة إلى إعادة في الرؤية المنطقية السليمة والبناء التحليلي لشؤون هذه اللغة"¹.

لأجل ذلك فإنّ دائرة النظام الصرفي مثلاً رؤية لسانية محدثة، قد قامت على الإفادة من معطيات علم الأصوات، وخاصّة منها الدراسة المقطعية التي تكشف كثيراً من الخصائص التركيبية وتفسّر عديداً من البنى الصرفية ذات المنشأ الصوتي، لكن قبل الشروع في بيان ذلك ينبغي أن نحدّد ما يقصد بالبنية ابتداءً.

المبحث الأوّل: ماهية البنية عند اللسانيين:

يعتبر مفهوم البنية من أقدم المفاهيم الصرفية المتداولة في كتب النحو العربي؛ إلا أنّ هذا المفهوم قد عرف في الدراسات اللغوية المعاصرة بعض التطوّر لاسيّما بعد ربطه بالنظام المقطعي وفيمايلي بيان ذلك:

¹ - ينظر: علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 1422هـ - 2002م، ص 382-383.

1- تعريف البنية:

أ/ البنية لغة: مشتقة من البناء، والبناء كما يقول ابن فارس (ت360هـ): "ضم الشيء بعضه إلى بعض"¹، ويطلق أيضا على المبنى كما جاء في لسان العرب.

وقال الزبيدي (ت 1205هـ): "يقال: بَنَاهُ يَبْنِيهِ بِنْيًا وَبِنَاءً وَبُنْيَانًا وَبِنِيَّةً وَبِنَايَةً، ويطلق البناء عنده أيضا على المبنى، كما يطلق البناء على الجسم"².

وقال ابن الأعرابي (ت 340هـ): "البناء: الأبنية من المدر والصفوف، وكذلك البناء من الكرم... وقال غيره يقال: بنية وهي مثل رَشْوَةٍ ورِشَاءٍ، كأنَّ البنية الهيئة التي بني عليها مثل: المشية والركبة"³.

فيتبين لنا من الأصل الذي اشتقت منه هذه الكلمة أنها مجموع الأحرف التي تتكوّن منها الكلمة متماسكة كالجسم، أو هي مجموعة الأحرف التي يتكوّن منها على صورتها الخاصة أخذاً من معنى البناء الذي هو ضم عدد اللبّات بعضها إلى بعض كما قال ابن فارس.

ولا يتعد هذا كثيرا عن أصل الكلمة في اللغات الأوربية "stuer" الذي يعني البناء أو الطريقة التي يقام بها مبنى ما، ثم امتد مفهوم الكلمة ليشمل وضع الأجزاء في مبنى ما من وجهة النظر الفنيّة المعمارية وبما يؤدّي إليه من جمال تشكيلي"⁴.

فيتضح من هذه الأقوال أنّ الاستخدام القديم لهذا المصطلح قد كان للدلالة على البناء والتشييد والتركيب، ممّا يدلّ على أنّ تعريف البنية مستفاد من صيغة اسم الهيئة كذلك لا من مادّتها فقط، وإنّما ترجع مادّتها إلى التماسك والثبوت، ويدلّ عليه قولهم: "وبناء الكلمة بالكسر:

¹ - مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط2، د.ت، ج 1، ص302.

² - ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، راجعه محمد حماسة عبد اللطيف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1422هـ-2001م، ج37، ص216 - 234.

³ - نفسه، ج37، ص217-218.

⁴ - نظرية البنائية في النقد الأدبي، صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1419هـ-1998م، ص120.

لزوم آخرها ضربا واحدا من سکون، أو حركة لا لعامل، وكأثمّ إنّما سموه بناء، لأنّه لما لزم ضربا واحدا، فلم يتغيّر تغير الإعراب، سمّي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره¹، فيتبيّن لنا من ذلك أنّ اللّغويين العرب قد تصوّروها على أنّها الهيكل الثابت للشيء، فتحدّث النّحاة عن البناء مقابل الإعراب، كما تصوّروها على أنّها التركيب والصياغة؛ لكنّ هذه الدلالات المعجمية لا يستوي معناها إلّا باستكمال المفهوم في بعده الاصطلاحي.

ب/ البنية اصطلاحا: تدلّ على "أثما ذلك النّظام المتّسق الذي تتحدّد كلّ أجزائه بمقتضى رابطة تماسك وتوقّف، تجعل من اللّغة مجموعة منتظمة من الوحدات - أو العلامات المنطوقة - التي تتفاضل ويحدّد بعضها بعضا على سبيل التّبادل"².

وتعرف أيضا بأثما " مجموعة العناصر التي يشتمل عليها النصّ والتي تتفاعل فيما بينها على أساس تكاملي وهي التي تعدّ موضوعا للدراسات المختلفة (الدراسة الأسلوبية، الدراسة اللّسانية، الدراسة النحوية...) ويمكن أن نقسم النّص إلى عدّة بنى مثل: البنية النحوية وهي موضوع علم النحو، البنية الدلالية وهي موضوع علم الدلالة، والبنية الصرفية والتي هي موضوع علم الصرف"³.

وسوف نقتصر في هذا المقام على دراسة البنية الصرفية لأنّها هدف دراستنا والتي حدّدها الشريف الرضي بقوله: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتّبة، وحركاتها المعيّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه؛ فَرَجُلٌ مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأمّا الحرف الأخير فلا تُعتبر حركته وسكونه في البناء، فَرَجُلٌ وَرَجُلًا وَرَجُلٍ على

¹ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ج 37، ص 219.

² - مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، ص 70.

³ - ينظر: المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، بوطران محمد الهادي، رتيمة محمد العيد، لخلف نوال، عزوقلي

زينب، بن زورق نصر الدين، دار الكتاب الحديث، القاهرة، د.ط، 1431هـ - 2010م، ص 354-355.

بناء واحد وكذا جَمَل على بناء ضَرَب؛ لأنّ الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه، وحركة البناء وسكونه¹، انطلاقاً من هذا القول نجد أنّ بنية الكلمة تتحدّد من خلال عدد حروفها، وترتيب هذه الحروف، وأصالتها، وضبطها، وزيادتها، وإثباتها، والرضي في تعريفه هذا يجعل كلاً من البناء والوزن والصيغة شيئاً واحداً.

أمّا في الدراسات اللّسانية الحديثة فإنّ البنية "تمثّلها الصيغ والمقاطع الصوتية والعناصر الصوتية التي تؤدّي معاني صرفية أو نحوية"²، فالبنية في مجال الصرف قد أصبح لها في الدراسات اللّغوية المعاصرة شأن كبير إذ لم تعد تتحدّد ماهيتها من خلال الصيغ التي هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات؛ لأنّ هناك وحدات لغوية قد تلصق بها التصاقاً يوحي بأنّها جزء لا يتجزأ من الصيغة، وهي ما يسمّيه اللّسانيون المعاصرون بالمورفيمات.

وقد استعملت عدّة مصطلحات للدلالة على هذا المصطلح إذ استعمل الدواخلي والقصاص في ترجمتهما لكتاب "اللغة" مصطلح "دالة النّسبة"، ومحمد مندور في كتاب "علم اللسان لأنطوان ميه" استعمل مصطلح "عامل الصيغة"، وأطلق عليه تمام حسان "المباني الصرفية"، ويطلق عليه عبد الرحمن أيوب اسم "صرفيم"، ويسمّيه كمال بشر ومحمود فهمي حجازي "الوحدة الصرفية"، وقد أشار ماريوباي إلى "أنّ علم اللغة الوصفي الحديث يفضّل مصطلح المورفيم على المصطلحات التقليدية السائدة في النحو التقليدي مثل النهايات التصريفية والجذر والأصل"³.

وقد عرف تعريفات كثيرة عند مدارس الدرس اللساني، غير أنّها تتفق في النّظر إلى المورفيم "أنّه أصغر وحدة لغوية في بنية الكلمة لها سمات صوتية ودلالية ثابتة لا تتغيّر، وعلى ذلك فهو شكل

¹ - شرح شافية ابن حاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي

الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ط، 1403هـ-1982م، ج1، ص2.

² - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت -

لبنان، ط1، 1427هـ-2006م، ص93، ومبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص185.

³ - أسس علم اللغة، ماريوباي، ص53.

بسيط لا يمكن تقسيمه إلى وحدات أصغر¹، فليست المورفيمات بالضرورة كلمات، فالشكل "مهندسون" يمثّل كلمة واحدة، ولكنّ هذه الكلمة مكوّنة من مورفيمين هما: مهندس + اللاحقة "ون" التي تشير إلى الجمع المذكّر السالم.

فالوحدات الصرفية قد ترد إمّا قبل الكلمة أو بعدها أو في وسطها على شكل مبان زائدة عن الأصل، وتجري أنواع الوحدات الصرفية هذه على الشكل التالي²:

أ- الصدور أو السوابق، أو ما يسمّى (PREFIXES)، وأمثلتها في العربية كثيرة، منها حروف المضارعة (حروف كلمة أنيت)، وهمزة التعدية في وزن أفعل، والألف والسين والتاء في استفعل، والتاء والميم في وزن تمفعّل، ومنها الميم في وزن مفعول من الثلاثي ونحو ذلك.

ب- الأحشاء أو الدواخل، وهي التي تدعى (INFIXES) وأمثلتها في العربية عديدة، منها تاء الافتعال، والتّضعيف في فعّل، وألف فاعل من الثلاثي للدلالة على اسم الفاعل، ومنها ألف وزن فاعل للدلالة على الثلاثي المزيد ونحو ذلك.

ج- الأعمجاز واللّواحق، وهي ما يعرف (SUFFIXES)، ومن أمثلتها في العربية الضمائر المتّصلة، ونون الوقاية، وحركات الإعراب وحروفه، وعلامة التّأنيث وعلامة التثنية والجمع.

فالوحدات الصرفية أو المورفيمات عناصر لغوية غير معجمية إذ لا معنى لها خارج وظيفتها الصرفية أو النّحوية، وحينما يؤخذ النظام الصرفي للعربية في الاعتبار تكون المورفيمات مؤلّفة إمّا³:

1- من حركة (صوت)، نحو (أكرم)، إذ في هذه الكلمة حركتان، لكلّ منهما وظيفة في الدلالة على صيغة المجهول، فهما مورفيمان.

¹ - علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مدكور، ص 167.

² - مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 198-199.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 203-206.

2- من حرف، وهو مبنى زائد على أصول الكلمات، كالألف في (سَاهَمَ)، والهمزة في (أَكْرَمَ)، والتّضعيف في (قَدَّرَ)، أو أكثر نحو الألف والتاء في (اجتمع) والتاء والألف في (تَنَازَلَ)، ونحو الألف والسين والتاء في (استغفر)، وما يجري مجراها من الزوائد على الأصول التي يوضّحها الميزان الصرفي.

3- من حرف له بالكلمة شبه من حيث الاستقلال الشكلي، ويدعى في النحو بالأداة (وهو واحد من حروف المعاني) نحو الباء والتاء والواو والسين في قولنا: (بالله) و(تالله) و(والله)، و(سيكون من بعد عسر يسر)، ونحو همزة الاستفهام والنداء وبعض حروف العطف وكلّ ما يتركّب من حرف واحد بحسب اصطلاح القدماء.

4- من علامة ذات مبنى معيّن تستخدم كلاحقة تصريفية، كعلامات التثنية والجمع السالم والتأنيث بالتاء، أو سابقة تحدّد معنى التعريف أو الموصولية، نحو ألف ولام التعريف وألف ولام الموصول في قولنا: (البلد)، و(الضارب).

5- من أداة تتألّف من حرفين أو أكثر، ويدخل هنا كلّ ما درسه النحاة تحت باب الأدوات.

6- من مجموعات من الكلمات الجامدة ذوات الوظائف الصرفية والنحوية الخاصة، كالضمائر المنفصلة والمتصلة وأسماء الإشارة والموصول.

7- من كلمات ذات أصول معجمية اشتقاقية استخدمت استخدام الأدوات، نحو كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع.

8- من الصيغة الصرفية التي تتألّف من الحروف الأصول والزوائد معاً، نحو صيغة (افتعل) كاملة حروفها مع الضبط بالحركات، تبدو الصيغة عند التحليل مؤلّفة من عدد من المكوّنات، منها الأصول المنتمية إلى المادة المعجمية، وهي التي يعبر عنها الميزان الصرفي ب(فَعَل) للثلاثي وفَعَّلَ للرباعي.

أمّا المكوّنات الأخرى فهي ما ندعوه بالحروف الزوائد؛ وهي تعدّ مورفيمات ذات دلالات معيّنة، كذلك تعدّ علامات الضبط الصوتي المرافقة للصيغة مورفيمات تؤدّي وظائف معروفة.

وإذا أردنا أن نطبّق هذا التحليل أخذنا كلمة (اسْتُجِمِعَت) في قولنا: (استجمعت الطاقات للتصدّي للأعداء)، وميزانها الصرفي: استفعلت، وحين نسقط علامة التّأنيث - وهي مورفيم تصريفي - لأنّها غير لازمة للصيغة، إذ جاءت للمطابقة بين الفعل والفاعل تبقى الصيغة بتمامها: استفعل وهي مورفيم كليّ تستخدمه العربية قالبا لصبّ الكلمات، ومعناها محدّد دون احتساب معنى الكلمة التي تصبّ فيه، غير أنّ المعنى في المحصّلة هو مجموع معنى الكلمة ومعنى المورفيم، وذلك عندما نلفظ (استجمع) مثلا.

ثمّ ننظر فيما هو زائد على الأصول (فَعَلَّ)، فنرى أنّ الألف والسين والتاء هي الزوائد التي لحقت الأصل وشكّلت معه مبنى الصيغة الكليّ، ولأنّ هذه الحروف قابلة للعزل والإلصاق فهي تعدّ مورفيمات ذات دلالة معيّنة كالطلب والصيرورة ونحو ذلك.

ونحلّل أخيرا ما ندعوه بالحركات (الصوائت القصيرة) ولاسيّما ما يؤثّر في المبنى ليدلّ على وظيفة إضافية كالبناء للمجهول، وهو ما عبّرت عنه الضمة فوق التاء والكسرة تحت الميم، فهما مورفيمان لهما ما يبرّز وجودهما؛ إذ أنّ لكلّ منهما وظيفة في الدلالة على صيغة المجهول، فالمقابلة بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول تتمّ في العربية في حالات كثيرة عن طريق التغيير في العناصر الصوتية الصائتة ليس غير نحو¹: (ضَرَبَ - ضُرِبَ، حَسِبَ و حُسِبَ، شَدَّ - شُدَّ، قَالَ - قِيلَ، أَكْرَمَ - أُكْرِمَ، انْفُصَلَ - انْفُصِلَ، اسْتُخْرِجَ - أُسْتُخْرِجَ - تَعَلَّمَ - تُعَلِّمُ)، فقد أدّى مورفيم الحركة في هذا المقام إلى تغيير في الدلالة الصرفية والنحوية.

فالأولى تتصلّ ببنية الفعل والثانية تتصلّ بعناصر التركيب من حيث العلاقات والإعراب، فالتغيّرات الصرفية تتمثّل في ضمّ أول الفعل وكسر ما قبل آخره، أو ضمّ أوله وثالثه وكسر ما قبل آخره، أو ضمّ أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره، وقد "وجب تغيير الفعل إذا لم يسمّ فاعله لأنّ المفعول يصحّ أن يكون فاعلا للفعل فلو لم يغيّر الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو

¹ - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 223-224، وينظر أيضا: أنواع المورفيم في العربية، محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني، 1998، ص 253.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

مفعول أقيم مقام الفاعل ... وكان التغيير إلى ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر لأنّ الفعل لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمّي فاعلوها خوف الإشكال¹.

وأما التغيّرات التركيبية فتتعلّق بالوظائف التّحوية التي جدّت في الجملة بتغيير فَعَلٍ إلى فُعِلَ وتمثّل في إقامة المفعول مقام الفاعل، وذلك لأنّ الفعل لا يبقى حديثا عن غير محدث عنه، فإذا حذف الفاعل، صار المفعول يقوم مقام الفاعل.

كما أنّ المقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول لا تتمّ في حالات إلّا بهذه الكيفية كما يظهر من هذه الأمثلة:

اسم الفاعل	اسم المفعول
مُعْطِي	مُعْطَى
مُذِيع	مُذَاع
مُسْتَخْرَج	مُسْتَخْرَج

ومن ذلك أيضا المقابلة بين المفرد وجمع التكسير، حيث تتحقّق فيها القيمة المورفولوجية عن طريق طبيعة العناصر الصائتة وترتيبها نحو (جَمَل - جِمَال، طِرَاز - طُرُز، خُرُوف - خِرَاف، كَبِير - كِبَار، شَمْس - شُمُوس، بَيْت - بُيُوت، قَبْر - قُبُور)، ففي هذه الجموع لا نضيف عنصرا صوتيا جديدا إلى المفرد بل القيمة المورفولوجية يدلّ عليها بطبيعة أصواتها الصائتة وترتيبها مقابل طبيعة الأصوات الصائتة وترتيبها في مفردها، لذلك فالعناصر الصوتية الصائتة وترتيبها في هذه الأحوال هي المورفيمات التي تؤدّي معنى الجمع، ممّا يوحي بأنّ العناصر الصوتية قد تؤدّي دلالة عددية.

9- من مبنى مقدّر أي ما يدعى في الدرس الحديث بالمورفيم الصفري، ويكون عندما تدلّ الصيغة أو العلاقات على مبنى محذوف، لكنّه ذو وظيفة راهنة نحو وجود المورفيم الدال على

¹ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص 71.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

الغائب المفرد في صيغة الماضي، كقولنا (كَتَبَ)، ووجود مورفيم النفي مقدّراً مع بقاء وظيفته في السياق، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ نَفَاتًا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾¹ أي لا تفتأ، بسبب لزوم النفي لهذا الفعل الناقص، وكقول امرئ القيس (ت 540م):

فَقُلْتُ يَمِينِ اللّٰهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي².

والتقدير "لا أبرح قاعدا"، فقد جاء حذف النفي في كلٍّ منهما بعد القسم مع بقاء وظيفته في السياق³.

10- من رتبة يدلّ عليها الموقع الاسنادي، وهو خاص بالرتب المحفوظة، كالاسم الذي يتقدّم الفعل في قولنا: (زَيْدٌ جَاءَ) إذ دلّت رتبة التقدّم التي حلّ فيها زيد في الجملة السّابقة على أنّه مبتدأ بني عليه الكلام لا فاعل للفعل التي تلاه، فالرتبة هنا موقع محفوظ له حدود تنطبق على كلّ ما يحلّ فيه من الكلمات، ولذلك عدّت مورفيما له دلالة محدّدة، ومن المعروف في النحو العربي أنّ هذه الرتبة خاصة بالمباني الإسمية دون غيرها؛ ولذلك ينبغي تأويل ما لم يكن من هذه المباني نزولا عند حدود الرتبة، كالمصادر المؤولة نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁴، أي صيامكم، وحين يتصدّر الفعل حالاً في هذه الرتبة مسندا إليه على غير ما هو معتاد، ينبغي أن يؤوّل باسم ولو لم يكن مسبوفا بحرف مصدر يَصُوغُ تأويله، وعلى هذا أولوا المثل العربي (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، أي: (سماعك) بالمعيدي خير من رؤيته، "فالجملة هنا تسبك بمصدر من غير سابق أي

¹ - سورة يوسف: الآية 85.

² - ديوان امرئ القيس، تحقيق مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط5، 1425هـ- 2004م، ص125.

³ - ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط28، 1414هـ- 1993م، ج2، ص 274.

⁴ - سورة البقرة: الآية 184.

بدون وجود حرف مصدري، وذلك ليكون الإسناد فيه إلى المصدر حقيقة لا إلى الفعل، فكل من صيامكم و سماعك مصدر مؤول بمنزلة الإسم في محل رفع مبتدأ¹.

ويتّصل المقطع بشكل مباشر مع المورفيم ويتداخل معه في الصيغ الصرفية، "فقد يكون مؤلّفاً من مقطعين مثل (نَحْنُ) (أنا). والفعل الماضي(كَتَبَ) يتألّف من ثلاثة مقاطع قصيرة، والفعل المضارع (يَكْتُبُ) يتألّف من ثلاثة مقاطع، اثنان قصيران وواحد متوسط، لكنّ الفعل الماضي يبقى كتلة واحدة كمورفيم مقيّد يحتوي في داخله على مورفيمات أخرى (صغرى) يتمثّل في الضمير (هو) المتضمّن في الصيغة وآخر إعرابي يتمثّل في حالة البناء الملازمة للفعل الماضي؛ أمّا المركّبات الاسمية (الولد) فإنّه يتمثّل في (ال) التعريف كمورفيم مقيّد (ولد) مورفيم حرّ، وكلّها تتكوّن من أربعة مقاطع: ثلاثة قصيرة، وواحد متوسط².

نخلص ممّا سبق أنّ المورفيم يكون إمّا مقطعا أو عدّة مقاطع، وأحيانا يأتي المورفيم فونيميا واحدا وعلى هذا تكون المتوالية التركيبية للبنية العربية على الوجه التالي:

فونيمات ← مقاطع ← مورفيمات ← تراكيب.

وبناء على ما تقدّم يمكننا أن نستنتج أنّه لما كانت الأصوات هي دعامة اللّغة الأساسية، كان لابدّ لها من الدخول المباشر في صيغها، وأبنيتها التركيبية سواء على مستوى النظم (syntax)، أو على مستوى الدلالة (symantics)، أو على مستوى الصرف (morphology)، أو على مستوى المعجم (lexicography)، وإنّ أي دراسة لغوية لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي كملحظ أساسي تعدّ قاصرة وغير منتجة، إذا كنّا نعدّ اللّغة

¹ - ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج1، ص 414، وينظر أيضا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م، ص 27.

² - علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ص426.

منظومة محكمة البنية، ومن ثمة كانت دائرة النّظام الصرفي رؤية لسانية محدثة تقوم على الإفادة من معطيات علم الأصوات بشقيه النّطقي (articulatory phonetics)، والوظيفي (phonology)، في تحليل بنيات التصريف، وتوجيهها بما يخدم الرؤية المنطقية السّليمة لشؤون هذه اللغة.

لأجل ذلك فقد أفاد الدّارسون من "معيارين من معايير ضبط الصيغة البنيوية وإمكانية إحلال أحدهما مكان الآخر تساوقا مع الدراسات اللّغوية الحديثة، وهذان المعياران هما: الميزان الصرفي الذي قامت النّظرية الصرفية على تبنيه في ضبط البنى اللغوية، وحدّدت مجالاته في الاسم المتمكّن والفعل المتصرّف، واللغة العربية لغة معيارية في صرفها ونحوها، والمعيار الآخر هو المقطع الصوتي الذي طفا على سطح الدراسات اللّغوية في المستوى الصوتي وتفسير بعض البنى الصرفية وضبط هذه البنى ضمن النسيج المقطعي المقبول في النظام اللغوي"¹.

فقد جرت العادة في كتب الصرف بأن توزن الصيغ الصرفية بموازين يعبر فيها عن الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الزوائد بإيرادها بنفسها في مواضعها من الميزان²، وهذه الطريقة في تمثيل الصيغ لا تثير أيّ إشكال إذا كانت الصيغ الموزونة مقيسة أو مشتقة من الجذور السالمة (نَصَرَ = فَعَلَ، انْتَصَرَ = افْتَعَلَ، مُسْتَنْصِرٌ = مُسْتَفْعِلٌ،...)، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة حين تكون الصيغ الموزونة مقيسة من الجذور المهموزة أو المضعّفة أو المعتلّة، لأنّ هذه الصيغ كثيرا ما تتعرّض لتعديلات صوتية منضبطة أو عشوائية.

وأكثر أنواع التعديل الصوتي شيوعا على العموم هي: حذف الحركة أو تغييرها، وإبدال حرف بحرف، وتخفيف همزة أو همز غير مهموز، وإدغام حرف في حرف، وقلب مكاني بين

¹ - إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، سعيد شواهنة، مجلة مجمع القاسمي للغة العربية، فلسطين، العدد 7، 1434هـ-2013م، ص119.

² - حول استثناء أوزان التصغير من هذا الإطلاق ينظر: شرح شافية بن حاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ج1، ص14.

حرفين، وحذف حرف أو أكثر، في صلب الصيغ المقيسة، وقد جرت العادة بالإشارة في الميزان إلى بعض هذه الأنواع من التعديل، كالإبدال، والإدغام، حيث توزن " اَزْدَهَرَ وَمُضْطَّرٌّ " مثلاً بـ " اَفْتَعَلَ وَمُفْتَعِلٌ " على التوالي، وكذلك الأمر حين يقع إعلال في الصيغة كما في " قال ودعى ورمى " فإنّها توزن بـ " فَعَلَ " وهذه الأوزان تمثل أصل الصيغ لا نطقها الفعلي؛ ويرى المعاصرون أنّ ذلك من قبيل المعاملات المغلوطة، ويجدون في طريقة التحليل المقطعي حلاً لهذا الإشكال، فقد جاء علم الأصوات الحديث ليوضح أنّ " كلّ تغيير يحدث في الكلمة سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النظام"¹.

لأجل ذلك فنحن في عملنا هذا مضطرون بغرض إعادة النظر في عدد من المسائل الصرفية، لعقد مقارنة بين التفكير العربي الأصيل والفكر الحديث لأنّ ذلك سوف يكون منطلقاً للمناقشة الموضوعية؛ وعلى ضوء ذلك ننظر إلى الميزان الصرفي نظرة جديدة تتناسب ونظرة العلم الحديث؛ لكن قبل الشروع في بيان ذلك نجد لزاماً علينا أن نحدّد حدّ هذين الوزنين ليكون ذلك ركيّة ننتقل منها لحلّ هذه الإشكالية.

2- الوزن الصوتي والوزن الإيقاعي:

لقد نبّه عبد الصبور شاهين أنّ الصرفيين ينظرون إلى وزن الكلمة باعتبارين²:

الأول: باعتبار أصواتها، والثاني: باعتبار إيقاعها.

فأمّا اعتبار أصواتها فإنّها مهمّة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، فقد نظر علماء الصرف في المفردات التي تخضع لبحثهم ودرسهم فوجدوا أنّ الكلمات الثلاثية الأصول أكثر عدداً وشيوعاً في الاستعمال؛ لذلك جعلوا الميزان الصرفي عبارة عن مادة ثلاثية الأصول، تُوزن بها جميع الكلمات، وتلك المادة هي: ف ع ل، وقد جعلوه على هذه الحروف

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 40.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

الثلاثة "ليأخذوا من كلّ مخرج حرفاً، ولأنّ الفعل أعمّ الأحداث؛ إذ يصدق على كلّ حدث أنّه فعل"¹، وجعل علماء الصرف الفاء تقابل الحرف الأول من الكلمة (= فاء الكلمة)، والعين تقابل الحرف الثاني (=عين الكلمة)، واللام تقابل الحرف الثالث من الكلمة (= لام الكلمة)، فحين نطبّق ذلك على الفعل "ذَهَبَ" مثلاً نقول:

الذال: فاء الكلمة.

الهاء: عين الكلمة.

الباء: لام الكلمة.

ويجب ضبط حروف الميزان (الفاء والعين واللام) بمثل حركات الكلمة الموزونة كما في الأمثلة الآتية:

كَتَبَ = فَعَلَ.

طَرِبَ = فَعَلَ.

سَمَسَ = فَعَلَ.

رُمِحَ = فُعِلَ.

مَلِحَ = فَعِلَ.

قَمَرَ = فَعَلَ.

¹ - دروس التصريف القسم الأول: في المقدمات، وتصريف الأفعال، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1416هـ - 1995م، ص 30.

ويمكن توضيح الطريقة التي يجب إتباعها في وزن الكلمة باعتبار أصواتها من خلال النقاط الآتية¹:

1- إذا كانت الكلمة على ثلاثة أحرف توزن بمقابلها في الميزان وتضبط بحروف الميزان ضبط حروف الكلمة نفسها نحو: فَرَأَ = فَعَلَ، فَهَدَّ = فَعَلَ، كَبِدٌ = فَعِلٌ... وهكذا.

2- إذا كانت حروف الكلمة على أربعة أحرف في أصل وضعها اللّغوي تزداد اللام على آخر (ف ع ل)، ومن أمثلة ذلك كلمة جَعْفَرُ، حروفها الأربعة أصلية؛ لأنّ حذف أيّ واحد منها يؤدّي إلى اختلاف المعنى؛ لذلك جَعْفَرُ = فَعَلٌ، ومن أمثلة ذلك أيضا دِرْهَمٌ = فَعَلٌ، دَحْرَجَ = فَعَلٌ، بُلْبُلٌ = فَعَلٌ.

3- إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف في أصل وضعها اللّغوي نزيد لامين على آخر (ف ع ل)، ومن أمثلة ذلك كلمة "سَفَرَجَلٌ"، حروفها الخمسة أصلية، لأنّ حذف أيّ واحد منها يؤدّي إلى اختلاف المعنى؛ لذلك سَفَرَجَلٌ = فَعَلٌ، ومن أمثلة ذلك كلمة: فَرَزْدَقٌ = فَعَلٌ، جَحْمَرِشٌ = فَعَلٌ.

4- إذا كانت الزيادة التي تلحق الكلمة ناتجة عن تكرار أحد حروفها الأصلية؛ فإننا نكرّر ما يقابلها في الميزان، نحو: قَطَعَ: فَعَلَ، عُلِمَ = فَعَلَ، عُنْتُ = فَعَلٌ، صَمَحَمَحٌ = فَعَلٌ، مَرْمَرِشٌ = فَعَعِيلٌ، قَمَطَرِيرٌ = فَعَلِيلٌ.

5- هناك زيادة تلحق الكلمة عن طريق وجود حرف من حروف الزيادة، وتلك الحروف الزائدة تجمعها عبارة "سألتمونيها" وعبارة "أمان وتسهيل" التي وردت في قول الشاعر:

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَمَ تَبْخَلُ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ.

وقد جمع ابن مالك تلك الحروف الزائدة في بيت واحد من الشعر أربع مرات، وهو قوله:

¹ - الصرف التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1، 1420هـ - 1999م، ص44 - 48.

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُتِسِّهٖ هَيَايَةُ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ¹.

وحين وزن الكلمة يتمّ مقابلة الأصول بحروف (ف ع ل) مع وضع الحروف الزائدة كما هي في الميزان؛ أي يعبر عن الزائد بلفظه، ومن أمثلة ذلك الفعل استخرج حروفه الأصلية (خ ر ج) وزيدت عليها الألف والسين والتاء؛ لذلك حين وزن الفعل تكرر تلك الحروف دون تغيير، أي: اسْتَخْرَجَ = اسْتَفْعَلَ، ومن أمثلة ذلك أيضا: أَشْرَفُ = أَفْعَلُ، أَخْضَرَ = أَفْعَلَ، صَابِرٌ = فَاعِلٌ، قَاوَمٌ = فَاعِلٌ، مَعْلُومٌ = مَفْعُولٌ، عَطَشَانٌ = فَعْلَانٌ، انْطَلَقَ = انْفَعَلَ، بَحْتَمِعٌ = نَفْتَعِلُ، يَسْتَفْعِلُهُمْ = يَسْتَفْعِلُ، جَوْهَرٌ = فَوَعَلَ.

وما يوجد في الكلمة من التعريف، أو التأنيث، أو التوكيد، أو الإضافة، أو التشبية، أو الجمع، أو النسبة يتمّ التعبير عنه بلفظه في الميزان نحو: العِلْمُ = الفِعْلُ، ذَهَبَتْ = فَعَلَتْ، قَائِمَةٌ = فَاعِلَةٌ، لَيْذَهَبَنَّ = لَيْفَعَلَنَّ، صَدِيقُنَا = فَعِيلُنَا، طَالِبَانٍ = فَاعِلَانٍ، كَاتِبُونَ = فَاعِلُونَ، ضَاغِكَاتٌ = فَاعِلَاتٌ، مِصْرِيٌّ = فِعْلِيٌّ.

6- يتّصل بالزيادة التّضعيف مع وجود بعض أحرف الزيادة، لذلك يضعّف في الميزان الحرف الذي يقابل الحرف المضعّف في الموزون، وتزاد في الميزان الحروف الزائدة دون تضعيف، فالفعل "تَعَلَّمَ" فيه نوعان من الزيادة: التاء وتضعيف اللام (عين الكلمة) وهذان يقابلان في الميزان؛ أي تَعَلَّمَ = تَفَعَّلَ.

7- إذا أصاب الحذف بعض حروف الكلمة حذِفَ ما يقابلها في الميزان، ومن أمثلة ذلك: أنّ الأمر من الفعل الماضي "قال" هو "قُل"، وقد حذفت عين الكلمة وهي الواو لأنّ الفعل أصله

¹ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1388هـ - 1968م، ج3، ص455.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

قَوْل؛ لذلك قُلْ وزنه الصرفي قُلْ، والمصدر من الفعل وعد له بعض الصيغ؛ منها "عِدَّة" بحذف الواو (=فاء الكلمة) لذلك وزنه الصرفي "عِلَّة"، وكذلك " وَهَبَ هِبَةً" والوزن الصرفي لـ"هِبَةَ" هو "عِلَّة" أيضا، وهذه قائمة ببعض الأفعال الماضية، والأمر منه، والوزن الصرفي لكل فعل منها في حالة الأمر:

"قَضَى = أَقْضَى = أَفْعِ.

رَمَى = أَرَمَ = أَفْعِ.

دَعَا = ادْعُ = أَفْعِ.

سَعَى = اسْعَ = أَفْعِ¹.

والأفعال الأربعة لها إعراب واحد وهو: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره " أَنْتَ".

وحين استعمال الأمر من الأفعال وَقَى، وَعَى، وَفَى، يصبح الفعل على حرف واحد؛ لذلك

نلحقه هاء تسمى هاء السكت كما يأتي:

وَقَى = قِ = قِهْ.

وَعَى = عِ = عِهْ.

وَفَى = فِ = فِهْ.

والأفعال الثلاثة لها إعراب واحد هو: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والهاء للسكت حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. وتلك الهاء لها فائدة صوتية، تتضح من اسمها فإنّه يسكت عليها؛ لذلك كانت ساكنة، ولكنها تسقط حين الوصل، نحو ع الأمر.

¹ - ينظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ص14.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

ونشير إلى أنّ الاسم المنقوص إذا كان نكرة، وهو في حالتي الرفع أو الجر، تحذف ياءه، ويقابلها حذف اللام في الميزان؛ لأنّ تلك الياء من أصل بنية الكلمة، لذلك الكلمات: قَاضٍ، ودَاعٍ، وسَاعٍ وزنها الصرفي قَاعٍ.

أمّا الكلمات القَاضِي، والدَاعِي، والسَاعِي، وزنها الصرفي " الفَاعِل " دون حذف.

ومن بين الكلمات التي أصابها حذف: يَدٌ = فَعٌ (أصلها يَدِي).

سَنَةٌ = فَعَةٌ أصلها (سَنَوٌ، أو سَنَةٌ).

رَ = فَ (الأمر من الفعل رَأَى).

نَمٌ = فَلٌ (الأمر من الفعل نَامَ).

8- يلحق الكلمة أحيانا التقديم والتأخير لبعض حروفها وقد أطلق علماء الصرف على ذلك اسم القلب المكاني وهو " أن يحلّ حرف مكان حرف آخر"¹، فنقابل الحرف المقلوب بما يساويه أيضا في الميزان فنقول:

أَيْسَ = عَقِلَ (مقلوب يَيْسَ).

حَادِي = عَالِفٌ (مقلوب واحد).

فيلاحظ ممّا تقدّم أنّ مادة وزن الكلمة باعتبار أصواتها كما وردت في مظان القدماء هي "الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة"² التي لا تقلّ حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلا لعله ولا تزيد عن خمسة أحرف، وذلك لأنّ الاسم في اللّغة العربية ينقسم إلى قسمين هما المعرب، والمبني، ويطلق النّحاة على الاسم المبني مصطلح غير المتمكّن ويقصدون بذلك أنّ ما هو مبني من الأسماء ليس متمكّن في باب الاسمية فهو يشبه الحرف؛ لذلك بني، ومن أمثله الذي، التي، الذين، هو، هي، هما، هذا، هذه، هؤلاء... وسواها من الأسماء المبنية.

¹ - المرجع السابق: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص 13.

² - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ط، 1387هـ - 1967م، ص 290.

أمّا الاسم المعرب فهو قسمان: مصروف وممنوع من الصرف، ويطلق النّحاة على الاسم المصروف مصطلح "المتمكن الأمكن" أي إنّ الاسم أمكن وأقوى درجة في الاسمية من غيره؛ لذلك كان هذا الاسم ممنوناً مع جرّه بالكسرة، ومن أمثلة ذلك الأسماء: محمدٌ، خالدٌ، مدرسةٌ، شجرةٌ، كتابٌ، أسدٌ... وسواها من المتمكن الأمكن من الأسماء.

ويطلق النحاة على الممنوع من الصرف مصطلح "المتمكن غير الأمكن"، وهو لا يدخله التنوين مع جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومن أمثلة ذلك الأسماء: أحمدٌ، عائشةٌ، معاويةٌ، عمرٌ... وسواها من الأسماء المبنية التي لا يدرسها علم الصرف، فلما كان الصرف يقتضي تغيير الكلمة وتحويلها إلى الأصول المختلفة فقد حدّد القدماء من العلماء العرب موضوع علم الصرف بدراسة نوعين من الكلمات هما: الأفعال المتصرّفة التي لها الأصالة فيه والأسماء المتمكنة؛ لأنّ ما عدا ذلك قوالب ثابتة لا يدخلها تغيير ولا تبديل.

وقد أشار العلماء إلى الكلمات التي لا يدخلها التصريف، أو لا يدرسها علم الصرف، وفي ذلك يقول ابن عصفور (ت 663هـ): "اعلم أنّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء: هي الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كـ"إسماعيل" ونحوه، لأنّها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات كـ(غاق) ونحوه، لأنّها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم. والحروف، وما شبه بها من الأسماء المتوعّلة في البناء، نحو (من) (ما) لأنّها-لافتقارها- بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلة"¹.

يتّضح من هذا القول أنّ التصريف لا يدخل الأسماء الأعجمية نحو: إسماعيل، يوسف، إبراهيم أرسطو، جالينوس، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ تلك الأسماء نقلت من لغة قوم، ليس حكمها مثل حكم اللغة العربية، الحروف بأنواعها المختلفة نحو: من، إلى، عن، على،... وإنّ، أنّ، لكنّ كأنّ، ليت، لعلّ، وأن، لن... وهل وسواها من الحروف؛ لأنّها مجهولة الأصل، ولهذا كانت ألفاتها أصلية غير زائدة ولا منقلبة، ومن ثمة لا تتمثل بالفعل؛ لأنّها لا يعرف لها اشتقاق، ولا الأسماء المبنية نحو: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة... إلّا ناذراً أو شذوذاً، لأنّها أشبهت الحرف

¹ - المتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م، ج1، ص35.

فلزمت مثله صورة واحدة وطريقة واحدة في التعبير، ومما أشبه الحرف أيضا الأفعال الجامدة نحو: نعم، بئس، ليس، خلا، عسى، حبّذا، وذلك لأنّ الفعل الجامد لا يتعلّق بالزمان وليس مراد به الحدث، فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير، وإذا كان مجردا عن معنى الحدث والزمان لم يحتاج إلى التّصرّف، لأنّ معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعية إلى تصريف الفعل على صور مختلفة، لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعم) لا يختلف باختلاف الزمان، فشبه الفعل بالحرف بمنعه التّصرّف ويلزمه الجمود، والأصوات كذلك - لا يدخلها التصريف - ك"غاق"، ونحوه، لأنّها حكاية يصوّت بها، وليس لها أصل معلوم.

لأجل ذلك كلّه فإنّ هذه النظرية الصرفية - أي وزن الكلمة باعتبار أصواتها - قد أُوخذت بأنّها "اهتمت بجزء من اللّغة، وغضّت الطرف عن جزء كبير مثل الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة، وكذلك اعتمدت على نظرية الأصل بمعنى أنّها اهتمت بالبنية العميقة للكلمة دون النّظر إلى ما يطفو على السّطح من الاستعمال الحقيقي واعتمدت على أصل مفترض بعيد عن الاستعمال اللّغوي، ومن ذلك اصطبر وازدهر وغير ذلك من البنى التي تتحوّل عن أصلها إلى هيكلية شكلية وبنوية نجمت عن التّأثر والتأثير أو التفاعل الصوتي الذي يؤدّي إلى المماثلة أو التّجانس بين مكّونات البيئة الواحدة، ومن ذلك ما نجد في وزن الأفعال المعتلة مثل قال سعى فقد تمّ وضعها تحت معيار الأصل وهذا الأصل يتعارض مع الاستعمال اللّغوي فوزن قال - فعل

يقول ----- يفعل

سعى ----- فعل

فالوزن الصرفي بني على الأصل المفترض الموجود في قال ----- قول

وفي يقول ----- يَقُول

سعى ----- سَعَى¹.

¹ - إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، سعيد شواهنة، ص 124-125.

فنخلص من هذا كلّهُ إلى أنّ وزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضي منتهى الدّقة في محاذاة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد، كما رأينا في وزن المقلوبات، وكما هو في معاملة أقسام الكلمة المعتلة.

لأجل ذلك فقد لجأ الصرفيون إلى معيار آخر لوزن الكلمة وهذا المعيار هو وزن الكلمة باعتبار الإيقاع وهو "مرتبط بنوع المقطع، وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي، بل إلى محاذاة أخرى، وهي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثيله، والمفتوح بنظيره في الميزان، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول والزوائد"¹، فهذا الوزن يعتمد النظام المقطعي أساساً له لا التّماتل والمطابقة على أساس كلّ صامت وصائت على حدة كما هو الحال في الأوزان الصوتية، بل يقوم على نوع المقطع وطريقة توزيعه داخل البنية الصرفية، ووزن الكلمة على هذا الأساس يجعل كلّ قطاعات اللّغة صالحة للدراسة لا يستثنى منها شيئاً انطلاقاً من مقاطعها الصوتية فكلمة مثل عن ميزانها المقطعي (ص ح ص) ومثلها هل والفعل ليس مكوّن من مقطعين صوتيين: ص ح ص و ص ح وهكذا.

وما ينبغي مراعاته عند وزن الكلمات على هذا الأساس ما يلي²:

- ينظر إلى الكلمة باعتبارها مجموعة نفسية واحدة، بغضّ النّظر عمّا تتكوّن منه من عناصر صرفية (مورفيمية) وقد يؤدّي ذلك إلى أن تتكوّن الكلمة ممّا يعتبره الصّرفيون مجموعة من الوحدات الصرفية.
- عند الوقف على أواخر الكلمات، فإنّ الحرف الأخير منها يراعى فيه السكون اللّهم إذا كان فعلاً ناقصاً أو اسماً منقوصاً أو مقصوراً أو كان اسماً منوّناً منصوباً.

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 49.

² - ينظر: النظام الصوتي للغة العربية دراسة وصفية تطبيقية، حامد بن أحمد بن سعد الشنبري، مركز اللغة العربية، القاهرة، د. ط، 1425هـ - 2004م، ص 203-204.

- اعتبار أداة التعريف حرفاً صامتاً واحداً نظراً لسقوط الهمزة في حالة الوصل، وهذا بدوره يؤدّي إلى احتسابه مكّماً للصّوت السّابق له، وذلك لأنّه لا ينطق إلّا بالاعتماد على المتحرّك السّابق له، وينطبق هذا أيضاً على الهمزات الأخرى التي تأتي للوصل، ولا ينطبق هذا بالطبع فيما إذا تمّ الابتداء بأداة التعريف إذ لا بدّ والحالة هذه من احتساب همزة أداة التعريف واعتبارها بداية المقطع.

- اعتبار نون التنوين في الكلمات غير الموقوف عليها حرفاً صامتاً يختم به المقطع. نستنتج ممّا تقدّم أنّ هذا الميزان يزن الكلمة كما هي بصرف النّظر عن الأصلي منها والزائد، وقد يلتقي مع الميزان الصرفي في بعض الكلمات مثل كتب؛ لكنّه قد يختلف عنه في نحو قال ودعا؛ ففي الميزان الصرفي توزن هذه الأفعال على وزن فعل أي أنه يمثلها في أصلها قبل التعديل؛ بينما الوزن الإيقاعي يزن هذه الألفاظ على صورتها الصوتية الحقيقية بعد التّعديل كي يظهر الوزن التغيّرات الصوتية التي لحقت بها، فقد جاءت مكوّنة من مقطعين فقط أي على وزن قال، فهو وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات بل إلى نظام المقاطع والجدول الآتي يبيّن ذلك:

الكلمة	الميزان الصرفي	المقطع الصوتي	الوزن الإيقاعي	الرمز المقطعي
كَتَبَ	فَعَلَ	كُ/ت/ب	فَعَلَ	ص ح / ص ح / ص ح
قَالَ	فَعَلَ	قَا/لَ	قَالَ	ص ح ح / ص ح

ولما كان المقطع الصوتي أكثر قابلية لتمثيل المنطوق من الميزان الصرفي فقد ارتأينا أن نذكر الميزان المقطعي (الإيقاعي) لكلّ بنية وقع فيها تعديل صوتي يستحق إبرازه بواسطة هذا الميزان، وفي سبيل ذلك نجد ضرورة التّعرف بداية على التّأليف المقطعي للبنية العربية.

3- النسيج المقطعي للبنية العربية:

إنّ لكلّ لغة نظاماً خاصاً في تأليف ألفاظها ونسجها، وأنّ هذا المزج للأصوات كما يسمّيه ابن جني¹ يسمّى بالنّسيج الصوتي، وأنّ ما تقبله لغة من هذا النسيج وتكثر منه، قد ترفضه لغة أخرى أو ينذر وجودها فيه.

فإذا ما نظرنا إلى اللغة العربية من حيث بنائها المقطعي نلاحظ أنّ أقلّ ما تتركّب منه هو مقطع واحد "ومن ذات المقطع ترد مبان صرفية مستقلة كالباء الجارة والواو العاطفة واللام والسين

¹ - ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص811.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

الوصل هي خمسة مقاطع بينما هي في الوقف هي أربعة اِحْتِفَالَاتٌ ← ص ح ص + ص ح +
 ص ح ح + ص ح ح ص، أمّا استقبالاتهم فهي في الوقف تتكوّن من ستة مقاطع بينما هي في
 الوصل من سبعة مقاطع هي استقبالاتهم ← ص ح ص + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح +
 ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح، أمّا لفظة استقبالاتهم فتكوّن من سبعة مقاطع في الوصل هي:
 استقبالاتهم ← ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح
 بينما في حالة الوقف من ستة استقبالاتهم ← ص ح ص + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح +
 ص ح ح + ص ح ص.

وقد لاحظ الباحثون "أنّ الكلمة المشتقة المجردة* فعلا كانت أو اسما لا تكاد تزيد
 على أربعة مقاطع، ونذر أن تأتي على خمسة"¹، ومثال ذلك وزن (يتفعل) ← ص ح +
 ص ح + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح، و(يتفاعل) ← ص ح + ص ح + ص ح ح + ص ح ح +
 ص ح + ص ح، والأسماء المشتقة منهما - في حال الوصل - نحو: يتقدّم ومتقدّم، ويتسامح
 ومتسامح ونحو ذلك.

أمّا الكلمات العربية التي اتّصلت بها اللّواحق أو السّوابق فلا تزيد على سبعة مقاطع، ومن
 أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾²، وقوله أيضا: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾³
 فمقاطع الكلمة الأولى هي: ص ح + ص ح + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح +
 ص ح ص، ومقاطع الكلمة الثانية هي: ص ح + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح +
 ص ح ح + ص ح ح، فعدد المقاطع في كلّ من الكلمتين سبعة مقاطع.

* المراد بالتجرد هنا: خلوّ الأفعال من الضمائر، والأسماء من (ال) المعرفة. ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 94.

¹ - المرجع نفسه، ص 94.

² - سورة البقرة: الآية 137.

³ - سورة هود: الآية 28.

بيد أنّ هناك من يرى¹: أنّ النسخ المقطعي في اللغة العربية لم يتوقّف عند حدود البنية المؤلّفة من سبعة مقاطع بل قد ورد في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب بحسب ما يتّصل به من سوابق ولواحق ما هو مؤلّف من ثمانية مقاطع كقوله تعالى: ﴿فَلَنُؤَلِّقَنَّكَ﴾²، وقوله: ﴿وَلَا مَنِيْنَهُمْ﴾³، وفي غير القرآن الكريم ما هو أكثر من ذلك كقولنا: "ولأجاهدّهما" المؤلّفة من تسعة مقاطع، وفي "فسيّداولانها" عشرة مقاطع.

فنستنتج ممّا سبق أنّ المقاطع تتألّف في كلّ شكل من الأشكال السّابقة لتكوين كلمات ذوات دلالات معجمية، "فمن المقطع الأوّل (ص ح) تتألّف الأفعال الثلاثية المجرّدة الواردة في صيغة الماضي نحو (ضرب، أكل، شرب، طعم، نجح، رجع) فكلّ كلمة من هذه الكلمات تتألّف من ثلاثة مقاطع من النوع الأوّل (ص ح / ص ح / ص ح) أمّا ورود أكثر من ثلاثة مقاطع من هذا الشكل فممنوع في الكلمة المجرّدة من اللّواحق، ومكروه وقليل في الكلمة التي لحقها شيء من الزيادة في نحو (شَجَرْتُكَ) المؤلّفة من المقاطع الآتية: (ش / ح / ز / ث / ك) (ص ح / ص ح / ص ح / ص ح) .

ومن المقطع الثاني (ص ح ح) تتألّف كلمات كثيرة شريطة ألاّ يتكرّر المقطع نفسه ثلاث مرّات في الكلمة المجرّدة أمّا الكلمة التي لحقت بها زيادة فإنّ ذلك مسموح نحو: (زاروها) أي (زا/رو/ها) (ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح) .

¹ - الانسجام الصوتي في خطب نهج البلاغة، ظافر عبيس الجياشي، دار المنهجية، عمان، ط 1، 1437هـ - 2016م، ص73.

² - سورة البقرة: الآية 144.

³ - سورة النساء: الآية 119.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

ويرد المقطع الثالث (ص ح ص) في تأليف الكلمة كثيرا فهو يرد أوّل الكلمة نحو (قَبْلُ) (ص ح ص / ص ح) ووسطها مثل (يُدْخِرُ) (ص ح / ص ح / ص ح / ص ح)، وآخرها مثل (عَمِيقُ) (ص ح / ص ح / ص ح / ص ح) (ع / مي / ائُن) ¹.

والمقاطع السابقة تمتزج بطرائق تشكيلية مختلفة لتشكّل معظم الكلام العربي.

أمّا المقطعان الرابع والخامس فهما قليلا الورود وإتّهما لا يسوغان إلّا في حالات محدّدة كالوقوف، وهما مع قلة ورودهما خاصان بالنثر، ولا وجود لهما في الشعر الذي يستعمل المقاطع القصيرة والمتوسطة، ولم يفسح المجال للمقاطع الطويلة، فقد لاحظ هنري فليش "أنّ الشاعر إذا وجد شيئا من المقاطع الطويلة تخلّص من هذه الصّعوبة بطرائق مختلفة" ².

ومّا تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أنّه من الضروري أن نفرّق بين بناء استعمل وبناء لم يستعمل أي: أنّه إذا كانت اللّغة عرفت كلمات وحيدة المقطع، فليس كلّ الأصوات بصالح في العربية ليستخدم في بناء هذا النوع من الكلمات ومثال ذلك: أنّه إذا كانت اللّغة قد استعملت أصوات (الباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والواو) في صوغ أدوات مستعملة من مقطع قصير؛ فإنّ هذه الكلمات قليلة العدد محدودة بهذه الأحرف، وهي لا تمثّل سوى حروف يظهر معناها حين تلتصق بغيرها من الكلمات، فتدخل هذه الكلمات وحيدة المقطع على الأسماء والأفعال، وحينئذ يظهر معناها، ومن النادر أن نجد كلمات من ذوات المقطع القصير تعطي معنى في ذاتها اللهم إلّا حينما نصوغ فعل أمر من اللّفيف، كما في الفعل (وفى) مثلا فنقول: فِ، وهي حالة استثنائية استدركتها اللّغة بإفعال المقطع بهاء السكت فيقال: فِه، ليصبح المقطع طويلا مقفلا في حال الوقف.

أمّا الشّكلان الآخران للمقطع، وهما شكلا المقطع المتوسط -مفتوحا ومقفلا - فقد صاغت اللّغة من كليهما كلمات أكثر عددا، وأكثر تحمّلا للمعنى، ومنهما كانت أدوات كثيرة، وضمائر

¹ - علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، علي حسن مزيان، ص 93-94.

² - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ص 44.

شخصية نحو: (هم، أنتم)، إشارية (ذا، ذي، تا، تي...) وموصولة (من، ما، ذو، ذا، ...). واستفهامية (من، هل، كم، ما...)، وتعجبية (ما)، ومثل هذه الكلمات ثابتة الصورة، لا تتغيّر صوامتها، ولا حركاتها، لأنّها وحيدة المقطع، فأيّ تغيير في عناصرها الصوتية يلغي معناها الأصلي، ولا يؤدّي معنى جديدا تعرفه اللّغة، ولذلك يقال: إنّها جامدة لا تقبل تصرّفًا، وغاية ما يجب على المتعلّم حياؤها أن يحفظها، ويتقن استعمالاتها المختلفة، ويتفهم شروط أدائها لمعانيها.

أمّا أكثر كلمات اللّغة فيتكوّن من مقطعين على الأقل في حال الوصل، فإن كان استعماله استعمال الأداة أو الضمير فهو جامد لا يتصرّف، وإن كان استعماله ليؤدّي معنى مستقلا يستفاد منه دون حاجة إلى غيره فهو قابل للتصرّف ومن هذا النّوع تأتي الأسماء والأفعال.

"فالاسم يدلّ على ذات المسمّى، والفعل يدلّ على حدث مرتبط بزمن وكلاهما لا تقلّ أصوله على ثلاثة أصوات، أحدهما على الأقلّ صحيح؛ أي أنّ الاسم أو الفعل قد تتكوّن مادته من ثلاثة أحرف صحاح مثل: (زرع) أو من صحيحين وحرف علة مثل: (ق ض ي) أو من صحيح ومعتلين مثل: (و ف ي)، وليس عسيرا تكوين أسماء وأفعال من هذه المواد، وإجراء تقسيمها المقطعي؛ على أنّ الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل، ثنائية المنطوق في مثل: قال- والأصل: قول، وفي مثل: يد، والأصل يدي، ودم، والأصل دمو"¹.

ومهما يكن من أمر فإنّ لقاء العلة بالساكن - في التركيب المقطعي - ينتج عددا هائلا من المقاطع بالنّظر العقلية والرياضية المجرّدة - ولكنّ اللّغات لا تستعمله كلّ بل تقتصر على بعض صوره، والعربية هي الأخرى تسير على هذا المنوال فلا تستعمل إلّا ما ينسجم مع طرائقها التي ارتضاها الذوق العربي والسليقة التي فطر عليها أصحابها، وقد قام أحمد مختار عمر بتحليل أوزان اللغة العربية على أساس مقطعي فخرج بالنتائج الآتية:

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 52.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

" أ/ - لا توجد كلمة في اللغة العربية تحوي أكثر من أربعة مقاطع إلا ما جاء على وزن فعُولَان، ويتفاعل ويتفعّل، فكلّ منها في حالة الوصل يحتوي على خمسة مقاطع تنقص إلى أربعة في حال الوقف.

ب/ - أكثر المقاطع وقوعا في هذه الأوزان هو المقطع من النوع: س ع س يليه س ع.

ج/ - أقلّ المقاطع وقوعا هو س ع س س، وهو لا يتحقّق إلا في حالة الوقف فقط في الأوزان فعل افعلّ - فعُول - فعلّ - فعُول... .

د/ - تبدأ جميع المقاطع العربية ب (س) فقط.

ه/ - هناك خمسة أشكال أساسية من المقاطع في اللغة العربية هي:

1- س ع.

2- س ع س.

3- س ع ع.

4- س ع ع س.

5- س ع س س¹.

وعند استعراض الكلمات المؤلّفة من هذه المقاطع نرى أنّ الصور كثيرة والمستعمل منها قليل؛ فقد توصل أحمد مختار عمر إلى أنّ الاحتمالات العقلية لتجمّعات المقاطع الأربعة الأولى (بإسقاط الخامس الخاص بحالة الوقف) على النحو التالي:

" * - الكلمات الصحيحة ذات المقطعين تملك 16 صورة على النحو التالي:

1- س ع + س ع.

2- س ع س + س ع س. √ (2).

3- س ع ع + س ع ع.

4- س ع ع س + س ع ع س.

¹ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 307-308.

- 5- س ع + س ع س. √ (2)
- 6- س ع + س ع ع.
- 7- س ع + س ع ع س. √
- 8- س ع س + س ع.
- 9- س ع س + س ع ع. √
- 10- س ع س + س ع ع س. √
- 11- س ع ع س + س ع.
- 12- س ع ع س + س ع س.
- 13- س ع ع س + س ع ع.
- 14- س ع ع + س ع.
- 15- س ع ع + س ع س. √ (2)
- 16- س ع ع + س ع ع س. √¹

وقد ورد منها فقط سبع صور وهي التي أمامها العلامة √، منها ثلاث مشتركة بين الأسماء والأفعال وهي التي أمامها الرقم (2).

ويلاحظ هنا غلبة المقطع من نوع (س ع س) يليه س ع.

*- أمّا الكلمات ذات المقاطع الثلاثة فتملك 64 صورة من التجمّعات (س ع / س ع س / س ع ع / س ع ع س) استعمل منها فقط 17 صورة هي:

- 1- س ع / س ع ع / س ع س / س ع س.
- 2- س ع / س ع ع / س ع ع س / س ع ع س.
- 3- س ع / س ع ع / س ع ع س / س ع ع س.
- 4- س ع / س ع ع س / س ع س / س ع س.

¹ - المرجع السابق: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 308-309.

- 5- س ع / س ع / س / س ع ع / ع .
- 6- س ع / س ع / س / س ع ع / س .
- 7- س ع / س ع / س ع / ع .
- 8- س ع / س ع / س ع / ع .
- 9- س ع / س ع / س ع / س .
- 10- س ع / س ع / س / س ع / س .
- 11- س ع / س ع / س / س ع ع / س .
- 12- س ع / س ع / س ع / س ع / ع .
- 13- س ع / س ع / س / س ع / س ع / ع .
- 14- س ع / س ع / س / س ع / س ع / ع .
- 15- س ع / س ع / س ع / س ع / س .
- 16- س ع / س ع / س / س ع / س .
- 17- س ع / س ع / س / س ع / س .

منها الصور 1-10-13 مشتركة بين الأسماء والأفعال، والصورتان 16-17 خاصتان بالأفعال،

وباقى الصور خاص بالأسماء¹.

ويلاحظ هنا تساوي عدد مرّات وقوع كلّ من / س ع / و / س ع / فكلّ منهما تردّد 17 مرة؛ ويعقّب أحمد مختار عمر على هذه النتائج قائلاً " لكن لا نستطيع أن نستنتج من هذه الإحصاءات أيّة نتائج بخصوص نسبة تردّد كلّ مقطع في الكلام العربي، ونسبة تجمّعات المقاطع في الكلمات الفعلية.

¹ - المرجع السابق: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 309-310.

كما أنّ هذه الإحصاءات تستبعد تماما الأدوات والحروف والأسماء التي لا تدخل تحت الوزن الصرفي مثل أسماء الإشارة والموصول والشرط والاستفهام ولا شك أنّ النتائج ستتغيّر حين إدخال هذا النوع من الكلمات في الإحصاء"¹.

أمّا إبراهيم أنيس فقد ذكر أنّ "أشكال النسج التي يمكن أن تتكوّن للكلمات ذوات المقاطع الثلاثة أو الأربعة، ومن الأنواع الثلاثة الأولى تجاوز المائة في حين أنّ المستعمل فعلا في اللغة لا يكاد يجاوز ربع هذا العدد"².

وتتوالى في الكلمات العربية المقاطع المكوّنة من "س + ع" و"س + ع + س" وإن كانت تميل إلى التخلّص من توالي النوع الأوّل، أمّا توالي النوع المكوّن من "س + ع + ع" فهو مقيد في الكلام بعدد معيّن بحيث لا يزيد عليه"³.

يتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ البنية العربية تختلف من ناحية عدد المقاطع ونظام تركيبها، إذ قد يصل عدد مقاطعها إلى سبعة أو أكثر، وبخاصّة إذا أخذناها بالمفهوم الصوتي، لا المفهوم المعجمي أو النحوي، ولكن أكثر الكلمات لا تزيد على أربعة مقاطع، وهي في ذلك تميل إلى المقاطع المغلقة. كذلك تبيّن لنا أنّ للكلمة العربية نظاما خاصّا في تلاقي المقاطع التي تتكوّن منها، واختيارها لصور هذا التلاقي بحيث يمكن- لو عرفنا هذا النظام- التمييز بين الكلمات العربية والكلمات الدخيلة في اللغة العربية، وذلك لأنّ كلّ لغة لها قوانينها الخاصّة التي تحكم نظام المقاطع فيها.

وفضلا عن ذلك فإنّ معرفة أنظمة المقاطع وقواعد تركيبها في مفردات اللغة العربية وجملها وعباراتها يمكننا من معالجة قضايا لغوية كثيرة وخاصة منها المسائل الصرفية وتفسيرها تفسيراً أقرب إلى طبيعة اللغة وواقعها وفيما يلي بيان ذلك.

¹ - المرجع السابق: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 310.

² - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 94-95.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 93.

المبحث الثاني: تزاوج البنية بين الصوت والصرف.

لقد سبقت الإشارة فيما تقدّم إلى أنّ النّظام الصرفي لا ينفصل بحال عن النّظام الصوتي، ولا يمكن للدّرس الصرفي أن يستقيم بمعزل عن الدرس الصوتي فالمباني والصّيغ الصرفية والتّغيير فيها يقوم على جوانب من التأثير الصوتي المتبادل بين الأصوات المشكّلة لهذه الصيغ والمباني، وقد أثر النّظام المقطعي في بنية الكلمة العربية، فإذا ما أصاب نسيجها المقطعي عدم انسجام عدلت عنه نحو النّسيج الذي يتلاءم مع ذوقها وأنتجت سلسلة منسجمة مع طبيعة النّظام المقطعي وخصائصه، فإذا ما تصفّحنا أشكال المقاطع العربية، فإننا سنلاحظ أنّها تختص بالآتي¹:

- أنّ جميع الأشكال المقطعية تبتدئ بصامت ومن تم فلا وجود في العربية لمقاطع تبتدأ بحركة.
 - أنّه لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة ولا في حشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط.
 - وكما لا يلتقي صامتان في مقطع واحد فإنّه لا تلتقي حركتان أيضا في مقطع واحد.
 - اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط وذلك مثل المقطع الطويل (ص ح ص ص) والمقطع المديد (ص ح ح ص ص)، وقلة المقطع الطويل المفرد الإغلاق (ص ح ح ص) في الكلمة، ويمتاز المقطع الطويل بنوعيه عن المقطع المديد في أنّه قد يرد في الشعر أحيانا في بعض الأوزان مقيدة القافية.
 - تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة.
- هذا بالنسبة للبنية المقطعية، أمّا بالنسبة لتنظيم المقاطع في داخل الكلمة فإننا نضيف إلى ذلك:

- كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة.
- كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة المفتوحة.

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 102-103.

- ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر.

وسنبيّن فيما يأتي أثر هذه الخصائص في أبنية الكلم في العربية بالتفصيل، مع ذكر ما قرره الصرفيون في ذلك، من أجل إبراز أثر النظام المقطعي في تفسير تلك البنى وفقاً للقوانين الصوتية الحديثة.

1- وجوب ابتداء المقطع بصامت:

فالمقطع العربي لا بدّ أن يبدأ بصامت، وأن يثنى بحركة، وهذا يعني أنّ المقطع في العربية "يتألف من صوتين في الأقلّ صامت وحركة"¹، أي أنّه لا بدّ من أن يبدأ بمتحرّك: (ص + ح)، وهو الأساس، وقد يقتصر في حجمه على هذا المتحرّك، وقد يزيد حجمه بعنصر ثالث صامت: (ص + ح + ص)، أو بعنصر ثالث حركة: (ص + ح + ح)، وقد ازداد حجمه في الشكل الرابع بعنصرين هما: (ح+ص) فصار (ص + ح + ح + ص) وفي الشكل الخامس زاد حجمه بعنصرين هما (ص + ص)، فصار: (ص + ح + ص + ص).

وهذه الخاصية المقطعية (وجوب ابتداء المقطع بصامت) تفسّر لنا وجود همزة الوصل في بداية بعض الصيغ الفعلية والاسمية، ففي الأمر من الثلاثي كضرب نقول: "إضرب" ولما كان الأمر مقتطعا من المضارع فإنّ الصيغة الأصلية لفعل الأمر يجب أن تكون "ضرب" وذلك بعد إسقاط حرف المضارعة.

ونفس الشيء بالنسبة للماضي والأمر والمصدر من "يَنْفَعِل" و"يُفْتَعِل" و"يَسْتَفْعِل" فالماضي منها ينبغي أن يكون "نَفَعَل" و"فَتَعَل" و"سَتَفَعَل" والأمر منها ينبغي أن يكون "نَفَعِل" و"فَتَعِل" و"سَتَفَعِل"، والمصدر منها ينبغي أن يكون "نَفَعَال" و"فَتَعَال" و"سَتَفَعَال".

وفي هذه الحالات جميعها خروج على الخصائص المقطعية للبنية العربية وذلك نظراً لما ينشأ عنه من اتصال صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، ومثل هذا لا يجوز البتة في العربية والساميات عموماً قال بروكلمان: " لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي

¹ - الانسجام الصوتي في خطب نهج البلاغة، ظافر عيسى الجياشي، ص 72.

صوتان صامتان في أوّل الكلمة، ولذلك فإنّه إذا وجد مثل هذين الصامتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادرا بعده، وكوّنت معه مقطعا مستقلا¹.

فتفاديا لهذا الوضع الخارج على نظام العربية، فإنّ العربية تعتمد إلى الفصل بين الصامتين بحركة إضافية مساعدة لتنتج مقطعا جديدا، والحركة التي تثبتها العربية في بداية الكلمة هي الكسرة؛ ولكنّ إضافة هذه الحركات المساعدة لا يحلّ المشكلة؛ لأنّ إضافتها تخلق وضعاً محظوراً آخر ألا وهو ابتداء المقطع بحركة، والعربية لا تميز ذلك البتّة فالعربية لا تعرف هذا النوع من المقاطع التي تبتدأ بحركة، فجميع الأشكال المقطعية العربية يجب أن تبدأ بصامت، ولهذا تعتمد العربية إلى تحقيق الكسرة، فتننتج بذلك الهمزة المعروفة بهمزة الوصل.

فكلّ حركة تقع في بداية المقطع لا بدّ من تحقيقها، وإضافة همزة قبلها، بغضّ النظر عن قيمة هذه الهمزة وظيفيا، قال بروكلمان: "كلّ حركة في أوّل الكلمة في اللّغات السامية تنطق في الأصل محقّقة، بمعنى أنّها تسبق بهمزة"²، وتحقيق الحركة وإضافة همزة الوصل تصبح الصيغ السابقة: "اضرب" وفي الصيغ الأخرى "انفعل" و"افتعل"، و"استفعل" و"انفعل" و"افتعل"، و"استفعل" ومصادرهما "انفعال"، و"افتعال" و"استفعال"....

وقد ترتب عن ذلك إعادة صياغة النسيج المقطعي لهذه الأفعال ومصادرهما وما كان على غرارها ففعل الأمر: اضرب مثلا قد تمّ " تقسيم بنيته إلى مقطعين من النوع المتوسط ص ح ص + ص ح ص، ولكن هذه الهمزة التي جيء بها لاستهلال نطق الكلمة العربية المبدوءة بصامتين، لا تثبت في النطق، إلّا ابتداءً أمّا في درج الكلام وسياقه فإنّها تسقط وهذا هو شأن همزة الوصل دائما"³.

¹ - فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1397هـ - 1977م، ص73.

² - المرجع نفسه، ص41.

³ - ينظر: علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان- الأردن، ط1، 1996، ص242.

وقد علّل السلف زيادة همزة الوصل بأنّها وسيلة يحفّ إليها العربي لنطق الساكن، ذلك أنّ العربية لا تجيز الابتداء بالساكن، والحكم العام في ذلك أنّه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرّك يقول ابن جني: "اعلم أنّ ألف الوصل همزة تلحق في أوّل الكلمة توصّلاً إلى النّطق بالساكن وهرباً من الابتداء به إذ كان ذلك غير ذلك في الطاقة فضلاً عن القياس"¹.

ويقول فوزي حسن الشايب معقّباً على ذلك: "هذا هو تفسير السلف والصحيح ما ذكرناه من أنّ البنية المقطعية للعربية وخصائصها هي السبب في ذلك"²، فزيادة همزة الوصل في بداية الكلمات ضرورة اقتضتها طبيعة التّأليف المقطعي للكلمة العربية.

وهكذا نجد أنّ المتحرّك الأوّل في المقطع هو نواته الأساسية التي يتكوّن منها وحده، أو منها مع زيادة تعطيه شكلاً آخر، وإذن فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة مهما يكن موقعه من الكلمة، إذ لو جاز ذلك لوجب أن ينقسم المقطع الرابع إلى مقطعين هكذا: (ص + ح / ح + ص)، في حالة الوقف وهو ما لا يمكن على ما رأينا.

2- لا يجوز التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة وحشوها:

كما تأتي العربية البدء بمصوّت، فهي كذلك تأتي أن يتوالى صامتان، "أي أنّها لا تبتدئ بصامتين ليس بينهما صائت فهذا الوضع يتمّ تجنّباً"³، فنظام العربية في بناء نسيجها المقطعي يقتضي تجنّب التقاء ساكنين كلّما وجد في السّياق الصوتي في بداية الكلمة، فقد مرّ معنا من خلال الحديث عن الخاصية السابقة كيف اضطرت العربية إلى الإتيان بكسرة عندما اجتمع صامتان في مقطع واحد في بداية بعض الصّيغ الفعلية ومشتقّاتها، كالأمر من الثلاثي، والماضي والمصدر من مثل: "يَنْفَعِل"، و"يَفْتَعِل"، و"يَسْتَفْعِل"، و"يَفْعَلِل"، و"يَفْعَلِل" وأشباهها.

¹ - المصنف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1373هـ - 1954م، ج1، ص53.

² - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص105.

³ - ينظر: البنية المقطعية في اللغة العربية، عصام أبو سليم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث والثلاثون، 1987، ص46.

وعلى أساس من رفض العربية التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، وعلى أساس من رفضها ابتداء المقطع بحركة فسّر الأصواتيون التزام الحجازيين تحقيق الهمزة عندما تكون في صدر الكلمة، "وذلك لأنّ تخفيفها سيؤدّي حتما إلى واحد من اثنين:

1- فإمّا أن يؤدّي إلى ابتداء المقطع بحركة، وذلك بإسقاط الهمزة وحدها.

2- وإمّا أن يؤدّي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد بعد إسقاطها هي وحركتها.

وابتداء المقطع بحركة مرفوض، والتقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة مرفوض أيضا، لذا فقد التزم الحجازيون تحقيق الهمزة إذا كانت أول الكلمة"¹.

هذا بالنسبة لأوّل الكلمة أمّا بالنسبة لحشوها، فقد قرّر علماء العربية أنّه لا يجوز

أن يلتقي ساكنين إلّا في حالتين: "الأولى في الوقف نحو: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾²، والثانية

إذا كان الساكن الأوّل حرف مد وبعده حرف مشدّد، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾³

و﴿تَحَاجُّونِي﴾⁴، فإن التقى ساكنان فيما سوى ذلك وجب التّخلص من التقاء الساكنين

بتحريك الأوّل إذا كان حرفا صحيحا، وحذفه إذا كان حرف مدّ"⁵.

أمّا بالنسبة لقوانين البنية المقطعية فإنّه لا يجوز في أيّ حال من الأحوال أن يلتقي ساكنان

في مقطع واحد في حشو الكلمة يقول فوزي الشايب: "ولكن الحقيقة التي لا مرأى فيها هي أنّه لا

يجوز بحال التقاء ساكنين في مقطع واحد في الحشو، أمّا بالنسبة لباب دابة وشابة فليس ههنا

التقاء ساكنين كما يزعم السلف، لأنّ ما يسمّونه الألف ما هو إلّا حركة طويلة، وعليه فإنّه لم

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 106.

² - سورة الطارق: الآية 13-14.

³ - سورة الفاتحة: الآية 07.

⁴ - سورة الأنعام: الآية 80.

⁵ - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج9، ص120-131، وينظر أيضا: شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن

الاسترابادي، ج2، ص210-250.

يلتق ساكنان ههنا فكلّ من دابّة وشابّة تجزّأ مقطعيًا على النحو الآتي: شاب + بة في الوقف وشاب + ب + تن في الوصل ومثلها دابّة...¹، ومن ثمة فإنّ وصف علماء العربية أصوات المدّ بأثما ساكنة تعبير قد أثار اللبس.

وعلى ضوء هذه الحقيقة وهي امتناع التّقاء ساكنين في مقطع واحد في صدر الكلمة أو في حشوها، أو في حشو السلسلة الكلامية، يفسّر الفعل المضارع المضعّف عند دخول الجازم عليه: "نحو (يشدّ) مقاطعه (ص ح / ص ح ص / ص ح)، فإذا دخل عليه جازم ظهر في آخره مقطع لا يتناسب مع النظام المقطعي للعربية حيث يكون (مّ يَشُدُّ) فيكون في آخر الفعل مقطع من النوع الخامس (ص ح ص ص)، ومن تمّ سلكت العربية طريقتين للتخلّص من هذا المقطع في هذه الحالة وذلك إمّا بإعادة الفعل إلى بنيته الأولى (مّ يَشُدُّ)، فيكون الفعل مكوّنًا من مقطعين من النوع الثالث (ص ح ص / ص ح ص)، وإمّا بإضافة حركة في آخره (مّ يَشُدُّد - يَشُدُّ) فيكون مؤلّفًا من ثلاثة مقاطع متناسبة مع النظام المقطعي للعربية (ص ح / ص ح ص / ص ح)².

ومثال التّقاء الساكنين من كلمتين "حروف الجزم الداخلة على الأفعال المضارعة المسندة إلى المعرّف بأل التعريف"³، فحرف الجزم يؤثّر في الفعل المضارع صوتيًا، فيجزمه، فيصبح ساكن الآخر، وينضمّ الصوت المتبقي من المقطع بعد حذف نواته إلى المقطع السّابق، مشكّلا معه مقطعا جديدا من النوع الثلاثي القصير المغلق، وأمّا همزة الوصل في "ال" التعريف فتسقط في درج الكلام ويبقى منها في هذه الحالة صوت اللام الساكنة والذي لا يمكن أن يشكّل مقطعا مستقلا بذاته لأنّه يفتقر إلى النّوّة التي تحمل النبر، ولا يوجد ما يمكن أن ينضمّ إلى هذا الصوت من المقاطع؛ لأنّ المقطع السّابق مغلق بصامت وليس في العربية مقطع يمكن أن يغلق بصامتين؛ ولذلك تمّ إعادة ترتيب المقاطع في التركيب بما يتلاءم مع النظام المقطعي للعربية ونوضّح هنا هذا بما يأتي:

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 106-107.

² - ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، ص 202.

³ - دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص 35-37.

يَذْهَبُ الرَّجُلُ تتكوّن هذه الجملة من المقاطع الآتية:

يَذْ/هَ / بُزْ/ رَ / جُ/ لُ

وعندما يدخل حرف الجزم تكون المقاطع نظريا كما يأتي:

لَمْ/يَذْ/هَ / بْ/ اَلْ/ رَ / جُ/ لُ

وعندما تلجأ اللغة إلى التخلّص من همزة الوصل في درج الكلام، تصبح المقاطع نظريا كما يأتي:

لَمْ/يَذْ/هَ / بْ/ لُ رَ / جُ/ لُ

ولما كان المقطع (ل) غير جائز في العربية، ولا يمكن أن ينضمّ إلى المقطع السّابق (هَبْ) لأنّه سيصبح (هَبْل) وهذا غير جائز في العربية إلّا إذا كان المقطع يمثّل كلمة واحدة وفي الوقف عليه، وهذا ما لا يتوافر في هذا المقطع، فلجأت اللغة إلى استخدام كسرة أطلق عليها اسم عملية الكسر على أساس التقاء الساكنين فيتغيّر ترتيب المقاطع فيصبح على النحو الآتي:

لَمْ/يَذْ/هَ /بِرْ/ رَ / جُ/ لُ

وهي مقاطع جائزة في نظام العربية المقطعي، وهذا هو ما حصل في الأفعال الماضية التي تلحقها تاء التأنيث الساكنة والمسندة إلى فاعل محليّ بال التعريف مثل:

ذَهَبَتِ الجَارِيَةُ.

فقد كسرت التاء بسبب عدم جواز المقطع السابق ص ح ص الذي لا تتوافر فيه شروط صحّة المقطع.

ومّا يأت من كلمتين أيضا نجد "ضم واو الجماعة عندما يأتي بعدها مباشرة صامت آخر، وكسر واو "لو" و"أو" إذا اتّصل بكلّ منهما صامت آخر اتّصالا مباشرا"¹.

فبالنسبة لـواو الجماعة نجد قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾²

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 107-108.

² - سورة البقرة: الآية 16.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾¹، ففي هذه الأمثلة جميعها حرّكت الواو الساكنة فرارا من المقطع الطويل (ص ح ص ص)، وذلك أنّ عدم تحريك الواو في الأمثلة السابقة سيؤدّي إلى نشوء هذا المقطع "رَوْض"، و"سَوَّل" على الترتيب في الأمثلة السابقة.

أمّا كسر واو "لو" و "أو" فمثل قوله تعالى: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾² وقوله

تعالى: ﴿أَوِ الظِّلِّ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَيَّ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾³، فإنّ السبب في تحريك الواو هنا هو نفس السبب هناك، أي الفرار من التقاء صامتين في مقطع واحد حشوا، وذلك أنّ إبقاء الواو في كلّ من "لو" و "أو" ساكنة على حالها سيؤدّي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد كالاتي: "لَوْس" و "أَوْط".

ويرى علماء العربية القدماء أنّ تحريك واو الجماعة بالضم، إنّما كان للتفريق بينها وبين واو لو وأو قال سيبويه بهذا الصدد: "... فزعم الخليل أنّهم جعلوا حركة الواو منها ليُفصلَ بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو "لَوْ" و "أَوْ"⁴.

وهذا هو المشهور من أمر واو الجماعة وواو "لو" و "أو"، إلّا أنّ من العرب من يحرك واو الجماعة بالكسر ومنهم من يحرك واو "لو" و "أو" بالضم قال سيبويه: "وقد قال قوم " وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ"⁵ جعلوا بمنزلة ما كسروا من السواكن وهي قليلة: وقد قال قوم: "لَوْ اسْتَطَعْنَا"⁶، شبّهوا بواو اخشأ الرجل ونحوها، حيث كانت ساكنة مفتوح ما قبلها. وهي في

¹ - سورة البقرة: الآية 237.

² - سورة التوبة: الآية 42.

³ - سورة النور: الآية 31.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج4، ص155.

⁵ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وهذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحق، وأبي السّمّال، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص54.

⁶ - هذه قراءة الأعمش، ينظر: المصدر نفسه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ابن جني، ج1، ص292.

القلة بمنزلة "وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ"¹، هذا بالنسبة لحشو الكلمة، أمّا بالنسبة لآخرها، فإنّ العربية تجيز التقاء صامتين في مقطع واحد؛ ولكن في حالة الوقف فقط، فهي إذن حالة مقيدة. وعلى الرغم من أنّ العربية تجمع بين صامتين في آخر الكلمة في الوقف، فإنّ بعض العرب كان ينفر من ذلك في الوقف أيضاً، وهؤلاء هم أولئك الذين أثرت عنهم ظاهرة الوقف بالتّقل، ففي مثل: هذا بَكَرٌ، مررت بِيَكْرٌ، ورأيت بَكَراً يقولون في الوقف: هذا بَكَرٌ، ومررت ورأيت بَكَرٌ، فلا يفتحون الكاف في حالة الوقف، قال سيبيويه: "وقالوا: رأيت العِكِمَ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا البَكَرُ"².

وهذا هو المشهور عن هؤلاء في الوقف؛ إلا أنّ بعض اللّغويين قد روى الفتح في حالة النّصب قال ثعلب (ت291هـ): "سمعت العرب تقول: اضرب الوَجْهَ، وهذا الوجهُ، وفررت من الوَجْهَ"³، وإذا كان هذا حالهم في النثر، فإنّهم في الشعر أحرص على ذلك، ذلك أنّ الشعر العربي لا يسمح بالمقاطع الطويلة إلا في الوقف، وفي مجرور خاصة، وليس في جميع الأوزان، فمن أثر هذه الظاهرة في الشعر قول الراجز(ت197هـ):

* أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ*⁴.

ومن هذا القبيل أيضاً "السِّلْمُ" في قول الأعشى (7هـ):
أَذَاقَتْهُمْ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السِّلْمِ⁵.
ومثله "السِّتْرُ" في قول حسان بن ثابت:

¹ - المصدر السابق: الكتاب، سيبيويه، ج4، ص155.

² - المصدر نفسه، ص174.

³ - مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، د.ت، القسم الثاني، ج11، ص553.

⁴ - المصدر السابق: الكتاب، سيبيويه، ج4، ص173.

⁵ - سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص80.

فَارِسِيَّ حَيْلٍ إِذَا مَا أَمْسَكَتْ رَبَّةُ الْخِذْرِ بِأَطْرَافِ السِّتْرِ¹.

ففي هذه الأمثلة قام الشعراء بنقل حركة الإعراب إلى الساكن الذي قبل القافية المقيدة، لئلا يلتقي صامتان في مقطع واحد في هذه الأوزان، وقد وصف اللغويون صنع الشعراء في مثل هذه الأبيات بأنّه: "جيد في الكلام والشعر"²؛ فيتضح من ذلك أنّ التحريك في هذه الأمثلة والأمثلة السابقة إنّما يصدر على أساس واحد، وهو الفرار من تشكيل المقطع الطويل (ص ح ص) في هذه الأوزان الشعرية.

وعليه نستنتج أنّ ظاهرة الوقف بالنقل التي أثرت عن بعض العرب قديماً تفسّر صوتياً على أساس كرههم لالتقاء صامتين في مقطع واحد، وفي حالة الوقف أيضاً.

فيظهر من المسالك السابقة كيف تخلّصت العربية من التقاء الصامتين سواء في بداية الكلمة أو في حشوها أو حتّى في آخرها، وذلك بما تمتلكه من مرونة في احتواء المقاطع الطارئة التي تحدث الخلل في الانسجام المقطعي، فأجرت التغييرات؛ لتحقيق التوازن في نسج نظامها المقطعي بوجودها إلّا في أماكن معينة فإذا وجدت في غيرها وجب إجراء نوع من التغيير؛ كي تتوافق مع قواعد البنية المقطعية العربية وخصائصها.

3- لا يجوز التقاء حركتين:

كما تكره العربية تتابع الصوامت فإنّها تكره تتابع الحركات؛ فإذا ما حصل هذا لسبب من الأسباب عمدت العربيّة وعلى نحو آلي إلى الاتيان بصامت ليفصل بين الحركتين، يكون أشبه شيء بجسر يسهّل علينا الانتقال من الحركة الأولى إلى الأخرى.

¹ - الديوان، حسان ابن ثابت الأنصاري، شرحه وكتبه هوامشه وقدّم له الأستاذ عبدأ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ- 1994م، ص123.

² - حول هذه الظاهرة ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط1، 1980، ص17-20.

وعن هذا الطريق فسّر الأصواتيون المحدثون قراءة حفص (ت 180هـ) لقوله تعالى:
﴿تَتَّخِذْنَا هُزُوًا﴾¹، و﴿كُفُوًا﴾²، بواو مكان الهمزة، وقد خرّج ذلك "على أساس إبدال الواو من الهمزة"³.

وقد عقّب فوزي الشايب على ذلك بقوله: "لكن لا يصحّ علمياً أن نقول إنّ الهمزة قلبت واوا، أو ياء، وذلك لبعدها الشقّة بين الهمزة وهذين الصوتين صفة ومخرجا؛ فمن حيث الصفات الواو والياء صوتان انطالقان، مجهوران، والهمزة بالعكس من ذلك تماماً، هي وقفة مهموسة (أو هي لا مهموسة ولا مجهورة). ومن حيث المخرج الهمزة حنجرية، والواو طبقيّة، والياء غارية، فهي بعيدة منها صفة ومخرجا، وعليه لا يجوز البتة قلبها واوا ولا ياء، وقد نصّوا هم أنفسهم على ضرورة التقارب بين الأصوات حتّى يصحّ الإبدال فيما بينها، وعليه فإذا لم يصح من ناحية علمية إبدال الهمزة أيّ منهما لا يبقى أمامنا من تفسير علمي مقبول سوى القول إنّ الواو ههنا قد تخلّقت بفعل الانزلاق من الضمّة إلى الفتحة على النحو التالي:

"هزواً" بحذف الهمزة تخفيفاً تصبح الكلمة هكذا: هز-ا، فتتابع حركتان الضمة والفتحة، وهذا لا يجوز عربياً البتّة، فلا يجوز بحسب خصائص البنية المقطعية العربية التقاء حركتين البتّة، وتخلّصاً من ذلك تنشأ الواو بالانزلاق بين الحركتين تفادياً لهذا التتابع المرفوض، ومن ثمّ تصبح الكلمة هزواً، والشيء ذاته يقال بالنسبة إلى كفواً"⁴.

¹ - سورة البقرة: الآية 67.

² - سورة الإخلاص: الآية 4.

³ - النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 2، ص 215، وينظر أيضاً: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص 158-159.

⁴ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط 1، 2012، ص 200.

وعلى هذا الأساس فسّر أيضا قراءة الحسن (ت 110هـ) لقوله تعالى: ﴿فالتقى الماء على أمرٍ قدٍ قَدْرٍ﴾¹ فقد قرأها: "الماوان"، و"المايان"، بالواو مرة، وبالياء مكان الهمزة مرة أخرى²، فمعروف أنّ الماء اسم جنس، والجنس لا يجوز تثنيته ولا جمعه؛ لأنّ الجنس غاية الغايات، ونهاية النهايات فلا فائدة من تثنيته ولا جمعه إلّا إذا قصد بذلك الدلالة على النوع، أي "على معنى: فالتقى نوعا الماء: الماء السماوي، والماء الأرضي"³، وقد فسّروا الماوان؛ أي المجيء بالواو مكان الهمزة بأنّه "مجرّد قلب للهمزة واوا، وذلك من باب تشبيه الهمزة في "الماء" بهمزة اللاحق في "علباء"⁴، وفي الوقت الذي استطاعوا فيه إيجاد تفسير للمجيء بالواو مكان الهمزة، فإنّهم لم يقدّموا أيّ تفسير للمجيء بالياء، واكتفوا بالقول "إنّ قلب الهمزة ياء أشدّ من قلبها واوا"⁵.

وعليه، فالذي حصل في هاتين القراءتين حسب علماء الأصوات "هو مجرّد التخلّص من ثقل الهمزة بالحذف، فأدّى ذلك تلقائيا إلى التقاء حركتين، هكذا: الما+ان، وهذا لا يجوز عربيا البتّة فكان أن جيء بالواو تارة، وبالياء تارة أخرى للتخلّص من هذا المأزق الصوتي، وتكسير الفجوة بين الحركتين"⁶.

وعن هذا الطريق نستطيع أن فسّروا أيضا صياغة مصدر وزن الافتعال من الناقص الواوي، وذلك كما في الفعل (اقتاد) فعند بناء مصدره فإنّه سيكون من الناحية النظريّة

¹ - سورة القمر: الآية 12.

² - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ص 148.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه زكريا عبد المجيد الشوقي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1413هـ - 1993م، ج 8، ص 175.

⁴ - ينظر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط 3، 1430هـ-2009م، ج 27، ص 1066.

⁵ - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج 10، ص 133.

⁶ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 200.

اقتواد؛ لكنّ العربية وصلت إلى استعمال الياء مكان الواو فقالت: اقتياد، وقد نشأ هذا الشّكل الصوتي "بسبب بعض التّحركات الداخلية التي أدّت إلى التّقاء الكسرة القصيرة مع الفتحة الطويلة بعد حذف شبه الحركة (و)، ولما كان هذا الوضع غير مقبول في اللغة العربية، فقد لجأت اللغة إلى عملية انزلاق شبه حركي جديد، حيث انزلت شبه الحركة (ي) مكانها¹؛ فيكون بموجب ذلك وزن الصيغة (اقتيال).

وعلى هذا الأساس فسّروا أيضاً صياغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف (معتل العين) فاسم الفاعل من قال هو: قائل، واسم الفاعل من باع: هو بائع.

وقد بحث اللّغويون العرب وجود الهمزة في اسم الفاعل، فسيبويه يعلّل الهمز في اسم الفاعل من الفعل الأجوف، يقول: "اعلم أنّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ (فَعَلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء؛ إذا كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألفات"².

ويقول المبرد (ت286هـ): "فإن بنيت فاعلاً من: قلت، وبعث، لزمك أن تهمز موضع العين؛ لأنّك تبنيه من فعل معتل، وذلك قولك: قائل وبائع، وذاك أنّه كان: قال وباع، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة، فلمّا التقت ألفان، والألفان لا تكونان إلّا ساكنتين، لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك. فلو حذفنا لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على الفعل، تقول فيهما: قال، فحركت العين؛ لأنّ أصلها الحركة. والألف إذا حرّكت صارت همزة وذلك قولك: قائل وبائع"³.

¹ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص123.

² - الكتاب، سيبويه، ج4، ص348.

³ - المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، د.ط، 1415هـ - 1994م، ج1، ص237.

وابن جني يوضّح سبب قلب عين اسم الفاعل ممّا اعتلت عينه، وهو "اجتماع العين (الصوت الانزلاقي الواو أو الياء) مع ألف فاعل، وتعذر نطقهما معا، فحرّكت العين، وانقلبت همزة"¹.

أمّا اللّغويون المحدثون فيرون أنّ بنائها المقطعي هو الذي يعلّل ذلك: إذ يرى فوزي الشايب أنّ: "أصل قائل وبائع هو: قاول وبائع. وهنا وقع شبه الحركة (الواو والياء) بين حركتين، فسقطت فتتابعت حركتان، وهذا مرفوض في العربية، فلجئ إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها، تولّدت الهمزة، فأصبحت الصيغتان: قائم وبائع"².

ويحلّل عبد الصبور شاهين اسم الفاعل من الفعل الأجوف بنفس التحليل إذ يقول: "وأما اسم الفاعل من الفعل الأجوف فيتعرّض للهمز، نتيجة صعوبة مقطعية في بنيته: ومثال ذلك اسم الفاعل من (قال وباع)، فهذان فعلاّن فقد كلّ منهما عينه نتيجة توالي الحركات في أصلهما: قَوْلٌ وَبَيْعٌ، ولما كان كلّ من الواو والياء هو في الحقيقة انزلاق بين الحركات المتوالية، وهو انزلاق لم يسغه النّاطق العربي، فقد أسقطه في استعماله الفعلي، واتصلت الفتحتان، بوزن فال واعتبار القدماء أنّهما بوزن (فَعَلٌ) هو نتيجة اعتمادهم على الكتابة لا على الأصوات.

فإذا أريد صوغ اسم الفاعل من هذين الفعلين فإنّ عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة: قاول، وبائع، وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسغه النّاطق العربي أيضا، وبخاصة في موقع النبر في الصّيغة، ولذلك عمد إلى اسقاط الانزلاق الذي هو الواو والياء وأحلّ صوت الهمزة، وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبري، بين الحركات المتعاقبة فصارت الكلمتان:

¹ - ينظر: الخصائص، ابن جني، ج2، ص493.

² - ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن شايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ - 1989م، ص69-70.

قائل، وبائع" ¹؛ فوجود الهمزة في بنية اسم الفاعل من الأجوف يبرّره تجنب إحداث خلل في البنية الصوتية للمقطع.

فنستنتج ممّا تقدّم أنّ العربية لا تقبل التقاء الحركة مع الحركة في بنيتها سواء السّطحية أو العميقة إذ لا يمكن أن نجد ذلك في الظروف العادية القياسية في الاستعمال المعياري للغة.

4- اقتصار وجود بعض المقاطع على بعض الحالات الخاصة:

فالقطع الطويل من نوع (ص ح ص ص) لا تسمح به العربية إلا في الوقف فقط، وذلك في النثر وفي بعض الأوزان الشعرية المقيدة القافية كقول لقيط بن زرارة (ت571م):

"يَا قَوْمَ قَدْ أَهْلَكْتُمُونِي بِاللَّوْمِ ولم أَقَاتِلْ عَامِراً قَبْلَ الْيَوْمِ
شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ والمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمِ" ².

ومثله قول هدبة بن الخشرم (نحو 50هـ):

"أَبْلِيَانِي الْيَوْمَ صَبْرًا مِنْكُمْ إِنَّ حُزْنَاً إِن بَدَا بَادِي شَرٍّ.
لَا أَرَانِي الْيَوْمَ إِلَّا مَيِّتاً إِنَّ بَعْدَ الْمَوْتِ دَارَ الْمَسْتَقَرِّ" ³.

فإذا ما أدّت الصياغة الصرفية إلى تشكّله وصلا عمدت العربية إلى التخلص منه تلقائياً، وذلك عن طريق الفصل بين الصامتين اللذين يشكّلان القاعدة الثانية له، ويمكن أن نتلمّس أهمّ موارد ذلك في:

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية وية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 114-115.

² - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرّيف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (293-382هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، محمود نصّار الحلبي وشركاه خلفاء، ط1، 1383هـ-1963م، ص 82.

³ - المرجع نفسه، ص 20-21.

1- عدم جواز الروم عند الوقف على المحرّك بحركة عارضة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿قُلْ ادْعُوا

اللّه¹، فاللّغويون يعلّون عدم الروم "بأنّ الحركة عارضة"².

أمّا تفسير عدم الروم في ضوء معطيات الدّرس الصوتي الحديث فهو على النحو الآتي³:
إنّ هذه الحركة جاءت للتخلّص من المقطع (ص ح ص ص) في حالة الوصل، ويمكن توضيح

ذلك عن طريق التحليل المقطعي التالي:

قل دعوا الله ← قُلْد + عل + لاه في حالة الوقف.

↓ ← ص ح ص ص + ص ح ص + ص ح ص ح ص.

قل دعوا الله ← قُ + لِدْ + عل + لاه.

↓ ← ص ح + ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص ح ص.

2- وفي ضوء هذا فسّر فوزي حسن الشايب⁴: قراءة ابن بريدة (ت115هـ)، ويعقوب

(ت205هـ)⁵، والزهري (ت124هـ)⁶: ﴿يَخْصِفَانِ﴾⁷ بفتح الياء والحاء وتشديد الصاد

¹ - سورة الإسراء: الآية 110.

² - ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ابن حاجب وآخرون، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1435هـ - 2014م، مج1، ص 571-572.

³ - دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، ص 236.

⁴ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 194-197.

⁵ - إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 2008، ص 300.

⁶ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 48، واحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص 245.

⁷ - سورة الأعراف: الآية 22.

(يَخْصَفَان)، وقرأ الحسن والأعرج ومجاهد (ت103هـ) وابن وثّاب (ت103هـ): (يَخْصَفَان)¹ بفتح الياء وكسر الخاء، وقرأ الحسن: (يَخْصَفَان)² بكسر الياء والحاء معا.

والأصل في هذه القراءات كلّها: "يَخْصَفَان" ³ يفتعلان من "خصفت"، فحصل أن أدغمت أدغمت التاء في الصاد فصارت الصيغة: "يَخْصَفَان" فتشكّل مقطع طويل مزدوج الاغلاق "يَخْصَفَان" وهو مرفوض كما أسلفنا، فكان أن تخلّص منه عن طريق تجزئته إلى مقطعين: قصير: يَ ومتوسط مقفل: خص، وذلك بتحريك الخاء إمّا بالفتح يَخْصَفَان لمناسبة الصوت الحلقي، وإمّا بالكسر إتباعا لكسرة الصاد: "يَخْصَفَان"، أو لأنّ الكسر هو الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين، كما يرى القدماء.

ومن قرأ "يَخْصَفَان" بكسر الياء والحاء، فقد أتبع حركة الياء لحركة الخاء بعدها إمعانا في المجانسة الحركية.

2- قراءة الحسن: لقوله تعالى: ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ﴾⁴، "لا يَحْطَمَنَّكُمْ"⁵ و"لا يَحْطَمَنَّكُمْ"⁶ والأصل والأصل في هاتين القراءتين هو: لا يحطمننكم، أي " يفتعل" من الحطم. وهذا الأصل قراءة منسوبة أيضا إلى الحسن⁷، وبإدغام التاء في الطاء أصبحت الصيغة: "لا يَحْطَمَنَّكُمْ" فتشكّل مقطع

¹ - إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ص300، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص245، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، ج5، ص284.

² - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، أحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987، ج2، ص45.

³ - المرجع السابق: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ص300، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص245.

⁴ - سورة النمل: الآية 18.

⁵ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص110.

⁶ - تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج7، ص59.

⁷ - نفسه، الصفحة نفسها.

مقطع طويل مزدوج الإغلاق هو المقطع: "يَحْطُّ"، فكان أن تخلص منه تلقائياً عن طريق تجزئته إلى مقطعين: قصير فمتوسط مقفل، وذلك بتحريك الحاء إمّا بالفتح، وإمّا بالكسر كما بيّنا سابقاً.

3- قراءة ابن كثير (ت120هـ) وابن عامر (ت118هـ) وورش (ت197هـ)، وابن محيصن (ت123هـ): قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَّا يَهْدِي﴾¹ "أَمَّنْ لَّا يَهْدِي"، وقد رويت هذه القراءة عن نافع (ت169هـ) أيضاً، وقراءة عاصم (ت120هـ): "يَهْدِي" بفتح الياء وكسر الهاء وذلك في رواية حفص عنه، و"يَهْدِي" في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم².

وهذه القراءات كلّها ترجع إلى الأصل: "يهتدي"، فأدغمت التاء في الدال فصارت: "يَهْدِي" وبذلك قرأ نافع وأبو عمرو (ت154هـ)³، وبالإدغام تشكّل مقطع طويل مزدوج الإغلاق هو المقطع "يَهْدُ" قال النحاس (ت338هـ): "والقراءة الثانية التي رواها قالون عن نافع يحكي فيها الجمع بين ساكنين، وهذا لا يجوز، ولا يقدر أحد أن ينطق به، قال محمد بن يزيد: لا بدّ لمن رام مثل هذا أن يحرك حركة خفيفة إلى الكسر، وسيبويه يسمّي هذا اختلاس الحركة"⁴. وقد حرص ابن مجاهد (ت324هـ) على التنبيه على هذا قائلاً: "غير أنّ أبا عمرو كان يُشَمِّمُ الهاء شيئاً من الفتح"⁵.

وعليه فقد تمّ التخلص من المقطع الطويل المزدوج الإغلاق إمّا بالإشمام، وإمّا بتحريك الهاء بالفتح لمناسبة الصوت الحلقي، وإمّا بالكسر إتباعاً لحركة الدال بعدها. ومع أنّ المقطع الطويل مزدوج الإغلاق مقبول عربياً في حالة الوقف، فإنّ من العرب من كان لا يطيقه حتّى في هذه الحالة، ولذا فإنّه يتخلّص منه عن طريق تجزئته إلى مقطعين: قصير ومتوسط مقفل، وذلك عن طريق الفصل بين الصامتين اللذين يشكّلان القاعدة الثانية له بتحريك الأوّل منهما بحركة مجانسة، وعلى هذا تفسّر:

¹ - سورة يونس: الآية 35.

² - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص326.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ص396.

⁵ - المرجع السابق: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص326.

1- قراءة يونس (ت 182هـ) عن أبي عمرو ¹ ﴿وَالشَّفَعُ وَالْوَتْرُ﴾ ²، بكسر التاء، وقد ذكر أبو حيان (ت 735هـ) "أنّ هذه الصيغة يُحتمل أن تكون لغة ثالثة (إلى جانب الوتر لغة قريش وما والاها، والوتر لغة تميم)، أو أن تكون ناجمة عن نقل حركة الراء إليها، وقد عدّ ذلك لغة شائعة مستفيضة، وليست شاذة، بل للدلالة على الإعراب"³.

ويقول فوزي الشايب معقبا على ذلك: "ولكنّ مبدأ نقل الحركة عندنا غير مقنع ولا مقبول، والأقرب - من وجهة نظرنا- أن يكون تحريك الساكن لأجل التخلّص من المقطع الطويل مزدوج الإغلاق، على رغم كونه مقبولا في النظام وقفاء، أي أنّها حركة مجتلبة وليست منقولة. والحركة التي يؤتى بها لهذا الغرض هي الكسرة عادة؛ لأنّها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين - كما يقولون- إلا إذا كان الأوّل محرّكا بالضمّ، يؤكّد ذلك ويقطع به ما يشيع في الاستعمال في اللهجات الدارحة، مثل: مَصِر، وبنيت، وأُحْت... ولو كان الأمر كما وصف القدماء مجرد نقل لحركة الإعراب ما جاز أن يحرك الساكن بالضم في قراءة: لفي خُسْر"⁴، فقد قرأ ابن هرمرز (ت 117هـ) وزيد بن علي (ت 122هـ) وهارون (ت 171هـ) عن أبي بكر عن عاصم: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾⁵ بضم السين اتباعا لحركة الخاء قبلها⁶، فهذه القراءة تضعف القول بنقل حركة حركة الإعراب إلى الساكن، نظرا إلى أنّ حركة الإعراب الكسرة، وليست الضمّة، يقول فوزي الشايب: "فالتحريك ليس نقلا لحركة الإعراب من مكان إلى آخر كما ظنّوا"⁷.

¹ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 173.

² - سورة الفجر: الآية 3.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج 8، ص 463.

⁴ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 197-198.

⁵ - سورة العصر: الآية 2.

⁶ - ينظر هذه القراءة في المرجع السابق: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج 8، ص 508.

⁷ - المرجع السابق: قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 198.

لأجل ذلك فقد فسّر قراءة سلام (ت171هـ): قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ، بِالصَّبْرِ﴾¹ بكسر الصاد والباء²، ومثلها أيضا قراءة أبي عمرو ﴿بِالصَّبْرِ﴾³ بتحريك الباء بالكسر، ونقل أبو حيان عن كتاب الكامل للهدلي (ت465هـ) أنّ أبا عمرو كان يكسر ما قبل الآخر الساكن في كل من "العَصْرِ، والصَّبْرِ، والفَجْرِ، والوَتْرِ"⁴ للغرض نفسه⁵.

وعموما فإنّ ظاهرة الوقف بالنقل ظاهرة مضطربة، وغير مضطردة، فلا تأخذ القاعدة مجراها مع جميع الحركات الإعرابية، فهي حسب وصف القدماء عملية انتقائية مطبّقة جزئيا فقط، فالذي يقول: "هذا بَكْرٌ، ومررت ببِكْرٍ، لا يقول في حالة النّصب: رأيت البَكْرَ، والذي يقول في حالة الرفع: هذا يُسْرٌ، لا يقول في حالة الجرّ: من اليُسْرِ، والذي يقول في حالة الجر: مررت بالعدِلِ، لا يقول في حالة الرفع: هذا عدِلٌ"⁶.

يقول فوزي الشايب معقبا عن هذا الأمر: "إذا كنّا نتفهّم عدم النقل في الأخيرين فإنّنا لا نجد سببا مقنعا لعدم النقل في حالة النّصب، أي في نحو: رأيت البَكْرَ، إذ الفتحة أحفّ الحركات، والحالة حالة وقف والوقف موضع تخفّف وراحة، ولهذا كلّه نقول إنّ العملية ليست عملية نقل للحركات الإعرابية البتّة، وإمّا هي عملية صوتية صرفة قوامها - كما يقول إبراهيم أنيس - مجرد التخلّص من التقاء الساكنين بتحريك الأوّل منها بحركة تنسجم مع ما يجاورها من

¹ - سورة العصر: الآية 3/1.

² - ينظر هذه القراءة في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص173.

³ - ينظر هذه القراءة في: المرجع نفسه، ص176، وينظر أيضا: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج8، ص507.

⁴ - المرجع نفسه (تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي)، ج8، ص507.

⁵ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص198.

⁶ - ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص173.

الحركات¹، فظاهرة الوقف بالنقل يفسرها الأصواتيون المحدثون على أساس التّخلص من المقطع الطويل مزدوج الإغلاق وفقاً بحسب المصطلح الصوتي.

أما المقطع الطويل الآخر وهو "ص ح ح ص" فقد ذكر سابقاً أنّه لا يقبل إلا في حالتين: "الأولى: الوقف عليه في آخر الكلام، والثانية: إذا كان الإغلاق فيه حدّاً ابتداءً في المقطع الذي يليه"²، وتوافر هذين الشرطين في هذا المقطع لا يعني أنّه سيصبح سهل الاستعمال، فهو على الرغم من قبوله في النظام المقطعي العربي مقطع مستثقل، ويظلّ مكروهاً ومعرّضاً لفعل قوانين التطوّر اللّغوي، التي تسعى إلى التّخلص منه، ودليل صعوبته أنّه "لا يستعمل في لغة الشعر، على الرغم من توافر أحد شرطي قبوله في غير القافية اطلاقاً"³؛ ولهذا فكثيراً ما تلجأ اللغة إلى التّخلص من هذا المقطع المرفوض ويكون ذلك تلقائياً إذا لم تتوافر الشروط المسوّغة له ومن ذلك قراءة سالم (11هـ) قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾⁴ "فَلْتَمَّ عَلَيْهِ"⁵ وقراءة الجمهور: "فلا إثم عليه" فالذي حصل حسب هذه القراءة "هو التخفيف بحذف الهمزة، فاتّصلت الاء تلقائياً بالمقطع السّابق لها، ومن ثمّ صارت "فلاثم"، فتشكّل مقطع طويل مفرد الإغلاق وهو المقطع "لاث" دون توافر الشروط المرعية، فكان أن تخلص منه تلقائياً عن طريق تقصير الحركة، وتحويل المقطع من طويل إلى متوسط مقفل"⁶.

وتقصير الحركة الطويلة في المقاطع المغلقة سمة بارزة للغات السامية عامة، واللغة العربية خاصة، قال بروكلمان: "وفي المقاطع المغلقة لا تتحمّل اللّغات السامية أصلاً إلاّ الحركات

¹ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 195-196.

² - ينظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ - 1999م، ص 195.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 195.

⁴ - سورة البقرة: الآية 173.

⁵ - ينظر هذه القراءة في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 18.

⁶ - المرجع السابق: قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 181.

القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنّها تقصره¹، وإلا فهو من باب اللحن فقد ذكر العرب لحونا لا تجوز في الكلام الفصيح من أمثال:

" اصفار وجهه، والصواب اصفارّ

احمار وجهه، والصواب احمارّ

املاس الشيء، والصواب املاسّ"².

وهو نفسه المقطع المكروه في العربية؛ ولكن في حال إذا ما توافر فيه الشرطان اللذان يجوّزانه، ومع توافرهما إلا أنّ حيزاً كبيراً من اللّغة لا يسمح باستعماله، ونعني بهذا الحيز المستوى الشعري الموزون، فهذا المقطع إذا لم يكن مرفوضاً إنّما يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر إلا في الوقف عليه في القافية، بمعنى أنّه لا يجوز فيه أمثال دابة وشابّة واحمارّ واصفارّ واملاسّ وغيرها، وقد أدرك القدامى هذا وعبروا عنه تعبيرا صريحا، فهذا أبو العلاء المعري (ت449هـ) يقول: "الكلمة إذا اجتمع فيها ساكنان يتوسّطانها لم يمكن أن تنظم في حشو البيت العربي إلا في موضع واحد كقوله:

فَرْمَنَا الْقِصَاصَ وَكَانَ التَّقَاصُ فَرَضاً وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وليس ذلك بمعروف ولكنّه شاذ مرفوض، وما شدّد من كلّ الأسماء فإنّه لا ينكسر به القياس، وإذا كان الساكنان جمع بينهما في آخر الكلمة وقف وسكوت فإنّه يستعمل ذلك في أواخر أوزان معروفة تسعة أو عشرة، كقول القائل:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضاً رُحْمُهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

¹ - فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص43.

² - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي النحوي اللغوي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1410هـ- 1990م، ص180، المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللّخمي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، ص455.

وغير هذا من أمثلة أوردها أبو العلاء المعري¹.

ومع أنّ المعري وغيره قد جوّزوا ورود هذا المقطع في بحر المتقارب إلا أنّ المعاصرين رفضوا أن يكون هذا الذي جوّزوه صحيحاً، "وأنّ هذا البيت الذي أورده المعري وإن كان صحيح الرواية، فلا بدّ أنّ الشاعر قاله بتخفيف الصاد لا بتشديدها، إن لم تكن الكلمة محرّفة أصلاً عن القصاص"²، وقد ذكر فوزي الشايب أنّ اللّغويين قد ذكروا بيتاً آخر عن الأخفش وهو قوله:

وَلَوْلَا حَدَاثُ أَخَذْتُ دَوًّا بَّ سَعِدٍ وَمَ أُعْطِي مَا عَلَيَّهَا³.

ويقول معقّباً: "هذان البيتان هما كلّ ما ذكره اللّغويون على مجيء هذا النّوع من المقاطع في الشعر في غير القوافي المقيدة، وأغلب الظنّ أنّ هناك خطأ في الرواية وأنّ ثمة تحريفاً لحق بهاتين الكلمتين: "التقاصّ والدوابّ" من قبل الرّواة وأنّ الأصل فيهما هو القصاصّ والدوابّ بتكرير الباء، وبدون تشديد الصاد"⁴.

ومع أنّ المقطع الطويل مفرد الإغلاق مسموح به عربيّاً في النثر فإنّهم إذا ما اصطدموا به سواء في النثر أو الشعر لجأوا إلى التّخلص منه بطرق مختلفة منها:

1- تقصير الحركة: إذ يتمّ التّخلّص من المقطع الرابع المغلق (ص ح ح ص) بتقصير نواته فيتحوّل بذلك إلى مقطع متوسط مغلق (ص ح ص)، ويظهر ذلك بشكل واضح في اللغة العربية -فيما عدا باب دابة وشابّة- ومن ذلك مثلاً: "الأجوف من فعل الأمر، والمضارع المجزوم

¹ - ينظر: رسالة الصاهل والشاحج، أبو العلاء المعري، تحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، مصر، ط2، 1984، ص162-163.

² - ينظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التّواب، ص196.

³ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي شايب، ص118.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بالسكون، مثل: قوم التي تصبح قم، ولم يقوم التي تصبح: لم يقم¹، ومثله الخلق في قول رؤبة (ت145هـ):

"حَتَّى إِذَا بُلَّتْ حَلَاقِيمُ الْخُلُقِ"²، يريد الخلق.

ومن أمثلة ذلك في كتب لحن العامة قولهم: "بَرَشْتَقُ" للفاخته المأخوذة من الفخت، وهو ضوء القمر بدل "بَرَشْتَقُ"³، حيث تخلص الناطق من المقطع المرفوض في الكلمة المعربة السابقة وذلك باختزال نواته؛ فصار مقطعا متوسطا مغلقا.

2- اختزال المشدّد: ويمكن التخلص من المقطع الرابع (ص ح ح ص) باختزال المشدّد فيتحوّل بذلك إلى مقطع متوسط مفتوح، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن عامر⁴: ﴿وَلَا تَبْعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ﴾⁵، وكذلك قراءة الزهري⁶: ﴿وَالدَّوَابُّ﴾⁷، بتخفيف النون في الأولى والباء في الثانية، ومن أمثلة ذلك في الشعر حارٌّ بدلا من حارٌّ في قول أبي نواس:
لَا يَعْجَبُ السَّامِعُونَ مِنْ صِفَتِي
كَذَلِكَ الثَّلْجُ بَارِدٌ حَارٌّ⁸.

¹ - ينظر: براغماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعاينة، ص60-61، نقلا عن: أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، يحيى عبابنة، ص159-170.

² - الخصائص، ابن جني، ج3، ص134.

³ - تصحيح التصحيف وتحريف التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصديقي، تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ-1987م، ص157.

⁴ - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص286.

⁵ - سورة يونس: الآية 89.

⁶ - المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج2، ص76.

⁷ - سورة: الحج، الآية: 18.

⁸ - الديوان، أبو نواس، دار صادر، بيروت، ص340.

وقد ورد في كتب لحن العامة أمثلة تظهر ميل العامة للتخلّص من هذا المقطع بهذه الطريقة منها: لَزِمَ النَّاسُ مَصَافَهُمْ بدل "مصافهم" و"مصفهم"¹، وفلان "عامي" بدل "عامي"²، حيث تخلّص النّاطق من المقطع الطويل باختزال الصوت المشدّد الذي يشكّل حدّ إغلاق لهذا المقطع، وحدّ بداية للمقطع الذي يليه.

3- فكّ التضعيف: ويتمّ التخلّص من المقطع المكروه (ص ح ح ص) أيضاً، بفكّ التضعيف ومن أمثلة ذلك ما ينسب إلى عمر بن الخطاب من أنّه قرأ "يُضَارَرُ"³، بدلا من "يُضَارَّ" في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾⁴، ومن الأمثلة على ذلك في الشعر قول الشاعر:

وإن رأيت الحجاج الرواددا قواصراً بالعُمر أو مواددا⁵.

وقد عدّ السلف صنيع الشاعر هنا "خروج عن القياس"⁶ بمعنى أنّه من المفروض أن يدغم الشاعر المثلين المتتابعين على حسب ما تقضي بذلك نواميس العربية، ومن ثم فقد علّق ابن جني على فكّ المثلين في هذا البيت بقوله: "فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك، وضرب بكر"⁷.

ويعقب فوزي حسن الشايب على ذلك قائلاً: "فالذي غاب على ذهن ابن جني هو أنّ الشاعر إنّما فعل ذلك ليتخلّص من المقطع الطويل الذي لا تتحمّله أوزان الشعر العربي في هذا الموقع، ومن ثمّ لم يكن صنيع الشاعر ههنا من قبيل إجراء اللازم مجرى غير اللازم كما زعم"⁸.

¹ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصديقي، ص 483.

² - التنبيه على غلط الجاهل والنيبه، ابن كمال باشا، مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة الإعلام، دار الجاحظ، الجاحظ، الجمهورية العراقية، المجلد التاسع، العدد الرابع، 1981، ص 588.

³ - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403هـ - 1983م، ج 1، ص 150.

⁴ - سورة البقرة: الآية 282.

⁵ - الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 161.

⁶ - ينظر المصدر نفسه، ص 161.

⁷ - المصدر نفسه: ج 3، ص 87.

⁸ - ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، ص 121.

وقد وردت هذه الظاهرة أيضا في كتب لحن العامة، ومن أمثلتها: "قَاصَصَ" "مُقَاصَصَة" و"حَاجَجَ" "مُحَاجَجَة" و"شَاقَقَ" "مُشَاقَقَة"، والأصل أنّ العرب استعملت الإدغام في هذه الأفعال ونظائرها طلبا للخفة، واستثقالا للحرفين المتماثلين¹، حيث تخلّص الناطق فيها من المقاطع المكروهة (قاص، حاج، شاق) وذلك بفكّ التّضعيف، وفصل حدود الإغلاق عنها؛ لتحوّل إلى مقاطع مفتوحة طويلة (قا، حا، شا).

وكذلك الأمر في "يَتَعَالَلُ" لمن يظهر العلة بدل "يَتَعَالَلُ"، و"يَتَقَارَرُونَ" بدل "يَتَقَارَرُونَ"².

4- الهمز: ومن ذلك قول كثير عزة (ت 105هـ):

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَدًا إِذَا مَا أَحْمَارَتْ بِالْعَيْبِطِ الْعَوَامِلُ³.

فالشاهد من بحر الطويل والأصل في احماّرت هو احماّرت، وقد انكسر الوزن عندها لأنّها تحتوي على مقطع مرفوض في الشعر هو (مار) (ص ح ح ص) في الشعر، فهذا النوع من المقاطع كما قدّمنا لا يقبله الشعر العربي إطلاقا في غير القوافي المقيّدة لبعض البحور؛ ومن ثمّ فإنّه لما كان من غير الممكن قبول هذا المقطع في مثل هذا الموقع لجأ الشعراء إلى الهمز، وقد تمّ الأمر وفقا للخطوات الآتية⁴:

1- الأصل هو ما احماّرت: mah/ mar/ rat إذ أنّ المقطع الثاني هو المقطع الطويل المغلق، وهو جائز في النثر بسبب توافر شرط جوازه وهو تضعيف آخره، ولكنّه غير جائز في الشعر.

2- يلجأ الشاعر إلى تقسيم نواة المقطع المكوّنة من صائت طويل حتى يستطيع استعماله في الشعر إلى حركتين قصيرتين فيصبح: mah/ ma*ar/ rat .

¹ - ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، تنسيق وفهرسة الشويحي، أعادت طبعه بالأوفست، مكتبة المثني، بغداد، ص85.

² - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أبيك الصديقي، ص 548.

³ - المرجع نفسه، ص294.

⁴ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 22-23.

وهذه المرحلة النظرية لا يقبلها النّظام المقطعي العربي، إذ لا تقبل العربية مقطعا بنواتين (ص ح ح ص)، وإذا قلنا أنّ المقطع انقسم إلى مقطعين، فالمقطع الأول (ma) جائز، إلا أنّ المقطع الثاني (ar) غير جائز؛ لأنّ نظام العربية يرفض أن يبدأ المقطع بالتّوأة الصائتة، ولذا فإنّ الشاعر سيلجأ إلى الخطوة الأخيرة.

3- يلجأ الشاعر إلى إقحام الهمزة في المقطع الثالث (ar)، فيصبح مقطعا جائزا من النوع الثالث (ص ح ص)، وهو كثير الشيوخ في العربية شعرها ونثرها.

وبهذه الحيلة استطاع الشعراء استعمال هذه الصيغة، وقد انتقل هذا الاستعمال من لغة الشعر إلى لغة النثر، فاستعملت صيغة " افعال" المهموزة النّاتجة بسبب رغبة الشعر في استعمال صيغة " افعال" إلى جانب الصّيغة الأصلية التي لم تهمز أصلا؛ فتمّة أثر غير مباشر لهذا المقطع ساهم في إيجاد كلمات جديدة في اللّغة العربية تستعمل جنبا إلى جنب مع الصيغة الأصلية لوزن " افعال" وذلك مثل:

ابدع¹ بمعنى تفرّق¹ وقد استعملت في الشعر والنثر²، وقد أوضح بعض المعاصرين العلاقة بين هذه الكلمة وبين مادة بذر، وفيها بذر الحب نثره وفرّقه، فالأصل فيها: ابدار ثم همزت فأصبحت ابدأر، وبولغ في تحقيق الهمزة كما في العنينة فأصبحت الكلمة ابدع³، وكلّها مستعملة في اللّغة ومنها أيضا: ارمّل ← ارمال ← ارمال ← ارمعل، ومنها أيضا اسمعّد الرجل، إذا امتلأ غضبا وهي متطورة عن اسماء ومعناها: " ورم وانتفخ من الغضب"⁴، وهناك أمثلة أخرى تطالعنا في المعاجم العربية.

¹ - لسان العرب، ابن منظور، مج4، ص51.

² - في حديث عائشة: ابدع² التّفّاق أي تفرّق وتبدّد. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - ينظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التّواب، ص215-216.

⁴ - المصدر السابق: لسان العرب، ابن منظور، مج3، ص220.

كما أثرت هذه الظاهرة بصورة غير مباشرة أيضا في اللغة عن طريق انتاج أبنية لغوية جديدة سببها التقارب الصّوتي أيضا بين هذه الهمزة النَّاتجة بسبب كراهة هذا المقطع في لغة الشعر والهاء، ففي الظاهرة الأولى مالت اللّغة إلى المبالغة في تحقيق الهمزة فنتجت العين وأمّا في هذا المقام فقد مال المتكلم إلى تسهيل الهمزة فانقلبت إلى هاء وهذا إبدال معروف في اللغة بسبب التقارب في المخرج بين الهمزة والهاء الحنجريّة¹، ومن هذه الأمثلة التي يمكن أن نسوقها على هذا:

- اجرهدّ، والأصل فيها جرد، "ومعنى اجرهدّ: صعب واشتدّ، واجرهدّت الأرض إذا لم يوجد فيها نبت ولا مرعى"²، والأصل اجرادّت الأرض ثم استعملت مهموزة أي: اجرادّت ثم خففت الهمزة فانقلبت إلى هاء فأصبحت اجرهدّت.

ومنها أيضا:

- ادلمّ ← ادلامّ ← ادلامّ ← ادلهمّ، والمعنى من السواد.

- اكفرّ ← اكفارّ ← اكفارّ ← اكفهّر، والمعنى من السواد أيضا وغيرها كثير.

ولم يكن تطوّر بناء افعال إلى افعالّ هو الطريق الوحيد، وإتّما قد تطوّر إلى "افعلّ" أيضا، وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة في المقطع المقفل فمن احمار جاء احمرّ، ومن اخضار جاء اخضرّ وهكذا، وقد فطن اللّغويون القدامى إلى ذلك فذهبوا إلى أنّ بناء افعالّ هو الأصل لبناء افعالّ قال سيويوه: "وقد يستغني بافعالّ عن فَعَل وفَعُل نحو: ازراقّ واخضارّ واصفارّ واشرابّ وايباضّ واسودّ وايبضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم؛ لأنّه كثر فحذف والأصل ذلك"³.

¹ - ينظر : فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص 220.

² - لسان العرب، ابن منظور، مج 3، ص 120.

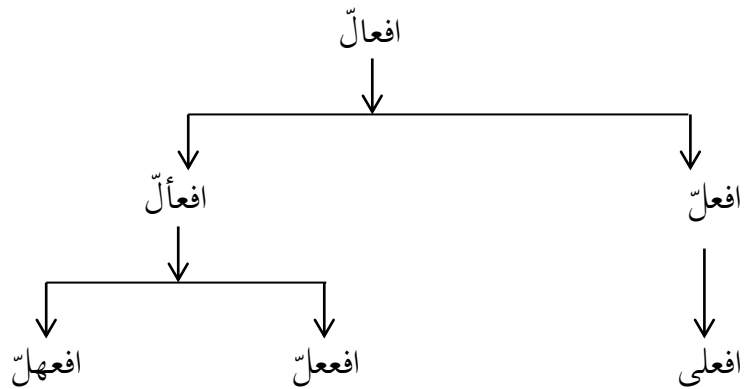
³ - الكتاب، سيويوه، ج 4، ص 26.

وقال ابن عصفور:

" افعالٌ مقصور من افعالٍ لطول الكلمة"¹.

وقد أكّد بعض المحدثين هذه الحقيقة فقال: "وهذه الأفعال قليلة، وقتلتها تشير إلى أنّها من بقايا المرحلة السابقة اللّغوية فهذه الصّيغة قديمة وهي دالة على المبالغة، وهي ثقيلة لوجود ساكنين ثم تخففت بالاستعمال، فخضعت لسنة العربية الفصيحة في المرحلة اللاحقة، فاستحالت إلى احمر"².

ولم يتوقف هذا البناء افعالٍ عن التطور فقد تطوّر إلى بناء "افعلّ" وذلك عن طريق اختزال الصامت المشدّد، والتعويض عن الجزء المختزل بمدّ حركته، وذلك نحو "ارعوى" فهذا الأصل فيه "ارعو" أي "افعلّ" قال الرضي: "ارعوى هو من باب "افعلّ" كاحمر وأصله ارعوو كاحمر"³. وعليه فإذا ما أردنا أن نوضّح خطوات تطوّر " افعالّ " فإننا نقدّمه على النحو الآتي:



ومّا هو جدير بالذكر في هذا المقام أنّ بعض العرب كان يتخلّص من المقطع (ص ح ح ص) عن طريق الهمز حتى في النثر ويمثّله همز بعض العرب لمثل شأبة ودأبة يروي عن أبي زيد (ت215هـ) أنّه قال: " سمعت عمرو بن عبيد (ت143هـ) يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ أَنسٌ وَلَا جَانٌ﴾ فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول شأبة ودأبة، قال المبرد: فقلت لأبي

¹ - الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشيلي، ج1، ص 195.

² - التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1981، ص 68.

³ - شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ج3، ص120.

عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبه¹؛ كما يروى أنّ أبا أيوب السخيتاني (ت131هـ) قرأ: "ولا الضالين"².

ونخلص من هذا الأثر إلى أنّ المقطع الثنائي الطويل المغلق عندما لم يتمكن الشعراء من استعماله في الشعر، لجأوا إلى التخلص من هذا المقطع، وقد كان بعض العرب يتخلص من هذا المقطع في النثر أيضا وبطرق مماثلة لتلك التي استخدمها الشعراء مما دفعهم إلى إيجاد صيغ جديدة هي: افعلاً وافعلّ وافعلاً وتطوّراتها الناتجة بسبب التقارب الصوتي.

2- تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة:

فمن خصائص البنية المقطعية العربية أنها تعتمد إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة باستمرار فقد بينا فيما سبق أنّها لا تسمح بالمقطع "صامت + حركة + حركة + صامت = ص ح ح ص إلا في حال الوقف، فإذا طرأ موقف سبب حدوث "ص ح ح ص" في غير ما سبق السّماح به، فإنّ اللغة تميل إلى تقصير العلة لتصحح الخلل الطارئ³، قال بروكلمان: "في المقاطع المغلقة، لا تتحمّل اللّغات السّامية أصلاً إلاّ الحركات القصيرة، فإذا كان في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنّها تقصره"⁴.

ومثال ذلك "في المدى" التي تتكوّن من ثلاثة مقاطع: "ص ح ح ص / ص ح / ص ح ح" ولما كان المقطع "ص ح ح ص" قد وضع في الوسط وهذا محظور، فإنّ العربية تتخلص من هذا المحظور عن طريق تقصير العلة الطويلة وتحويل المقطع إلى ص ح ص⁵، وهذا الإجراء الانسجامي في النسيج المقطعي يعدّ من الخصائص البنيوية للمقطع العربي السائر نحو الانسجام

¹ - سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص 73.

² - المصدر نفسه، ج1، ص 72.

³ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص391.

⁴ - فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص43.

⁵ - المرجع السابق: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص391.

والخفّة في النطق، قال فوزي الشايب: "فمن خصائص البنية المقطعية أنّها تعتمد إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة باستمرار فيما عدا باب دابة وشابّة، وعلى أساس هذه الخاصية نفسّر اختزال الحركة الطويلة في الفعل الأجوف في الأمر والمضارع المجزوم بالسكون وذلك مثل: بع ولم يبع الأصل فيهما يبع، ولم يبيع"¹.

ففرارا من المقطع الطويل وهنا عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة فيهما محوّة المقطع بذلك من طويل إلى متوسّط مقفل أي من (ص ح ص)، إلى (ص ح ص).

وكره العربية لهذا المقطع ورفضها له يفسّر لنا "اختزال الحركة الطويلة من آخر الأفعال المنقوصة عندما تلحق بها تاء التأنيث وذلك نحو: رمى وغزا، نقول رمت وغزت"²، وكان المفروض المفروض أن تكون رمات وغزات، فحذفت لام الفعل الناقص وهي الألف المعتلة بعد اتصالها - تاء التأنيث - بالفعل الناقص، ويرى علماء اللّغة المتقدّمون أنّ سبب الحذف هو "التقاء الألف الساكنة بتاء التأنيث الساكنة فتمّ التخلّص من الألف"³.

وقد رفض الدرس الصوتي الحديث القول بالحذف وأنّ صوت المدّ ساكن: لأنّ أصوات المدّ صوائت طويلة لا تكون إلّا قمما للمقاطع، وقد اعتبر عبد القادر عبد الجليل ذلك "من الأخطاء التي وقعت بها النظرية العربية"⁴، ومن ثمة فكلّ ما حدث هو تقصير للمصوّت الطويل.

وقد علّل عبد المقصود محمد عبد المقصود التغيّر الحادث في النسيج المقطعي للفعل السابق عند اتصاله بتاء التأنيث تعليلا مقطعيًا، قائلا: "إنّ المقطع الثاني "maat" مغرق في الطول "ص+ م م+ ص"، واللغة لا تدخر وسعا في التخلّص منه كلّما أتيح لها ذلك، وقد تخلّصت من هذا

¹ - ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 126.

² - المرجع نفسه، ص 127.

³ - ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1407هـ - 1987م، ص 76.

⁴ - ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 412-413.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

المقطع المكروه بتقصير حركته الطويلة " مصوّته الطويل " فصار مقطعا طويلا فقط "mat" " ص + م + ص " بتقصير مصوّته الطويل " م م " ليصبح مصوّتا قصيرا "م¹"، ويمكننا تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية:

رَمَى + ت ← رَمَتْ.

ر - / م - / + ت

X

ر - / م - ت.

وكره العربية لهذا المقطع ورفضها له يفسّر لنا "عدم إلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثني، أو إلى نون النسوة، فلا يقال: اضربان، وارضربنان"²، لأنّ هذا سيؤدّي إلى تشكيل مقطع طويل (ص ح ص) ترفضه العربية، ولهذا فإنّ العربية التزمت في مثل هذه الأفعال المجيء بالنون المشدّدة فنقول: اضربان وارضربنان؛ لأنّ هذا الباب هو الباب الوحيد الذي تسمح فيه العربية بوجود المقطع الطويل.

أمّا في غير هذا الباب فالمشهور من أمر العربية أنّها ترفضه قال سيبويه: "ولم تكن الخفيفة ههنا؛ لأنّها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف"³.

هذا هو سلوك العربية وأسلوبها في التعامل مع هذا من النوع المقاطع؛ بيد أنّ هناك من اللّغويين من جوّز مجيء النون الخفيفة في هذه الأفعال قياسا على الثقيلة فجوّزوا من ثمّ مثل: اضربان وارضربنان ومن هؤلاء يونس قال سيبويه: "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان

¹ - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 272.

² - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 127.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 519.

زيدا واضْرِبْنَانُ زيداً. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم¹.

وهذا الأساس يفسّر لنا أيضا "اختزال الحركة الطويلة في آخر الأفعال المسندة إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) وضمير المخاطبة الحركي (ياء المخاطبة) عند لحاق نون التوكيد الخفيفة مثل: انصُرْنُ زيداً، واضْرِبْنُ عمرًا، والأصل: انصُرُونِ واضْرِبُونِ"²، وقياسا على الخفيفة حصل الشّيء نفسه مع الثقيلة.

ومن الأمثلة الأخرى في إعادة التوازن عن طريق تقصير الحركات، ما يحصل للاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر عندما يكون غير معرّف بال، أو بالإضافة نحو: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ.

ومن ذلك قوله (عليه السلام): "أَوْصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ الَّتِي هِيَ الرَّأْدُ وَبِمَا الْمَعَادُ: زَادٌ مُبْلَغٌ وَمَعَادٌ مُنْجِحٌ. دَعَا إِلَيْهَا أَسْمَعُ دَاعٍ وَوَعَاَهَا خَيْرٌ وَاعٍ. فَأَسْمَعُ دَاعِيَهَا وَفَارَ وَاعِيَهَا"³.

فالشاهد فيه: "داعٍ، واعٍ" جاءا في محلّ جرّ بالإضافة فحذفت الياء والنون على رأي علماء اللغة المتقدمين، ويرجع سبب الحذف إلى "استثقال تحريك الياء بالضم، أو الكسر مع تنوين التنكير نتيجة لخلوّها من الألف واللام"⁴.

في حين يرى المحدثون أنّ الاسم المنقوص في داعٍ، وواعٍ أصلهما داعي، وواعي؛ لكن بالتنوين ينشأ مقطع طويل في هذه الكلمات وذلك بعد حذف الياء بفعل الانزلاق بينهما، وهذا

¹ - المصدر السابق، الكتاب، سيبويه، ج3، ص527.

² - أثر القوانين الصوتية، فوزي الشايب، ص127-128.

³ - نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيّدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، شرح محمد عبده، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ج1، ص223-224.

⁴ - المصدر السابق: الكتاب، سيبويه، ج4، ص183.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

المقطع مرفوض عربيا في هذه الحالة، أي في الوصل فما كان من العربية إلا أن اختزلت الحركة الطويلة فحوّلت المقطع بذلك إلى مقطع متوسط مقفل (ص ح ص).

يقول الطيب البكوش: "وإذا أضفنا التنوين في التنكير، أصبحت الكسرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصّر داعين ← داعين = داع¹".

ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

داعي + ن.

د - / ع - / اي - ن ← د - / ع - ن ← د - / ع - ن.

X

واعي + ن.

و - / ع - / اي - ن ← و - / ع - ن ← و - / ع - ن.

ففي البنى السابقة حصل اختزال في المقاطع فبدل من ثلاثة مقاطع ثقيلة ذوقيا إلى مقطعين خفيفين منسجمين صوتيا، وهذه الخفة والتذوق انعكست على المعنى والدلالة فجاءت متطابقة، "لأنّ الداعي إلى التقوى هو الله سبحانه وتعالى؛ وهو أشدّ المسمعين إسماعا، وقد دعا إليها كثيرا وندب إليها في غير واحد من الكتب السماوية، وغير آية من الآيات القرآنية من جملتها قوله سبحانه: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾² وخير واع الأنبياء، والمرسلون، أو الأعمم منهم، ومن سائر المسارعين إلى داعي الله اللذين هم أفضل

¹ - ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص 159.

² - سورة البقرة: الآية 197.

القوالب الإنشائية¹، فحصل الانسجام النصّي بين إسماع الدّاعي واستجابة الواعي، فلا طول في التّواصل؛ بل إغلاق في الدائرة بينهما دون غيرهم.

فيظهر ممّا تقدّم كيف تحافظ العربية على بنيتها من خلال إعادة تشكيل مقاطعها: لتتسجم مع متطلّباتها الذوقية الصّوتية، فتأتي منسجمة متوازنة خفيفة تطرب أذن السّامع؛ لأنّه متذوّق يعتمد على الإيجاز.

3- كره العربية لتتابع المقاطع القصيرة:

لقد أدرك اللّغويون العرب أنّ للغة العربية نظاما خاصا بها فيما يتعلّق بتوالي حروفها وحركاتها، وهو ما يمكن أن يطلق عليه نظام توالي المقاطع، فالكلمة العربية نسيج محكم من المقاطع القصيرة والمتوسّطة بنوعيتها في أغلب الأحيان، "والمقاطع القصيرة تمثّل عنصر التوتّر في الصيغة بسبب تتابعها السريع، في حين تمثّل المقاطع المتوسطة المفتوحة عنصر التخلخل والضعف في الصيغة، وذلك بسبب الفسحة الزّمنية التي تفصل بين المقطع المتوسّط المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثمّ جاءت الكلمة العربية - في أغلب الأحوال - معتدلة في نسجها تجمع بين القوّة والضعف، أو بين التوتّر والتخلخل وبعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والمتوسّطة"².

ولهذا فإنّ العربية لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة إلّا في حالة نادرة، وعلى أساس هذه الحقيقة نستطيع أن نفسّر بعض الظواهر في اللّغة العربية من ذلك:

- اسناد الفعل إلى الضمائر: ومنه الفعل الماضي الصحيح، فقد يسند إلى ضمائر الرفع المتحرّكة، أو إلى ضمائر الرفع الساكنة - حسب اصطلاح علماء اللّغة المتقدّمين - وإيضاح ذلك كما يلي:

¹ ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، تحقيق إبراهيم المياجي، المكتبة الإسلامية، طهران، ط4، د.ت، ج8، ص58.

² - أثر القوانين الصوتية، فوزي الشايب، ص127-128.

أ/ عند اسناد الفعل الماضي الصحيح الآخر إلى أحد ضمائر الرفع المتحركة "ت، ث، ت، ن، نا" مع الصائت الذي يليها سيؤدّي ذلك إلى حدوث خلل في الانسجام الصوتي، وفي نسج البنية المقطعية إن بقي من دون إجراء تعديل في النّسيج الصوتي، ناتج عن توالي أربعة متحركات، أو أكثر فيما هو كالكلمة الواحدة، وهذا ما رفض في كلام العرب للاستثقال، فوجب أن يكون فيه سكون ليخفّف ثقله.

فقد ذكر الأنباري (ت577هـ) "أنّ العرب كانوا عندما يثقل النطق بتوالي الحركات فإنهم يخفّفونه، ويقطعونه بسكون ثم يأتي متحرك بعد ذلك، وذلك حينما تكون كلمة واحدة متوالية الحركات"¹، ولأنّ الضمير مع الفعل بمنزلة الكلمة الواحدة، قال ابن السراج (ت316هـ): "فأمّا التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها نحو فَعَلْتُ وصَنَعْتُ وإِنَّمَا أسكن لها لام الفعل؛ لأنّ ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد فلو لم يسكنوا لقالوا: ضَرَبْتُ فجمعوا بين أربعة متحركات وهم يستثقلون ذلك"².

ويتفق الأصواتيون المحدثون مع علماء اللّغة المتقدّمين في تفسير هذه المسألة، إلّا أنّهم عبّروا عن توالي المتحرّكات بتتابع المقاطع القصيرة، ولما كانت العربية تكره تتابع أربعة مقاطع مفتوحة متتالية "ص - + ص - + ص - + ص -" حذفت قمة المقطع الأخير من الفعل، وأعيد تشكيل البنية المقطعية"³، نحو كتبتُ، وذلك على النحو الآتي:

ك - / ت - / ب - / + / ت - ء .

X

ك - / ت - / ب - / ت - ء .

¹ - ينظر: أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، الجمع العلمي

العربي، دمشق، د.ط، 1377هـ - 1957م، ص. 80.

² - الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، ج2، ص 115-116.

³ - أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، ص 16.

فإسكان الصوت الثالث حصل لأمرين:

أحدهما: الفرار من أربعة أصوات متحركة متتالية.

والآخر: التماس الحفّة في النّطق.

فالإجراء الصوتي المتّخذ هو حذف قمة المقطع الأخير من الفعل وإعادة تشكيل البنية المقطعية بما يتناسب مع انسجامها الصّوتي والمقطعيّ إذ حذفت قمة المقطع الأخير فبقيت قاعدته من غير قمة، وهي لا تشكّل مقطعا ولا يمكن إلحاقها بالمقطع التالي لها، إذ ليس في مقاطع العربية ما يبدأ بصامتين فألحقت بالمقطع القصير السّابق لها لتشكّل معه مقطعا متوسطا مغلقا، فتم بذلك التخلّص من توالي أربعة مقاطع مفتوحة متتالية وهو ما يكرهه الذوق العربي، فضلا على أنّ هذا الإجراء فيه تخفيف وتسهيل في النطق، والجهد العضلي، فعدل النّسيج المقطعي من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع، ولا شكّ في أنّ هذا أخفّ وأيسر في النّطق؛ "لأنّ توالي المقاطع الكثيرة المتتالية يولّد عند العربي رتابة موسيقية غير مرغوب فيها"¹.

زد على ذلك أنّ توالي الأصوات الانطلاقية في النّطق "يضعف النّظام المقطعي، ولا يشكّل صورة المقطع، ومن تمّ يضعف من تركيب عناصر الكلام؛ لذا أحبّ العربي أن يوقف هذا التوالي بإغلاق المقطع القصير؛ ليكون محطة استراحة لأعضاء النّطق لإكمال النّطق بباقي أصوات الكلمة الواحدة خاصة"²، وفي ضوء هذه المسوّغات الصوتية يظهر أثر الانسجام في التأثير على صياغة النسيج المقطعي.

وما ذكر من إجراء صوتي من تغيير في النسيج المقطعي، ومن اتّصال ضمير الرفع للمتكلم يجري مع ضمائر الرفع الأخرى نحو الفعل:

كَتَبَ + تَ، تِ، نَ، نَا.

" كَتَبَ + تَ ← كَتَّبَتَ.

¹ - تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمارة، دار وائل، عمان، ط1، 2000، ص 189.

² - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 79-80.

كـ / تـ / بـ / + / تـ .
X

كـ / تـ / بـ / تـ .
كُتِبَ + تٍ ← كُتِبَتْ .

كـ / تـ / بـ / + / تـ .
X

كـ / تـ / بـ / تـ .
كُتِبَ + نٍ ← كُتِبْنَ .

كـ / تـ / بـ / + / نـ .
X

كـ / تـ / بـ + / نـ .
كُتِبَ + نَا ← كُتِبْنَا .

كـ / تـ / بـ / + / نـ .
X

كـ / تـ / بـ + / نـ¹ .

ب/ عند إسناد الفعل الماضي الصحيح الآخر إلى أحد ضمائر الرفع الساكنة وهما ألف الاثنين، وواو الجماعة: فالأصل في الفعل الماضي هو البناء على الفتح، أمّا البناء على غيره فيأتي وفقاً لمتطلبات ومراعاة الاتساق والانسجام الصوتي، والحفاظ على القواعد اللغوية والمقطعية، فيبنى على السكون -حذف الحركة-، وذلك إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة منعا لتوالي أربعة متحركات، ويبنى على الفتح إذا كان صحيح الآخر، واتّصلت به ألف الاثنين، ويبنى على الضمّ إذا اتصلت به واو الجماعة وهذا المسوّغ البنائي ناتج عن مماثلة الحركات وتجانسها فيما بينها، قال

¹ - الانسجام الصوتي في خطب نهج البلاغة، ظافر عبيس الجياشي، ص 77-78.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

ابن هشام (ت761هـ): "الفعل ضَرَبَانِ: مبني وهو الأصل ومعرب وهو بخلافه، فالمبني نوعان: أحدهما: الماضي وبنائه على الفتح كضَرَبَ وأما "ضَرَبْتُ" ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراحتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمة "ضَرَبُوا" عارضة لمناسبة الواو"¹، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية مع إجراء التغيير المقطعي اللازم نحو:

كَتَبَ + ا ← كَتَبَا

ك _ ا / ت _ ا / ب _ ا / + / _ .

X

ك _ ا / ت _ ا / ب _ ا .

ونحو: كتب + وا ← كَتَبُوا

ك _ ا / ت _ ا / ب _ ا / + / _ .

X

ك _ ا / ت _ ا / ب _ ا .

ومن ذلك قوله (عليه السلام) واعظا: "عِبَادَ اللَّهِ أَيَّنَ الَّذِينَ عَمَّرُوا فَنَعَمُوا وَعَلَّمُوا فَفَهَّمُوا وَأَنْظَرُوا فَلَهَّوْا وَسَلَّمُوا فَتَسَّوْا أُمَّهَلُوا طَوِيلًا وَمُنِحُوا جَمِيلًا وَحَدَّرُوا أَلِيمًا وَوَعَدُوا جَسِيمًا أَحَدَرُوا الذُّنُوبَ الْمَوْرِطَةَ وَالْعُيُوبَ الْمَسْحُطَةَ"².

الشاهد فيه عَمَّرُوا، نَعَمُوا، عَلَّمُوا، فَهَّمُوا، أَنْظَرُوا، سَلَّمُوا، أُمَّهَلُوا، ... فالفعل الماضي مثلا:

نَعِمَ + وا ← نَعِمُوا.

والمسوّغ الصوتي عند علماء اللّغة المتقدّمين "هو اتصاله بواو الجماعة فبني على الضمّ

تجانسا، ومناسبة بين الواو وضمّ ما قبلها، وإن كان الأصل فيه أن يبنى على الفتح "نَعَمُوا" إلا

¹ - أوضح المسالك إلى الفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ج1، ص36.

² - الانسجام الصوتي في خطب نوح البلاغة، ظافر عيسى الجياشي، ص79، نقلا عن: نوح البلاغة للإمام علي عليه السلام، جمع أبي الحسن محمد بن الحسين الموسوي، 135/83.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

أنّ هذا النسيج في الصيغة ثقيل فتمّ إبدال الفتح إلى الضمّ ليتناسب مع الواو، ويحقّق الانسجام الصوتي بين العلامة البنائية والضمير المتّصل¹.

أمّا تفسير ما حدث في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث فيمكن تفسيره وفقاً للقاعدة المقطعية الصوتية التي تنصّ على أنّ "الفعل الماضي الذي ينتهي بمقطعين قصيرين إذا اتّصل به صائت "ضمير الرفع"، حذفت قمة مقطعه الأخير وحلّ الضمير الصائت محلّها في إعادة تمثيل التشكيل المقطعي"²، ويمكننا تمثيل ذلك في ضوء الكتابة الصوتية:

نَعِمَ + وا ← نَعِمُوا.

ن - / - ع - / م - / - + / - .

X

ن - / - ع - / م - / - .

ولا ريب أنّ الثقل واضح إذا ترك الصائت القصير على قمته دون إبدال، فبإبداله حصل الانسجام والحفّة في النطق، مع قلة عدد المقاطع الصوتية فضلاً على أنّ العربية "تميل إلى التخلص من توالي الأصوات المتماثلة، سواء أكانت حركات أم أصواتاً صامتة والسبب في هذا صعوبة تتابع المقاطع والأصوات المتماثلة في النطق"³.

أمّا الفعل الماضي المسند إلى ألف الاثنين فيعالج في ضوء القاعدة الصوتية السابقة المقتضية حذف قمة مقطعه الأخير، وحلّ الضمير الصائت محلّها.

وقد أثّرت (هذه الخاصية كره العربية لتتابع المقاطع القصيرة) أيضاً في بنية الكلمة العربية العامية فعلى أساسها يفسّر تحويل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح بإشباع نواته، فتصبح الضمة واوا مدية، والفتحة ألفا والكسرة ياء، ومما أشبعت فيه الضمة "كورة" بدل

¹ - المرجع السابق: الانسجام الصوتي في خطب نهج البلاغة، ظافر عيسى الجياشي، ص 79.

² - أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، ص 18.

³ - بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط 1، 1403هـ -

1982م، ص 27.

"كُزّة"¹، ومما أشبعت فيه الفتحة "طِوَال" للحبل الذي تُرْبَط فيه الدابة، بدل "طُول"²، و"الأذري" نسبة إلى أذْرِيحان³، و"البُرُوق" لنبت ينبت قبل الصيف⁴، و"عُكار" لِدُزْدِي الزيت وغيره⁵،... بدل الأذريّ، والبروق، وعكّر، ومما أشبعت فيه الكسرة: "المعيدة" بدل "المعدة"⁶.

ففي هذه الكلمات تحوّل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح؛ وكان سبب هذا التطوّر كره العربية، وهذه اللّهجات التي نطقها على هذه الصورة لتوالي المقاطع القصيرة المفتوحة، فتخلّص من هذا المقطع المكروه بإطالة نواة المقطع.

وبناء على ما سبق يمكننا القول أنّ تتابع المقاطع القصيرة يؤدّي إلى صعوبة النطق وجعله ثقيلًا على اللسان، وهذا يؤدّي بالتالي إلى إضعاف النظام المقطعي، لأجل ذلك فقد اتّخذت اللغة العربية السبل المتنوّعة في سبيل إعادة انسجام نسيج بنيتها المقطعي.

7- كره العربية لتوالي المقاطع المتوسطة المفتوحة:

كما تكره العربية تتابع المقاطع القصيرة لما تسببه من توتّر وإجهاد للنّاطق، فإنّها تكره تتابع المقاطع المتوسطة المفتوحة؛ لأنّها تسم الصيغة بالضعف والوهن يقول عبد الصبور شاهين: "أنّ العربية كرهت توالي الحركات الكثيرة، لأنّه يضعف النظام المقطعي من وجهة نظرنا، ولأنّه يجعل النطق ثقيلًا من وجهة نظر القدماء"⁷، ومن هنا قلّت الأبنية التي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع

¹ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصديقي، ص 447.

² - تثقيف اللسان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي النحوي اللغوي، ص 80، لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن بن مدحج الزبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1420هـ - 2000م، ص 296.

³ - ينظر المرجع السابق: تصحيح التصحيف وتحريف التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصديقي، ص 66.

⁴ - المرجع السابق: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي النحوي اللغوي، ص 80.

⁵ - لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن بن مدحج الزبيدي، ص 298.

⁶ - التنبيه على غلط الجاهل والنيبه، ابن كمال باشا، ص 594.

⁷ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 175.

مثل: (فاعال و فوعال و فيعال)، والكلمات التي جاءت على هذا الوزن معظمها معرب نحو: هامان، ساسان، قارون، دولاب، دينار، ودياج، هارون، طاووس، وقال أوليري " أنّ بعض هذه الأبنية دخيل على العربية مثل : فاعيل، فاعول"¹، فهما من الأبنية السريانية التي شقّت طريقها إلى العربية.

وقد عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة من بعض مقاطع هذه الأبنية، فحوّلتها من ثمّ إلى أبنية أخرى نحو: فاعول ← فعول، هاوون ← هاون، يقول إبراهيم أنيس: "إنّ مسار تطوّر بنية الكلمات ينحو نحو الاقتصار والاختزال، لا نحو التكاثر والتضخيم، فالبحث في الموضوع يفضي إلى أنّ اللغات في أقدم صورها، كانت تستعمل كلمات طويلة البنية، كبيرة الحروف متعدّدة المقاطع، ثمّ تعرّضت عبر العصور للتقليل، فأصبحت قصيرة البنية قليلة المقاطع، وقد تمّ هذا نتيجة ميل الانسان العام في كلّ شؤونه الحياتية ومنها اللغة نحو أيسر السبل، وبذل أقلّ مجهود"².

كما أنّ المصدر من " فاعل" وهو "الفعال" الأصل فيه هو " الفيعال" فالمصدر من قاتل في الأصل هو: قيتال قال الرضي: "وفعال في " فاعل" مقصور فيعال والياء في مكان ألف فاعل"³، ولم تعمد العربية إلى اختزال الحركة الطويلة من المقطع الأوّل إلّا للتخلّص من تتابع هذا النوع من المقاطع، فحول مجيء المصدر من "قاتل" على "قتال" قال برجشتراسر: " وكان الأولى أن يكون "قيتالا" لامتداد الحركة الأولى في قاتل فقصرها لكيلا يتتبع الممدودان"⁴.

¹ - أثر القوانين الصوتية، فوزي شايب، ص 140، نقلا عن:

O'leary, Comp. Gr. p179.

² - ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص 92.

³ - شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، ج1، ص166.

⁴ - التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ- 1994م، ص67.

كما أنّ بناء "فاعيل" وهو من الأبنية السريانية قد تحوّل في العربية إلى بناء فعيل عن طريق اختزال حركة المقطع الأوّل، ويمثّل له برضيع بمعنى مراضع، وحليف بمعنى محالف¹، فهذان الأصل فيهما ينبغي أن يكون راضيع وحاليف تبعاً لامتداد الفتحة في راضع وحالف.

هذا في الفصحى أمّا في اللهجات الدارجة فقد حلت تقريباً من هذه الأبنية بل لم يعد لها وجود في لغة التخاطب، ففاعول مثل عاشور وفاروق تحوّل إلى فعول عشور وفروق، وكذلك بالنسبة لفيعال مثل: دينار وقيراط تحوّل إلى فعال دينار وقراط، وتحوّل فوعال نحو: دولاب وسوهاج إلى فُعال فتتطق دلاب وسهاج، وشبيهه بهذه الأبنية ما جاء على فيلان نحو: جيران وفيران ونيران، فإنّها تنطق جران، وفران ونران على وزن فلان وهكذا.

8- إفعال المقاطع المفتوحة:

يقول عبد الصبور شاهين: "ومن المسلم أنّ العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثمّ لجأوا إلى إفعال بعض هذه المقاطع المفتوحة، وهو ما اتخذ أحياناً صورة (الإسكان)، وأحياناً صورة (الإدغام) في الكلمة الواحدة، وفي الكلمتين"²، ومنهج العربية هذا يفسّر لنا:

1- تشديد النون في آخر المثني من المبهمات والموصولات، وغيرها فقد قرأ ابن كثير

﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾³، و﴿هَذَانِ﴾⁴، بتشديد النون، وإلى جانب ابن كثير قرأ أبو عمرو

بتشديد النون في ﴿فَذَانِكَ﴾⁵ فقط⁶.

¹ - ينظر: فقه اللغة المقارن، السامرائي إبراهيم، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983، ص 106.

² - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص. 175.

³ - سورة النساء: الآية 16 .

⁴ - سورة طه: الآية 63، وسورة الحج: الآية 19.

⁵ - سورة القصص: الآية 32.

⁶ - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 229.

وقد فسّر علماء اللغة التّشديد في هذه الكلمات على أنّه تعويض عمّا حذف منها، قال أبو علي الفارسي (ت 377هـ): "ألا ترى أنّ قولهم "ذا" قد حذف لامها؟ وقد حذف الياء من اللّذان في التّثنية"¹، أمّا بشأن اقتصار أبي عمرو على تشديد النون من " فذانك" وحدها ففسّره أبو علي بكون الحذف للمبهمة ألزم، فسبب لزومها الحذف ألزمها العوض، ولم يعوّض في اللّذين قال: "ألا ترى أنّ اللّذين إذا قلت اللّذيّا فحقرت أظهرت اللام المحذوفة في التّثنية بالتحقير، وإذا حقّرت المبهم فقلت: هاذيّا، فالحذف في الاسم قائم، لأنّه كان ينبغي هاذيّا، ياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفت التي هي عين الفعل، ولم يجوز أن تحذف التي هي لام لأنّك لو حذفتها لتحركت ياء التحقير لجاورتها الألف، وهذه الألف لا تحرك أبداً، ألا ترى أنّه لم يلق عليها حركة الهمزة في نحو: أُقيس، فلمّا لم يُتمّ في التحقير، وأتمّ في الموصول خصّ المبهم بالعوض دون الموصول لذلك"²، وتفسير أبو علي يمثّل وجهة نظر القدماء عموماً.

أما الأصواتيون المحدثون فيفسّرون ذلك على أساس كره العربية النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، يقول فوزي الشايب: " فالصحيح من وجهة نظرنا هو أنّ التشديد في النون ههنا، ما هو إلّا مظهر من مظاهر الميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة"³.

2- وعلى هذا الأساس فسّروا أيضاً تسكين الآخر في قراءة أبي جعفر الصّقّار (ت 290هـ)

قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ﴾⁴ أو بسكون الراء مع التشديد ﴿لَا تُضَارُّ﴾⁵؛ وقرأ باقي

السبعة لا تضارّ بفتح الراء، بينما خرّج القدماء ذلك على أساس "إجراء الوصل مجرى الوقف"⁶.

¹ - الحجّة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، مراجعة عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م، ج3، ص141.

² - المرجع نفسه، ج3، ص142.

³ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص187.

⁴ - سورة البقرة: الآية 233.

⁵ - المرجع السابق: قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص188-190.

⁶ - تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج2، ص225.

ويبدو أنّ هذه النزعة (إغلاق المقاطع المفتوحة) كانت طابع اللّهجات أيضا وفي مختلف العصور فهي نزعة قديمة حديثة؛ فقد تنبّه إلى أمرها ابن السكيت (ت244هـ) ممّا جعله يعقد بابا في إصلاح المنطق ينبّه فيه على الكلمات التي تشدّدها العامة وحقّقها التّخفيف مثل: "الرباعيّة، والكراهيّة والطواعيّة والفراهيّة، وقلاعة، ودخّان وعثّان، ونديّة، وسديّة"¹، وهذا كلّه يجب تخفيفه، كما ذكر لنا الزبيدي طرفا من ذلك، كتشديد العامة في عصره "للزّبيعة"²، و"دوّار"³ ويذكر ابن مكي الصقلي (ت 501هـ) بعض الأمثلة على هذه الظاهرة من عامة عصره مثل: "لثّة: والصواب: لثّة، بتخفيف الثاء وكسر اللام، وقوّارة، والصواب: قوّارة بالتخفيف وضّم القاف وقوّاق والصواب: قوّاق، بالتخفيف"⁴.

ومن هذه الكلمات أيضا: "بيّاضة في عين الانسان"⁵، و"حمة العقرب للسم"⁶، و"قلاعة لما اقتلع من الأرض"⁷ و"فراشة القفل"⁸، و"مخارة"⁹، والأصل فيها التّخفيف: بيّاضة وحمة، قلاعة وفراشة ومخارة.

وقد شاع عند العوام حتّى في أيّامنا هذه الميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة؛ قصيرة كانت أو طويلة، وذلك كقولهم: "حاقّة النهر بدل حافة"¹⁰.

¹ - ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ص180-182.

² - لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن بن مدحج الزبيدي، ص 285.

³ - نفسه، ص281.

⁴ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي، ص125.

⁵ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أبيك الصدي، ص 177.

⁶ - إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص182.

⁷ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁸ - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 1428هـ-2007م، ص 122.

⁹ - المرجع نفسه، ص121.

¹⁰ - التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م، ص98.

فالتطوّر في الأمثلة السابقة يفسّر على أنّه من باب كره العربية لتوالي المقاطع المفتوحة، فتخلّصت من هذا التّتابع بإغلاق المقطع الأول عن طريق تشديد الصوت الذي يبدأ به المقطع الذي يليه.

تجدر الإشارة في هذا المقام أنّ التّغيرات التي حدثت لتحقيق التّوازن في نسج الكلمة العربية وفقا لنظامها المقطعي لا يمكن أن تنحصر على الحالات السابقة، بل يمكن أن تشمل كثيرا من التّغيرات الصرفية في بنية الكلمات العربية، "كما أنّ القواعد التي أسلفنا ذكرها ليست شاملة ولا جامعة لطبيعة تأليف الكلم العربية، بل هناك قواعد وخصائص كثيرة لا يمكن حصرها، وذلك لعدم اطراد القواعد في اللغة، ولأنّ اللغة دائمة التجدّد والتطوّر"¹.

فما ذكرناه غيظ من فيض، وقليل من كثير ومن ينقّب سيعثر - بلا شك- على المزيد، ولكن ليس المهمّ الكم، وإمّا المهمّ هو كيف أو النوع.

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أنّ معرفة أنظمة المقاطع وقواعد تركيبها في مفردات اللغة العربية وجملها وعباراتها أمر هام؛ لأنّ ذلك يمكّننا من التأكّد والتثبّت بأنّ الكلمة عربية التّكوين أو أعجمية ليست بعربية، فعلى الرغم من كثرة أنماط التراكيب المقطعية وصورها في اللغة العربية، لكن الوقوف على كونها تنتمي إلى التراكيب العربية أمر ليس باليسير.

لكن خطية الحدث اللّغوي لا يمكن أن تنسجم إلّا إذا تعرّضنا إلى ما يمكن أن يزدوج مع مسار المقطع الكلامي على سلسلة الزمن من تراكمات إضافية لها تأثير واضح في إبراز الحجم الكمي والتكثيف النوعي لعملية إنجاز الحدث اللساني، فقد لاحظ علماء الأصوات " أنّ الكلام لا يكتفي بالوحدات الصوتية الدنيا بل يتألّف من وحدات صوتية كبرى هي الجمل والمقاطع الجمالية، أين لا نعرف فيها ما إذا كانت مقاطع كثيرة أو مجاميع مقاطع كلمات مستقلة أو أنّها جزء من كلمات مستقلة، أو مقاطع مجاورة، فالتقسيم يكون قاطع، أو غير قاطع تبعا للغات

¹ - الصوائت العربية بين النحاة والفلاسفة، فرح ديدوح، ماجستير في الصوتيات العربية بين التراث والمعاصرة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2009-2010، ص 274.

الفصل الثاني قواعد التّأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية.

المختلفة؛ لذلك يلجأ علماء الأصوات إلى دراسة النبر والتنغيم والمفصل بغية حلّ المسألة¹، كما لاحظوا أنّ بعض هذه الملامح يقوم بدور بارز في التّمييز بين المعاني والدلالات، ولبعضها أيضا فاعلية في توليد الصّيغ وتحريك الظواهر اللّغوية وفيما يلي بيان ذلك.

¹ - ينظر: علم وظائف الأصوات اللغوية، عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992، ص 107-108.

الفصل الثالث:

**العلاقة بين المقطع وأنظمة
الفونيمات الثانوية وأثرها في
الكلمات.**

إنّ الصوامت والحركات هي الوحدات البنائية التي تتكوّن منها الكلمات، ولذلك تسمّى فونيمات قطعية "segmental phonemes"؛ غير أنّ هذه الملامح البنائية تكون مصحوبة بلامح صوتية من نوع مختلف، لا يتطلّب الحديث عنها النظر في ميكانيكيات تيّار الهواء، ولا أوضاع المزمار، ولا عمليّات التلقّظ، وإنّما يعبر عنها في الأغلب الأعمّ في المرحلة الأكوستيكية للمادّة الصوتية من ناحية تغيّر في التردّد الأساسي، وفي الشدّة، أو المدّة.

وقد عرّفت بأنّها "لامح صوتية إضافية تؤثر على الأصوات الكلامية أو مجموعاتها"¹، أو "لامح وخصائص صوتية تؤثر في أكثر من قطعة صوتية أو فونيم في منطوق ما"²، ومعناه أنّ هذه الملامح تقتضي ضمناً أكثر من صامت أو حركة، إنّها تميّز المقاطع، والمجموعات الصوتية، وهي لا تكون جزءاً من بنية الكلمة، وإنّما تظهر وتلاحظ فقط في الكلام المتّصل، أي: حين تضم كلمة إلى أخرى، أو حين توظّف الكلمة المفردة بصورة معينة، ويطلق على هذه الملامح في الاصطلاح اسم الملامح فوق القطعية "suprasegmental phonemes"، أو الملامح التطريزية "prosodic feature"، أو الفونيمات الثانوية "secondary phonemes" وقد استحقّت هذه التسمية أي فونيمات؛ نظراً إلى أنّها تقوم بتمييز المنطوقات بعضها من بعض كما تفعل الصوامت والحركات.

ومن الجدير بالذكر أنّ فيرث - رائد المدرسة الإنجليزية الذي لا يميل أصلاً إلى فكرة الفونيم في عمومها - لا يروقه هذا التصنيف الثنائي للفونيم، إذ فيه إجحاء بأفضلية أو أهمية صنف دون آخر، كما تشير إلى ذلك المصطلحات التي أطلقت على الصنفين وعنده أنّ كلّ الأحداث الصوتية - أساسية أو ثانوية تركيبية أو فوق التركيبية - لها قيمتها ودورها في سلسلة الكلام، وغياب أيّ منها يفقد الكلام خصوصيته.

¹ - أسس علم اللغة، ماريوباي، ص 92.

² - علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 261-262، نقلاً عن:

إذ يرى هذا الأخير أنّ الفونيمات التي سمّاها الآخرون فونيمات ثانوية، لها أهمية بالغة في الكلام المتّصل المنطوق إنّما تعبّر عن حقيقته وما يلفه من ظواهر تنبئ عن خواصّه التي تحدّد نوعياته وكيفيات أدائه بطريق علمي دقيق إنّما أشبه بالظواهر أو السمات التطريزية التي قد تلحق بالثوب أو تضاف إليه فتكسبه جودة ودقة وتجعله أكثر قبولا¹؛ لأجل ذلك يرى فيرث أنّه من الأولى والأدقّ أن نشير إلى الفونيمات الثانوية باسم آخر يراعي قيمتها ووظائفها هو "الظواهر التطريزية"^{*}.

ولم يقصر فيرث هذه التسمية على تلك الظواهر المحدودة التي تكسو المنطوق كلّ من نبر وتنغيم ... وليس لها ارتباط مباشر ببنية المنطوق أو تركيبه، بل وسّع من دائرة هذه التسمية، وطبّقها على ظواهر أخرى تتعلّق ببنية المنطوق ذاتها، "كما يحدث أحيانا لبعض عناصر البنية أو التركيب من تغيّرات وتنوّعات، كالتأنيف لصوت الباء، ونطق بعض الحركات بتدوير الشفاه بصورة أكبر، وبعض الظواهر الصوتية الأخرى عند وصل الكلام، وكالتناسق بين الحركات، الأمر الذي قد تكون له آثار صرفية ونحوية"²؛ لأجل ذلك فإنّه من التجاوز أن يطلق بعضهم مصطلح فيرث (ظواهر تطريزية) على ما يعنى بالفونيمات الثانوية أي: غير التركيبية، لأنّ دائرة مصطلح فيرث أوسع إذ أنّها تنتظم الظواهر غير التركيبية التي اقتصر عليها الآخرون في عملهم، كما تنتظم بعض الظواهر التركيبية أيضا.

"واستمر فيرث في الأخذ بهذا النهج المبتكر وعمّق في أبعاده حتّى انتهى به الأمر إلى تشكيل نظام أو فرع من الفونولوجيا خاص بدراسة هذه الظواهر سمّاها الفونولوجيا التطريزية، وهي دراسة تقع تحت مظلة الفونولوجيا ولكنّها ذات نظام خاص ينظم إلى أنظمة فنولوجية أخرى، تطبيقا

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 497.

^{*} - هذه الترجمة من صنع الدكتور تمام حسان. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - المرجع نفسه، ص 498.

لمنهجه المتميّز المتمثّل في الأخذ بتعدّد الأنظمة عند التّعامل مع أيّ مستوى من مستويات اللغة الصوتية منها والصرفية والنحوية ...¹.

وهذا النهج الذي نهجه فيرث يحتاج تطبيقه تطبيقاً كاملاً على أيّة لغة إلى بحث أو بحوث مستقلة لا يفني العمل بحقّها في هذا المقام، ومن ثمة سوف نقتصر في المباحث الموالية على بعض الظواهر ذات الأهمية الخاصة في الأداء الصوتي للغة العربية وهي النبر والتنغيم والمفصل؛ ولكنّ هذه الظواهر بالذات لا يمكن فهمها أو استيعاب حقيقتها إلّا بالنظر إلى المقطع أو التركيب المقطعي للغة المعينة، باعتباره قوام الأداء الصوتي وأساسه، وباعتبارها تقتضي ضمناً أكثر من صامت أو حركة وفيما يأتي تفصيل الحديث عن أثر علاقتهما في أبنية الكلم العربية.

المبحث الأول: أثر النبر

إنّ إصدار النّفس عند خروجه من القصبة الهوائية، لا يحدث بصورة منتظمة متساوية، فتصريف كمّية الهواء غير متّصل، لأنّ العضلات التي تهيمن على المنفاخ الصوتي تعجل حركته تارة، وتبطئ فيها تارة أخرى، فالعمل غير منتظم، ولذلك يلاحظ دائماً أنّ واحداً أو أكثر من الأصوات في الكلمة المنطوقة أو الجملة يظهر في السمع أكثر وضوحاً من جيرانه المباشرين فاللغة فيها قمم وأغوار، ولكنّ درجات الوضوح عند مختلف القمم ليست متساوية، وبعبارة أخرى فإنّ بعض مقاطع الكلمة أو الجملة تدرك بوضوح أكثر من غيرها، ودرجة القوّة التي ينطق بها الصوت أو المقطع هي ما يعرف بالنبر.

"فإذا ما استعرضنا صوراً نطقية في كلمات أو جمل ألفينا أنفسنا أمام ظاهرة لغوية تتمثّل في إبراز جزء من المنطوق بوسيلة ما يصنعها المتكلّم ويحسّها السامع، وتؤدّي هذه الظاهرة دوراً مهماً في قيام اللّغة بوظيفتها لا يقلّ عن دور الأصوات الصّامتة والحركات في صنع الكلام، وسوف ندرك

¹ - المرجع السابق: علم الأصوات، كمال بشر، ص 499.

أيضا أنّ هذا الإبراز لا يأتي اعتباطا، وإنما هو خاضع لقوانين ونظم قد تختلف من لغة إلى أخرى ولكنها موجودة في كلّ اللغات¹.

وهم يطلقون عليها في "اللغة الإنجليزية مصطلح (accent) أو (stress) وفي اللغة الفرنسية مصطلح (L' accent) وفي اللغة الألمانية مصطلحات عديدة منها (Aksent) و(Betonung) أما في اللغة العربية فإنه يطلق عليها عدّة مصطلحات مثل: (النبر، والارتكاز والتطريح، والبروز، الجهاره، والضغط) ولكنّ المصطلح الأوّل أكثرها شيوعا، وأعمّها استعمالا وفيما يلي بيان لمعناه وأسبابه.

1- تعريف النبر:

أ/ لغة: لقد وردت مادة (ن ب ر) في اللغة مرتبطة بمعان حسية ومعنوية مدارها على العلو والارتفاع والظهور والضخامة وما كان من قبيلها، قال ابن منظور: " ... كلّ شيء رفع شيئا فقد نبره ... ورجل نبار: فصيح الكلام، ونبار بالكلام فصيح بليغ، وقال اللحياني: رجل نبار صيّاخ. ابن الأنباري: النبر عند العرب ارتفاع الصوت: يقال: نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو، وأنشد:

إِنِّي لِأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ قَوْلِهَا فَأَكَادُ أَنْ يُعْشَى عَلَيَّ سُورًا

والنبر: صيحة الفزع، ونبره المغني: رفع صوته عن خفض، ... وكلّ شيء ارتفع من شيء: نبرة لانتباره... وكلّ مرتفع: منتبر، وكلّ ما رفعته فقد نبرته تنبره نبرا، وانتبر الجرح ارتفع وورم. الجوهري: نبرت الشيء أنبره نبرا: رفعته. وفي الحديث: نصلّ رافع بن خديج غير أنّه بقي منتبرا أي مرتفعا في جسمه... والمنبر: مرّقاة الخطيب، سمي منبرا لارتفاعه وعلوه، وانتبر الأمير: ارتفع فوق المنبر.

والنبر: اللقم الضخام؛ عن ابن الأعرابي، وأنشد:

أخذتُ من جنبِ الثريدِ نبرا.

¹ - علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص 328-329.

... والنَّبِير: الجبن؛ فارسي، ولعلّ ذلك لضخمه وارتفاعه،... والأنبار: أهراء الطعام. واحدها نَبْر، ويجمع أنابير؛ جمع الجمع، ويسمى الهُرِّي نبرا لأنّ الطعام إذا صُبّ في موضعه انتبر أي ارتفع¹.

وخلاصة ما تقدّم: أنّ من العلو والارتفاع قوله "كلّ شيء رفع شيئاً فقد نبر، والمنبر مرقاة الخطيب وقد غلّت هذه التسمية بارتفاعه وعلوّه، وانتبر الأمير ارتفع فوق المنبر، ومن الظهور والضخامة النُّبر: اللقم الضخام".

وللنبر في اصطلاح اللّغويين المتقدّمين واللّغويين المعاصرين صلة حلية بالمعاني اللّغوية التي تدور حولها مادة (ن ب ر) وفيما يلي بيان ذلك.

ب- النبر في اصطلاح اللّغويين القدماء والمحدثين:

1- النبر عند اللّغويين القدماء: النبر عند اللّغويين القدماء بمعنى الهمز، ولذا نجد سيبويه يصف الهمزة بأنّها "نبرة تخرج من الصدر باجتهاد"²، وقال ابن السكيت: "النبر: مصدر نبرت الحرف نبرا، إذا همزته"³.

وقد جاء النبر بمعنى الهمز عند علماء التجويد أيضا في قصيدة أبي مزاحم الخاقاني (ت 937هـ)، التي تعدّ أول ما ألف في علم التجويد على الإطلاق:

وَمَا كَانَ مَهْمُورًا فَكُنْ هَامِرًا لَهُ وَلَا تَهْمِرَنَّ مَا كَانَ لِحْنًا لَدَى النَّبْرِ⁴.

وقال مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ): "فيجب على القارئ أن لا يتكلّف في الهمز ما يقبح من ظهور شدة النبر بنبرة الصوت، وأن يلفظ بالهمز مع النفس لفظا سهلا، فقد

¹ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ن ب ر)، مج 5، ص 189-190.

² - الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 548.

³ - إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص 16.

⁴ - ينظر: أبحاث في علم التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمان، ط 1، 1422هـ-2002م، ص 32.

قال أبو بكر بن عياش -صاحب عاصم- كان إمامنا يهزم (مؤصدة) فأشتهي أن أسدّ أذني إذا سمعته يهزمها؛ يريد أنه كان يتعسّف في اللفظ بالهزم، ويتكلّف شدة النبر في قبح لفظه بها¹. وذكر القدماء أنه يتفرّع عن الهمزة صوت سمّوه (همزة بين بين) أي أنّها همزة " تنطق بين الهمزة المحققة (الأصلية) وبين الحرف الذي منه حركتها"²، وأنّ (همزة بين بين) تأتي على ثلاثة صور: "بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والألف"³، وسمّوها أيضا "الهمزة المسهّلة والمخفّفة"⁴، وتكلّموا عن ألفوناتها وعن الاختلاف في نطق الهمزة بين القبائل العربية، فذكروا " أن تميما تنبر تحقيقا للهمز وأنّ قريشا تسهّل"⁵.

وعليه فالنبر هو المكافئ الاصطلاحي للهمز عند العرب، والعلاقة التي تربط بين الاثنين هي علوّ الصوت وارتفاعه؛ لكنّ هذا العلوّ لا يكون في كلمة على إطلاقه إنّما يكون في مقطع من المقاطع.

2- **النبر عند اللغويين المعاصرين:** يصنّف النبر في الدرس الصوتي الحديث في مجال الفونيمات الثانوية، ولفونيمات الثانوية (التنغيم، النبر، المفصل) أهمية بارزة في اللسانيات الحديثة، لما لها من وظائف لغوية متعدّدة على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وقد لقي النبر منها اهتمام كثير من الدارسين لدوره في اللغات بصفة عامة، " كما أنّه من أهم ما يعنى به الدارسون للهجات المعاصرة"⁶.

¹ - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن- عمّان، ط3، 1417هـ- 1996م، ص 83.

² - الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص 105.

³ - فونولوجيا العربية والمصطلحات الصوتية عند علماء التجويد، مصطفى زكي التوني، دار شمس المعرفة، القاهرة، ص 45.

⁴ - ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص48.

⁵ - ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 67-71.

⁶ - في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1413هـ-1993م، ص 110.

وقد اختلف حول تعريف النبر وتحديدده ممّا حدا ببعضهم إلى القول: "إنّه ليس من السهل تعريف النبر"¹، ففي تعريفه يقول:

ماريو باي: "النبر معناه أنّ مقطعا من بين مقاطع متتابعة يعطى مزيدا من الضغط أو العلو"².

ويقول كانتينو: "ينبغي تحديد النبرة على النحو التالي: النبرة هي إشباع مقطع من المقاطع بأن تقوي؛ إمّا ارتفاعه الموسيقي أو شدّته أو مداه أو عدّة عناصر من هذه العناصر في نفس الوقت، وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر في المقاطع المجاورة"³.

وهو عند تمام حسان: "وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام"⁴، وهو عند أحمد محمد قدور بالتعريف نفسه⁵.

وقال محمود السعران: "إنّا عندما نستمع إلى أيّ كلام متّصل في أيّ لغة من اللّغات فنحن ندرك أن عددا من المقاطع أو الكلمات يكون أشدّ بروزا من سائر الجملة. هذا البروز - أو هذه الجهارّة - يسببه ارتباط وثيق بين طول الصوت وارتكازه ودرجته والوضوح الطبيعي للصوت مفردا. ومعنى هذا أنّ الصوت يكون بارزا عندما يكون أوضح وأطول وأعلى (بسبب قوة نفسية أشدّ وعندما يتميّز من حيث الدرجة)، ومن العسير أن نحكم أيّ هذه العناصر أهم، فالتأثير العام الذي ندعوه النبر، يرجع في أغلب الأحوال إلى ارتباط اثنين أو أكثر من هذه العوامل"⁶.

وقال عبد العزيز مطر: "يراد بالنبر (accent) الضغط على أحد المقاطع، بحيث يتميّز عن غيره من مقاطع الكلمة ويزداد وضوحا في السمع. ويبرز الصوت، وهذا البروز يتحقّق عندما يكون

¹ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 220.

² - أسس علم اللغة، ماريو باي، ص 93.

³ - دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ص 194.

⁴ - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 160.

⁵ - مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 16.

⁶ - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 188-189.

الصوت أوضح وأطول وأعلى و متميِّزا من حيث الدرجة. والنبر يرجع في أغلب الأحوال إلى ارتباط اثنين أو أكثر من هذه العوامل¹.

والنبر عند الخولي: "قوة التلقظ النسبية التي تعطى للصائت في كلِّ مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة"².

ويقول بسام بركة: "ويتم ذلك (أي النبر) بتغيّر في قوة المقطع المعنيّ و/ أو ارتفاعه و/ أو مدته؛ فعند التّطق به يلاحظ أنّ جميع أعضاء التّطق تنشط غاية النشاط بحيث يصبح الصوت عاليا واضحا في السمع"³.

وقد عرّف تعريفات أخرى غير التعريفات السابقة غير أنّ هذه التعريفات جميعا تدلّ على أنّ النبر وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا قورن بغيره من الأصوات أو المقاطع المجاورة، وهذا يعني بوضوح لا يقبل الاحتمال أنّ المقاطع في الكلمة تتفاوت بعضها عن بعض قوة وضعفا فالصوت المنبور أو المقطع المنبور يقتضي النطق به طاقة أكثر نسبيا ويتطلّب مجهودا أشدّ من أعضاء النطق الإنساني.

ولكن يمكن أن نلاحظ أنّ من الباحثين من يكتفي - في سياق التعريف بالنبر - بذكر أنّ النبر شدة على المقطع، وهو ما يبقى مقتصرًا على نوع من النبر، وأنّ منهم من يتوسّع في ذكر أنّ النبر يعود إلى أكثر من عنصر أو أنّه أكثر من نوع، وإن كان عدد من أصحاب الطريقة الأولى حال ضرب المثال يذكرون أنّ النبر قد يكون في إطالة الصائت.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنّ علماء اللّغة قد اختلفوا حول مسألة النبر في اللّغة العربية بين مثبّت وناق، وممن نفى وجوده نجد هنري فليش إذ يرى " أنّ نبر الكلمة كانت فكرة مجهولة لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسما في سائر مصطلحاتهم، ولا سيّما مصطلحاتهم اللّغوية فقد كانت وافرة غزيرة، والسبب في ذلك أنّ نبر الكلمة لم يؤدّ أيّ دور في علم

¹ - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1981، ص247.

² - الأصوات اللغوية، محمد علي الخولي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1987، ص158.

³ - علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان - بيروت، ص101.

العروض، وعلم العروض مؤسس أصلاً على تتابع من المقاطع الطويلة والقصيرة¹، ولم ينف وجوده في علم الصرف، ولكنه لم يطلق وقوعه بل حدده لموضع معين و" أنه - النبر - واقع فيه في حالة واحدة حين لحوق ألف التأنيث الممدودة، ويطلق عليها المنبور بالاسم المؤنث، ويؤثر وجوده في المعنى في هذه الحال"².

أما برجشتراسر فقد أنكر وجوده في العربية وعزا وجوده إلى اللهجات العامية بقوله: "لا نصّ نستند إليه في إجابة مسألة: كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن؟ والذي يتضح من اللغة نفسها ومن وزن شعرها، أنّ الضغط لم يوجد فيها، أو لم يكد يوجد، وذلك أنّ اللغة الضاغطة يكثر فيها حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها، وتضعيفها، ومد الحركات المضغوطة وقد رأينا أنّ كلّ ذلك نادر في اللغة العربية. وإذا نظرنا إلى اللهجات العربية الدارجة، وجدنا فيها كلّها - فيما أعرف - الضّغط، وهو في بعضها قوي، وفي بعضها متوسط، غير أنّها تتخالف في موضعه من الكلمة في كثير من الحالات؛ فمن المعلوم أنّ المصريين يضغطون في مثل: (مطبعة) المقطع الثاني وغيرهم يضغطون المقطع الأول، فلو أنّ الضغط كان قويا في الزمان العتيق، لكانت اللهجات - على أغلب الإحتمال - حافظت على موضعه من الكلمة، ولم تنقله إلى مقطع آخر"³.

وقد عبّ العلماء المحدثون على هذا الرأي بقولهم: "هذا وهم وقع فيه المستشرق الألماني (برجشتراسر) لأنّ اللغة العربية الفصيحة حافلة بتقصير الحركات ومدّها وبالتّضعيف، ولو نظر في القراءات القرآنية لوجد ما سعى إليه، أمّا مثاله في كلمة (مطبعة) فهذا لا يقاس عليه نتيجة التطور

¹ - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ص. 49.

² - المرجع نفسه، ص. 182.

³ - التطور النحوي، برجشتراسر، ص 72-73.

اللغوي الذي يصيب اللغة ولهجاتها، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير النبر في كل لهجة¹، فعدم ذكر النبر عند النحاة العرب لا يعني أنّ اللغة العربية خالية من النبر.

لأجل ذلك فقد أيد بعضهم الآخر وجود النبر في اللغة العربية فقد ذكر بروكلمان: " في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعا طويلا فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإنّ النبر يقع على المقطع الأول"²، وتابعهم من المحدثين العرب إبراهيم أنيس، رمضان عبد التواب، عبد الصبور شاهين، أحمد مختار عمر، ومن المستشرقين جان كانتينو. وعليه فلا يدلّ عدم تخصيص النبر بجزء خاص لدى علماء اللّغة القدامى بالضرورة أنّهم جهلوه جهلا تاما؛ لأنّ هناك إشارات مهمّة للنبر مصطلحا ومفهوما لدى علماء وفلاسفة في مواضع متعددة من آثاره، فبعضهم قد لاحظ أثره في تطويل بعض حركات الكلمة، ويسميه ابن جني "مطل الحركات" إذ يقول: "وحكى الفراء عنهم: أكلت لحماً شاة، أراد لحم شاة، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفا"³.

وذكر أيضا أنّ "الحركات عند التذکر يُمطلن، وذلك كقولهم عند التذکر مع الفتحة في (قُمْتُ): (قُمْتَا)، ومع الكسرة (أنتي)، أي (أنتِ)، ومع الضمة (قُمْتُو) في (قُمْتُ)"⁴.

فالمطل عند ابن جنيّ فيما أورد هو زيادة قوة الارتكاز بالإشباع أو التّضعيف، إذا ما علمنا أنّ الألف ضعف الفتحة، والياء ضعف الكسرة، والواو ضعف الضمة، والقصد من هذا الإشباع

¹ - علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، علي حسن ميزان، ص 103.

² - فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص. 45.

³ - الخصائص، ابن جني، ج 3، ص 123.

⁴ - ينظر المصدر نفسه، ص 129-130.

زيادة الضغط على مقطع من المقاطع لإظهاره في السّمع لتحقيق غرض قصدي، وهذا ما نلاحظه فيما أورده ابن جني؛ ونلاحظه أيضا فيما نقل عن سيبويه في (مقروء - مقروء) ¹.

فالنبر في منقول سيبويه تضعيفي؛ وقد قيّد عبد الصبور شاهين هذا النوع من التحوّل بقوله: "إنّ التوتر تحوّل من همزي إلى توتر تضعيف" ²، وهذا النوع يطلق عليه "النبر القصدي أو الغرضي" ³.

وفيما ذكره سيبويه (إسقاط الهمز الوسطي) في نحو " الذئب والمثرة: ذيب وميرة" ⁴، الذي يعدّ من الأمور التي اقتبستها اللّغة التّمودجية من البيئة الحجازية، فإنّ هذا يشكّل بنية النبر القصدي، والذي يمكن الاصطلاح عليه " (النبر المدي) أو (الطولي)، الذي امتدّ على مساحة واسعة من اللّهجات الحديثة" ⁵.

ويمكن لنا أن نلاحظ التحوّل من (النبر التضعيفي) إلى (النبر الطولي) في الصيغ الصوتية (دينار) و(قيراط) التي أصلها (دنّار) و(قرّاط)، ويعلّل ذلك ابن جني قائلا: "لقولهم في الجمع (دنانير) و (قراريط)" ⁶.

وبناء على ما سبق يمكننا القول أنّ العربية قد عرفت النبر وعبرت عنه بمسمّيات مختلفة هي الهمز، العلو، الرفع، مطل الحركات، الارتكاز، الإشباع، المدّ، التوتّر، التّضعيف، وكلّها تفضي إلى مستوى دلالي واحد بوظائف متباينة تبعا للسياق، وبروز القيم الاستدلالية في النصّ اللّغوي، فإن لم يفرد علماء العربية النبر بمصطلح واحد؛ لكنّهم أشاروا إليه، وإن لم يخصّوه بمبحث مستقلّ.

¹ - الكتاب، سيبويه، ج3، ص547.

² - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص154-155.

³ - علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ص363.

⁴ - المصدر السابق: الكتاب، سيبويه، ج3، ص544-545.

⁵ - المرجع السابق: علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ص363.

⁶ - سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج2، ص363.

أما المحدثين فيمكن أن نرى أنّ مصطلح النبر عندهم قد ورد - عاما دون قيد - يشمل أقساما تختلف في ماهيتها، واتقاء للتداخل بين أنواع النبر وتحاشيا لانسحاب أحكام بعض الأنواع على بعض، ينبغي أن يُخصّ كل نوع منه بتعريف لتحلّ مشاكل عدّة تنشأ من تداخل أنواع النبر.

3- وحدات النبر:

لما كان النبر هو إشباع مقطع من المقاطع نطقا بالضغط والارتكاز عليه بحيث يكون أوضح مقارنة بالمقاطع الأخرى في الصيغة الواحدة أو التركيب الواحد؛ فإنّ له وحدات ترتبط بالبنية اللغوية بدءا من أصغر مكوّناتها لتمتدّ إلى الكلمة فالجملة وتلك هي التي تشكّل أهمّ وحدات النبر وفيما يلي بيان ذلك:

أ/ النبر المقطعي:

يرتبط النبر غالبا بالمقطع باعتباره أقلّ الوحدات الصوتية التي يمكن للنبر أن يتحقّق فيها، ولهذا الارتباط مبرراته الفسيولوجية والفيزيائية، "فالمقطع هو وحدة مركّبة والنبر هو توزيع الطاقة العضلية على هذه الوحدة، كما أنّ المقطع يشتمل على قمة من البروز الطبيعي والنبر نوع آخر من البروز يلتقي مع هذا البروز ويدعمه... ولذلك فقد عدّ النبر صفة طبيعية للمقطع، ونسب إليه ويقع النبر عادة على قمة المقطع أي الحركة أو الصائت"¹؛ فعلاقة النبر بالمقطع هي علاقة عضوية تلازمية، إذ هما عمليتان رئويتان تعدّان الأساس الذي يبنى عليهما كلّ ما تبقى من الكلام، فالنبر ليس عنصرا تزيينيا في اللغة العربية، ولم تكن مشكلة عدم إدراكه إلّا لعدم إدراك بنية المقطع الصوتي العربي على حقيقتها.

¹ - ينظر: علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص332.

ب/ نبر الكلمة:

والمقصود بالكلمة هنا "الكلمة الصوتية التي هي عبارة عن مجموعة من الأصوات ذات معنى تنطق معا، وليس بينها فاصل صوتي أكبر من الفاصل الذي يكون بين المقاطع"¹.
ولكلّ كلمة من هذا النوع قالب نبري يشتمل عادة على جزء مبرز عن بقية الأجزاء، ويسمّى هذا الجزء بالمقطع الحامل للنبر أو المقطع المنبور، وينقسم نبر الكلمات إلى قسمين:

1- نبر الشدة:

وهو "ضغظ يستلزم علوّا سمعيا نسبيا لمقطع على غيره من المقاطع، فتكون دفعة الزفير في أحد المقاطع أقوى من الآخر"²، ويسمّي باحثون آخرون هذا النوع من النبر (النبر الزفيري)³، ويسمّيه آخرون (نبر التوتر)⁴، وهي مصطلحات تشترك في دلالتها على قوة النَّفس عند التّطق بالمقطع المنبور؛ ونبر الشدة نفسه ينقسم بسبب ثباته وتحركه في الكلمة إلى نوعين:

أ/ النبر الثابت: ويقصد به "أن يشغل النبر الأوجي (أعلى درجات البروز النبري أو النبر الأولي) موقعا محدّدا من الكلمة"⁵ ومثال هذا النبر في اللّغات الفنلندية والبولندية والفرنسية؛ ففي الفنلندية

¹ - المرجع السابق: علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص332.

² - ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصبيغ، ص281.

³ - ينظر: المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، ص93، وينظر أيضا: علم وظائف الأصوات اللغوية، عصام نور الدين، ص109.

⁴ - ينظر: علم الأصوات، بريثيل مالمبرج، ص188.

⁵ - ينظر: علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، ص266.

يقع النبر دائما على المقطع الأول¹، وفي البولندية يتخذ النبر موضعا ثابتا على المقطع قبل الأخير من الكلمة²، وفي الفرنسية يتخذ النبر موقعه على المقطع الأخير من الكلمة دائما³.

وتعدّ اللغة العربية من بين اللغات التي تمتاز بقواعد نبرية يثبت بموجبها النبر في المقطع المعين من الكلمة؛ لكن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنه ليس معنى ثبات النبر أنه إذا كان على المقطع الأوّل من صيغة (فاعل) أنه يكون على ذلك المقطع دائما مهما التصق بها من السوابق واللواحق والدواخل، فإذا قلنا أنّ النبر في فاعل على المقطع الأوّل، فإنّه يتغيّر إذا اتصلت بها سوابق أو لواحق مثل التنوين فاعلٌ ونلتمس هذا الأمر في قول أحد الباحثين: " ذكرنا قبل ذلك أنّ التنوين يغيّر نظام المقاطع في الكلمة، وما دام النبر له علاقة بهذه المقاطع فلا بدّ من أن يؤثّر التنوين في تحديد موضع النبر في الكلمة، نلاحظ ذلك عند نطقنا كلمة خالد بالسكون، فإنّ النبر يكون حينئذ على المقطع (خا)، ولكن إذا نطقنا هذا الاسم منونا فقلنا خالدٌ، فإننا نجد أنّ النبر قد انتقل من المقطع الأوّل (خا) إلى المقطع الثاني (ل) "4، فتغيّر البنية المقطعية في الكلمة العربية يغيّر موقع النبر.

ب/ النبر المتحرك: ويقصد به "أن يقع النبر الأوجي في مواقع مختلفة وغير محددة من الكلمة"5.

ومن اللغات التي تشتمل على هذا النوع من النبر اللغة الروسية والإنجليزية ففي اللغة الروسية على سبيل المثال تختلف الكلمتان Mu'ka التي يقع النبر فيها على المقطع الأوّل و: Muka التي يقع النبر فيها على المقطع الأخير في المعنى؛ فالكلمة الأولى تعني عذاب، في حين تعني الكلمة

¹ - الأصوات اللغوية، محمد علي الخولي، ص 160.

² - دراسة السمع والكلام: صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، 1991، ص 237.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض الجهاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ص 34.

⁵ - ينظر: علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 266.

الثانية الدقيق، وفي اللغة الإنجليزية تختلف الكلمتان Increase التي يقع النبر فيها على المقطع الأول و Incer'ase التي يقع النبر فيها على المقطع الأخير في كون الكلمة الأولى تعدّ اسماً بمعنى زيادة في الكلمة الإنجليزية، في حين تعدّ الكلمة الثانية فعلاً بمعنى يزيد.

ومهما يكن من أمر فإنّ اللغات التي تستخدم النبر للتمييز بين المعاني والصيغ تسمّى لغات نبرية؛ أما اللغات التي لا يقوم فيها النبر بدور تمييزي بين المعاني فتسمّى لغات غير نبرية.

ويمكن القول أيضاً من الناحية الفوناتيكية "أنّ اللغات ذات النبر الحر هي اللغات التي لا يمكن التنبؤ بموقع النبر الأوجي فيها بناء على البنية الفوناتيكية لها، بخلاف اللغات ذات النبر الثابت كاللغة العربية التي يمكن التنبؤ بموقع النبر فيها بناء على نسيج بنيتها الفوناتيكية"¹، وعليه فإنّ عملية تحديد النبر في الكلمة في اللغات ذات النبر الثابت تختلف باختلاف عدد المقاطع المكوّنة لها.

2- نبر الطول:

وهو "طول التلفظ بالصوت ليكون أطول زمناً في النطق"²، وقد سمّى عبد الصبور شاهين هذا النوع من النبر (نبر الطول)³ و(المدّة)⁴، وسمّاه عبد الله ربيع محمود (نبر الزمن أو الطول أو النبر الزمني)⁵، وسمّاه إبراهيم خليل (النبر الزمني)⁶، وسمّاه عبد القادر عبد الجليل (النبر المدي) و(النبر الطولي)⁷، وكلّها تسميات مرتبطة بمعنى الظاهرة.

¹ - ينظر المرجع السابق: علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 266.

² - النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوستية في القرآن، خالد عبد الحليم العبسي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م، ص50.

³ - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص26-36.

⁴ - المرجع نفسه، ص36.

⁵ - ينظر: علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص331.

⁶ - ينظر: في اللسانيات ونحو النص، إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ص64.

⁷ - ينظر: الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص242.

يقول إبراهيم خليل: "النبر الزمني: وهو الذي يحتاج النطق به مد الصوت برهة فيحسّ السّامع بالفرق في نطق المقطع المنبور عن سواه، كقول القائل يطلب من الطلبة الهدوء (هدووووووء)، أو يصف شيئاً بالبطء (بطييء)"¹.

ويستعمل هذا الطول وسيلة من وسائل التوكيد أو الانفعال يقول أحد الباحثين: "هذه الظاهرة موجودة أيضاً في اللغة العربية في الفصحى أو الدارجة حيث يستخدم الطول حيث يكون المتكلم مندهشاً أو منفعلًا أو لتأكيد ما حدث؛ فقد يطيل المتكلم من الحركة مثال (رائع) أو من الساكن (تحفة، مدهش)"².

وفي تمثيل الباحث بالطول في الصائت بـ (رائع) والطول في الصامت بـ (تحفة، مدهش)، ما يشير إلى أنّ نبر الطول ينقسم إلى (نبر الطول في الصوائت) و(نبر الطول في الصوامت).

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنّ الكلمة المكوّنة من عدّة مقاطع من الممكن أن تشمل على أكثر من نبر واحد غير أنّ درجات النبر في الكلمة الواحدة من أمثال هذه الكلمات لا تكون متساوية؛ لكن اللّغويين يختلفون فيما بينهم حول عدد درجات النبر الواقع على الكلمة الواحدة على النحو التالي³:

1- فمنهم من يرى أنّ النبر متساو بمعنى أنّ له درجة واحدة، غير أنّ الاختلاف في البروز يعود إلى عوامل أخرى تعزّز النبر ومن ذلك تواجد نمط تنغمي مع النبر على نفس المقطع المنبور، أو قيام اختلاف في طول الحركة التي في المقطع.

2- ومنهم من يرى أنّ النبر درجتين هما: النبر الأولي وهو النبر الأقوى، والنبر الثانوي وهو النبر الأضعف.

3- ومن اللّغويين من يذهب إلى وجود ثلاث درجات للنبر: هي النبر القوي، والنبر المتوسط، أو الثانوي، والنبر الضعيف.

¹ - المرجع السابق: الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص 64.

² - النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوسية في القرآن، خالد عبد الحليم العبيسي، ص 51.

³ - ينظر: علم أصوات العربية، النوري محمد جواد، ص 268، وينظر أيضاً: أسس علم اللغة، ماريوباي، ص 93-94.

4- ومنهم من يرى أنّ النبر أربع درجات هي: النبر الأولي، والنبر الثانوي وهو أضعف من النبر الأولي وأقوى من النبر الثالثي وهو أضعف من النبر الثانوي، والنبر الضعيف وهو أضعف درجات النبر جميعا.

ومن أمثلة الكلمات التي تشتمل على أكثر من نبر واحد في اللغة العربية فسيكفيكهمو فالمقطع يكُ ذو نبر قوي، والمقطع كُ ذو نبر ضعيف.

ج/ نبر المجموعة الكلامية:

يقصد بالمجموعة الكلامية هنا "الوحدة المكوّنة من أكثر من كلمة والتي يستطيع المتكلم أن يقف بين كلّ اثنين منها، دون أن يضيع تمايز عباراته الكلامية المنطوقة"¹، ويمكن أن نعدّ منها الأمثلة الآتية: جامع الأزهر/ جامعة الإسلام/ في الشرق والغرب.

ولكلّ من هذه المجموعات نظامها النبري الذي يتفق في مواضع النبر مع نظام الكلمة، أو لا يتفق تبعا لظروف معيّنة.

وللنبر على مستوى الكلام المتّصل وظيفة مهمّة ترشد إلى بدايات الكلمة ونهاياتها، فمن المعلوم أنّ الكلمة في سلسلة الكلام المتّصل قد تفقد شيئا من استقلالها، فقد تتداخل مع غيرها أو تفقد شيئا من مكوّناتها أو تدغم أطرافها في بدايات كلمات لاحقة، ومن هنا يبرز النبر عاملا من عوامل تعرّف الكلمة وتعرّف بداياتها ونهاياتها، وبخاصة في اللغات ذات النبر الثابت الجاري على قوانين مطردة كما هو الحال في اللغة العربية، "فهي قوانين وإن كانت متشعبة تشعب صور تصريفات الكلمة ومكوّناتها تمكّن العارف من التنبؤ بمواقع النبر ودرجاته"²، فالنبر الثابت نبر يمكن التنبؤ به، وتعرّف مواقعه بوضوح تام، وهذا هو الحال في لغتنا العربية الفصيحة كما يخبرها أهل الاختصاص والمعرفة اللغوية.

¹ - علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص332.

² - علم الأصوات، كمال بشر، ص515.

د/ نبر الجملة:

وقد سماه سعد مصلوح (النبر التأكيدي)¹، وسماه الخولي (النبرة التوكيدية)²، وسماه بسام بركة بركة (نبر الإلحاح)³، وهي اصطلاحات متقاربة ومرتبطة بمعنى الظاهرة. والجملة هنا كما يقول فون استن: "أصغر وحدة بلاغية تعبر عن فكرة معيّنة"⁴، أمّا المقصود بـ (نبر الجملة) هو "الضغط النسبي على كلمة من كلمات الجملة أو على ما كان في حكم الكلمة الواحدة ليكون ذلك الجزء المضغوط من الجملة أبرز من غيره من أجزاء الجملة"⁵، فمعنى نبر الجملة هو توزيع درجات النبر على أجزاء الجملة تبعاً لأهميتها عند المتكلم ولطبيعة الجملة ونوعها، فيعمد المتكلم إلى كلمة في جملته فيزيد من نبرها، ويميّزها عن غيرها من كلمات الجملة رغبة في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص، وقد يختلف الغرض من الجملة تبعاً لاختلاف الكلمة المختصّ بزيادة نبرها، ففي جملة عربية مثل:

سافر حمزة أمس للحج برا.

سافر حمزة أمس للحج برا.

سافر حمزة أمس للحج برا.

سافر حمزة أمس للحج برا.

سافر حمزة أمس للحج برا.

"ففي الجملة الأولى كان النبر على سافر لكون الحدث هو ما يراد تأكيده في الجملة، وفي الجملة الثانية كان النبر على حمزة لكون المسند إليه هو موطن الاستغراب أو ما يراد تأكيده، فقد يكون المسافرون كثيرون ولم يكن من المتوقع سفر حمزة معهم، فوقع النبر على اسمه تأكيداً لذلك، وفي

¹ - دراسة السمع والكلام: صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، سعد عبد العزيز مصلوح، ص 239.

² - الأصوات اللغوية، محمد علي الخولي، ص 167.

³ - ينظر: علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، بسام بركة، ص 101.

⁴ - علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، ص 333.

⁵ - النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوستية في القرآن، خالد عبد الحليم العبسي، ص 36.

الجملة الثالثة كان النبر على أمس لكون زمن الحدث هو موطن الاستغراب أو التأكيد فقد يكون سفر حمزة إلى مكة أمرا عاديا، ولكن حصوله أمس مع اقتراب زمن الحج مثلا هو محل الاستغراب، وفي الجملة الرابعة كان النبر على للحج، لكون المكان الذي سافر إليه حمزة هو ما يستغرب منه أو يراد تأكيده، فقد يكون حمزة رجلا كثير الأسفار، ويكون سفره أمرا معتادا لا غرابة فيه، إلا أنه غير معتاد أن يكون إلى مكة، وفي الجملة الخامسة كان النبر على برا لأنه قد يكون سفر حمزة أمس إلى مكة أمرا عاديا ولكن حصوله برا هو ما يراد تأكيده لسبب ما، مثل أن صحة حمزة لا تتحمل سفر البر، أو أن طريق البر غير آمنة أو نحو ذلك¹.

فنستنتج انطلاقا من هذه الأمثلة أن اللغة العربية شبةا باللغات النبرية من حيث توظيف النبر وتوزيع درجاته توزيعا مناسبا لمقاصد الكلام على مستوى الجملة فمن المعروف أن كل جملة أو عبارة تحتوي عادة على مجموعة من الكلمات النسبية وتختلف الأهمية النسبية باختلاف الجمل نفسها وباختلاف المقامات المناسبة لها فتتوزع هذه المقامات أو المواقف النحوية يؤثر حتما في درجة الأهمية بالكلمات ومن مؤشرات هذا الاهتمام توظيف النبر توظيفا مناسبا من حيث قوته وكيفيات توزيعه في الجملة.

وقد وجد بالنظر الدقيق أن الكلمات ذات الأهمية النسبية في الجملة العربية في المواقف العادية الحياضية هي التي تنتمي إلى الأجناس الصرفية الآتية:

- 1- الأسماء.
- 2- الصفات.
- 3- أسماء الإشارة أو أدوات الاستفهام.
- 4- المكملات بالحال أو التمييز أو الظرف.

¹ - المرجع السابق: النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوسيتية في القرآن، خالد عبد الحليم العيسى، ص36-37.

5- الأفعال الرئيسية"¹.

ومعنى هذا أنّ الحروف وكثيراً من الأدوات والضمائر الشخصية وأسماء الموصول ...، كلّها من الأجناس التي لا يصاحبها نبر واضح في الحالات الحيادية في الكلام المتّصل، ولا يعني هذا مجال أنّ هناك تفضيلاً بين كلمة وأخرى، وإتّما هناك أهميات نسبية للكلمات بحسب المقامات المختلفة، ومن مظاهر هذا الاهتمام توزيع النبر ودرجاته المختلفة توزيعاً يعدل درجة الاهتمام بهذه الكلمة أو تلك؛ فالكلمات ذات النبر العادي يلحقها نبر أقوى وأشدّ، والكلمات غير المنبورة في الحالات العادية تتحمّل نبراً من نوع معيّن، وفقاً لمقتضى كلّ حالة.

ومعنى هذا أنّ هناك استثناءات لقواعد النبر ودرجاته وطرائق توزيعه على مستوى الجملة في اللغة العربية ومن الأمثلة التي توضّح ذلك بالتركيز على الكلمات التي ليس لها نصيب من النبر في العادة على مستوى الكلمة المفردة، أو الكلمات التي لها نبر مقرّر؛ ولكنّها موظّفة في جمل ليس لها مقصد بياني خاص، أو في جمل ذات معاني حيادية ما يظهر مثلاً في حالات أو مقامات لغوية معيّنة تقتضي توظيف النبر توظيفاً لغوياً خاصاً يعدل حاجة المقام أو المناسبة ومنها مايلي¹:

1- عند إرادة التأكيد أو بيان المفارقة كما في نحو: (أنا لا أكل في الصباح عادة) ففي المواقف الحيادية يقع النبر على الفعل "أكل" والاسم "الصباح" ولكن في مواقف أخرى قد يقتضي الأمر اهتماماً بكلمات مختلفة بحسب الغرض المطلوب والمعنى المقصود. فقد يقع النبر على الضمير أنا عند إرادة التوكيد، أو بيان أنّ المتكلّم يعني نفسه بالذات لا غيره.

وقد يقع النبر كذلك على أداة النفي "لا" بقصد إزالة الشك عند السامع أو لتأكيد المعنى أو توضيحه. وربما يستوجب الأمر كذلك نبر كلمة "عادة" لبيان أنّ هذا السلوك من المتكلّم يمثل عادة عنده إذ قد يحدث أحياناً أن يأكل في الصباح على غير عادته.

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 519.

¹ - المرجع نفسه، ص 520-521-522.

وفي هذه الحالة تتغير حالات النبر المصاحبة للحالات الأخرى فالنبر القوي يصير وسيطا أو ضعيفا على حسب الحالة المعينة.

2- الأدوات والحروف قد يقع عليها النبر إذا وقعت في جمل مستقلة كما في نحو: هل فهمت؟ لا أو نعم، فكلّ من لا أو نعم في مثل هذه الحالات قد يصيها نبر من درجة عالية لأتّهما تكونان جملتين لهما كيانهما الخاص.

3- المكّمّلات فحسب، فقط، قط، البتة يقع عليها النبر هي الأخرى مثل: ليس هذا فحسب...

4- في التركيب الإضافي عندما ينضمّ اسم إلى آخر مكونين تركيبا إضافيا فالقاعدة العامة هي نبر الاسم الأوّل لا الثاني مثل: كرة القدم، نادي التحرير - معهد التمثيل...

ويظهر هذا بوجه خاص عندما تكون الإضافة إلى ضمير متصل مثل: بعضهم، كلهم...

هذا ما لم يكن للاسم الثاني أهمية خاصة وإلا وقع النبر عليه لا على الأوّل.

5- العبارات الاعتراضية لا يصيها النبر عادة، ولكن قد يقع موقعا يقتضي تأكيدها فيقع عليها النبر حينئذ قارن:

أمّا - وقد فهمنا ما مرّ - ينبغي....

ولكن مثلا أمّا - وقد نبهت عليك - فأنا غير مسؤول.

حيث قد يستوجب الحال والمقام نبر هذه العبارة الاعتراضية كلّها في المثال الأخير.

6- الأفعال المساعدة والناقصة يقع عليها نبر قوي عند إرادة التأكيد أو التركيز أو إظهار شيء من الاهتمام بما لغرض من الأغراض قارن:

قعد يحكى وهات كلام

ولكن قعد يحكى وهات كلام....

ففي المثال الأوّل يصيب الفعلين نبرهما العادي ولكنّهما في المثال الثاني يحملان نبرا أقوى وأشدّ إظهارا للتركيز أو توجيه الاهتمام.

وفضلا عن ذلك فهناك في العربية أساليب بعينها تقتضي مكوّناتها - مهما كانت أجناسها الصرفية- نبرا أقوى وأشدّ تأكيدا مدلولاتها ومقاصدها البيانية الخاصة التي جاءت هذه الأساليب وفقا لمقتضياتها "ومن هذه الأساليب أساليب التحذير والإغراء والتعجب والاختصاص، فكلّها بمكوّناتها تتلقّى نبرا أشدّ وأقوى ممّا تتلقّاه هذه المكوّنات في أساليب أخرى ليست من هذه الأبواب ونحوها"¹.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ توظيف العربية للنبر على مستوى الجملة بهذه الصورة التي تشبه سلوك اللغات النبرية على هذا المستوى ذاته لا يعني أنّها لغة نبرية بالمعنى الدقيق؛ ذلك أنّ المعنى في اللغات النبرية يخضع للتغيّر (وبخاصة على مستوى الكلمة) بتغيير مواقع النبر ودرجاته وكيفيات توزيعه وليس الأمر كذلك في اللغة العربية، فالنبر في العربية ذو قوانين ثابتة مقرّرة بحيث يقع في مواقع المعيّنة بحسب التركيب المنطقي للبنية اللغوية سواء أكانت هذه البنية كلمة أو جملة وكلّ الذي حدث ويحدث أحيانا هو أنّ النبر قد يأتي على درجات مختلفة من حيث القوّة أو التوسّط أو الضعف في بعض الجمل ومكوّناتها لأغراض تعبيرية خاصّة، ومعناه أنّ مواقع النبر لم تتغيّر وإن أصاب النبر شيء من التنوع في الدرجة بتنوع الأغراض والمقاصد، وفي كلّ الحالات ما يزال المعنى العام للجملة ثابتا، وإن بدت منه (بسبب تغيّر درجات النبر) ملامح دلالية إضافية، ثانوية أو هامشية، تفيد أغراضا مقصودة كالتأكيد أو شدّة الاهتمام أو المفارقة...؛ ولهذا الدور الأخير لتنوع درجات النبر في إظهار ملامح إضافية للمعنى حسب بعضهم العربية لغة نبرية على مستوى الجملة.

¹ - المرجع السابق: علم الأصوات، كمال بشر، ص 522.

3- أثر النبر في بناء الكلمة العربية:

إذا لم يقدر للنبر أن يكون ذا وظيفة فونيمية في العربية؛ فإنّ له أثراً كبيراً في تشكيل الأبنية العربية وسوف نعرض فيما يأتي محاولات لتفسير ظواهر في العربية اعتماداً على ظاهرة النبر:

أولاً: النبر وتطور الصيغ:

لقد بذل فوزي الشايب جهداً موسّعاً في بيان دور النبر في تغيير بنى العربية من جهة تطوّرها وتناسلها، وأمثله في ذلك كثيرة وسنكتفي ببعضها؛ لأنّ ما يجري في بعضها ينطبق في كثير من الأحيان على سائرهما، وفيما يأتي بيان ذلك:

المثال الأول:

قال فوزي الشايب: "فهو -أي النبر- المسؤول المباشر عن وجود بعض المزدوجات اللفظية، كما أنّه المسؤول المباشر عن تطوّر بعض الصيغ العربية في هذا الاتجاه أو ذاك، وتطبيقاً على ذلك ننظر في هاتين المجموعتين من الألفاظ:

(أ)	(ب)
ضمين	ضمن
فطين	فطن
فهم	فهم

إذا ما تأملنا هاتين المجموعتين، فإننا لا نتردّد في الحكم بأنّ إحدى المجموعتين قد تولّدت عن الأخرى، وأنّ صيغة (فعل) ها هنا قد تولّدت عن (فعليل) عن طريق انتقال النبر من المقطع قبل الأخير (عي) ممّا أدّى إلى انكماش هذا المقطع عن طريق اختزال حركته الطويلة، وذلك لأنّ هناك علاقة قوية بين النبر وطول المقطع، ففوق النبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكمّيته، وانتقاله عنه يؤدّي إلى تقلّصه وانكماشه¹.

غير أنّ خالد عبد الحميد العبسي يرى²: أنّ مثل هذا الرأي يفتح لنا أسئلة كثيرة حول أصالة صيغة من بين صيغتين يكون الفرق بينهما وجود صائت طويل بإحداها في مقابل صائت

¹ - ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 161.

² - النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوستية في القرآن، خالد عبد الحليم العبسي، ص 265.

قصير بالأخرى؛ فإما أن نجيب عليها كلها طردا للقاعدة وهو ما يحتمل الاستدلال المضني في كلّ مثال، وإما أن نتحاشى ترك دعاوى السبق الزمني، وهو الأسلم والأوفق للبحث اللغوي الحديث.

المثال الثاني:

رأى الشايب "أنّ النبر هو المسؤول عن وجود (فعال) و(فعاليل)، ورأى أنّه يفهم من كلام السلف في مثل (عناكب، عناكب) و(سفارج، سفاريج) أنّها صيغ تعود إلى اختيار المتكلمّ فله أن يختار الصيغة التي يريدّها، ويختلف الشايب مع هذا الرأي بحجة أنّ الذي يقول (عناكب) غير الذي يقول (عناكب)، والذي لغته (سفارج) غير الذي لغته (سفاريج)، فلا شكّ أنّ كلّ صيغة ترجع إلى قبيلة، والفرق بين القبيلتين يكمن في موضع النبر عند كلّ منهما، فالذي يقول عناكب يوقع النبر على المقطع (نا)، أمّا الذي يوقع النبر على الكاف يقول (عناكب)"¹.

وقال الشايب أيضا: "وإذا كان (مفعال) يكسر في العادة على (مفاعيل)؛ مثل مصباح مصاييح، ومنشار مناشير، اتّضح لنا أنّ (مفاتح) قد تولّدت عن مفاتيح عن طريق إيقاع النبر على المقطع (فا) بينما النبر في الصيغة الأصلية يقع على المقطع (تي) الذي قبل الأخير مباشرة، وانتقال النبر عن هذا المقطع أدّى إلى تقلّصه وانكماشه باختزال حركته الطويلة"².

المثال الثالث:

قال الشايب: "ولا يمكن تفسير نشأة اسم الاستفهام (كم) والأداة (مُنْدُ) إلّا على هذا الأساس، فالأصل فيهما (ك + ما)، و(من + ذو)، ثمّ بانتقال النبر من الجزء الأخير إلى الجزء الأوّل تصبح الكلمتان (كَم) و (مُنْدُ)، وبالمماثلة بين الحركات تصبح (مُنْدُ)"³.

¹ - ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 161-162.

² - المرجع نفسه، ص 162-163.

³ - ينظر المرجع نفسه، ص 164.

وهناك من يضيف أنّ هذا التطور ما زال محتاجا إلى افتراض أمر آخر، وهو "أنّ النبر بعد رحلة التغيرات تلك قد زال"¹؛ لأنّه لا يمكن تصوّر بقاء النبر وسبب ذلك أنّ كمّ مكوّنة من مقطع واحد فقط، ونبر الشدّة لا يكون على جزء من المقطع.

ثانيا: النبر وحذف الصوائت:

إضافة إلى تقصير الصائت أو تطويله هناك من يرى أنّ النبر يؤدّي إلى حذف الصوائت القصيرة نهائيا قال داود عبده: "ومن آثار النبر على كثير من اللهجات المعاصرة حذف العلة القصيرة إذا وقعت قبل مقطع منبور أو بعده بشروط سأذكرها بعد قليل:

كِتَاب (ك - ت - ب) ← كُتَاب (ك - ت - ب)

مُسَافِر (م - س - ف - ر) ← مُسَافِر (م - س - ف - ر).

وقد اقتصر هذا الحذف على الضمة والكسرة، دون الفتحة، في كثير من اللهجات المعاصرة كما يتّضح من مقارنة كلمات مثل: حَمُولَةٌ وحَمُولَةٌ حيث تحذف الضمة ولا تحذف الفتحة (أي أنّ الكلمة الأولى تلفظ حَمُولَةٌ بحذف الضمة، بينما تلفظ الثانية حَمُولَةٌ ببقاء الفتحة) ... غير أنّ الضمة والكسرة لا تحذفان إذا وقعتا قبل مقطع منبور أو بعده في جميع الحالات. فهما لا تحذفان مثلا في سَافِرٍ أو مُسْتَعَجِلٍ أو سُلْطَانٍ ويلاحظ من الأمثلة السابقة أنّ الضمة والكسرة لا تحذفان:

1- إذا تلتا مقطعا منبورا، ولكن لم يلهما علة أخرى في الكلمة (قارن بين سَافِرٍ مثلا، وسَافِرِي، حيث تبقى الكسرة في الكلمة الأولى وتسقط في الثانية).

2- إذا سبقتا مقطعا منبورا، ولكن حذفهما ينتج عنه توالي ثلاثة صحاح كما في مُسْتَعَجِلٍ².

¹ النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوستية في القرآن، خالد عبد الحليم العبيسي، ص 30.

² دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، دار جرير، عمان، ط1، 1431هـ - 2010م، ج1، ص 150-151.

وتابعت هذا الرأي نادية النجار فنسبت إزالة الحركة للنبر نفسه قالت: "قد يؤدي النبر إلى تقصير الحركات الطويلة ومن ذلك عامود أصبحت عمود، وحقوقات أصبحت حقدات، وكذلك جيران أصبحت جران. ومن ذلك حذف الضمة والكسرة وإبدالها بالسكون مثل (مُسافر) (مُسافر) و(كِتاب) أصبحت (كُتاب)، ولا يظهر ذلك مع الفتحة نحو (حُمولة) (حُمولة)، فالأولى تنطق بتسكين (الحاء) فتقول (حُمولة) على حين لا تتغير الثانية"¹.

ثالثا: النبر والوقف بالتضعيف:

وعلى أساس النبر فسّر لنا فوزي الشايب الظاهرة اللّهجية المعروفة بالوقف بالتّضعيف فقد روت لنا كتب التراث أنّ بعض العرب كان يشدّد آخر الكلمة عند الوقف فيقول مثلا: خالدّ، وجعفرّ، قال سيبويه عند حديثه عن صور الوقف عند العرب: "وأما التّضعيف فقولك: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، وهذا فرجّ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب"².

ويعزو فوي الشايب سبب هذه الظاهرة إلى "وقوع النبر على المقطع الأخير"³، وعلى هذا النحو فسّر إبراهيم أنيس هذه الظاهرة قائلاً: "ولم يكن من الممكن حذف التنوين، وإبقاء النبر إلّا بتشديد الحرف الأخير"⁴.

وعليه فإنّ زيادة كمية المقطع بفعل النبر قد تتحقّق أيضا بزيادة صوامته وذلك عن طريق التّشديد.

¹ - اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، دار الوفاء، الإسكندرية، د.ط، 2004، ص 83.

² - الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 169.

³ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، ص 163.

⁴ - في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص 128.

رابعاً: النبر والإمالة:

بعض المعاصرين يذهبون إلى أنّ النبر قد يكون سبباً للإمالة قال أحمد الفيومي: "بسبب النبر تمدّ الحركات القصيرة، وتبقى الحركات الطويلة كما هي دون أن تقصر أو تمال إمالة شديدة، كما يؤدّي إلى تضعيف الحروف أحياناً، بينما تحذف الحركات القصيرة، أو تقصّر الحركات الطويلة أو تمال إمالة خفيفة أحياناً في المقاطع غير المنبورة، فهو يؤثّر على عناصر المقاطع المجاورة"¹، ومن مظاهر ذلك نجد انحراف صوت المدّ فقد ظهرت الألف الممالة نحو الواو أو الألف المفتحة وكانت معروفة عند الحجازيين، وظهرت عندهم في أثناء كتابتهم المصاحف إذ دوّنوا الألفاظ (الحياة- الصلاة- الزكاة) مرسومة بالواو على النحو الآتي: (الحيوّة- الصلوّة- الزكوّة).

وهكذا نجد أنّ علاقة النبر بالمقطع وثيقة وهذه العلاقة لها فاعلية في توليد الصيغ وتفسير الظواهر اللغوية على أساس أنّ النبر يطيل المقطع، وأنّه قد يصاحب انتقاله عن مقطع ما تقصير لهذا المقطع، وأنّ المقطع المنبور من شأنه كذلك أن يؤثّر على الصائت المجاور له فيحوّل الضمة والكسرة إلى سكون، وقد يحدث أيضاً إمالة للصائت الطويل المجاور له؛ لكنّ علاقة النبر بطول المقطع في صنيع المعاصرين علاقة فضفاضة غير حاسمة لأنّ النبر يطيل المقطع تارة ولا يطيله تارة.

¹ - أبحاث في أصوات اللغة العربية، أحمد عبد التواب الفيومي، مصر، دار السعادة، القاهرة، ط1، 1991، ص 179.

المبحث الثاني: أثر التنغيم:

عندما نستمع إلى قطعة من الكلام الجيد تنقل أفكار أصحابها إلينا، وتعبّر تعبيرا صادقا عن إحساسهم ومشاعرهم، فإننا نتأثر بها ونفعل مع كل جزء فيها بالصورة التي يهدف إليها المتكلم، أو قريبا منها، فالكلام كجهاز برقي كلما دقّ المتكلم دقة معينة حدثت مثيلة لها في ذهن السامع، وبهذا يستطيع المتكلم الحاذق أن يضع أفكاره وأحاسيسه في ذهن سامعيه، وأن يجذب انتباههم إلى ما يريد، وأن يلفت أنظارهم عما لا يحب، وهو قادر أيضا على إثارتهم بمقدار قدرته على تهدئتهم "فالتأثير الصوتي من أهمّ المداخل إلى النفس البشرية"¹؛ لأنّ الكلام الإنساني يحمل كثيرا من عناصر الانسجام الصوتي حتى في غير النصوص الشعرية التي تتبع نظاما من التتابع المقطعي والإيقاعي تميّز به؛ إذ أنّ المتكلم الواحد ينوع في نطق الكلام على حسب الحاجة فلا يسير على وتيرة واحدة في نطق مقاطع كلامه، فهناك ارتفاع وانخفاض في درجة النطق بالأصوات لغرض يريده، ويطلق على نظام توالي درجات الصوت مصطلح التنغيم، وسوف نحاول فيما يلي بيان دلالاته اللغوية والاصطلاحية المتعارف عليها عند دارسي الأصوات اللغوية.

1- تعريف التنغيم:

أ/ التنغيم لغة: إذا أجهنا صوب معاجم اللغة قصد الاطلاع على ما حملته في مادة (نغم) وجدنا أنّ "نغم النعمة: جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، وهو حسن النعمة، والجمع نغم، قال ساعدة بن جؤية:

وَلَوْ أَنَّهَا ضَحِكَتْ فَتُسْمِعَ نَغْمَهَا رَعَشَ الْمُفَاصِلِ، صُلْبُهُ مُتَحَبَّبٌ

وكذلك نغم. قال ابن سيده: وعندني أنّ النغم اسم للجمع كما حكاه سيبويه من أنّ حلقا وفلكا اسم لجمع حلقة وفلكة... وقد تنغم بالغناء ونحوه، وإنه ليتنغم بشيء ويتنسم بشيء وينسم بشيء أي يتكلم به، والنغم: الكلام الخفي. والنعمة: الكلام الحسن...².

¹ - اللغة والمجتمع رأي ومنهج، محمود السعران، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، 1963، ص114.

² - لسان العرب، ابن منظور، مادة (ن غ م)، مج12، ص590.

فيُتضح من ذلك أنّ العرب أطلقت كلمة النّعمة مريدة بها جرس الكلام وحسن الصوت في القراءة ونحوها، وأمّا النغم فهو الكلام الخفي وهو أيضا حسن الصوت في القراءة أو الغناء.

ب/ التنغيم اصطلاحاً: هذا الاصطلاح هو من اصطلاحات المحدثين ويعدّ إبراهيم أنيس¹ أوّل الباحثين العرب المحدثين الذين أولوا هذا الموضوع اهتمامهم فهو عنده موسيقى الكلام، فقد تبث لديه بعد دراسة لتجارب حديثة على زمنه أنّ الإنسان حينما ينطق بلغته لا يتّبع درجة صوتية واحدة في النطق بالأصوات جميعاً، فالأصوات التي يتكوّن منها المقطع الواحد قد تختلف في درجة الصوت، وكذلك الكلمات قد تختلف فيها، وتوالي الدرجات الصوتية يشكّل نظاماً يسمّيه النغمة الموسيقية.

ومن هذا المنطلق عرّف التنغيم بمصطلحه الصوتي بأنّه "ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام"².

ونعته محمود السعران بقوله: "المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع والانخفاض في درجة الجهر في الكلام"³.

وعرّفه أحمد مختار عمر بأنّه "تتابعات مطردة من مختلف أنواع الدرجات الصوتية على جملة كاملة، أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجمل وأجزاء الجمل وليس للكلمات المختلفة المنعزلة"⁴.

فالاختلاف في درجة الصوت يميّز منه نوعان:

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 103.

² - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 164.

³ - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 192.

⁴ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 229.

1- "النغمة أو التون (Ton) وفيها تؤدّي درجات الصوت هذه دورها المميّز على مستوى الكلمة، ولذا تسمّى تونات الكلمة أو نغمات الكلمة (Word tones).

2- التنغيم وتؤدّي درجات الصوت فيه دورها المميّز على مستوى الجملة أو مجموعة الكلمات"¹.

ويظهر الفرق بين هذين النوعين حين يرى الدارس أنّ بعض اللغات دون غيرها تدعى باللغات النغمية لأنّها تعتمد النغمة فونيميا مفرّقا بين معنى وآخر من معاني الكلمة كاللغات الصينية والنرويجية والسويدية وبعض اللغات الهندية الأمريكية، على حين أنّ معظم اللغات المعروفة يمكن أن تدعى لغات تنغيمية لأنّ التنغيم على مستوى الجملة موجود فيها، وله وظائف نحوية كالتركيب والتعجب والاستفهام ونحو ذلك.

فنغمات الكلام دائما في تغيير من أداء إلى آخر ومن موقف إلى موقف، ومن حالة نفسية إلى أخرى، "وللنغمات مدى من حيث الارتفاع والانخفاض تحسّنه الأذن المدرّبة، فعندما ترتفع درجة التلّوين الموسيقي نحصل على تنغيم مرتفع والذي يعني وجود درجة منخفضة في مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر علّوا منها، وعندما تنخفض هذه الدرجة نحصل على تنغيم منخفض والذي يتحقّق عند وجود درجة عالية في مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر انخفاضا، أمّا إذا لزمّت هذه الدرجة مستوى واحد، فالحاصل إذن نغمة مستوية تتحقّق بوجود عدد من المقاطع تكون درجاتها متّحدة، وتسمّى صاعدة هابطة إذا غيّرت نوعها في اتجاهين إلى أعلى ثم إلى أسفل، وتسمّى هابطة صاعدة إذا غيّرت نوعها في اتجاهين إلى أسفل ثم إلى أعلى"².

فنستنتج من ذلك أنّ التنغيم يطلق على ارتفاع الصوت وانخفاضه وتلوّنه بوجوده مختلفة أثناء النطق على مستوى الجملة، وذلك للدلالة على معان مقصودة.

¹ - الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، تحسين عبد الرضا الوزان، دار دجلة، عمان، ط1، 2011، ص398.

² - ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص 533-534، وينظر أيضا: المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، ص244، وينظر أيضا: دراسات في اللسانيات العربية المشاكلة- التنغيم- رؤى تحليلية، عبد الحميد السيد، ص 52.

2 - علاقة النبر بالتنغيم:

تتفاعل الفونيمات الثانوية بعضها مع بعض في نسيج صوتي معقد، بالإضافة إلى أن لكل متكلم طريقة وسجية ذاتيتين تؤثران في تشكّل ذلك النسيج، وهو ما يخصّص كل متكلم بصفة كلامية خاصة، ويجعل ذلك النسيج سمة تميّز كلامه.

ويقع التداخل كثيرا في وصف الفونيمات الثانوية على مستوى التنظير وتحديد وظائفها وعلى مستوى نسبة أحد المعاني إلى إحداها في سياق ما، ومردّد ذلك إلى أن "ملاحظة الفونيمات الثانوية يكون أصعب عادة من ملاحظة الفونيمات الأولية، وذلك لأنها لا تظهر إلا في التركيب والاستعمالات الخاصة للأشكال الصوتية البسيطة"¹، وفي ذلك يقول تمام حسان: "أنّه يكثر أن يقف المرء على أحد المعاني باحثا عمّا إذا كان هذا المعنى وظيفة النبر بمفرده أو التنغيم بمفرده"²، فصلة النبر بالتنغيم صلة وثيقة.

ويمكننا أن نلمس ذلك بين التنغيم ونبر الطول (المطل وإشباع الحركات)، فاستطالة التنغيم في الجملة لا يتأتى حصوله إلا بتطويل أجزاء الجملة، فكلّ تنغيم يعتمد في ظهوره وتمدده على تطويل أزمان النطق بالوحدات الصوتية التي تتكوّن منها الجملة.

ويمكن أن نتبيّن تلك العلاقة بين التنغيم ونبر الطول في كلام ابن جني حين يقول: "وعلى ذكر طول الأصوات وقصرها لقوة المعاني المعبرّ بها عنها وضعفها ما يحكى أنّ رجلا ضرب ابنا له، فقالت له أمه: لا تضربه؛ ليس هو ابنك، فرافعها إلى القاضي، فقال: هذا ابني عندي وهذه أمه تذكر أنّه ليس مني، فقالت المرأة: ليس الأمر على ما ذكره، وإّما أخذ يضرب ابنه فقلت له: لا تضربه ليس هو ابنك، ومدت فتحة النون، فقال الرجل: والله ما كان فيه هذا الطول الطويل"³.

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن الشايب، ص158.

² - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (المغرب)، د.ط، 1994، ص230.

³ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج2، ص210.

فقد وقع بالتنعيم- تحوّل لدلالة جملة (ليس هو ابنك) من النفي المجرد إلى الاستفهام الاستنكاري، ولم يتأت ذلك إلا بتطويل الصائت (فتحة النون)، ونلاحظ ذلك في جواب الرجل (والله ما كان فيه هذا الطول الطويل)، وأيضا في قول ابن جني شارحا (ومدّت فتحة النون).

فيّضح من ذلك أنّ ثمة علاقة للتنعيم بنبر الطول، وأنّه كلّما قلّت مساحة الجملة الأفقية، كان اعتماد التنعيم على الصوائت المركزية في المقاطع أكثر ظهورا، حتّى إنّ التنعيم ليعتمد على الصائت المركزي الوحيد حينما تكون الكلمة النائبة مناب الجملة ذات مقطع وحيد، وعليه فكلّ ما يميّز التنعيم عن المطل المجرد أنماطه، فمن أنماط التنعيم الصاعد فالهابط أو الهابط فالصاعد أو المستوي؛ فالتنعيم هو التسلسل الحاصل في درجة الصوت، ويمكن إخضاعه لنظام خاص، يختلف هذا النظام من لغة إلى أخرى، ومعرفة هذا النظام مهمّة جدّا في اللغة موضوع الدرس وبعدمه يفقد الكلام صبغته الخاصّة، ويتعد عن النطق الطبيعي الخاص بكلّ لغة، "والبحث عن هذا النظام، وتسلسله في الكلام العربي يحتاج إلى عون خاص من الموسيقين العرب"¹.

لأجل ذلك نجد أنّ بعض دارسي الأصوات قد أطلقوا "النبر الموسيقي"² بمقابل التنعيم وهو الذي يستسيغ تنوّعات في علوّ النغمة الحنجريّة، والنغمة هي التي تحمل المعنى، والعلوّ النسبي هو الذي يهّم اللّغوي.

وقد درس سلمان العاني العلاقة بين النبر ودرجة الصوت فقرّر " أنّ درجة الصوت تختلف عن النبر لأنّها لا تنبني على شدّة الصوت، ولكنّها تعتمد بشكل أساسي على الذبذبة الأولية النسبية التي تتوالى إلى داخل التعبير، ولا يعني هذا أنّ النبر ودرجة الصوت لا يقعان على نفس المقطع في

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 104.

² - علم الأصوات، بريثيل المبرج، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص 191.

التعبير، بل كما يمكن لدرجة الصوت أن تعمل مستقلة عن النبر فإنه يمكن أن يجتمعا على نفس المقطع"¹.

فالنبر يخالف التنغيم في الحدود والدلالة وفيما يلي بيان ذلك:

أولا الحدود: حدود التنغيم أوسع من النبر؛ فالأصل في حدود التنغيم هو الجملة، يبدأ من أول الجملة وينتهي في آخرها؛ أما النبر فأنواع:

- النبر الجملي، ويكون على كلمة من كلمات الجملة.

- النبر الكلمي، ويكون على مقطع من مقاطع الكلمة أو صوت من أصواتها.

ثانيا الدلالة: تعود دلالة النبر إلى نوعه:

- فالنبر الجملي تتعلّق دلالاته بالمستوى التركيبي.

- النبر الكلمي وهو نوعان:

الأول: نبر الشدة وله حالتين، إمّا أن يكون ذا وظيفة فونيمية؛ فهو ذو دلالة صرفية أو معجمية، وإمّا أن يكون ذا وظيفة تطريزية فهو لا دلالة له، وإمّا يعدّ حينئذ جزءا من البنية الصوتية للكلمة.

الثاني: نبر الطول ودلالته الانفعال والاندهاش أو تأكيد وصف ما في الكلام.

أما دلالة التنغيم فهي دلالة عامة على مستوى الجملة، وهي: الاخبار والاستفهام والاستنكار والتعجب، وكما قال تمام حسان: "وبه - أي التنغيم - يرتبط معنى الجملة إثباتا أو تأكيدا أو استفهاما أو انكارا أو غير ذلك"².

¹ ينظر: التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، سلمان حسن العاني، ص 141.

² البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ-1993م، ص262.

وللتنعيم دلالة أخرى تتعلّق بمشاعر المتحدثين من أجل ذلك قال مالمبرج:
 "وبفضل الاختلافات النغمية يستطيع المتكلم التعبير عن سائر أنواع الحالات النفسية والعاطفية
 (كالرضا، والغضب، والحيبة، والاحتقار، والكراهية...¹، وقال صلاح حسنين: " إنَّ اختلاف
 التنعيم هو الذي يساعدنا في التعبير عن مشاعرنا وحالاتنا الذهنية المختلفة. هذا من ناحية، ومن
 ناحية أخرى يساعدنا على أن نغيّر معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام أو إلى التعجب"².

وعليه فالتنعيم إمّا أن يكون مرتبطاً بالدلالة على المعنى النحوي للجملة؛ أو بالتعبير عن
 مشاعر المتحدث، وارتباط التنعيم بالدلالة العامة للجملة جعله أكثر الفونيمات الثانوية حضوراً
 وإن استلزم ذلك انتقال موضعه الأصلي، ولو قصرت الجملة فكانت كلمة واحدة فإنّ التنعيم
 يقصر معها ويلازمها ويبقى على مستواها، حتى إنّه لينزل إلى مستوى المقطع حين تكون تلك
 الكلمة مكوّنة من مقطع واحد.

ومّا سبق نستنتج أنّ علاقة النبر بالتنعيم هي علاقة جزء بجزء يتشكّل منها ومن غيرها
 من الفونيمات الثانوية النسيج الصوتي النهائي للجملة، والصلة الوثيقة بين النبر والتنعيم يمكن
 ملاحظتها في أنّهما يشتركان في خاصية فزيائية واحدة حيث يستفيد كلاهما من الوحدة الصوتية -
 المقطع-، وفضلاً عن ذلك فإنّه كما يمكن للتنعيم أن يعمل مستقلاً عن النبر فإنّه يمكن أن يجتمعاً
 في نفس المقطع.

¹ - ينظر: علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ص 192.

² - المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، ص 102.

3- دور التنغيم في التحليل والتشكيل اللغوي:

يعتبر التنغيم ملحظاً ثابتاً في مناهج التحليل اللغوي الحديث؛ إذ يرى ساپير أنّ " النغم في اللغة يكون تحوّلاً قواعدياً، فالتنوّع في التنغيم ظاهرة ضرورية في معظم لغات العالم"¹. كما يرى فيرث أنّه "لا يمكن أن يتمّ دراسة جادّة لعلم اللغة الوصفي لأية لغة منطوقة، ما لم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية، وأنماط تنغيمية موثوق بها، وإنّه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحديد صوتي لعناصره، أو بدون التعرّف على هذه العناصر بواسطة التلوين الصوتي، كما تحدث أحياناً. أمّا النحو فهو ناقص بدون دراسة الأنماط التنغيمية"². ويرى تشومسكي أنّ "البنية السطحية هي التي تقرّر من خلال التنغيم الصوتي ماهية المعلومات الجديدة أو الهامة التي تحتويها الجملة، وكذلك ما تتضمنه من مفترضات مسبقة، ويدعو هذه المعلومات الجديدة بالبؤرة التي يتركز فيها تنغيم الجملة، فيما يشير بالمفترض المسبق إلى ما يقصد ضمناً بالجملة"³.

كما جعل بعض المحدثين التنغيم "عنصراً من عناصر التحويل التي تنقل الجملة من المعنى الأساسي إلى المعين المقصود في أساليب التعبير المختلفة، وقد مثّل لها من الأساليب الانفعالية"⁴. فيبدو جلياً ممّا تقدّم من أقوال أنّ التنغيم جزء من النظام اللغوي له دوره الفاعل في تحديد الوحدات المعنوية في الكلام، فمن المعلوم أنّ الكلام يتألّف "من وصلات قصيرة، ومتوسطة

¹ - دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة- التنغيم- رؤى تحليلية، عبد الحميد السيد، نقلاً عن:

Language chap, Sapir, p 78-81.

² - ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص 605-606، نقلاً عن: Papers in Linguistics, Firth, 18.

³ - المرجع السابق: دراسات في اللسانيات العربية المشاكلة- التنغيم- رؤى تحليلية، عبد الحميد السيد، ص 59، نقلاً عن:

تشومسكي والثورة اللغوية، جون سيرل، ص 141.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها، نقلاً عن:

Various Elements ascer taining meaming in arabic grammarar, journal of semitic studies, amaire, p41.

وطويلة تتخللهما وقفات متنوّعة، وتتألف كلّ جملة بدورها من وصلات، ومن عدد المفردات لها إيقاع معيّن يظهر في خطّ الجملة البياني.

ومن المعلوم أيضا أنّ إمكانية الدفق الصوتي محدودة، إذ لا يستطيع المتكلّم أن يتلقّظ إلا بمجموعات كلامية، تطرد مع النفس التي تطلق عددا من المقاطع الصوتية، تتراوح كمّيتها بين سبعة مقاطع كحدّ أدنى وخمسة عشر مقطعا كحدّ أقصى.

ومن المعلوم أيضا أنّ النَّفس يعمل في الوصلات الصوتية على الشكل التالي:

- يتدقّق الصوت بشدّة في مطلع الوصلة.
- يسير بعد ذلك على وتيرة واحدة.
- يتباطأ لدى وصوله إلى نهاية المجموعة، وذلك بسبب تراخي الضغط العضلي، وضعف قدرة التلقّظ¹.

لكن قد يتغيّر اتجاه النّغمة في منتصف الجملة كليّة، فيدعى هذا النوع من الصعود والهبوط في درجة الصوت ككلّ بالتنعيم الذي يقوم بربط وحدات المقاطع التركيبية للجملة المتتالية فيما بينها، "ويعتبر المقطع الوحدة الصوتية الأساسية التي تتركز عليها دراسة التنعيم لاسيّما درجة الصوت التي يلفظ عليها، فقد يلفظ المقطع على نغمة عالية أو نغمة منخفضة أو على نغمة متقلّبة صعودا ثم هبوطا أو بالعكس"²، وهذا يساعد في تحديد الجملة ونوعها دون أي تغيير في مكوّناتها الفونيمية والمرجعية؛ فبالتنعيم يمكن تمييز التّركيب اللّغوي التّقريبي من التّركيب الاستفهامي بلا إضافة أيّ أدوات ولا أسماء تفيد الاستفهام.

فوظيفته نحوية دلالية مهمّة، وذلك يعني أنّ اللّغات التنعيمية هي لغات يمكنها أن تستغل التنوّعات الموسيقية، واستعمالها في الكلام بطريقة تمييزية يمكنها أن تفرّق بين المعاني، إذ يبدو واضحا جيّلا " أنّ اختلاف التّنعيم يعود إليه الفضل في إمكاننا التّعبير عن مشاعرنا، وحالاتنا

¹ - ينظر: علم وظائف الأصوات اللغوية، عصام نور الدين، ص 119.

² - ينظر: مدخل إلى الصوتيات، محمد اسحاق العناني، دار وائل، عمان، ط1، 2008، ص 94.

الذهنية من كلّ نوع، إذ يمكن في معظم اللغات أن نغيّر الجملة من أسلوب إلى آخر من خبر إلى استفهام إلى توكيد إلى انفعال إلى تعجب ... دون تغيير في شكل الكلمات المكوّنة، ومع تغيير فقط في نوع التنغيم¹.

فالتعبير العامي المصري مثلاً: "لا يا شيخ"، يمكن أن يأتي للدلالة على معانٍ أسلوبية كلامية متعدّدة، ولمواقف متعدّدة فمرّة يصلح للتعبير عن الاستفهام، ومرّة عن عدم الاهتمام ومرّة ثالثة يفيد نفي كلام سابق، أو إنكاره، ومرّة رابعة دالاً على الاحتقار والاشتمزاز، فهذه المعاني تظهر في أثناء صعود نطقي أو هبوط، أي باستعمال التنغيم استعمالاً دقيقاً، وبه يمكن أن نتدوَّق معانيه²، ومن ثمة فإنّ له خصيصة الوظيفة النحوية في تحديد نوع الأسلوب الذي يأتي عليه الكلام أي الجملة، من إثبات، أو نفي، أو استفهام، أو غير ذلك ممّا لم يستعمل فيه أداة تختصّ بأسلوب معيّن.

ويمكن أن نمثّل لذلك في الفصحى بمثال "أن تقول لمن يكلمك ولا تراه - أنت محمد - مقرراً ذلك أو مستفهماً"³، أمّا الطريقة التي يمكن بها معرفة الأسلوب فتتحدّد برفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام؛ ولكنّ من غير التنغيم في هذا المثال وما أشبهه لم يكن شيئاً، إذ يبقى المثال على ما هو عليه من ترتيب كلماته في الجملة، والبناء في الكلمة الأولى، والإعراب في الكلمة الثانية، كلّ ذلك ليس من شأنه أن يصلح للتفريق بين نوعي الأسلوبين، لكنّ التنغيم هو محطّ الخلاف الوحيد للتفريق بين الأسلوبين، وإيضاحهما، وما دام التنغيم كذلك، فإنّه يعدّ إذن من الناحية الدلالية ذا وظيفة نحوية أمّا وظيفته الصوتية فهي النسق الصوتي الذي يستنبط التنغيم منه، والوظيفة النحوية لا يمكن ملاحظتها في اختلاف علوّ الصوت وانخفاضه فحسب، بل في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في الأنموذج التنغيّمي.

¹ - ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 230.

² - ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص 540.

³ - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 164.

وثمة أمثلة عديدة وردت في تراثنا العربي سواء ما كان منها شعرا أو نثرا، يمكن تحديد هويتها النحوية ودلالاتها المعنوية بالتنعيم وقيمه المحددة في اللغة العربية نذكر منها¹:

- قول عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ):

ثُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ².

فالتنعيم بالنغمة الصاعدة على مقاطع كلمة: تحبها، هو المبيّن لدلالة الاستفهام في هذه الكلمة، وهذا التنعيم قد أغنى عن أداة الاستفهام في البيت فحذفت أداة الاستفهام، وبقي معنى الاستفهام في البيت.

ويمكن أيضا أن نفهم من بيت عمر بن أبي ربيعة، مع تغيّر الهيكل التنظيمي للتنعيم معنى التقرير للتأنيب، أو للتعبير عن الإلجاء إلى الاعتراف!.

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي

مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ³، حيث يذكر المفسرون أنّ جملة تبتغي: جملة استفهامية: وتفسيرها: أبتغي؟ إشارة إلى أنّ همزة الاستفهام محذوفة، وهي الدالة على الاستفهام.

بينما يذهب الأصواتيون إلى أنّه ليس في الأمر حذف للهمزة الدالة على الاستفهام، وإنما اكتسب الاستفهام هنا في الآية الكريمة من التنعيم الصوتي لهذه الكلمة في إطار النغمة الصاعدة التي تدلّ على الاستفهام.

¹ - ينظر: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام بهنساوي، ص 237-244، وينظر أيضا: علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 275-276.

² - ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996، ص 30.

³ - سورة التحريم: الآية: 01.

وأما ما ورد في قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ

مِنَ الْخَاطِئِينَ¹، فإنّ كلمة يوسف في موقع المنادى محذوف الأداة، والتنغيم هو القرينة المحدّدة لإفادة دلالة النداء النحوية "فمجيء المنادى في الآية الكريمة دون الأداة لم يعدم أو يبلغ وظيفتها ودليل ذلك هو ورود لفظ يوسف بلون نغمي مميز لها وهو غير اللّون النغمي الذي يكون في حالة وجود الأداة"²، حيث تكون نغمته صاعدة بقوة، وقد أغنت عن المحذوف من الأداة بل تعدّ هي الأداة المنطوقة تنغيماً.

وأما ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنٌ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ

نَجْزِي الظَّالِمِينَ³، فكلمة جزاؤه وردت مرّتين 1- قالوا جزاؤه 2- فهو جزاؤه، واستقامة المعنى في الآية الكريمة، وإبراز المدلول للكلمتين، لا يكون إلّا بالتنغيم ففي الأولى تكون النغمة صاعدة لإفادة الاستفهام من قبل إخوة يوسف، وفي الثانية تكون النغمة هابطة لإفادة إقرار الجزاء عليه.

وإذا ما تصفّحنا المصدر الثاني (الحديث النبوي الشريف) وجدنا "ما ورد في صحيح البخاري ومسلم ذلك الصحابي الذي جاء إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم يسأل عن حال رجل بقوله: (وإن زنى وإن سرق) فأجابه رسول الله عليه الصلاة والسلام (وإن زنى وإن سرق) فكانت

¹ - سورة يوسف: الآية: 29.

² - النبر والتنغيم في اللغة العربية- دراسة وصفية وظيفية-، والي دادة عبد الحكيم، ماجستير في اللسانيات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 1997-1998، ص 80.

³ - سورة يوسف: الآية: 75.

جملة الرجل بنغمة صوتية صاعدة وهي نغمة الإستفهام، وكانت إجابة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنغمة صوتية مستوية وهي نغمة الجواب¹.

وإذا كان التنغيم هو الذي فرّق بين المعاني النحوية للجمل السابقة فإنّه يشارك كذلك في أداء هذا الدور إذا كان في الجملة ما يدلّ على هذه المعاني مثل أدوات الاستفهام أو النفي وما يشبه ذلك كما في بيت الشاعر جميل بن معمر (82هـ):

لَا. لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا².

فالتنغيم في هذا البيت أيضا هو الوحيد الذي يجيب عن السؤال حول دلالة لا النافية النحوية: عمّا إذا دلّت على التوكيد اللفظي بحرف على مثل صورته كما ذكر العلماء العرب، أم أنّها جملة نافية كاملة الأركان يحسن السكوت عليها.

ومن الواضح أنّ هناك فرقا بين أن تكون لا حرف نفي مؤكّدا، أو جملة كاملة الإفادة يستحسن السكوت عليها، حيث يتطلّب التوكيد وصل الكلام بنغمة صاعدة، وفي حالة كونها جملة كاملة الإفادة يحسن السكوت عليها بوقفه يتطلّب ذلك نغمة هابطة يستأنف بعدها الكلام.

- ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واختَلَطَ جَاءُوا بِمَدَقٍ! هَلْ رَأَيْتَ الدُّبَّ قَطُّ؟³.

¹ - علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، علي حسن مزيان، ص 116.

² - ديوان جميل شعر الحب العذري، جمع وتحقيق وشرح د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، ص 79.

³ - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1، 1421هـ-2000م، ص116، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1997م، ج2، ص109.

حيث ذكر النحاة أنّ النفي بالجملة لا يكون إنشائيا أو طلبيا، ولذلك نجدهم يلجئون إلى تأويل ما ورد على خلاف ذلك؛ حيث نجدهم في هذا البيت يقدرّون جملة: هل رأيت الذئب قط؟ على تأويل محذوف صفة لمذق، ويكون التأويل: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط.

بينما يجد علماء الأصوات لذلك تفسيراً آخر هو أنّ هذه الجملة ليست استفهامية، وإن صدرت بأداة من أدوات الاستفهام في العربية: هل، وإنما هي جملة تفسيرية أو توضيحية، تحمل سمات الجمل الخبرية في معناها وفي خصائصها، والحكم الفاصل في تحديد هذه الدلالة هو التنغيم الصوتي لها، حيث نجد النغمة الهابطة، تبعدها عن دلالة الاستفهام.

ومثل هذا الحكم ينطبق على ما جاء في قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾¹، وقوله أيضا: ﴿اتَّعْبُدُونِ مَا تَنْحِتُونَ﴾²، وقوله أيضا: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾³، فقد اشتملت كل من هذه الآيات، على أداة استفهام معيّنة، ولكنّ اللحن التنغيمي الذي يصاحبها، ويصاحب الجملة التي تضمّنتها في أثناء النطق، يجعلها ويجعل الجملة أيضا تزايل الاستفهام الذي وضعت له أساسا إلى معانٍ أخرى، هي على الترتيب النفي، والانكار والتهويل.

ولا يقتصر دور التنغيم على التفريق بين أتماط الجمل، استفهامية كانت أو خبرية أو تعجّبية ... وإنما يقوم بدور رئيس في تحديد العناصر المكوّنة للجملة، فالكلام - ابتداء - يتكوّن من سلسلة من الأصوات المتتابعة التي ينزلق فيها كلّ صوت من سابقه، ومن أحواله وهيئاته أنّه ينطق

¹ - سورة الرحمن: الآية: 60.

² - سورة الصافات: الآية: 95.

³ - سورة القارعة: الآية: 1-3.

بأنساق ومنحنيات نغمية مختلفة تتراوح بين الصعود والاستواء والهبوط في درجة الصوت، وقد أجمع علماء الأصوات على أنّ العملية المهمّة في إنتاج الكلام هي عمليّة التنفس، ويشيرون إلى أنّ معظم الأصوات اللغوية يحدثها تيار من الهواء له بداية ونهاية، ومن الممكن التأثير في هذا التيار بقطعه أو تجزئته في مواضع مختلفة عبر مبتدئه ومنتهاه على النحو التالي:

"(//) وقف بنغمة هابطة يدلّ على انتهاء معنى الجملة، وأنّ فسحة زمنية يسيرة ستتبع ذلك قبل استئناف الكلام.

(/) وقف بنغمة متوسطة لا هابطة ولا صاعدة تدلّ على عدم تمام الكلام.

(T) وقف بنغمة متوسطة أيضا يدلّ على عدم تمام الكلام، وزمن الوقف هنا دون الوقف السابق ودون تنفس وعلى هذا ففي جملة نحو:

هذا الرجل الصادق

يمكن تحليلها نحويا هكذا:

هذا T الرجل الصادق //

أو هكذا:

هذا الرجل T الصادق //

أو هكذا:

هذا الرجل الصادق بنغمة هابطة صاعدة.

فعلى الأوّل يكون (هذا) مبتدأ خبره الرجل، و(الصادق) صفة.

وعلى الثاني يكون (هذا) مبتدأ خبره (الصادق)، و(الرجل) بدل.

وعلى الثالث يكون (هذا) مبتدأ والرجل بدل، و(الصادق) صفة، مع توقّع حذف عنصر لغوي ينضم إلى العبارة الموجودة لتصير جملة ذات معنى يحسن السكوت عليها"¹.

¹ - دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة - التنعيم - رؤى تحليلية، عبد الحميد السيد، ص 62.

وعليه فالفيصل في هذا التحليل هو اختلاف موضع الوقف ونوع النغمة المصاحبة له، وعلى هذا الإختلاف تتحدّد العناصر اللّغوية المكوّنة للحدث الكلامي.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّه قد يحصل أن يقف المتكلّم قبل تمام المعنى على نغمة مستوية، لا هي بالنغمة الصاعدة ولا هي بالنغمة الهابطة، كما اتّضح من الأمثلة السابقة وكما هو الحال أيضا في الوقف عند كلّ فاصلة في الآيات القرآنية في سورة القيامة حيث يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُجُ¹، "فالوقف على البصر، والقمر أولا، والقمر ثانيا، وقف على معنى لم يتم، فتظالّ النغمة مستوية مسطّحة في الكلام دون صعود أو هبوط.

أمّا الوقف عند المفر فالنغمة فيه هابطة، لأنّه وقف عند تمام المعنى الاستفهامي بغير الأداة، أي الاستفهام بالظرف"².

كذلك يساعد التنعيم على التوزيع التحليلي للنصّ الواحد ممّا يترتّب عليه إيضاح أنواع الجمل وعددها والوقوف على الإعراب؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ³ فهذه الآية الكريمة تحمل القراءات التالية ومع كلّ قراءة سيتحدّد المدلول من الإعراب وهذا بيان لذلك⁴:

1- ذلك الكتاب / لا ريب فيه / هدى للمتقين //

جملة اسمية جملة لا النافية للجنس جملة اسمية محذوفة المبتدأ

¹ - سورة القيامة: الآية 7-8-9-10.

² - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص230.

³ - سورة البقرة، الآية 2.

⁴ - ينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ - 2000م، ص119.

2- ذلك الكتاب لا ريب فيه / هدى للمتقين //.

مبتدأ بدل الجملة خبر الجملة خبر ثان

3- ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين //.

مبتدأ بدل الجملة حال خبر المبتدأ

ولا شك أنّ التنغيم الذي يلابس الآية السابقة ليس فيه تنغيم استفهام فهو كلّ تنغيم إخباري، وموضع ذلك التنغيم ونوعه (متوسط أو هابط) هو الذي أدّى إلى أن تكون كلّها جملة واحدة أو جملتين أو ثلاث جمل.

"ويعدّ باب الاختصاص من أبواب التحوّ العربي التي تحتاج إلى أبواب التنغيم وهياكله المختلفة لإفادة دلالة الاختصاص، حتى لا يقع اللبس في إفادة معنى الإخبار.

ففي قولنا: نحن - العرب - أكرم الناس أخلاقاً.

فإنّ كلمة العرب منصوبة على الاختصاص، ولكن التنغيم الصوتي كما يمكنه تحديد كونها للاختصاص، بأن تكون نغمتها صاعدة، للدلالة على أنّ الكلام لم ينته، يمكنه أيضاً أن يحدّد كونها خبراً؛ لأنّه يتطلّب نغمة هابطة للدلالة على تمام الكلام"¹.

فمما تقدّم قد اتّضح أنّ التنغيم مهمّته حلّ الكثير من الإشكالات الدلالية اللغوية التي تتصل بالأصوات وسياقات الكلام التنظيمية "فهو يلعب دوراً فاعلاً في التقرير والتوكيد والتعجب والاستفهام والنفي والانكار والتهكم والزجر، وغيرها من أنواع الفعل الإنساني كالغضب واليأس والفرح والحزن عن طريق التلوين في الدرجات التنغيمية بمستوياتها المختلفة العليا والمتوسطة والهابطة"².

¹ - الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص 239.

² - التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، سهل ليلي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان، 2010، ص 14.

كما اتضح أيضا أنّ التنغيم ينهض بتفسير كثير من الظواهر النحوية كتحديد العناصر اللغوية المكوّنة للجملة، ومسألة تعدّد وجوه الإعراب ممّا يقدّم دليلا على أنّ التنغيم جزء لا يتجزأ من النحو.

ومهما يكن من أمر فإنّ التنغيم لا يتمّ اكتشاف دوره وأهميته في التحليل اللغوي إلاّ بربطه بظاهرة المقطع الصوتي؛ لأنّ الصور النطقية تتحدّد بموجب أنماط التنغيم من صعود، وهبوط، واستقرار على مستوى المقاطع، وقد اتضح لنا ذلك ممّا تقدّم عرضه حيث وجدنا أنّ علاقة المقطع بالتنغيم وثيقة لا يمكن انفصالها وهما معا ظاهرتان صوتيتان تزدوجان مع البنية اللغوية للتركيب؛ فتساعد على فهم قيم التراكيب ودلالاتها، وتنهض بتفسير كثير من الظواهر النحوية.

المبحث الثالث: أثر المفصل الصوتي:

إنّ اللغات تشتمل بوجه عام على ثنائيات صغرى من عبارات أو مركّبات ولا يستطيع أحد أن يميّز بين عناصرها إلاّ في موضع الفصل *Juncture*، ومن هنا جاء عند اللغويين فونيم المفصل، وقد يسمّيه آخرون: الانتقال "Transition"، وسوف نحاول فيما يلي التّعرف على هذا الفونيم غير التركيبي والدور الذي يقوم به في اللغة العربية.

1- تعريف المفصل الصوتي:

أ / لغة: لقد وردت مادة فصل دالة على معان أهمّها¹:

بون ما بين الشيئين، والقطع، والقضاء بين الحق والباطل، والحاجز بين الشيئين، وواحد الفصول، والتفصيل: التبيين.

¹ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص 521-524.

وهي أيضا: الخرزة التي تفصل بين الخرزتين في النظام. وقد فصلّ النظم أي جعل بين كلّ لؤلؤتين خرزة.

ب/ اصطلاحا: المفصل يسمّى كذلك الانتقال وهو عبارة عن: "سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر"¹، فهو مصطلح فونولوجي يستعمل للدلالة على الملامح الصوتية التي تتّصف بها حدود الوحدات القواعدية، كالمورفيم، أو الكلمة، أو التركيب، أو الجملة، ومن هذه الملامح السّكوت الذي يغلب أن يكون خفيفا.

2- تصنيفات المفصل الصوتي:

لهذا الفونيم غير التركيبي أنواع مختلفة وذلك تبعا لإعتبارات عدّة:

فهو حسب المدّة الزّمنية التي يستغرقها "إمّا أن يكون محسوسا فيكون حادّا، وذلك كالمفصل بين كلمة وأخرى، ويرمز إليه بعلامة /+/, ويسمّى في هذه الحالة مفتوحا: Open Juncture وإمّا أن يكون خفيا بسبب قصره الزّمني، كذاك الذي يكون بين مقاطع الكلمة الواحدة، ويسمّى في هذه الحالة مغلقا Closed Juncture، ويرمز إليه في الكتابة بعلامة //"².

وما تجدر الإشارة إليه أنّ المفصل المفتوح من شأنه أيضا أن يكون داخليا وذلك بالانتقال المفتوح داخل الكلمة.

أمّا بحسب درجة الصوت " فإمّا أن يكون ثابتا ويمثّل له بسهم أفقي (←) أو خط مائل (/)، وهو يقع عندما يبقى نمط درجة الصوت أو طبقتة ثابتا في المنطوق ومن أمثله في العربية حدّا البدل في الجملة العربية التالية:

المتني/ أحمد بن الحسين أشهر شعراء العربية.

¹ - أسس علم اللغة، ماريوباي، ص95.

² - ينظر: قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص161.

ومن شأن المفصل تبعا لهذا الاعتبار أن يأتي أيضا صاعدا ويمثل له بسهم صاعد (↑) أو بخطين مائلين (//)، وهو يقع عند ارتفاع درجة الصوت قبل السكوت، ويرد مثل هذا النوع من المفصل في حالة تعداد المفردات، أو في نهاية استفهام ومن أمثله في العربية جملة الاستفهام التالية: هل أعجبك الكتاب؟//.

وقد يكون المفصل أيضا هابطا ويمثل له بسهم هابط (↓) أو بصليب هابط (#) وهو يقع عندما تمحط درجة الصوت منتهية إلى السكون نهاية المنطوقات¹، ويمكن الاستغناء عن الرموز عن طريق ترك فراغ في الكتابة.

تلك هي أهم تصنيفات المفصل وقد صنّف تصنيفات أخرى تبعا لمعايير أخرى "كالموقعية التي يكون بموجبها إما داخليا أو نهائيا والقوة والضعف والتي يكون بموجبها إما قويا أو ضعيفا"².

3- أثر المفصل في علاقته بالمقطع الصوتي في التحام الكلم أو انقسامه:

لقد سبقت الإشارة أنّ المفصل يرتبط بالوقف بين المقاطع المختلفة وذلك يؤدي إلى نشوء وحدات مختلفة، وقد يحدث أيضا أن يتحوّل أحيانا المفصل المفتوح إلى مغلق، ممّا يؤدي إلى التحام الكلم بعضها ببعض مشكلة كلمة واحدة على المستوى الفونولوجي، وقد يحدث العكس فيتحوّل المفصل المغلق إلى مفتوح فتتقسم الكلمة الواحدة إلى كلمتين فونولوجيا وصرافيا ونحويا ودلاليا وفيما يلي أمثلة لكل ذلك، ومنها³:

قول أبو الفتح البستي (ت 410هـ):

¹ - ينظر: علم أصوات العربية، النوري محمد جواد، ص 279.

² - ينظر: المفصل الصوتي وأثره في الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية على نماذج من القرآن الكريم، كنزولي رحمة، ماجستير في الصوتيات العربية بين التراث والمعاصرة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2011-2012، ص 79-70.

³ - ينظر: المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، ص 103-104، وينظر أيضا: بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، الحلمية الجديدة، ج 4، ص 79.

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعُهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةٌ¹.

ففي الوحدة ذاهبة إذا تم الوقف بعد ذا ثم استؤنف النطق فلن نجد إلا هبة، وبذلك سيكون المعنى صاحب هبة، أما إذا لم نتوقف بعد ذا ونطقنا المقاطع معا فالوحدة الناتجة هي ذاهبة وهي تعني فانية.

ومثله أيضا في قوله:

"كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَامَ مَ وَلَا جَامَ لَنَا.

مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَامِ لَوْ جَامَلْنَا"².

فيلاحظ في البيت الأول التوقف بعد جام ثم استئناف النطق بـ (لنا)، والجام هو الكأس ومدير الجام هو الساقى، والمعنى بذلك كأس لنا، أما إذا استأنفنا النطق بعد الميم ونطقنا (لنا) فستكون الكلمة جاملنا وتعني: عاملنا بالجميل.

ومن مثل ما تقدّم في غير الشعر النصوص التالية:

أ- "جادلك أخوك: جادل (فعل ماض) + ك: ضمير المخاطب مفعول به، والمعنى: ناقشك أخوك، وفي هذه الحالة نطق بـ: جادللك دونما وقفة أو سكتة بين مكوناتها.

ب- جادللك أخوك: جاد (فعل ماض) + لك: شبه جملة جار ومجرور والمعنى: أعطاك، أو منحك أخوك، وفي هذه الحالة يفصل بين الفعل: جاد، وشبه الجملة لك بسكتة خفيفة"³.

ومثل ذلك نطقنا كلمة "أوصالي":

أوصال: في حالة الوقف حرف عطف يعقبه اسم فاعل، إذ لا بدّ من مفصل صوتي بين أو وصال.

¹ - الديوان، أبو الفتح البستي، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1410هـ- 1989م، ص40.

² - نفسه، ص300.

³ - علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، ص280.

أوصى لي: فعل ماضٍ يعقبه ضمير مجرور، إذ لا بدّ من مفصل صوتي بين أوصى ولي.
أوصالي: اسم يعقبه ضمير.

ومن مثل ما تقدّم "أقوالها" في حالة النصب، و"أقوى لها"، تجريبك في حال الجر، و "تجري بك"¹.

ومن آثار المفصل في التحام الكلم أو انقسامه نجد أيضاً نماذج في القراءات القرآنية ومنها:

- قراءة عيسى بن عمر (ت168هـ) وأبي السّمّال (ت160هـ) " وَلَا تَحِيُّ مَنَاصٍ² وَالْأَصْلُ ﴿وَلَاتَ

حِينَ³، كما هو مثبت في المصحف، فالذي حصل في هذه القراءة هو أنّ المفصل بين "لا" والتاء قد تحوّل من مغلق إلى مفتوح، وبالعكس تحوّل المفصل بين التاء وحين من مفتوح إلى مقفل، فانفصلت التاء عن "لا" والتحمت بـ"حين"، فكانت لا تحين.

- ومن ذلك قراءة البري (ت250هـ): لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ⁴، " فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ⁵

وهذه القراءة في المستوى العميق: "فإذا هي تلتقف" وبتحويل المفصل المفتوح بين المبتدأ وخبره إلى مغلق يتصل المبتدأ بخبره فتصبح الكلمتان: هَيْتَلْقَفُ، وبإدغام التاء الأولى في الثانية بعد تقدير تاء الابتداء بالساكن صارت " هَيْتَلْقَفُ " فتشكّل من المبتدأ وخبره؛ الجملة الفعلية، كلمة واحدة على المستوى الفونولوجي، تحتوي على نبر أولي واحد على المقطع "لق" وآخر ثانوي على المقطع "يْت".

¹ - ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصيل، مهدي أسعد عرار، دار وائل، عمان، ط1، 2003، ص27.

² - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص130.

³ - سورة ص: الآية 03.

⁴ - سورة الأعراف: الآية 117.

⁵ - الخصائص، ابن جني، ج1، ص94.

- ومن ذلك قراءة ابن محيصة "يسألونك عننفال"¹ من قوله تعالى: ﴿عَنْ الْأَنْفَالِ﴾² حيث التحم حرف الجر "عن" بـ"الأنفال"، فتشكّل من الجار والمجرور كلمة واحدة على المستوى الفونولوجي، تحتوي على نبر أولي واحد على المقطع "فا"، وآخر ثانوي على المقطع "عل". والذي حصل ههنا هو "أنّ كلمة الأنفال قد خفّفت باسقاط الهمزة على حدّ من يقول من العرب في الأحمر لحمر. وهي لغة حكاها أبو عثمان المازني (ت245هـ)³، وسقوط الهمزة أدّى إلى إلتحام حرف الجرّ "عن" تلقائياً بما بعده، ومن ثمّ أصبحت الكلمتان: عننفال، وذلك بسبب تحوّل المفصل بينهما من مفتوح إلى مقفل، وسقوط الكسرة بعد النون بسبب تحريك اللام بعدها، التي اجتلبت منعاً لالتقاء الساكنين على حسب ما يقول القدماء، ومنعاً لتشكّل مقطع طويل مزدوج الإغلاق على حسب التفسير العلمي الحديث، إذ لما زال السبب زال المسبّب أيضاً ثم تابع التطوّر مسيرته في هذه الكلمة الجديدة بإدغام النون الساكنة وجوبا في اللام بعدها"⁴.
- ومن ذلك أيضا قراءة الحسن و أبي جعفر (ت130هـ) وطلحة بن سليمان قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾⁵، "إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا"⁶ بربط جزئي المركب المزجي بعضهما ببعض بسبب تحويل المفصل المفتوح بينهما إلى مغلق نتيجة إسقاط حركة العين كراهة لتوالي الحركات، ولجعل الاسمين اسما واحدا، فتشكّلت نتيجة لذلك كلمة واحدة على المستوى الفونولوجي تحتوي على نبر أولي واحد على المقطع "دَعْ".

¹ - تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج4، ص 453.

² - سورة الأنفال: الآية 01.

³ - الخصائص، ابن جني، ج3، ص 90.

⁴ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 163-164.

⁵ - سورة يوسف: الآية 04.

⁶ - المرجع السابق: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج5، ص 280، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 66.

- ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنُ﴾¹، فجمهور القراء وقف على الكلمة كلها في الموضوعين من الآية الكريمة، مما يعني أنّها قد عوملت من جمهور القراء على أنّها كلمة واحدة، المفصل بين أجزاءها من النوع المقفل، قال الفراء (ت 207هـ): "ويكأنّ الله في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله... وأخبرني شيخ من أهل البصرة قال سمعت أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: ويكأته وراء البيت، معناه: أما ترينه وراء البيت"²، وقال أبو زيد: "ويكأنّ حرف واحد"³ ولكنّ الكسائي (ت 189هـ) كان يقف على "وي"، ثمّ يتدئ بـ: كأنّ، جعل "وي" كلمة، وكأنّ كلمة أخرى⁴ وهذا هو رأي الخليل في هذه الكلمة⁵، فقد سأله سيبويه عنها فأجابها بأنّها مفصولة عن "كأنّ"⁶.

و"وي" كلمة يقولها المتندّم والمتعجّب، ووجه الكاف بعدها هو تشبيه الحالة الراهنة بحال الوقوع لحصول اليقين، والمتيقّن كالمعائن⁷، وأمّا أبو عمرو فكان يقف على "ويك" أي على الكاف فقد جعل "ويك" كلمة، أصلها "ويلك"، حذفت منها اللام، وهي لغة، وعليها جاء قول عنتره:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَفْمَهَا
قِيلُ الْقَوَارِسِ وَيَكْ عَنَتْرَ أَقْدِمِ.

ثمّ يتدئ "أنّه" ووجه فتح همزة "أنّ" بعدها أنّه على اضمار لام الجرّ، أي لأنّه⁸.

¹ - سورة القصص: الآية 82.

² - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ج 2، ص 312.

³ - مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 115.

⁴ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 279.

⁵ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 8، ص 369-370.

⁶ - ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 154.

⁷ - المرجع السابق: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، ص 279.

⁸ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وأما الباقون فوقفوا على الكلمة كلّها، وعلى اعتبار أنّها كلمة واحدة فإنّ فوزي حسن الشايب يفسّر تجزئتها إلى كلمتين عند كلّ من الكسائي، وأبي عمرو صوتيا "على أساس تحويل المفصل المفعل بين الياء والكاف عند الكسائي، وبين الكاف والهمزة عند أبي عمرو إلى مفصل مفتوح"¹، وقد أدّى ذلك إلى تشقيق الكلمة إلى جزأين عند كلّ منهما.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنّ الفصل الخاطئ بين مقاطع الكلمات يؤدّي إلى نشوء كلمات جديدة من ذلك مثلا " قول العامة فلان جاب كذا، وأصل هذا التعبير جاء بكذا، فالناطق لم يتوقّف عند نهاية الكلمة بعد تسهيل الهمزة، ولكنّه توقّف عند الباء فأدّى هذا إلى نشوء كلمة جاب"².

ويقول رمضان عبد التواب: "إنّه يبدو أنّ الفصل الخاطئ هو المسؤول عن نشأة كلمة مال فأصلها يتكوّن من ما الموصولة واللام الجارة، ولذا كان يجب على الناطق أن يتوقّف بعد ما ولكنّه عندما وقف على اللام فإنّه ضمّ اللام إلى ما وهكذا نشأت كلمة جديدة هي مال.

ومن ذلك أيضا - كما يقول رمضان عبد التواب - كلمة ويل فأصل هذه الكلمة وي+ل في عبارات مثل وي لك، وي له، وي لها... ثم حدث فصل خاطئ فضمّت اللام إلى وي فنشأت كلمة ويل، وقد تتبّع المفضّل بن سلمة نشأة هذه الكلمة فقال: قولهم: وَيْلُهُ وَعَوْلُهُ، فويله أصلها وي وصلت بله، ومعنى وي: حزن. ومن ذلك ويلّمه بمعنى: وي لأّمه أي حزن لأّمه"³.

نستشفّ ممّا تقدّم أنّه لا بدّ أن نستهدي بالمفصل لرسم حدود المقطع، إذ قد يحدث على صعيد صوتي أن تتمظهر كلمتان في هيئة كلمة واحدة، أو كلمتين أخريين فيعقب هذا اشتراك وهمي باعته تداخل حدود الكلم فيستعين المتكلم بمفصل صوتي عارض في تلفظه لئلا تتشابه في الدلالة؛ لذا فالمتكلم مطالب بإبراز نوعية هذه الفواصل الصوتية (مفتوحة أو مغلقة) بين مقاطع الكلمات، إذ قد تبين من النصوص السابقة كيف أنّ نوع المفصل يقوم بدور واضح في التمييز

¹ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 175.

² - ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 232.

³ - ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص 145-146.

الدلالي بين المنطوقات المتشابهة في المكونات الصوتية، ولولاه لحدث لبس في إدراك المعاني المتوخاة منها.

كما تبين أن الخلط بين المفصل المفتوح والمقفل بين المقاطع قد أدى إلى تشكّل كلمات عدّة في العربية الفصحى ولهجاتها.

وقد اتّضح أيضاً أنّه في بعض القراءات القرآنية قد تتداخل الكلمات بحيث تكوّن عدداً متكاملًا من المقاطع حال التّلقّب بها، ولا يفصل بينها إلا معرفة المعنى، ومنشأ ذلك تحوّل المفصل بين الكلمتين من مفتوح إلى مقفل، أمّا إذا تحوّل المفصل المقفل بين مقاطع الكلمة إلى مفصل مفتوح فإنّ ذلك يؤدّي إلى انفصال جزء من الكلمة فتتشكّل كلمتان.

ومن ثمة يمكننا القول أنّ التقسيم المقطعي ليرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفصل، وأنّ الكلام عن المفصل يقوم على وصف السلسلة المنطوقة من غير تأثير بصورة الرسم.

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أنّ المقطع والفونيمات الثانوية (النبر - التنغيم - المفصل) متلازمان ذلك "أنّ المقطع حامل لها وأمارة من أمارات تعرّفها"¹، فهذا النوع من الفونيمات يقوم بدور مهمّ في رسم حدود وحدة القواعد المعروفة، وهي الكلمة أو تعيين سماتها، فمع أنّ الفونيمات الثانوية لا تشكّل جزءاً من الوحدات اللسانية فإنّها تؤدّي دوراً مهمّاً في تأليف هذه الوحدات، وفي استعمالها استعمالاً خاصّاً

لكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنّ المقطع من شأنه أن يقوم بهذا الدور أيضاً داخل بعض التشكلات البنوية الصرفية في حدود العلاقات والأحكام التي تخضع لها مجموعة الأصوات المتجاورة، وسوف نحاول في الفصل الموالي أن نعرض بعض مظاهر التّغير الصوتي الذي يصيب بعض الأصوات العربية في أثناء وقوعها متجاورة في داخل بعض التشكلات البنوية الصرفية وتفسيره على أساس مقطعي.

¹ - علم الأصوات، كمال بشر، ص 503.

الفصل الرابع: نماذج تطبيقية.

لقد عاجلت النظرية الصرفية العربية ضروباً من الظواهر اللغوية في أبواب متفرقة، ظهرت في مصنفات القدامى، وقد وقفنا عند بعضها في الفصل السابق، حيث كان للنحاة والصرفيين رؤية في بنائها ومسلكها الوظيفي، داخل التراكيب اللغوية، وكان للدّرس اللساني الحديث معها طريقة في التفسير تنهض على معطيات علم اللغة الوظيفي.

"وثمة ظواهر لغوية أخرى شقت طريقها للبنية العربية، وهي تنهض في أساسها على مبدأ النظرية الصرفية في الرؤية والمعالجة، هذا المبدأ الذي قام على تصوّر يشوبه بعض الخلط والاضطراب، وهو يعالج العناصر الصوتية للوحدة اللغوية، ممّا تسبّب في ضعف النتائج أثناء جريان عمليات التحوّلات اللغوية.

ولعلّ مردّ الأمر في ذلك إلى اعتمادهم الكتابة أساساً، دون النّظر إلى المنطوق من جهة، ومن جهة أخرى اعتمادهم على مبدأ الملاحظة الذاتية الذي أخفق في الوصول إلى حقيقة كثير من العناصر الصوتية"¹، فكلّ ذلك أفقد الكلمة أهمّ خصائصها، وعقد قواعد حياتها تعقيداً لا داعي له، بل اضطرّ النحاة أحياناً إلى افتراض أشكال للكلمة ليست واقعية، بسبب ابتعادهم عن طبيعتها الصوتية البسيطة، فكان الكثير من الأقيسة الصرفية العربية معقداً إلى حدّ بعيد.

وحسبنا هنا أن نرصد بعض هذه القضايا الصرفية التي هي محلّ اختلاف بين النظريات التقليدية في علم الصرف وبين النظرية الصوتية، وعرض مختلف وجهات نظر القدماء فيها، وفي الوقت نفسه عرض التفسيرات الجديدة البديلة التي تنسجم مع معطيات علم الأصوات، وتتفق مع الواقع اللغوي، ولما كان المقطع بأنواعه أساس بنى الكلمات فسوف نركّز عليه في حلّ هذه الإشكالية، ومن الظواهر الصرفية ذات المنشأ الصوتي نجد:

¹ - ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 405، وينظر أيضاً: الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص7.

المبحث الأول: المماثلة:

تعدّ المماثلة من الظواهر الصوتية الوظيفية التي يستنجد بها النظام الصوتي لإعادة التوافق والانسجام إلى عناصره المتنافرة، لأجل ذلك فقد اهتمّ بها العلماء العرب النحاة والصرفيون وأهل القراءات فرصدوا مظاهرها وأوجهها المختلفة، ووضعوا لها الكثير من الضوابط والقواعد، إلا أنّهم لم يعالجوها معالجة شاملة مستقرة، بل كانت جزئياتها موزّعة على أبواب متفرّقة " منها ما كان مبثوثاً ضمن بحوثهم لظواهر الإدغام والإبدال والإعلال والإمالة وغيرها من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية، كما أنّهم لم يستقرّوا على مصطلح مقيّد لهذه الظاهرة بل راحوا ينعثونها بجملة من التسميات منها المضارعة، والتقريب، وتجانس الصوت وتشاكله والمناسبة والإمالة، والاببدال والقلب، والإدغام والاتباع"¹.

أمّا إذا توغلّنا إلى حقل الدّراسات الصوتية الحديثة قصد التّعريف على مدلول المماثلة ومصطلحاتها وجدنا " أنّ اللّسانيين العرب المحدثين قد اختلفوا أيضاً في تحديد مصطلح المماثلة"²؛ فإذا كان علي عبد الواحد وافي قد استعمل مصطلح التّشاكل للدلالة على لفظ المماثلة، والذي هو ترجمة للمصطلح الأوربي "Assimilation" فإنّ أحمد علم الدين الجندي قد وظّف مصطلح التشابه؛ أمّا كريم زكي حسام الدين فقد أطلق على المماثلة مصطلح التحييد. ومن اللّغويين العرب المحدثين من آثروا استعمال مصطلح المماثلة أو أحد مشتقاته كعبد الغفار حامد هلال، وإبراهيم أنيس؛ لكن على الرغم من الخلاف الموجود بينهم في دقّة المصطلح فإنّهم قد وقفوا على مدلولاتها ورصدوا مظاهرها المتنوّعة وعالجوا مسائلها معالجة مستقلة في ضوء منهج واضح المعالم شأنهم في ذلك شأن علماء اللّغة الغربيين، وفيما يلي توضيح لمفهومها في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث.

¹ - ينظر: بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2006، ص57-98.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص109-111.

1- تعريف المماثلة:

جاء في معجم اللسانيات الحديثة أنّها تعني: " تغيير الصوت ليصبح أكثر تماثلا مع صوت آخر يجاوره، ويهدف المتكلم منها إلى تسهيل النطق بالكلمات"¹، فإذا اقتضى أن اجتمع في الكلمة أو في الكلمتين المتجاورتين صوتان يختلف أحدهما عن الآخر، ويناقضه في صفة من صفاته أو في مخرجه كأن يكون الأوّل مجهورا، والثاني مهموسا، أو العكس، أو يكون مطبقا مفتوحا، والثاني منفتحاً مرققا أو يكون أحدهما متنافرا في مخرجه مع المخرج الثاني وغيرها، وجد المتكلم عسرا ومشقة في تحقيقهما ومال إلى التّقريب بينهما توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام.

ومن ثمة فإنّ المماثلة عند المحدثين هي "عملية استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة وقد تتسع لتشمل الحالات التي يتم فيها فناء أحد الصوتين في الآخر بحيث يؤلّفان صوتا واحدا"²؛ يتّضح من هذه التعاريف أنّ قانون المماثلة شامل لكلّ حالات التّأثر إذ أنّه قد يتجاوز تقريب الفونيمات بعضها من بعض إلى الإدغام الذي يحدث فيه الاندماج الصوتي الكامل فيفقد الصوت المتأثر وجوده فقداً كاملاً.

وقد علّل موريس غرامون أسباب حدوث المماثلة "بأنّ هناك صوتا يسيطر على صوت آخر، وأنّ الحركة تتم في اتجاهه، أو في آخر ما إذا كان الصوت المؤثر موجودا في الأمام، أو في الخلف ولا شك أنّ الصوت المؤثر هو ذلك الذي تتوافر فيه صفات، أن يكون أكثر قوة أو أكثر مقاومة أو أكثر استقرارا أو أكثر امتيازاً، وإتّما تتحدّد هذه الصفات سلفاً طبقاً لنظام اللّغة"³.

يفهم من كلام موريس غرامون الصفات التي تجعل صوتا معيّناً أقوى من غيره، والتي جعلها منحصرة في القوة والمقاومة والاستمرار والامتياز ثمّ لخصّها جميعاً في كلمة القوة، وهو يجعل موقعيّة

¹ - المرجع السابق: بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، ص 102، نقلاً عن:

معجم اللسانيات الحديثة، سامي عياد حنا وآخرون، ص 9.

² - في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، دار الجاحظ، بغداد، د.ط، 1983، ص71.

³ - المرجع السابق: بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، ص106، نقلاً عن:

Traite de phonetique, maurice grammont, p185.

الصوت أيضا أحد عوامل قوّته فقد تحدّث عن تأثير الأصوات الصامتة بعضها في بعض ومثّل لذلك بأنّه "إذا انتهت كلمة بكاف انفجارية مهموسة، ولكن تلاها صوت الدال في عبارة ما نتج عن التقاء الصوتين تأثير الكاف بالدال في الجهر، وفسّر ذلك بأنّ حرف الدال أكثر قوة من حرف الكاف بحكم وضعه فهو في موقع قوّة لأنّه يشكّل بداية مقطع في حين صوت الكاف في وضع ضعيف، لأنّه يشكّل نهاية مقطع بالإضافة إلى أنّه مسبوق بحركة غير منبورة، وبذلك اهتمّت عضلات النطق بإصدار صوت الدال ولم تهتم بإصدار صوت الكاف فنتجت عن ذلك إحدى الحركات النطقية التي أعدت من أجل الدال وهي ذبذبة الحنجرة واحتلت مجال الكاف"¹.
فهو يستبعد أن تكون لنفسية المتكلم دخل في إحداث هذا التأثير، بل يرجع ذلك إلى صفات يمتاز بها الصوت المؤثر دون غيره.

وإلى هذا ذهب فوزي الشايب الذي جعل الصفات الصوتية عاملا مساعدا في عملية التأثير، وأنّ قوّة الصوت المؤثر إنّما تنبع عموما من شيئين: "من موقعه في المقطع، ومن وضعه بالنسبة إلى النبر فالصوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذاك الذي يشكّل نهاية المقطع، والصوت الذي يقع عليه النبر، أقوى من غير المنبور"²، وعلى هذا الأساس سوف نحاول أن نفسّر عددا من أمثلة هذه الظاهرة في أشكالها المختلفة في العربية؛ لكن قبل ذلك نجد ضرورة التعرّف على أنواعها بداية.

2- أنواع المماثلة:

تتنوّع صور التآثر بين الأصوات تنوّعا كبيرا، فتعددت أشكال المماثلة تبعا لذلك التنوّع، وقد صنّفها علماء الأصوات وفق اعتبارات متعدّدة يمكن أن نلخصها فيما يأتي:

¹ ينظر المرجع السابق: بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، ص 106-107،

نقلا عن: Traite de phonetique, maurice grammont, p186.

² أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 200.

أ- بحسب اتجاه التأثير:

فإذا أٌثر الصوت الأوّل في الثاني كانت المماثلة مقبلة، ويسمّيها بعض الدارسين تقدّمية، وإذا أٌثر الصوت الثاني في الأوّل كانت مدبرة، وتسمّى رجعية أيضا، فإن كان التأثير مشتركا بين الصوتين كانت متبادلة، وتسمّى مزدوجة.

وقد أدرك بعض القدامى هذه الأنواع من المماثلة وإن لم يطلقوا عليها ما أطلقه المحدثون من مصطلحات، يقول عبد الوهاب القرطبي: "ثم الإدغام في المتقاربين تارة يكون بقلب الحرف الأوّل إلى الثاني، وهو الأكثر الأشيع، كقولك: النّعيم، والسّلام وهو الأصل.

وتارة بقلب الثاني إلى الأوّل نحو (مدّكر) في لغة من أبدل تاء افتعل ذالا معجمة وأدغمها في الذال الأصلية.

وتارة يكون بأن يبدلا بحرف مناسب لهما، ثم يدغم، وذلك نحو (مدّكر) بدال غير معجمة" ¹.

وذكر ذلك ابن يعيش أيضا بقوله: "والإدغام على ثلاثة أضرب:

ضرب بقلب الأوّل إلى لفظ الثاني، ثم يدغم فيه، وهذا حقّ الإدغام.

وضرب يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأوّل، فيتمثال الحرفان فيدغم الأوّل في الثاني.

وضرب يبدل الحرفان معا فيه ممّا يقارهما ثم يدغم أحدهما في الآخر" ².

فالمماثلة وفقا لهذا التّصنيف إمّا أن تكون بتأثر الصوت بما يليه مباشرة من الأصوات، فيتحوّل إلى نفس الصوت ثم يدغم فيه وهذا النوع من المماثلة هو الأكثر شيوعا ليس في العربية وحدها بل في جميع اللّغات، فقد ذكر بلومفيلد: "أنّ المماثلة المدبرة هي الأكثر شيوعا في عالم اللّغات" ³، كما يشيع هذا النوع في العربية يقول إبراهيم أنيس: "ويغلب على العربية أن يتأثر

¹ - الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي، ص 140.

² - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص132.

³ - بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، ص139، نقلا عن:

الصوت الأول بالثاني¹، ومن أمثلة ذلك تحويل فاء الافتعال إذا كانت واوا إلى تاء مثل: اتعد من وعد حيث أثر الصوت الانفجاري التاء في نصف الحركة الواو الاحتكاكي فقلبه إلى حرف من جنسه ثم أدغمت في تاء الافتعال على النحو الآتي اوتعد ← اتتعد ← اتعد.

وإما أن يتأثر الصوت المعين بالصوت الذي قبله مباشرة، فيتحول إلى الصوت السابق، ويدغم فيه في صورة صوت واحد، كتأثر التاء بالضاد قبلها في "اضتجع" فتتحول إلى طاء ثم تدغم الطاء في الضاد: "اضجع" والأصل "اضتجع"، وقد ذكر ابن جني أيضا: "اضرب" و"مضرب"²، وقال ابن يعيش: "وقالوا اضرب واضجع ويضرب ويضجع فهو مضرب ومضجع"³.

أما النوع الثالث فتكون فيه المماثلة تقدمية ورجعية معا، حيث يتبادل فيها الصوتان المتتابعان التأثير والتأثر، وتسمى بالمماثلة التبادلية، وتكون نتيجة هذه المماثلة تسوية صوتية أو حلا وسطا، عبارة عن صوت ثالث يجمع في صفاته وخصائصه بين الصوتين المعنيين، "فإذا بنينا (افتعل) من ذكر قلنا اذتكر فكانت التاء المهموسة لا تناسب مع الدال المجهورة، فتقلب تاء الافتعال دالا فيتحقق الانسجام الصوتي فتصبح اذتكر، ويلجأ العربي إلى زيادة التماثل فيقول اذكر بإبدال الدال ذالا وإدغامها في الدال السابقة عليها وهذا تأثر تقدمي، ويقال أيضا: اذكر بقلب الدال دالا وإدغامها في الدال التي بعدها، وهذا تأثر رجعي لتأثر الأول بالثاني"⁴، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾⁵.

ب- بحسب درجة التأثير:

إذا انقلب الصوت إلى مثل الصوت الآخر كانت المماثلة كلية أو كاملة، وإذا تأثر الصوت بالصوت الآخر تأثرا لا يصل إلى صيرورته مثل الآخر كانت المماثلة جزئية أو ناقصة، ويشترط في

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 109.

² - سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج 1، ص 218.

³ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج 10، ص 149.

⁴ - ينظر: الصوتيات اللغوية دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، ص 320.

⁵ - سورة القمر: الآية 17.

المماثلة الكليّة أن يكون الصوتان - المؤثّر - والمتأثّر - متجانسين - بمعنى " أنّ الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد في المخرج جدّاً، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة*، أو الأسنان** مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق*** وكذلك العكس"¹.

وأمثلة ذلك في العربية كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ثَاقَلْتُمْ إِلَىٰ ^{سَهُ}الْأَرْضِ﴾²، "فأصلها ثناقلتم فتجاوزت التاء الشديدة مع التاء الرخوة، وهما متقاربان مخرجا، فالتاء مخرجها هو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والتاء من طرف اللسان مع أطراف الثنايا، وتقليلاً للجهد العضلي حوّلت التاء إلى ثاء فتغيّر المخرج وتغيّرت الصفة كذلك ثمّ أدغمتا"³؛ ولما سكّنت التاء استدعى الأمر الاتيان بهمزة الوصل للنطق بالسّاكن؛ من أجل الانسجام الصوتي في الكلمة، فمن المعلوم أنّ "ثناقلتم" أثقل من "ثاقلتم" في النطق.

أمّا إذا التقى صوتان متّحدا المخرج ومختلفا الصفات كما إذا اختلفا في الجهر والهمس، فإنّ الانسجام الصوتي يقتضي تحوّل أحدهما إلى صفة صاحبه فيكونان مجهورين أو مهموسين، ويتمثل

* أصوات الشفة في الدرس الصوتي الحديث هي: الباء والميم والواو، وسمّيت كذلك لأنّها تنتج عند مخرج الشفتان. ينظر: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص34، وينظر أيضا: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ص43.

** أصوات الأسنان: وهي مجموعة الأصوات التي تنتج عند مخرج الأسنان وهي عند علماء الأصوات المحدثين الذال والطاء والثاء. ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص315.

وهناك صوت يشترك فيه كلّ من المخرج الشفوي والأسناني وهو الفاء، وآخر يشترك فيه كلّ من الأسنان واللثة فتسمّى الأصوات الناجمة بالأسنانية اللثوية وهي: الذال والضاد والتاء والطاء والزاي والسين والصاد. ينظر: المرجعين السابقين: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص34، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ص46.

*** أصوات الحلق: وهي مجموعة الأصوات التي تخرج من الحلق وهي: العين والحاء. المرجع السابق: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص319.

¹ - التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص31.

² - سورة التوبة: الآية 38.

³ - ينظر: الصوتيات اللغوية دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، ص325.

ذلك في "إبدال تاء الافتعال طاءً أو دالا، ففي مثل اصطر لم تزد عن تغيير التاء من الاستفلال إلى الاستعلاء بقلبها طاءً، ومثلها قلبها دالا في ازدان ونحوه، فالتاء المهموسة تغيرت صفتها بقلبها إلى النّظير المجهور وهو الدال"¹، ففي هذا المقام أثر الصوت الأوّل في الثاني، فقرّبه إليه بأن جعله يماثله في إحدى صفاته والمماثلة في هذا المقام تسمى جزئية لأن التّأثر كان في بعض خصائص الصوت أي تغير الصفة فقط والمخرج في كلّ ذلك باق وهو "من طرف اللسان مع أصول الشيا العليا"²؛ لأنّ هذه الأصوات (ت - د - ط) مجموعة واحدة مكانها هذا المخرج، وهذا الانسجام الصوتي يحقّق أيضا اقتصادا في الجهد.

ج- بحسب الاتصال والانفصال:

إذا كان الصوت المؤثّر متّصلا بالصوت الآخر كانت المماثلة متّصلة أو تجاورية، وإذا كان منفصلا كانت المماثلة منفصلة أو تباعدية، والمماثلة المتّصلة أمثلتها في العربية كثيرة ومتنوعة نحو: "تأثير الكسرة على الواو السابقة لها فتحوّل إلى ياء ثمّ تتحوّل الكسرة والياء إلى كسرة طويلة تنتقل إلى الساكن قبلها نحو: مُصَوَّبٌ - مُصَيَّبٌ، مُضَوِّفٌ - مُضَيِّفٌ، مُقَوِّلٌ - مُقَيِّلٌ"³، إذ اجتمعت في هذه الأمثلة الواو مع الكسرة، وفي ذلك مشقة على اللسان عند صعود مؤخرته نحو أقصى الحنك مع الواو، ثم صعود طرفه الآخر الذي هو مقدّمه نحو الغار في نفس اللحظة تقريبا مع الياء، وفي هذه الحالة تؤثّر الكسرة في الواو غير المجانسة لها فتقلبها إلى ياء مجانسة لها: مُصَيَّبٌ، ومُضَيِّفٌ، ومُقَيِّلٌ التي تتحوّل إلى مُصَيَّبٌ، مُضَيِّفٌ، مُقَيِّلٌ.

ومن أمثلة هذا النوع أيضا تأثير الياء في الواو التالية لها: ومن ذلك تصغير "جرؤ" فالبناء الصرفي يجب أن يكون "جُرْيُؤُ" حيث نلاحظ التقاء ثلاثة أصوات متشابهة: الياء والواو وحركة الإعراب الضمّة، ممّا يشكّل صعوبة أثناء النطق، وللتخلّص من هذا الثقل وتجاوزه قلبت الواو تحت

¹ - ينظر: المرجع السابق: الصوتيات اللغوية دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، ص325.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - ينظر: المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، ص143.

تأثير الياء إلى ياء مماثلة لتصبح: "جُرِّيُّ" لتصبح بعد الإدغام جُرِّيُّ، والشيء نفسه يقال عن تصغير "عصا" التي تتحوّل إلى "عُصِيوَة" ثمّ "عُصِيَّة" بعد الإدغام¹، فالملاحظ من هذه الأمثلة أنّ الصوت تأثر بما قبله مباشرة من الأصوات فكانت المماثلة متصلة أو تجاورية.

أمّا المنفصلة فأمثلتها أقلّ ومنها قلب السين صادًا بتأثير الطاء في مثل: "سراط ← صراط ومسيطر ← مصيطر"²، فحروف الاستعلاء تجتذب السين عن سفلاها إلى تعاليهنّ، والصاد مستعلية وأخت السين في المخرج، ومن أمثلة هذه الظاهرة أيضا ما ذكره ابن جني في سرّ صناعة الإعراب من أنّه يقال: تركته وقيدا ووقيظا، قال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الطاء بدلا من الذال، لقوله عزّ اسمه: ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾³ بالذال، ولقولهم وقده يقذه، ولم أسمع وقظه ولا موقوذة فالذال إذن أعمّ تصرفا فلذلك قضينا بأنّها هي الأصل"⁴، فالذي حدث هنا أنّ الذال تأثرت بالصوت المفتوح قبلها وهو القاف ففخّمت وتفتحيم الذال يجعها ظاء.

وهذا النوع من المماثلة مثلما يتحقّق بين الصوامت فهو يوجد أيضا بين الحركات كما في "تأثر كسرة الميم في صيغتي اسم الآلة (مَفْعَل - مِفْعَلَة) بفتحة العين فيهما، فتحوّلت إلى فتحة فصارت الصيغتان مَفْعَل ومَفْعَلَة وحسب رأي رمضان عبد التواب فإنّ هذا التحوّل مطرد تمام الاطراد في لهجة الأندلس العربية في القرن الرابع الهجري، إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين، وذلك من نوع التأثر المدبر الكلّي في حالة الانفصال مثل: مَقْوَد، مَفْعَل للثوب الذي يغطى به الرأس ومَطْرَد للرمح الصغير ومَحْدَة ومَزْدَعَة للوسادة"⁵؛ وقد استمرّ هذا التحوّل فيما بعد فقد روى لنا

¹ - بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، ص 129، نقلا عن: علم الصرف الصوتي، الطيب البكوش، ص 419.

² - المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، ص 202.

³ - سورة المائدة: الآية 3.

⁴ - سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج 1، ص 228.

⁵ - التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص 43.

ابن هشام اللخمي (ت570هـ) "أنّ الأندلسيين كانوا يقولون "مَصِيدَة" و"مَطْرَقَة" و"مَفْرَعَة" و"مَرْوَد" و"مَشْرَط" و"مَنْجَل" و"مُنْبَر" و"مَكْنَسَة" و"مَرْوَحَة" و"مَلْعَقَة"¹، فالملاحظ من هذه الأمثلة أنّ الصوت المعين يتأثر بالصوت الذي يليه ولكن مع وجود فاصل بينهما.

فستنتج ممّا تقدّم أنّ العربية تقدّم لنا عمليات مماثلة مختلفة الأنواع وهي تحدث إمّا بين الصوامت أو بين الحركات كما قد تكون بين الصوامت والحركات أو بين أشباه الحركات والصوامت وستحدّث عن هذه الأنواع وأسبابها عند علماء العربية القدامى مقارنة بما جاء به المحدثون بالتفصيل فيما يأتي.

3- أثر القوانين الصوتية في إحداث المماثلة:

إنّ ظاهرة المماثلة بين الأصوات في معظم صورها هي وليدة قانونين صوتيين معاهما قانون الأقوى وقانون الاقتصاد في الجهد، وفيما يلي توضيح للأثر المباشر لهذين القانونين في صور المماثلة:

أولاً: مماثلة صامت لآخر:

ويقصد بها أن يؤثّر صامت بصامت آخر فيقاربه إليه في الصفة أو في المخرج أو في كليهما فالعربية تقدّم لنا عمليات مماثلة مختلفة الأنواع بين الصوامت منها:

1- في الأصل التاريخي لـ "افتعل" أي "اتفعل":

يذهب بعض علماء اللغة المحدثون إلى أنّ صيغة افتعل ليست هي الأصل وإمّا حدث فيها قلب مكاني ويذكر داود عبده أدلة على صحّة ذلك منها: "وجود صيغة "اتفعل" في بعض اللغات السامية، ثم إنّ أحرف الزيادة في الأفعال تضاف عادة قبل الفاء نحو: أفعل انفعل استفعل وكذلك

¹ - لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط2، 2000، ص 274.

انفعل اتفعل فإنّ المماثلة بين الصحاح في اللغة العربية هي مماثلة رجعية غالباً¹، ووفقاً لهذا الأصل حاولوا تفسير مماثلة تاء الافتعال لما بعدها كما في:

أ- مماثلة التاء للطاء:

فإذا كانت فاء افتعل طاء فإنّ التاء تتأثر بالطاء فتصبح طاء مثلها ثم تدغم الطاء في الطاء، وقد نص الأزهري (ت 905هـ) على هذا إذ يقول: "وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتّفاق في المخرج، واختلاف الصفة إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدلت من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء"².

وقد ذكر سيبويه أنّ الناطقين "لم يريدوا إلا أن يبقى الإطباق"³، وقد ذهب أيضاً إلى أنّ الصوت "المطبق أفشى في السمع"⁴، ويبدو أنّ مكّي بن أبي طالب كان أكثر وضوحاً عندما علّل وقوع ذلك بقوله: "الطاء حرف قويّ متمكّن لجهره ولشدّته وإطلاقه واستعلائه. والتاء حرف مهموس فيه ضعف. والقوي من الحروف إذا تقدّم الضعيف مجاوراً له جذبته إلى نفسه، إذا كان من مخرجه، ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوّة من جهة"⁵.

وإضافة لذلك فإنّ وقوع هذه الحالة وما كان على غرارها من شأنه أن يحقّق بين الصوتين المتجاورين تجانساً فيما سمّاه القدماء بالإصعاد يقول سيبويه: "لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تسقّل ثم يصعدون ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألاً يعملوا في الإصعاد بعد

¹ - ينظر: دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، ج1، ص137.

² - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، ج2، ص739.

³ - الكتاب، سيبويه، ج4، ص470.

⁴ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ - الرعاية لتجويد القراء وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، ص206.

التسقل، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعا واحدا... فكان الانحدار أخفّ عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسقل¹.

ففي نظر القدماء تأثرت التاء وهي صوت يتّسم بملح الترقيق بصوت الطاء الذي يتّسم بملح التفخيم وهو مملح قوة يجعلها قادرة على التأثير في غيرها من الأصوات.

أما علماء الأصوات المحدثون فقد اعتمدوا في تفسيرهم لهذه الظاهرة على صفة الموقعية فهذا فوزي شايب يرى " أن تاء الافعال تتأثر بالطاء بعدها فتصبح طاء مثلها ثم تدغم الطاء في الطاء، ففي بناء افتعل من طلب مثلا، الأصل فيها هو اطلب؛ لأنّ افتعل مقلوب عن اتفعل، وهنا تأثرت التاء الضعيفة؛ لكونها تشكّل نهاية مقطع، بالطاء القوية؛ لأنّها تشكّل بداية مقطع ولأنّها منبورة أيضا، ومن ثمّ تصبح طاء مثلها، ثمّ تدغم الطاء في الطاء فتصبح الصيغة "اطلب"².

نستنتج ممّا تقدّم من أقوال أنّه بالإضافة إلى عاملي الجهر والتّفخيم فإنّ قوة الصوت تنبع أيضا من موقعه في المقطع، ومن وضعه بالنسبة للنبر، فالصوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذلك الذي يشكّل نهاية المقطع والصوت الذي يقع عليه النبر أقوى من غير المنبور، وقد جاء ذلك على سبيل المماثلة الكلية المدبرة المتّصلة، بخلاف ما هو عند القدماء من أنّه تأثر تقدّمي وهذا الأمر ينطلق أيضا على:

ب- مماثلة تاء الافعال للسين:

إذ تتأثر التاء بالسين بعدها فتصبح سينا، قال سيبويه: "وتقول في مستمع مسّمع"³، وقد قرأ بعضهم "من يسّمع"⁴ فعند بناء افتعل من "سمع" نقول "استمع" وقيل القلب

¹ - الكتاب، سيبويه، ج4، ص 130.

² - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 201.

³ - المصدر السابق: الكتاب، سيبويه، ج4، ص 468.

⁴ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 7.

كان "اتسمع" فعلى الرغم من كونهما مهموستين إلا أن التاء الضعيفة بموقعها في نهاية مقطع، تأثرت بالسین القوية بموقعها في بداية مقطع وبكونها منبورة، ومن ثمّ صارت التاء سینا ثم أدغمت السین في السین فكانت " اسمّع وهو مسمّع"¹.

غير أنّ هناك من الباحثين من رفضوا القول بالقلب المكاني للصيغة، فأوجدوا تفسيرات للتأثيرات التي تحدث لهذه البنية وفقا للأصل المستعمل (افتعل) وفيما يلي توضيح ذلك.

2- في صيغة افتعل:

تتأثر التاء في صيغة افتعل ومشتقاتها بعدة أصوات تشغل موضع الفاء فتحدث مماثلة التاء لصوت الفاء وسنورد ثلاثة أمثلة فقط كنموذج لهذه الظاهرة، وذلك كما في موضع مماثلة التاء للدال فالتاء في " افتعل" تتأثر بالزاي والدال والدال بعدها أصلا وقبلها حاليا فتجهر أي تتحوّل إلى دال ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- تأثر التاء بالزاي:

تتأثر التاء بالزاي في صيغة " افتعل" أو إحدى مشتقاتها، وقد نصّ على ذلك علماء اللغة القدامى فها هو ذا ابن عصفور يعلّل سبب إبدال الدال من التاء إذا كانت فاء افتعل زايا: " بأنّ الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء فقمّروا أحد المخرجين من الآخر، ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء، لأنّها أخت التاء في المخرج والشدة وأخت الزاي في الجهر"².

أ- تأثر التاء بالدال:

تتأثر تاء الافتعال بنظيرها المجهور فتصبح دالا ثم تدغم الدال في الدال يقول سيبويه: "وكذلك الدال، وذلك قولك: اذّانوا من الدين لأنّه قد يجوز البيان في الانفصال على ما ذكرنا من

¹ - ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 202.

² - الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص 356.

الثقل وهو بعد حرف مجهور ولما كان ههنا لم يكن له سبيل إلا أن يفرد في الانفصال فيكون بعد الدال غيرها، كما كرهوا أن يكون بعد الطاء غير الطاء من الحروف، فكرهوا أن يذهب جهر الدال¹.

ويرى القدماء أنّ سبب هذا البدل يعود إلى ضعف الصوت المهموس، فقد ذكر سيويه أنّ: "المهموس أخفّ من المجهور"²، وإنّته على حدّ قول ابن الجزري (833هـ): "حرف ضعيف بالقياس إلى المجهور"³.
ج- تأثر التاء بالذال:

تتأثر التاء بالذال فتحوّل إلى نظيرها المجهور يقول ابن عصفور: "وأبدلت - يعني الدال- من تاء افتعل إذا كانت الفاء ذالا من غير إدغام فقالوا: اذكر ومذكّر"⁴.

غير أنّ هذا البدل في نظر اللّغويين القدامى الإدغام فيه أفضل، وقد نصّ على ذلك سيويه: "وإنّما منعهم من أن يقولوا: مذدكر كما قالوا: مزدان أنّ كلّ واحد منها يدغم في صاحبه في الانفصال"⁵، ويذكر الاسترابادي: "قلب التاء دالا بعد الدال المعجمة، وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه"⁶.

ويعلّل ابن يعيش سبب هذا الإبدال وهذا الإدغام بقوله: "وأما قلب التاء مع الدال والذال والزاي دالا، فنحو قولهم في افتعل من الدين والذكر والزين: "ادان وادكر وازدان"، وإنّما وجب إبدالها دالا ههنا لأنّهم كرهوا اجتماعهما للتقارب واختلاف أجناسهما وذلك أنّ الدال والذال

¹ - الكتاب، سيويه، ج4، ص 470-471.

² - المصدر نفسه، ج4، ص 450.

³ - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص202.

⁴ - الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص357.

⁵ - المصدر السابق: الكتاب، سيويه، ج4، ص 469-470.

⁶ - شرح شافية ابن حاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ج3، ص227.

والزاي مجهورة والتاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصوت فأبدلوا من التاء الدال لأنّها من مخرجها وهي مجهورة فتوافق بجهرها جهر الدال والذال فيقع العمل من جهة واحدة ثم أدغموا الدال والذال فيها... ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان أحدهما أن تقلب الذال دالا وتدغم في الدال التي بعدها فتصيران في اللفظ دالا واحدة شديدة وهذا شرط الإدغام؛ لأنّهم يقلبون الحرف الأوّل إلى جنس الثاني ثم يدغمونه فيه، والوجه الثاني أن تقلب الدال ذالا وتدغم¹، فيجوز في هذا التشكّل أحد التشكّلين التاليين:

1- إدغام الأوّل في الثاني، أي إدغام الذال في الدال: اذكر ← اذكر.

وهذا جرى على قاعدة الأصل في الإدغام.

2- إدغام الثاني في الأوّل: وهذا خلاف الأصل في الإدغام: اذكر ← اذكر.

فقد اتّضح من التّعليقات السّابقة أنّه إذا ما اتّصل المجهور بالمهموس فلا بدّ أن يؤثّر أحدهما في الآخر، وذلك فيما إذا كانا متقاربين في مخارجهما فالقرب المخرجي شرط لإحداث التّفاعل بينهما.

وما جاء به المحدثون لا يختلف عمّا ورد عن القدماء إلّا باستخدام المصطلحات الحديثة إذ نجد أنّ محمد جواد النوري قد علّل هذه البنى على النحو التالي:

ز+ت — زد مجهور صفيري + مهموس — مجهور

يقول: "ففي ازدجر وما جاء على شاكلتها، تأثرت التاء، وهي صوت يتّسم بملح الهمس بالزاي وهي صوت يتّسم بملح الجهر تأثراً تقدّمياً ممّا أدّى إلى قلب التاء إلى مقابلها المجهور والمقابل المجهور للتاء هو الدال، وذلك من أجل تحقيق مماثلة بين الصوتين المتجاورين في داخل البنية في ملامح الجهر... زيادة على ما سبق فإنّ تأثير الزاي بالتاء في هذا المثال وما كان على

¹ - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص150.

نحوه، يعود إلى أنّ صوت الزاي ومثله صوتا السين والصاد يتّسم بملح الصغير، والتداوة في السمع... وتؤيّد الدراسات اللغوية الحديثة هذا الرأي، إذ تؤكّد أنّ الأصوات الصغيرية تتميز بوجود ضجّة ذات تردّد مرتفع تتجاوز 3000 هيرتز، وتمتاز عن بقية الأصوات الاحتكاكية بارتفاع شدّتها¹.

د+ت — دّ مجهور + مهموس — مجهور مضعّف.

يقول: " أمّا دعا ← ادعى ← ادعى. فهي من قبيل المماثلة الكلية حيث تأثرت التاء المهموسة بالذال، وهي صوت يتّسم بملح الجهر، تأثرا تقدّما ممّا أدّى إلى قلبها إلى مقابلها المجهور، والمقابل المجهور للتاء هو صوت الدال، ثم جرت بعد ذلك عملية الإدغام في الصوتين المتماثلين المتجاورين،... لقد تحققت بهذه العملية مماثلة تامة بين الصوتين المتجاورين في داخل البنية في ملمحي الجهر والمخرج"².

ذ+ت- (ذّ/ذّ): مجهور + مهموس — مجهور مضعّف انفجاري/ مجهور مضعّف احتكاكي.

يقول: "إذا وردت الذال والتاء متجاورتين في داخل بنية واحدة، وكانت هذه البنية على صيغة افتعل أو إحدى مشتقاتها، فإنّ القياس يقتضي أن تقلب التاء المهموسة إلى مقابلها المجهور وهو صوت الدال، كي يتحقّق بذلك تماثل الصوتين المتجاورين - وهما الذال والذال- في الملمح، وهو ملمح الجهر، فيصبح التشكل البنوي على النحو الآتي: اذ تكرر اذ ذكر.

بيد أنّ هذا التشكل البنوي غير جائز نظرا لأنّ كلّ واحد فيهما يرغب في صاحبه في الانفصال فلم يجز في الحرف الواحد إلّا الإدغام"³.

ويرى أيضا أنّه يمكن أن يتمّ الإدغام بإجراء أحد التشكيلين للبنية:

1. " أن تدغم الذال في الدال وذلك على قاعدة الأصل في الإدغام على حدّ قول القدماء. اذ تكرر اذ ذكر اذ ذكر.

¹ - ينظر: علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 298.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 300-301.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 301-302.

2. أن تدغم الدال في الذال، أي أن يدغم الآخر في الأول، وذلك خلافا للأصل في الإدغام. اذتكر < اذدكر < اذكر.

ويعلّل هذين التشكيلين بما يلي:

أ. أن كلّ واحد منهما يستند في وجوده على عنصر قوة فيه يتمثل بلمح الجهر الذي يتّسم به كلّ من صوتي الذال والدال.

ب. عدم وقوع أحد التشكيلين أو وقوع واحد منهما، مع التشكل البنوي الأصلي وهو (اذتكر) خوفاً من زهاب ملمح الجهر في الذال¹.

لقد اعتمد محمد جواد النوري في تفسيره هذا البديل على ما جاء عند القدماء، فكان الاستشهاد بأقوالهم دليل على هذا الرأي، علاوة على أنّه مزج بين القدماء والمحدثين من حيث المصطلحات.

غير أنّ سعيد محمد شواهنة يعقّب على آرائه بقوله: "إلا أنّه لم يتعرّض في صيغة " اذدكر" إلى القوة الموقعية التي جعلت الدال المتّسم بلمح الجهر يؤثّر في مثيله في الصفة، وهو صوت الذال، لأنّ الدال قوي بموقعه في بداية المقطع، علاوة على أنّه تحصّن بالحركة، أمّا الذال فقد وقع في نهاية المقطع ساكناً، ممّا جعله عرضة للوقوع تحت تأثير صوت الدال"².

ويؤكّد ذلك أيضاً عبد الصبور شاهين بقوله: "وأما حين تكون فاء الفعل ذالاً أو دالاً أو زايًا، فإنّ صيغة الافتعال تتعرّض لتغييرين لا لتغيير واحد، ومثال ذلك: الفعل: ذكر، فإنّ صيغة الافتعال فيه هي اذتكر، ثم حدثت جملة تأثيرات هي:

جاورت التاء الذال مباشرة، والذال مجهورة، والتاء مهموسة فجّهت بفعل قانون المماثلة لتصبح دالا: اذدكر. وهذه (المماثلة تقدمية)، لأنّ الصوت الأوّل أثر في الثاني وهذه المرحلة الأولى.

¹ - ينظر: المرجع السابق: علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 302.

² - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2007، ص192.

ولكن صوت الدال أصبح مجاورا لصوت جديد هو الذال وهو مجهور مثله، ولكنّه يتميّز عليه، بموقعه القوي فيؤثر فيه ويقبله دالا أخرى، وهذه مماثلة رجعية، لأنّ الثاني أثر في سابقه، فأصبح نطق الكلمة: أدكر وهي المرحلة الثانية.

وعلى الرغم من هذا التغيير في صيغة الكلمة فإنّ وزنها هو: افتعل على أصلها¹.

ومن ثمة نستنتج أنّ موقع الصوت هو الفيصل في عملية الجهر فالذي يكون في بداية المقطع هو الذي يؤثّر في الذي يقفل المقطع؛ فلما كانت الدال في بداية المقطع، والذال في نهاية مقطع متوسط مغلق، فقد كانت عرضة لتأثير الدال.

ومن صور المماثلة بين الصوامت نجد أيضا:

- مماثلة الدال للذال مماثلة جزئية في غير افتعل:

جاء في قراءة ابن مسعود (ت32هـ) والأعمش (ت148هـ) لقوله تعالى: ﴿فَشَرِدُ بِهِمْ﴾²

بالذال لا الدال³، والتفسير التقليدي لذلك هو "أنّ الذال أبدلت من الدال؛ نظرا إلى أنّ مادة "شرذ" مهملة في كلام العرب، والمسوّغ لهذا الإبدال عندهم هو كونهما مجهورتين ومتقاربتين مخرجيا"⁴.

ولكنّ المعهود عربيّا هو إبدال الذال دالا، لا العكس؛ لأنّ الذال مجهدة أكثر من الدال، وذلك بسبب ما يتطلّبه نطقها من سحب طرف اللسان ووضعها بين الأسنان قال الفراء:

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص68.

² - سورة الأنفال: الآية 57.

³ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 55، وتفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهرير بأبي حيان الأندلسي، ج47، ص 504.

⁴ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص 280.

"والتاء والذال مخرجهما ثقيل... ألا ترى أنّ مخرجهما من طرف اللسان وكذلك الطاء تشاركهنّ في الثقل"¹.

لأجل ذلك فإنّ الدرس الصوتي الحديث قد فسّر ذلك على أساس الموقعية يقول فوزي الشايب: "إذا كان قلب الدال ذالا لا يصحّ عندنا، فإنّ التفسير الصحيح من وجهة نظرنا هو أنّ الباء الشفوية في: "بهم" قد أثّرت لقوّتها لكونها في بداية مقطع مخرجيا في الدال الضعيفة قبلها؛ لكونها في نهاية مقطع، بأن جذبت مخرجها إلى الأمام قليلا نحوها، فحوّلتها بذلك من أسنانية لثوية إلى بين أسنانية؛ أي وسطا بين مخرجي الدال والباء"²؛ والدال إذا أصبحت بين أسنانية صارت ذالا على نحو تلقائي.

د- ومن صور المماثلة بين الصوامت:

مماثلة اللام للثلاثة عشر صوتا المقاربة لها في المخرج، وتعرف هذه اللام في الاصطلاح بـ " اللام الشمسية" قال سيبويه: " ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهنّ إلاّ الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفا، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان... والحرفان اللذان يخالطان اللام، هما الضاد لاستطالتها، والشين لتفشيها"³، فهذه الأصوات بالإضافة إلى الضاد والشين هي: التاء والتاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والصاد، والطاء والظاء، والنون.

ويعلّل مكّي بن أبي طالب مماثلة اللام لهذه الأصوات بقوله: "وعلّة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أنّ مخرجها من مخارج هذه الحروف في الفم، فلما سكنت ولزمها السكون، أشبهت اجتماع المثلين والأوّل ساكن، وكثر الاستعمال لها، مع أنّ أكثر هذه الحروف أقوى من اللام ليس

¹ - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ج1، ص172.

² - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص75.

³ - ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص457.

منها ما ينقص عن قوّة اللام إلا التاء، فكان في إدغامها فيهنّ قوّة لها، فأدغمت فيها لذلك¹، فمماثلة لام المعرفة لهذه الأصوات يرجع كما قال مكّي إلى تقارب المخارج فكأنّ تتابع اللام وهذه الأصوات من تتابع الأمثال وهو مكروه، ومن ثمة فقد موثلت اللام لما بعدها. بينما يرجع سبب هذه المماثلة عند علماء الأصوات المحدثين إلى "كون اللام هي الأضعف في مثل هذه الحال؛ لأنّ لام التعريف أبدا ساكنة، وسكونها يعني أنّها في نهاية مقطع مغلق، بينما الأصوات التالية لها تمثّل بداية مقطع قصير، ولهذا كانت هي الأقوى فأثّرت في اللام فجعلتها مثلها"²، فالتاء عندهم كذلك بحسب موقعها، وليست كما قال مكّي بأنّها أضعف من اللام، بل هي أقوى هنا لأنّها تمثّل بداية مقطع قصير، كما كانت أقوى من الدال في "فعلت" في مثل: وجدت ← وحتّ وأردت ← أرت.

ومّا يؤكّد هذه الحقيقة ما ذكره سيبويه في باب إدغام المتقاربين نحو: "اسلخ غنمك ← اسلغنمك، حيث تغلّبت الغين على الخاء ليس لكونها مجهورة فحسب بل لكونها في بداية مقطع أيضا، ومّا يؤكّد ذلك تغلّب الخاء على الغين في ادمغ خلفا ← اذمخلفا، ومثل ذلك الحق كلد ← الحكدلة بينهما في مثل انحك قطنا ← انهقطنا"³، فالقاف والكاف كلتاها مهموسة فالتفاوت بينهما في القوّة يرجع إلى موقع كلّ منهما في المقطع، يقول فوزي الشايب: " هذا مبدأ عام، وقانون صوتي مطرد، لا ينكسر ولا يتخلّف وحقيقة لا يحسن النزاع فيها، فالصوتان المتقاربان متى اتّصلا في النطق اتصلا مباشرا فالذي في نهاية المقطع لا بدّ من مماثلته لما بعده"⁴.

¹ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ - 1984م، ج1، ص 141.

² - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 214.

³ - ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص 451-452.

⁴ - المرجع السابق: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 215.

ولهذا السبب نجد اللام في "هل" و"بل" و"قل" تدغم وجوبا في الراء بعدها إذا اتّصلت بها اتّصلا مباشرا، ومن تم فقد قرأ بعض القراء: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾¹ بالإدغام قال الزمخشري (ت 538هـ): "وقرئ بإدغام اللام في الراء، وبالإظهار، والإدغام أجود"²، والذين لا يدغمون الراء في اللام ههنا، وفي السياقات المماثلة فإنهم يضطرون للوقوف على اللام قليلا ثم يبدؤون بعد ذلك بـ"ران" كي يكون الوقف بعد ذلك فاصلا بين الصوتين، وهذا ما فعله "نافع، وحمزة (ت 158هـ) وحفص"³، فلو وصلوا بين الصوتين لوجب مماثلة اللام للراء، ولكنهم فصلوا بينهما كيلا تلتبس بفعل أي حتى لا يظنّ السامع أنّهما كلمة واحدة.

ومثل هذا الحكم يسري على مماثلة اللام في هل وبل لكل من التاء أو التاء فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء عن طريق علي بن نصر (ت 250هـ) عن هارون: "هَتُّوبَ الكُفَّارُ" يريد ﴿هَلْ تُوبَ الكُفَّارُ﴾⁴ قال سيبويه: "وقرأ أبو عمرو: هَتُّوبَ الكُفَّارُ، يريد هل تُوَّبَ الكُفَّارُ فأدغم في التاء"⁵.

ومثل هذا تماما قراءة الكسائي، وحمزة، وهشام (ت 245هـ) في المشهور عنه: "بُتُّورُونَ" من قوله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْتِرُونَ﴾⁶، قال سيبويه: "وأما التاء فهي على ما ذكرت لك، وكذلك أخواتها، وقد قرئ بها: بُتُّورُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا، فأدغم اللام في التاء"⁷، فالإدغام في كلّ منهما يفسّر في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث على أساس أنّ الصوت الذي في بداية المقطع (التاء أو التاء هنا) أقوى من الذي يشكّل نهاية المقطع (اللام) ممّا يجعله يتغلّب على مقاربه في المخرج حينما تجاورا في السياق لأنّ نشاط الإنسان في النطق يكون أشدّ طاقة في بداية

¹ - سورة المطففين: الآية 14.

² - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ - 1998م، ج6، ص337.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج8، ص433.

⁴ - سورة المطففين: الآية 36.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج4، ص459.

⁶ - سورة الأعلى: الآية 16.

⁷ - المصدر السابق: الكتاب، سيبويه، ج4، ص459.

المقطع، ثم تأخذ هذه الطاقة وذلك النشاط في الفتور تدريجياً حتى يصل إلى أدنى مستوى له عند نهاية المقطع.

وقد جاء مثل ذلك في الشعر أيضاً للسبب ذاته قال مزاحم العقيلي (ت 120هـ):

فَدَعُ دَا وَلَكِنْ " هُتُّعِينَ " مُتَيِّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبًا¹.

يريد: هل تعين.

ومن صور المماثلة بين الصوامت أيضاً:

هـ - التأثير المتبادل أو المماثلة التقديمية الرجعية:

ومن مظاهر ذلك قراءة ابن محيصن: "فقطب قبضة من أثر الرسول"²، من قوله تعالى:

﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾³ وقد خرج القدماء المماثلة ههنا على أساس "إدغام الضاد

المفخمة في تاء المتكلم مع بقاء الإطباق"⁴، وإطباق التاء في صيغة فعلت، تحت تأثير الصوت

المطبق قبلها عند بعض العرب، يفسر عندهم على أنه قياس على التاء في صيغة

"افتعل"، لمشابقتها لها، ووجه الشبه بينهما هو تنزل كل منهما منزلة الجزء من الكلمة؛ فالتاء في

"فعلت" - وإن كانت ضمير الفاعل المستقل عن الفعل، والمتميز منه بوصفه ركناً أساسياً من

أركان الجملة الفعلية - تشبه التاء في "افتعل" لشدة اتصال الفاعل بالفعل، وتنزله منزلة الجزء

منه، بدليل بناء الفعل معها على السكون، قال سيبويه: "وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته

هذه الحروف الأربعة: الصاد والضاد، والطاء والظاء في "فعلت" بمن في "افتعل"، لأنه يبنى الفعل

¹ - المصدر السابق: الكتاب، سيبويه، ج4، ص459.

² - تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج6، ص254.

³ - سورة طه: الآية 96.

⁴ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ج8، ص95.

على التاء، ويغيّر الفعل فُتْسِكِنْ اللام كما أُسكن الفاء في " اِفْتَعَلَ"، ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار، فصارعت عندهم "افتعل"¹.

أما علماء الأصوات المحدثون فيرون " أنّ المماثلة هنا لم يسر مفعولها في اتجاه واحد فقط، وإنما أخذت طريقها في اتجاهين متقابلين؛ من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين، فكلّ من الضاد والتاء في " قبضت" قد حصل بينهما - بحكم التجاور - تبادل التأثير والتأثر، فأثرت الضاد المفخّمة في التاء المرقّمة بعدها فجعلتها مفخّمة مثلها، والتاء إذا فخّمت أصبحت طاء، ثمّ أثرت التاء بدورها في الضاد قبلها مباشرة فصيرتها صوتا مهموسا مثلها، وإذا همست الضاد صارت طاء، ثم أدغمت الطاء في الطاء هكذا:

- ض ↔ ت ← ط + ط ← ط².

وينبّهون أنّ هذا النوع من المماثلة المزدوجة؛ الرجعية التقدمية، "إنّما يحصل بين الأصوات المتقاربة صفة، والمتصلة نطقا، إذا كانت متكافئة من حيث القوّة"³، فالضاد في قبضت صوت مفخّم، وتقع في نهاية مقطع، ولكنه مقطع منبور، وهذا عنصر قوّة لها؛ إذ المقطع المنبور أقوى من غيره، وأما التاء فتقع في بداية مقطع، وهذا عنصر قوّة أيضا؛ لأنّ الصوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذلك الذي يقع في نهايته، ومن هنا تعادلت الضاد والتاء في القوّة، فكان أن أثرت كلّ منهما في الأخرى، على النحو الذي بيّناه، ويطرّد هذا الحكم عند علماء الأصوات في كلّ الحالات المماثلة.

¹ - الكتاب، سيبويه، ج4، ص471.

² - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص80.

³ - المرجع نفسه، ص80.

ثانياً- المماثلة بين الحركات:

ومما يستشهد به على المماثلة الحركية ذلك النوع الناجم عن تأثير حركة المقطع المنبور، وقد ورد ذلك في كلمتين أو في كلمة واحدة، وفيما يلي أمثلة لكلا النوعين:

أ- المماثلة بين الحركات في كلمتين:

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾¹، فقد قرأ "أبو جعفر يزيد ابن القعقاع والأعمش: للملائكة اسجدوا"²، وقد حمل اللغويون على هذه القراءة كثيراً فغلطها الزجاج (ت 316هـ)³، وعدّها النحاس "لحنا لا يجوز"⁴، وخطأها الفارسي⁵، ووصفها ابن جني "بأنّها ضعيفة جداً، معللاً ذلك بأنّ حركة الإعراب لا تستهلك حركة الإتياع إلاّ على لغية ضعيفة"⁶، وبأنّ "حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء"⁷، قال في المحتسب: "وأما قوله للملائكة اسجدوا فإنّ همزة اسجدوا يحذفها في الوصل البتّة، وإذا كانت محذوفة البتّة لم يكن إلى تخفيفها سبيل؛ لأنّ الوصل يستهلكها أصلاً. فحركة ماذا - ياليت شعري! - تنقل، وقد حذف المتحرّك بحركته أصلاً؟ فلم يبق إلاّ الإتياع، وحركة الإتياع لا تبلغ مبلغ حركة تخفيف الهمز، من حيث كانت حركة الهمزة موجودة فيها في الابتداء والوصل جميعاً، فعملت بذلك قوّتها، وحركة الإتياع

¹ - سورة البقرة: الآية 34، سورة الإسراء: الآية 61، سورة الكهف: الآية 50، سورة طه: الآية 116.

² - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص 71، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص11.

³ - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م، ج1، ص 111-112.

⁴ - إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ص34.

⁵ - تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج1، ص 302.

⁶ - ينظر المصدر السابق: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص 71.

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 73.

تجري مجرى الصدى الذي لا اعتداد به، ولا هو عندهم ممّا يعقد على مثله، فإذا ضعفت الحركة القوية فما ظنك بالحركة الضعيفة؟¹.

وكذلك ضعّفها العكبري (ت 616هـ)، وخرّجها بأحد أمرين: "أحسنهما أنّ الراوي لم يضبط على القارئ وذلك أن يكون القارئ قد أشار إلى الضمّ تنبيها على أنّ الهمزة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة، وهذا أحسن الوجهين عنده. وإمّا أن يكون القارئ قد نوى الوقف على التاء الساكنة، ثمّ حرّكها بالضمّ إتباعا لحركة الجيم، وذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف"².

وفي مقابل هؤلاء دافع أبو حيان عن هذه القراءة وخرّجها على أساس "أنّها جاءت على لغة أزد شنوءة، وما دامت لغة لقوم من العرب فلا يجوز أن يخطأ القارئ بها، ولا يغلط"³؛ وذلك لما نصّوا عليه من أنّ "لغات العرب كلّها حجة، وأنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب، غير مخطئ"⁴.

وخرّجها ابن جزري تحريجا حسنا، فقال: "ووجه الظنّ أنّهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمّة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة"⁵.

فهذا المهجوم الذي شنّه بعض النحاة واللّغويين على قراءة أبي جعفر يفهم ويستوعب في ضوء سياقه التاريخي، وفي ضوء مناخ التفكير النحوي آنذاك الذي كان ينظر فيه إلى الحركة الإعرابية على أنّها القرينة الوحيدة على الوظيفة النحوية، ومن تمّ لا يجوز التفريط فيها بحال من

¹ ينظر المصدر السابق: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1، ص 72.

² التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق سعد كرتّم الفقي، دار اليقين، المنصورة - مصر، ط1، 1422هـ - 2001م، ج1، ص 44.

³ ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ج1، ص 302.

⁴ ينظر: الخصائص، ابن جني، ج2، ص 10-12.

⁵ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص 210.

الأحوال، يقول فوزي الشايب: "وفي هذا من المبالغة والغلو ما فيه؛ ذلك أنّ الحركة الإعرابية لا تزيد عن كونها مجرد قرينة لفظية من عدّة قرائن يتوقّف عليها الإعراب الصحيح؛ منها اللفظي، ومنها المعنوي ومنها المقامي، ومن بين هذه القرائن كلّها تبرز قرينة التعليق - وهي قرينة معنوية - القرينة الوحيدة المؤهّلة لأن تكون القاعدة الأساسية للتحليل النحوي. فالسياق اللّغوي يكون مشحونا عادة بالقرائن، فإذا ما تعطلت قرينة ما عمل على التّعويض عنها بقرائن أخرى تتكفّل بتوضيح المعنى الوظيفي، وإلى جانب قرينة التّوضيح المعنوية في هذه الآية، هناك قرينة أخرى يجسّدها حرف الجرّ اللّام في كلمة "للملائكة"، وهي قرينة لفظية توضّح دون أدنى شكّ أنّ الكلمة مجرورة في هذه القراءة، وأمّا الرفع الظاهر فعارض؛ لا يزيد عن كونه مظهرا من مظاهر مرونة اللغة، قوامه إثارة الوقع الموسيقي، وتحقيق مبدأ الانسجام الحركي لا غير، وذلك عن طريق مماثلة حركة التاء المربوطة لحركة المقطع المنبور في الكلمة التالية لها، وهو المقطع "ج" من "اسجدوا"¹.

فستنتج ممّا تقدّم أنّ هذه القراءة يعتدّ بها لأمرين:

الأوّل شرعي وهو أن القارئ أبا جعفر من القراء العشرة، والقراءات العشرة متواترة، وقد أفتى بذلك الشيخ عبد الوهاب بن السبكي (ت 771هـ) فقال: "القراءات السبعة التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة، معلومة من الدين بالضرورة. وكلّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنّه منزّل على الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، لا يكابر في شيء من ذلك إلّا جاهل. وليس تواتر شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كلّ مسلم يشهد أنّ لا إله إلّا الله، ويشهد أنّ محمّدا رسول الله"²، فمن المعروف أنّ المتواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه.

¹ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 72.

² - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج 1، ص 46.

والأمر الآخر لغوي قوامه الانسجام الصوتي، والانسجام أو المناسبة اللفظية أمر مرغوب فيه عربياً قال ابن الصائغ (ت776هـ): "اعلم أنّ المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يتركب لها أمور من مخالفة الأصول"¹.

ومثل هذا الأمر يتحقق أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾²، فقد قرأ أربعة من القراء السبعة " (ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي) فمَنْ اضْطُرَّ"³ يجعل حركة النون ماثلة لحركة المقطع المنبور في الكلمة التي تليها؛ طلباً للخفة؛ لصعوبة الانتقال من الكسر إلى الضمّ، فهذا كلّه وأمثاله كان من باب الحرص على المناسبة اللفظية والانسجام الصوتي.

3- المماثلة بين الحركات في كلمة واحدة:

كما وردت المماثلة الحركية الناجمة عن تأثير حركة المقطع المنبور في كلمتين فقد وردت أيضاً في كلمة واحدة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾⁴، "فجبريل بالكسر تمثل لغة الحجاز، وبها قرأ كلّ من ابن عامر، وأبي عمرو، ونافع، وحفص، وفي مقابل ذلك قرأ كلّ من الحسن، وابن كثير، ابن محيصن: لجبريل بفتح الجيم، وهو الأصل"⁵، ويقطع بذلك عجمته، وخروجه عن أبنية العرب، "وبذلك تكون لهجة الحجازيين قد تطوّرت عن هذا الأصل

¹ - الإتيان في علوم القرآن، المحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، مج3، ص296.

² - سورة البقرة: الآية 173.

³ - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص174.

⁴ - سورة البقرة: الآية 97.

⁵ - ينظر: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 1405هـ - 1985م، ص 268، وينظر أيضاً: قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 58.

عن طريق تحقيق الانسجام الحركي، بتحويل فتحة الجيم إلى كسرة من باب المماثلة الحركية لحركة الراء في المقطع المنبور بعدها: "ري"¹.

4- ومن ذلك سَكِين في قوله تعالى: ﴿وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا﴾²، والسَكِين بوزن فَعِيل، متطوّرة عن سَكِين بوزن فَعِيل، من باب المماثلة لحركة العين بعدها تحت تأثير حركة المقطع المنبور "كي"، والدليل على ذلك أنّ هذه الكلمة كما يرى علماء الساميات معرّبة من الآرامية: "سَكِينا" على حدّ قول بروكلمان³ أو sakīno على حدّ قول بعضهم⁴، وعليه فهي في الأصل الآرامي مفتوحة ثم حصل فيها ما حصل عند دخولها العربية.

ثالثاً: مماثلة نصف العلة للصامت:

وتقع هذه المماثلة في صوتي الواو والياء بوصفهما نصف حركة مع التاء في صيغة افتعل ويمكن بيان هذا التماثل على النحو الآتي:

1- مماثلة نصف الحركة الواو للتاء:

إذا جاورت الواو التاء في صيغة افتعل وما تصرّف منها فإنّ الواو تقلب تاء وتدغم التاء في التاء، ويعلّل ابن يعيش ذلك بقوله: "فأما إبدالها - أي التاء - من الواو فإنّه ورد على ضربين مقيس وغير مقيس، فالمقيس افتعل وما يصرف منه إذا بنيته ممّا فاؤه واو نحو: اتّعد واتّزن ويتّعد ويتّزن ومتّعد ومتّزن، والأصل اوتعد وهو موتعد فقلبوا الواو تاء وأدغموها في تاء افتعل ... وإمّا فعلوا ذاك لأنّهم لو لم يقلبوها تاء هنا لزموهم قلبها ياء إذا انكسر ما قبلها نحو ايتعد وايتزن ... وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا نحو ياتعد... ثم ردّوها واوا إذا انضمّ ما قبلها ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيّر أحوال ما قبلها قلبوها إلى تاء لأنّها حرف جلد قوي لا يتغيّر بتغيّر أحوال ما قبله وهو

¹ - المرجع السابق: قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 58.

² - سورة يوسف: الآية 31.

³ - ينظر: فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص 50.

⁴ - غرائب اللغة العربية، الأب رفائيل نخلة اليسوعي، دار المشرق، بيروت - لبنان، ط 4، 1986، ص 188.

قريب المخرج من الواو وفيه همس مناسب لين الواو ليوافق لفظه لفظ ما بعده فدغم فيها، ويقع النطق بهما دفعة واحدة¹.

فصوت التاء في مثل هذه البنى هو الذي يتّسم بملامح قوة وذلك لأنّه انفجاري علاوة على أنّه تحصّن بالحركة في حين أنّ الواو لبسه السكون والحرف الساكن حرف ميّت كما نعته القدماء، فعمد النّاطق إلى مماثلة نصف الحركة للصامت الذي بعده للتخلّص من الضّعف، ويكون نطقهم من وجه واحد هذا فضلا على أنّ التاء صوت جلد فملاصق القوة فيه تجعله قادرا على الاحتفاظ بصورته دون تغيير.

وقد كان لعلماء الأصوات المحدثين آراء مختلفة في هذا السلوك الصرفي؛ فمنهم من اعتمد على أقوال القدماء من قوة صوت التاء ومن هؤلاء محمد جواد النوري الذي يرى أنّ سبب هذا التأثير يعود إلى "أنّ صوت الواو يتّسم بالقصر، وقلة الوضوح السّمعي قياسا بالحركات الصّرفية كالواو والياء في كتبوا وتكتبين وهما لهذا السبب يلحقان بالصوامت الاحتكاكية، وإن كان الاحتكاك فيهما قليلا، أكثر ممّا يلحقان بالحركات، ويرى أيضا أنّ موقع كلّ من نصفي الحركة (الواو والياء) ساكنين في نهاية مقطع أضعف هذين الصوتين، بالإضافة إلى ثقل الحركات فيهما. لأنّ الحركة تقوّي الحرف وتحصّنه. ويضيف أنّ سبب هذا البدل يعود إلى قوّة الصوت الانفجاري "التاء" قياسا إلى الاحتكاكي (الواو والياء) ممّا أدّى إلى تأثير الصوت الانفجاري في نصفي الحركة فقلبهما إلى حرف من جنسه"².

¹ - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص36-37.

² - ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص181، نقلا عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، محمد جواد النوري، ص16.

لقد اعتمد محمد جواد النوري في تفسير هذا السلوك الصرفي على أقوال القدماء من قوة صوت التاء، "ومما يؤخذ عليه أنه ألحق نصفي الحركة بالأصوات الاحتكاكية الصرفية، إضافة إلى أنه اعتدّ بالسكون العارض فقد قال: نظرا لاستثقال الحركات فيهما"¹.

أمّا عبد الصبور شاهين فيذهب إلى أنّ تفسير القدماء بعيد عن الصّحة وذلك لأنّه بنى رأيه على الحقيقة التي أكّدها وهي: "ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصّوتين المتجاورين، ليتمّ التأثير إبدالا أو مماثلة، وهذه العلاقة ترجع إلى اعتبارين أساسين: الأوّل: تقارب المخرج أو اتحاده.

والثاني: كون الصوتين من مجموعة واحدة من الصوامت أو الحركات، فلا يمكن أن يؤثر صوت في آخر بعيد عنه مخرجا، كما لا يصحّ القول بأنّ صوتا من جنس الصوامت يبدل من صوت من جنس الحركات"².

ويقول أيضا: "وأصل اتّصل، اوّصل: يقول الصرفيون إنّ الواو أدغمت في التاء بعدها فصارت تاءين: اتّصل، وذلك دون أن يناقشوا العلاقة الصوتية بين الواو والتاء، ونحن نقرّر أنّ بين الصوتين تباعدا لا يسمح بتأثر أحدهما في الآخر، فلا مماثلة ولا إدغام، والذي حدث في رأينا أنّ الواو وقعت بعد كسرة وهو تتابع تكرهه العربية، لأنّه تتابع بين الحركة الأمامية الضيقة، والخلفية الضيقة (الفتحة) فكان لابدّ من التخلّص من ذلك، ولذلك تصرّف الناطق بهذه الطريقة التي توحى بأنّه أسقط الواو"³.

فهو يرى أنّه لا وجود لأيّ قرابة صوتية بين الواو والياء من جهة والتاء من جهة أخرى، فالتاء صوت لثوي انفجاري مهموس، والياء صوت غاري انطلاقي مجهور انتقالي (نصف حركة)، ويعقب سعيد محمد شواهنة على الرأي بقوله: "ونحن نوافق شاهين بعدم وجود قرابة صوتية بين الواو والياء من جهة والتاء من جهة أخرى، ولكن إذا لم تقلب تاء ماذا تقلب؟ لقد

¹ - المرجع السابق: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 181.

² - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 210-211.

³ - المرجع نفسه، ص 71.

وقعت نصف الحركة في نهاية مقطع علاوة على أنّها ساكنة، وهي ضعيفة أصلا، فزادت بموقعها وسكونها ضعفا، والكتابة الصوتية توضّح هذا:

أو اتصل $ciw/ta/sa/la$ اتصل $oit/ta/sa/la$.

إنّ الناطق العربي أراد أن يخالف بين الحركة ونصف الحركة، ويتخلّص من ضعف نصف الحركة، فقلب نصف الحركة إلى صامت يتفق مع ما يجاوره ويسهّل العملية النطقية، فأبدلها تاء، ولم يتغيّر وزنها لأنّها في الأصل (افتعل)، والتاء بدل من نصف الحركة، وحلّت محلّها فتأخذ موضعها في الميزان¹.

فيبدو أنّ سبب الإبدال في مثل هذه البنى يعود إلى أنّ الناطق أراد أن يتخلّص من نصف الحركة الواو لأنّها في نهاية المقطع ساكنة؛ إضافة إلى التخلّص من الانتقال من الكسرة إلى نصف الحركة المخالفة للكسرة في الموضع، إضافة إلى إقفال المقطع بصوت انفجاري بدلا من إغلاقه بصوت انطلاقي، علاوة على أنّ هذا الإقفال يعطي نشاطا للابتداء بالمقطع الجديد اللاحق؛ لأنّ الناطق يجد صعوبة في إغلاق المقطع بصوت انطلاقي والانتقال إلى صوت انفجاري في المقطع الذي يليه؛ فهذا القلب أدّى إلى تماثل الصوتين المتجاورين ليسهل نطقهما، وهناك صفة ضديّة بين التاء والواو فالتاء انفجارية، والواو فيها حفيف قليل أي أنّها قريبة من الصفة الاحتكاكية فهذا التماثل خلّص الناطق من الانتقال من الاحتكاك إلى الانفجار بقلب الواو إلى صوت انفجاري.

2- مماثلة نصف الحركة الياء للتاء:

إذا كانت فاء افتعل ياء فإنّها أيضا تقلب تاء ثم تدغم التاء في التاء والقدماء يفسّرون ذلك بأنّ الياء أخت الواو في اللين مع البعد ما بين التاء والياء من حيث المخرج فأبدلوا كما أبدلوا الواو يقول الاسترابادي: "الياء وإن كانت أبعد عن التاء من الواو وإبدالها منه أقلّ، ولكن شاركت الواو ههنا في لزوم التخالف لو لم تقلب، إذ كنت تقول: ايتسر وفي المبني للمعلوم أو تُسر وفي

¹ - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 180.

المضارع يَيْتَسِرُ وفيما لم يسم فاعله يُوتَسِرُ فأتبعت الواو الياء في وجوب القلب والإدغام فقليل: اتَّسَرَ¹.

ولقد نصَّ على هذا سيبويه بقوله: " والياء توافق الواو في افتعل في أنك تقلب الياء تاء في افتعل من اليُس، اتَّبس ومَتَّبس ويَتَّبس لأنَّها قد تقلب تاء، ولأنَّها قد تضعف ههنا فتقلب واوا ولو جاؤوا بها على الأصل في مفتعل وافتعل وهي موضع الواو، وهي أختها في الاعتلال فأبدلوا مكانها حرفا هو أجلد منها، حيث كانت فاء وكانت أختها فيما ذكرت لك، فشبهوها بها"².

وجاء مثل هذا عند ابن عصفور في قوله: "وأبدلت من الياء على قياس "افتعل" إذا كانت فاءه ياء، وفيما تصرّف منه، فقالوا في "افتعل" من اليسر: اتَّسر ومن اليس اتَّبس، والعلة في ذلك ما ذكرناه في الواو"³، وقد ورد هذا النوع من المماثلة عند علماء الأصوات المحدثين وكان لهم رأي مختلف عمّا جاء عند القدماء ففسّروا هذا التماثل على النحو التالي:

" وقعت الياء بوصفها نصف حركة مسبوقه بحركة من جنسها فأراد الناطق أن يخالف بين الياء نصف الحركة والكسرة القصيرة، علاوة على أنّ الياء ضعفت بالسكون والموقع، والياء صوت انطلاقي فيه بعض الاحتكاك، فالانطلاق من الصوت المتّصف بالانطلاق وفيه شيء من الاحتكاك إلى الصوت المتّسم بالانفجار، يضعف المقطع التالي، فأراد الناطق أن يغلق المقطع بصوت انفجاري لتوحيد الصفة بين نهاية المقطع الأول وبداية المقطع الثاني.

فسبب هذا التماثل يعود إلى الضعف التّاجم عن السكون، والموقعية فوقعت شبه العلة ساكنة في نهاية مقطع ممّا جعلها عرضة لتأثير التّاء فيها، والمتّسمة بصفات قوّة تتمثّل في الموقع في بداية المقطع، ومحصّنة بالحركة وفيها قوّة ذاتية في الصفة الانفجارية، فأثّرت التّاء في شبه العلة

¹ - شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، ج3، ص 83.

² - الكتاب، سيبويه، ج4، ص338.

³ - الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص387.

فحوّلتها إلى جنسها، هذا فضلا عن رغبة النّاطق في المخالفة بين نصف الحركة الياء والكسرة القصيرة¹.

ففي هذه الأمثلة وما جاء على شاكلتها أثر الثاني في الأول فهذا من قبيل المماثلة الرجعية، وقد أدّت هذه المماثلة إلى الانسجام الصوتي بين الصوتين المتجاورين. نستنتج ممّا تقدّم أنّ ظاهرة المماثلة تقوم على مبدأ علاقة ثلاثة أصوات (المبدل + المبدل منه + التماثل) إذ لا بدّ أن يكون هناك بعد بين الصوتين المؤثّر والمؤثّر فيه حتّى يقلب الأخير إلى صوت شبيه أو قريب من الصوت المؤثّر، وهذا القرب إمّا أن يكون في الصفة أو المخرج أو كليهما فيصبح مثلاً يدغم في مثله، إضافة إلى أنّ صفات القوّة هي العلم البارز في سبب التأثير والقلب، فقد يكون هناك اتّفاق في الصفة مع اختلاف في الموقعية فيكون بذلك لقوة الموقع الأثر في التغيير، كما قد لا يوجد أي تشابه بين الصوتين المتجاورين، فيكون لقوّة الموقع وحدها الأثر في التغيير.

المبحث الثاني الإعلال:

يعتبر الإعلال واحدا من الموضوعات الصرفية البارزة في اللّغة العربية والتي تحكمها قوانين صوتية بالغة الدقة أشار إليها علماء اللّغة المتقدّمون، وأعاد النّظر فيها الدرس الصوتي الحديث، فهو يتعلّق ببناء الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات بفعل أصوات محدّدة تكون عرضة للتغيير، والتبديل وفقا لما تقتضيه المصلحة اللغوية. وقبل الشروع في بيان ذلك لا بدّ أن نتبيّن ماهية الإعلال لغة واصطلاحاً، وحروفه، وأقسامه.

1- تعريف الإعلال:

أ/ لغة: لقد وردت مادة علل في اللّغة بمعان مختلفة: "علّه، يعلّه، إذا سقي السقية الثانية من الماء، يقال: عللّ بعد نهلّ، والعللّ، مضاعفة العطاء. وفي حديث الإمام علي رضي الله "من جزيل عطائك المعلول"، والعللّ الإطعام. والتعليل، تبين علّة الشّيء عند أهل المناظرة. والعلّة:

¹ - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 182-183.

الضرة، والجمع (علات). وبنو العلات، بنو رجل واحد من أمهات شتى، ويقابلهم بنو الأخياف، وهم بنو الأم الواحدة من آباء شتى. والعلة، المرض الشاغل. وعند أهل العروض، التغير اللاحق بالأسباب والأوتاد في الأعراب، والضروب خاصة، لازما لها. والجمع (علات) و(علل). وعلة الكلمة في اصطلاح الصرفيين، ذكر وجهها من الإعلال¹.

يتضح من هذا القول أنّ الإعلال هو مصدر الفعل أعلّ كما تقول إكراما من أكرم، والاسم العلة بفتح العين وكسرها، فما كان بالفتح يطلق على عدّة معاني؛ أمّا العلة بالكسر فمعناها المرض، وعموما فإنّ مفهوم العلة الوضعي يدور حول معاني الصغر والضعف.

ب/ اصطلاحا:

أمّا لفظ الإعلال بمعناه الاصطلاحي: فهو مختصّ "بتغيير حرف العلة"²، فهذا هو الرضي يقول: "اعلم أنّ لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختصّ بتغيير حرف العلة، لأنّها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها، بحيث لا تتحمّل أدنى ثقل، وأيضا لكثرتها في الكلام؛ لأنّه إن خلت كلمة من أحدها فخلوّها من أبعاضها - أعني الحركات محال-، وكلّ كثير مستثقل وإن خفّ"³.

وعرّفه الحملاوي (ت 1351هـ) بقوله: "هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه أو إسكانه أو حذفه"⁴ إذن فالخفة في نظر القدماء هي سبب التغير مضاف إليها كلّ كثير مستثقل وإن

¹ ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص623، وينظر أيضا: لسان العرب، ابن منظور، ج11، ص 467-474، تاج اللغة وصحاح العربية (المعروف بالصحاح)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990، ص 1773-1775، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ج30، ص45-55، مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1986، ص189، المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1987، ص162.

² شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ج3، ص66، شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص54، وينظر أيضا: الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، ج2، ص425.

³ نفسه: (شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ج3)، ص66-68.

⁴ شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، مراجعة وشرح حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999، ص89.

خفّ، وهي نظرة تقوم على بعد الرؤية المادية للأشياء، وليس إلى حقيقة وضعها في المنظور الصوتي؛ لأجل ذلك نجد أنّ المحدثين قد حدّدوا غرض الإعلال بأنّه " عدول عن تتابع صوتي مكروه تخلّصاً من الصّعوبة، ونزوعاً إلى الانسجام"¹، ومن ثمّة فإنّنا سوف نعرض في بحثنا هذا إلى توجيهاتهم للتحوّلات الصوتية التي حدثت في أمثلة هذه الظاهرة بالنظر إليها في ضوء معطيات الدرس الصوتي لا سيّما نظرية المقطع.

2- أصوات العلة في مفهوم النظرية الصوتية القديمة والحديثة:

إنّ جلّ تعريفات الإعلال تتفق على أنّ حروف العلة ثلاثة وهي الألف والواو والياء؛ فكثيراً ما نجد علماء اللّغة المتقدّمين يذهبون إلى القول: "فحروف العلة هي الألف والواو والياء، وسمّيت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغييرها"²، وقد كان بعض القدماء يعدّ الهمزة تابعة لحروف العلة لكثرة ما تتعرّض إليه الهمزة من تغيير بتسهيلها إلى حرف واحد من حروف العلة، وهو ما يسمّى "بتخفيف الهمزة"³، غير أنّ معظم التّحويين أخرجوا الهمزة من بين حروف الإعلال على الرّغم ممّا تتعرّض له من تغيير بالتخفيف، ويبدو أنّهم كانوا متنبّهين إلى عدم بلوغها شأو حروف العلة في التّغيير، فقد ذكر الجاربردي (ت 664هـ) أنّ الهمزة: "لم يجر فيها ما أجري في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب"⁴.

وقد تابع المحدثون متقدّمهم في هذا المذهب بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك إذ أثبتت الدراسات الحديثة أنّه لا علاقة صوتية من قريب أو من بعيد بين الهمزة، وبين أصوات المدّ

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 189.

² - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج 10، ص 54، وينظر أيضاً: شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي،

ج 3، ص 66-67، المتع في التصريف، ابن عصفور الاشيلي، ج 2، ص 425.

³ - ينظر: المرجع نفسه: (شرح الشافية، رضي الدين، ج 3)، ص 67.

⁴ - الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن حاجب، مصطفى كازم الحسناوي، دار صفاء،

عمان، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الحلة- العراق، ط 1، 1433هـ- 2012م، ص 210-211، نقلاً عن: شرح

الجاربردي، ج 1، ص 268.

والعلة، "فالهمزة تختلف في مخرجها عن أصوات المدّ والعلة؛ إذ أنّ الهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس؛ لذلك فهي معدودة من الصوامت لا المصوّتات، ولكنّ أصوات المدّ (المصوّتات) أصوات انطلاقة مجهورة تخرج من منطقة الفم بعيدا عن الحنجرة، والحلق، واللهاة.

ونظرا للتباعد الواضح بين الهمزة من جانب، وأصوات المدّ واللّين من جانب آخر فلا يصحّ أن يقال بوقوع الإبدال بينهما، وإنّ جاز هذا بين الهمزة وأحرف العلة التي هي صوامت فلا يصحّ أن يقال بوقوعه بينها وبين أحرف المدّ التي هي مصوّتات"¹.

بيد أنّ ثمة مشكلا مهما يبرز في علاج ظاهرة الإعلال وهو الخلط بين نوعين من الأصوات؛ إذ أنّ في اللّغة العربية قيمتين صوتيتين يرمز لهما برمز كتابي واحد هما: الواو المدية (المصوّتة)، والواو اللينة الاحتكاكية، وكذلك الياء المدية (المصوّتة) والياء اللينة (الاحتكاكية)، "والظاهر أنّ اشتراك كلّ من هاتين القيمتين الصوتيتين المتباينتين برمز واحد أدّى إلى خلط القدماء بينهما، ومن ثمّ أطلقوا مصطلح حروف العلة على هذين النوعين معا"²، وبعبارة أخرى: إنهم اعتمدوا في تعليلاتهم للتغيّرات التي تحدث في أمثلة هذه الظاهرة، على ما هو مكتوب لا على الصوت المنطوق فعلا؛ في حين يميّز الدرس الصوتي الحديث بين هذين النوعين من الأصوات؛ فينظر إلى الأصوات المدية على أنّها مجرد حركات طويلة ليس غير، ولا يعدّ من صوامت العربية، سوى صوتي علة اثنين فقط هما: "الواو والياء اللينتين (الاحتكاكيتين)؛ في نحو: وجد، وحوض ويجد، وبيت"³.

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 172-174.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 170.

³ - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 276، وينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص 21، وينظر أيضا المرجع السابق: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 170.

فالتحليل الصوتي الصرفي ههنا يقتضي أن نميّز بين نوعين من الواوات والياءات في هذا

الباب:

أولاهما: الواوات والياءات المدية، التي هي بمثابة حركتين من جنسها، والتي يطلق عليها (المصوّتات الطويلة)، ويطلق عليها بعضهم (الحركات الطويلة)، ويطلق عليها آخرون (الصوائت) ويطلق عليها آخرون (العلل الطويلة)، وذلك نحو الواو في (يقول)، و(يرنو)، والياء في نحو يميل، ويرمي؛ فالملاحظ أنّ الواو في الكلمتين بمثابة ضميتين كما سيّضح من كتابتهما صوتياً هكذا yarnuu و yaquulu أي: (ي - ق - ؤ - ل - ؤ)، (ي - ر - ن - ؤ)، وكذلك الياء تكتب هكذا: yarmii - yamiilu، أي (ي - م - ل - ؤ)، (ي - ر - م - ؤ).

والنوع الثاني الواوات والياءات غير المدية، والتي تعدّ من الصوامت، وتشكّلان كما ذكر أحد المعاصرين "بفعل الانزلاق بين مصوتين قصيرين"¹ فتكون طبيعتهما عنده انزلاقية، كالواو التي تتشكّل بفعل انزلاق بين الفتحة والضمّة - أي: نتيجة تتابع الفتحة والضمّة على النحو التالي: - + ؤ و (a+u>w) كما في واو (بؤن)، و(ثوب) أو تتشكّل بفعل تتابع الضمّة والفتحة كما يلي: - + ؤ و (u+a>w) نحو واو واقف، وواعد.

وكذلك الياء التي تنشأ بفعل انزلاق بين الفتحة والكسرة نحو: - + < ي (a+I> y) ويمثلها ياء نحو (بيت)، و(مئِن)، و(عين). وكذلك التي تتشكّل بفعل تتابع الكسرة، والفتحة هكذا: - + < ي (I+a>y) كما في ياء (ياسر).

غير أنّ محمد سعيد شواهنة يرى أنّ هذه الفرضية الإنتاجية لكلا الصوتين فيها شيء من التكلّف "لأنّ الطبيعة الإنتاجية للحركات تختلف عن الطبيعة الإنتاجية لصوت الواو والياء باعتبارهما نصفي حركة"².

¹ - ينظر المرجع السابق: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 31.

² - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 197.

لأجل ذلك فإنّ من العلماء من يفرّق بين الواو والياء كصوامت (أشباه الحركات)، وبينهما كمصوّتات بأمر منها: "قلّة الوضوح السمعي للأولى بالنسبة للثانية، وضيق المجرى بالنسبة للأولى مع الثانية، واختلاف الوظيفة لكلّ منهما عن الأخرى؛ إذ أنّ الواو والياء كأنصاف علل يقومان بدور الأصوات الصامتة، ويقعان موقعها تماما في التّركيب الصوتي للعربية كما في نحو: ولد وبلد، نترك ويترك، بخت وبيت، ثغر وثور"¹.

ويفرّق أحد الباحثين المعاصرين بين الواو كمصوّت والواو كصامت بقوله: "إذا ارتفعت مؤخّرة اللسان نحو سقف الحنك أكثر ممّا في الحالة السّابقة، بحيث يحدث الحفيف، ويسبّب الهواء احتكاكا عند مروره من ذلك الموضع فتسمع حينئذ صوت الواو الذي هو من الأصوات الصامتة. وعدّ علماء الأصوات الواو من الأصوات الشبيهة بالحركات، والفرق بينه وبين الضمّة الخالصة هو أنّ المسافة بين مؤخّرة اللسان، وسقف الحنك تكون أقلّ مع الواو منها مع الضمّة الخالصة، لذلك يحدث الحفيف مع الواو، ولا يسمع مع الضمّة"².

فقد انطلق في ذلك من المنطلق الحديث حيث أنّه قد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أنّ الفرق بين الواو كمصوّت، والواو كصامت يكمن في حدوث الاحتكاك وعدمه، " فعندما يرتفع اللسان من أقصاه نحو أقصى الحنك الصلب حتّى يصل إلى نقطة يمكن عندها أن يحدث الهواء المار بينهما احتكاكا مسموعا مع استدارة الشفتين، واهتزاز الوترين تولد الواو كما في نحو (وجد) والواو في نحو (لون)؛ فإذا هبط اللسان عن تلك النقطة بحيث إنّ الهواء المار بين اللسان والحنك لم يعد يحدث احتكاكا مسموعا مع استدارة الشفتين واهتزاز الوترين ولدت الواو في نحو (يقول). وكذلك يقال مع الياء الصامتة الاحتكاكية في نحو (بيس)، و(ليث)، والياء المصوّتة المدّية في نحو (بييع)، و(يميل)"³.

¹ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 330.

² - ينظر: علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي محمد الموسوي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998م، ص 102.

³ - ينظر: الكتابة الصوتية، حسام النعيمي، مجلة المورد، العراق، مج 16، العدد1، فبراير 1987، ص 12-13.

ويرى بشر: " أنّ الواو والياء في اللّغة العربية من الأصوات الصامتة في سياقين صوتيين معيّنين: أحدهما: إذا اتبعت الواو، والياء بحركة من أيّ نوع. والثاني إذا وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة"¹.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ نطق صوتي الواو والياء الصّامتين يشبه نطق صوتيهما كمصوّتين إلى حدّ كبير؛ ولهذا كانت تسميتهما بأنصاف الحركات، ومن هنا كان الخلط بين الحالتين، ومن هنا كذلك يرى بعض الدّارسين المحدثين أنّ التّفريق بين حالتي الواو والياء بالاعتبارين "ينبغي أن يكون على أساس وظيفي أي: على أساس الوظيفة التي تقوم بها هذه الأصوات في التّركيب الصّوتي للغة لا على أساس النّطق الصّرف"².

أما صوت الألف فلعلّ الذي جعل القدماء يعدّونه من حروف العلة هو "اشتراكه مع الواو والياء المدّيتين (المصوّتين) بالصفات الصّوتية، واشتراك الصوتين المدّيين مع الصوتين اللّينين (الاحتكاكين) بالرسم الإملائي.

وربّما زاد اعتقادهم بذلك أنّهم وجدوا الألف تحلّ محلّ الواو أو الياء في بعض التّغييرات الصوتية التي تقع في بعض أمثلة هذه الظاهرة في حين أنّ الألف لا يمثّل سوى علامة طول الفتحة"³، فالألف في التّحليل الحديث ليست صامتة بحال من الأحوال، سواء أكانت وسطا كما في نحو (قال)، و(باع) أو طرفا كما في نحو (يسعى، يرضى، يخشى، ينعى)، وإنّما هي مصوّت طويل يعادل ضعف مصوّته القصير (الفتحة)، أي أنّه يعامل من وجهة النّظر اللسانية الحديثة على أنّه فتحة طويلة تعادل ضعف الفتحة القصيرة؛ وعلى ذلك فوزن: قال، و(باع) (قال) لا

¹ - ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، د.ط، 1998، ص 39-40.

² - المرجع نفسه، ص 37.

³ - الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن حاجب، مصطفى كاظم الحسناوي، ص 210 -

(فَعَلَ)، ووزن: يسعى، ويرضى، ويخشى، ونحوها (يَفْعَى) لا (يَفْعَل) فالأصوات المدّية، هي مجرد حركات طويلة.

وعليه فموضوع الإعلال في نظر المحدثين يقتصر على الواو والياء اللينتين (الاحتكاكيتين) يقول عبد الصبور شاهين في دراسته لكتاب (علم الأصوات) لبرتيل مالمبرج " تطلق أصوات العلة في العربية على أصوات المدّ ألفا أو واوا أو ياء- وهي الحركات الطويلة- كما تطلق على ما شابهها، وهو الواو، والياء المعتلتان: وهما المقصودتان فعلا بتعبير (أصوات العلة) وبعبارة أدق: صوتي العلة.

وإنّما وصف هذان الصوتان بالاعتلال نظرا إلى أنّهما لا يسلكان مسلك الحروف الصحيحة في تحمّل الحركة والانفصال عنها دون غموض أو لبس كما في (كَتَبَ) فلكلّ صامت من هذه الصوامت استقلاله عن حركته - فتحة أو كسرة أو ضمّة - بل إنّهما يتحمّلان الحركة، وهي جزء منهما، ولا يتصوّر أن تنفصل عن بنيتها"¹.

ومهما يكن من أمر فإنّ ذلك الخلط قد أحدث شرخا بين القدماء والمحدثين في آلية توجيه ما يحدث في أمثلة هذه الظاهرة من تغييرات، ومن ثمّ وجد تباين بينهم في تفسير تلك الأمثلة؛ إذ ذهب المتقدّمون إلى أنّ تغيير حروف العلة يتخذ أحد الأشكال الثلاثة؛ فإنّما أن يحلّ بعضها محلّ بعض وهو ما أطلقوا عليه الإعلال بالقلب، أو أن تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله وهو ما أسماه الإعلال بالنقل أو الإسكان، أو أن يسقط حرف العلة بكامله، وقد اصطلاحوا عليه بالإعلال بالحذف؛ في حين لم يسلم المحدثون بهذه التفسيرات، ولا سيّما قول القدماء بنقل الحركة؛ إذ نظروا إلى الحركات على أنّها أصوات ثانوية إذا ما قيست بالأصوات الصامتة، بل إنّ "الحركة القصيرة عندهم مجرد ذيل للحرف"²؛ فلم يمنحوها تحقّقا مستقلاّ عن الحرف الصامت بل

¹ - علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ص 80.

² - دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ص 148.

عدّوها تابعة له " ومحتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده"¹ ولذا حكموا بأنّ "الحرف كالحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه"²، و"أنّ الحرف أقوى من الحركة... لأنّه قد يوجد ولا يوجد حركة معه، والحركة لا توجد إلّا عند وجود الحرف"³، ومن تمّ قالوا بجواز نقلها أو حذفها أو إحداثها. ويبدو أنّ الذي أوقعهم في القول بتبعية الحركات أو عروضها، هو الخط العربي؛ إذ لم يرمز للحركات القصيرة في بنية الكلمة، كما رمز للصوامت، بل اكتفى بالإشارة إليها بعلامات توضع فوق الحرف أو تحته؛ في حين يؤكّد الدرس الصوتي الحديث وجوب تصوّر الحركات بعد الحروف، لا فوقها ولا تحتها؛ إذ أنّ الواقع الصوتي لا يعرف التتابع المكاني، بل التتابع الزماني، ومن ثمة فقد نظروا إلى الحركات على أنّها الركن الأساسي الذي يعدّ قسيما للأصوات الصامتة في عملية النطق، ولا يقلّ شأنه عن هذه الأخيرة بل أنّ خاصّة الانزلاق بين الحركات هي التي تبرز وجود كلّ من الواو و الياء كصامتتين.

يتبيّن لنا ممّا تقدّم أنّ أصوات العلة قد اكتسبت أهمية بالغة عند كلّ من القدامى والمحدثين نظرا لانتشارها الواسع بين صفوف الأسماء والأفعال، وسوف نفصّل القول فيما يلي في حقيقة هذه الظاهرة، وتفسيرها وفقا لرؤية الدرس اللساني الحديث.

3- التحليل المقطعي للبنى المعتلة:

من الأمور التي استند إليها المحدثون في تفسير الظواهر الصرفية، المقطع الصوتي؛ إذ اتّضح أنّ له دورا كبيرا في معالجة العديد من القضايا الصرفية في باب الإعلال، وذلك بخلاف القدماء الذين عرفوا المقطع العربي؛ لكنّهم لم يدخلوه في تفسيرات البنى الصرفية للغة العربية، ولبيان وجهة النظر اللسانية الحديثة عند علمائنا المحدثين لا بدّ أن نتكئ على أمثلة القدماء لكي يتّضح الفرق بين الفريقين.

¹ - ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص 28.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 32.

وسوف نبدأ بالأفعال الجوفاء والناقصة ثم الأسماء، مع ملاحظة أنّ معالجة جميع قضايا الإعلال بجميع أفعالها وأسمائها أمر لا يسعه عمل واحد لضخامته، وكثرة مادّته، وغزارتها، ولذلك سوف نكتفي بأشهر القضايا في عدد من الأفعال والأسماء المعتلة - وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر- مراعيين فيها التنوّع، والإحاطة، والإمام بأغلب القضايا- بقدر الإمكان- وسنعرض عمّا يمكن الإعراض عنه أو تقلّ أهمّيته.

أولاً: الأفعال المعتلة في ضوء التحليل الصوتي:

أ/ الفعل الأجوف وقضاياها:

1- الفعل الماضي:

إنّ المواقع التي يمكن أن تحتلّها أشباه الصوائت هي مواقعها في الصيغ الأصلية المقيسة وفق قواعد بناء الصيغ واشتقاقها في العربية، غير أنّ المتكلمين بهذه اللّغة لا ينطقون دائماً بالصيغ كما يقتضيها القياس العام المشترك، بل يخضعون بعضها لتعديلات صوتية عندما تتجاوز ضمن تأليفاتها المقطعية فونيمات لم يعتادوا على تجاوزها مع نزوع أهل كلّ لغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ما أمكن، بطريقتهم الخاصة عند نطقهم للكلمات والجمل.

"فإذا كان القياس العام في العربية يقتضي أن يأتي الفعل الماضي للغائب المفرد في الثلاثي على إحدى الصيغ الثلاثة فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ (أَكَلَ، فَهَمَ، ثَقُلَ) فإنّ هذا القياس العام يؤدّي مباشرة إلى صيغ مثل (قَوْلَ، وَخَوْفَ، وَطَوُّلَ) كما يفترض اللّغويون العرب؛ لكنّ متكلموا العربية لم يستعملوها إلّا معدّلة إلى " قَالَ، وَخَافَ، وَطَالَ" وذلك خضوعاً لمجموعة من المبادئ التي حاول القدماء اكتشافها وصوغها"¹؛ ولعلنا لسنا في حاجة إلى الدّفاع عن فكرة وجود بنيات أصلية وبنيات منطوقة لبعض الوحدات اللّغوية في كثير من اللّغات، لأنّها فكرة أصبحت الآن من

¹ - التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة (محاولة جديدة في التقعيد)، محمد آمنوي، كتاب إلكتروني من ترقيم المؤلف، مراكش، الترقيم الإلكتروني الأول، 2012، ص 63.

المسلّمات اللّسانية الحديثة، بل تعتبر ركنا أساسيا في بعض النّظريات اللّسانية المعاصرة كالنّظرية التوليدية التي يحتلّ فيها مفهوما "البنية العميقة" و"البنية السطحية" مكانة أساسية، كما يحتلّ مفهوما "الأصل المقدّر" و"الفرع المستعمل" مكانتهما في الدراسات اللّغوية العربيّة.

وعليه فإنّ وجود أصل مقدّر لكثير من الصّيغ الصرفية المنطوقة في كلام العرب افتراض لا نستطيع رفضه، وإن كان المحدثون يختلفون أحيانا مع القدماء في تحديد ذلك الأصل كما يختلفون معهم كثيرا في محاولة الإجابة عن السؤال الجوهرية:

كيف يتم الانتقال من الأصل المفترض إلى المنطوق المستعمل؟

فأهمّ قاعدة تنتظم هذا الإجراء عند اللّغويين القدماء هي "أنّ الواو والياء متى تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين"¹، فالحرفين المرشحين للإقلاب لا بدّ أن تكتنفهما الحركات من قبل ومن بعد، وهو الشرط الأوّل، أمّا الشرط الثاني في القاعدة فإن تكون الحركة قبلهما فتحة.

وتعليل هذا القلب "أنّ العرب كرهت اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة هي الفتحة والواو أو الياء، والحركة فيهما، فتحوّلا إلى حرف لا يتحرّك وهو الألف"²، ويرد تفسير هذا التحوّل عند النّحاة القدامى على وجهين:

الأوّل: ضرورة سكون الواو أو الياء أولا، ثمّ قلبها إلى ألف، فالفعلان قام وباع جاء من قَوْمَ ← قَوْمَ ← قَامَ، ومن: بَيْعَ ← بَيْعَ ← بَاعَ وهذا سارٍ في جميع الأفعال الجوّف.

وهذا كلّه تصوّر للحرف عند تحوّل من صورة إلى صورة، عمد فيه إلى هذا لتساق القاعدة الموجهة العامة، ولعلّ الذي حمل القوم على القول بالتسكين قبل الإقلاب ما ذكروه من "أنّ الحركة

¹ - الخصائص، ابن جني، ج1، ص146.

² - ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص22.

في الحرف المتحرّك تقويّه والسكون يضعّفه"¹، وهم يريدون أن يضعّفوه هنا ليسهل قلبه، لذلك تصوّروا اسكانه قبل القلب، ولو كانوا يريدون العكس لحزّكوا الساكن لتقويته، فلا ينقلب.

الثاني: أنّنا نجدهم أحيانا يفسّرون قلب الواو والياء ألفا من غير تسكين، ويبدو أنّ الذي شجّعهم على القول بتخطّي المرحلة الثانية - مرحلة التسكين- أنّهم وجدوا الجواب عن قوّة الحرف بالحركة، حيث يكتفى في سبب القلب بكرهة اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فتحولوا "من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف وسوّغها أيضا انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو: قام وباع"².

وهذا تفسير آخر للحالة استغنى فيه ابن جني عن تصوّر المرحلة الثانية، أي مرحلة التسكين فالحروف المتحرّكة إذ تقلب ألفا؛ لأنّ الألف لا تحرك، فيكونون بذلك قد تخلّصوا من جمع المشابهات، وسوّغ هذا القلب وجود الفتحة قبلها، وذكر الفتحة في هذا القلب إقرار منهم حتّى لا يحمل عليه ما كان مكسورا قبل الواو.

لكنّ هذه القاعدة مع عموميتها فإنّها لا يمكن أن تضمن لهم صحّتها في جميع الأحوال إلّا إذا قيّدت بمحاذير أخرى تحصّنها وتقويها وتكسبها مرونة أكثر وشمولية أكبر لتصير فيما بعد قواعد التوجيه المهمة، لأنّ علمائنا الصرفيين اصطدموا بعدد غير قليل من الأمثلة التي لا تنطبق عليها هذه القاعدة لذا قيّدوا هذه القاعدة بضوابط وشروط تكاد تصل إلى عشرة جمعها عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية هي³: بالإضافة إلى الشرطين السابقين (تحرك الواو والياء، وانفتاح ما قبلها):

¹ - المصنف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، ج1، ص 221، وينظر أيضا: المصدر السابق: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص20-21.

² - ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص22.

³ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص192-193.

- أن تكون الحركة (الفتحة) قبلها متصلة: أي في بنية الكلمة الواحدة، وذلك صحّتًا في: ضرب واحد، وضرب ياسر.
- أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك صحّتًا في جَيْل، وتَوَم، مخفّفي: جيّال، وتوأم.
- أن يتحرّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يليهما ألف ولا ياء مشدّدة إن كانتا لامين، ولذلك صحّت العين في: بيان وطويل، وصحّت اللام في: رميا، وغزوا، وفتيان وعصوان، وعلويّ وفتويّ.
- وأعلّت العين في قام وباع، وباب وناب لتحرّك ما بعدها، كما أعلّت اللام في غزا، ودعا، ورمى وبكى، إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشدّدة.
- ألا تكون إحداهما عينا لفعل بزنة (فَعِل) الذي الوصف منه على وزن: أفعل مثل: هيف فهو أهيف، وعور فهو أعور.
- ألا تكون إحداهما عينا لمصدر هذا الفعل مثل: الهيف.
- ألا تكون الواو عينا لفعل بزنة (افتعل)، الدال على معنى التفاعل، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، مثل: اجتوروا، واشتوروا، فهما بمعنى تجاوزوا وتشاوروا، والياء لا تدخل في هذا الشرط لقربها من الألف كما في: استافوا والمعنى: تسايفوا.
- ألا تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال، وإلا صحّت، وأعلّت الثانية مثل: الحيا والهوى.
- ألا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء، ولذلك صحّتًا من كلمات: الجولان، والهيمان والصورى، والحيدى، وشدّ الإعلال في ماهان، وداران. وهم بذلك قد جعلوا من الشروط ما يثقل الكاهل، ويعقّد هذه المسألة ويجعلها من أعصو مسائل الإعلال.
- ومن المؤكّد أنّ علّة هذا القلب عند القدماء لا تتفق مع ما رآه المحدثون، فقد بحثوا عن كيفية انتقال المتكلم إلى هذه الصيغ المنطوقة وكان المستشرقون هم السباقون إلى ذلك ففسّروها " بأنّ الواو والياء تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين (باستثناء مجموعتي / ءُ و / uwa / و /

ونجد عند داود عبده رأيا مخالفا للقدماء أيضا إذ يرى أنّ ما طرأ على كلمة قَوْل حين أصبحت قَالَ، وبيَّع حين أصبحت باع يمكن تفسيره بما يلي:

"أولا: تحذف الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين متماثلتين، أي مدين قصيرين.

ثانيا: ينتج عن المدّين القصيرين وقد أصبحا متواليين بعد سقوط الواو والياء مدّ طويل من جنسهما فإذا كان المدان القصيران فتحتين نتج عنهما فتحة طويلة"¹.

ويفسّر سبب عدم سقوط الواو في مثل (عَيْدَ وَحَوْلَ) بأنّ " إحدى الفتحتين في مثل هاتين الكلمتين طارئة فإمّا أنّ الأولى كانت حركة غير الفتحة وبالتالي لم تسقط الواو والياء كما سقطتا في مثل قَوْلَ وَبَيْعَ... وإمّا أنّ الفتحة الثانية لم تكن موجودة أصلا، وأضيفت فيما بعد، أي أنّ الأصل في عَيْدَ وَحَوْلَ هو سكون الواو والياء"².

ويعقّب سعيد محمد شواهنة على آرائه قائلا: "إنّ هذا الافتراض الذي ذهب إليه عبده يبقى افتراضا من وجهة نظره؛ لأنّ هناك ألفاظا وقعت فيها الواو بين حركتين متباينتين ومع ذلك سقطت مثل (خَوْفَ) أمّا عَيْدَ وَحَوْلَ فيبدو أنّ عدم السقوط يكمن في البنية الدلالية لهاتين الكلمتين أو الوظيفة التمييزية"³.

ومن العلماء من يعزو سبب هذا القلب إلى التّركيب المقطعي: فعبد الصبور شاهين يذكر أنّ: "موقع العين في هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء، نتجت كلّ منهما من توالي الحركات المتخالفة، وإليك الأمثلة بالكتابة الصوتية:

¹ - ينظر: دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، ج2، ص 32.

² - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 236، نقلا عن: أبحاث في اللغة العربية، عبده داود، حاشية 3، ص 37.

³ - المرجع نفسه، ص 236-237.

قول qa-u-ala

بيع ba-i-aca

خوف ha- u-ifa

فإذا حدث الانزلاق من الفتحة الأولى في كلِّ مثال، إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء التي هي عين الكلمة، في الأصل، ولكن لنعد إلى خصائص المقطع العربي ولنذكر أنّ هذا المقطع لا يمكن أن يتكوّن من حركات فقط فإذا أجرينا تقسيما مقطعيًا لهذه الكلمات كانت على النحو التالي لثلاثة نماذج:

قول qa/ua/la

بيع ba/ia/ca

خوف ha/ ui/ fa

فالمقطع الأوسط فيها جميعًا مكوّن من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة ولذلك كان الحلّ الأوسط هو إسقاط العنصر الذي يسبّب الإزدواج وهو الضمة في الأولى والكسرة في الثانية، فلا يبقى سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة هكذا: baa/ca←qaa/la¹.

غير أنّ هذا التفسير لا ينطبق على النموذج الثالث فذهب إلى حذف الضمة والكسرة يقول: "وأما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معًا، لأنّ وجود إحداها يسبّب إزدواجا غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال ثم تطول الفتحة الأولى حملا لها على (قال وباع) تبعا لعامل القياس الموحد: haa/fa أي طردا للباب على وتيرة واحدة"².

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 82-83.

² - المرجع نفسه، ص 83.

أما محمد جواد النوري فيرى أنّ سبب هذا الإعلال يعود إلى ضعف الصّوتين الواو والياء وكراهة المقاطع المفتوحة، وأورد الأمثلة التالية:

قَوْل qaala ← qa/wa/la قَالَ

مَيْل maa/la ← ma/ya/la مال

يقول: "وقد ذهب بعض اللّغويين إلى أنّ الواو والياء وهما صامتان ضعيفان يزداد ضعفهما عند وقوع أحدهما بين حركتين، بحيث ينحوان نحو الاختفاء، بالإضافة إلى ذلك فقد اجتمعت في هذه البنى، وما كان على غرارها مقاطع مفتوحة متوالية يكره العرب النطق بها"¹، فهو يختلف مع عبد الصبور شاهين في تعليلاته لإنتاجية كلّ من الواو والياء الناجمة عن انزلاق الحركات المختلفة، إذ يصفهما بأتهما نصفية حركة، وأنّ ما حدث هو إسقاط نصف الحركة وليس الضمة أو الكسرة وأنّ الفتحة الطويلة تتشكّل بعد حذف نصف الحركة فتتشكّل من الفتحتين القصيرتين السّابقة واللاحقة لنصف الحركة.

ومهما يكن من أمر فإنّ ما حدث في مثل هذه البنى يتمثّل في سقوط الواو والياء نتيجة الصعوبة المقطعية، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض، لذلك فهو عند المحدثين إعلال بالحذف، وليس كما ورد عند القدماء من أنّه إعلال بالقلب.

فضلا عن ذلك فإنّه يترتّب عن التّعليلات الصّوتية السّابقة أن نعيد النّظر في الميزان الصّرفي: فلا توزن الأفعال على فعل لأنّ الوزن مكّون من ثلاثة مقاطع قصيرة تحتوي على ستة أصوات لكنّ الكلمات الموزونة بصيغتها الأخيرة مكّونة من مقطعين أولاهما متوسط مفتوح، والآخر قصير يحتويان على خمسة أصوات فقط؛ ومن ثمة يتحتّم أن يكون وزنها فال بإسقاط العين بسبب

¹ القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 239، نقلا عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، النوري محمد جواد، ص 24.

الصعوبة المقطعية أي بصرف النَّظَر عن الواو التي هي أصل مفترض، وينظر إلى الكلمة بحالتها الجديدة لأجل ذلك فقد خرج عبد الصبور شاهين بنتيجة غاية في الأهمية، وهي "أنّ هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق"¹.

2- الفعل المضارع في حالة الرفع:

كلّ مضارع من ماضٍ ثلاثي أجوف نحو: يقوم والتي أصلها يَقُومُ، فإنّ ضمة الواو تنقل إلى الساكن الصّحيح قبلها من غير قلب ولا حذف، فيترتب عن هذا النقل في قواعد الصرف أن يبقى الحرف المعتل دون حركة أي: يصبح ساكنا ولذلك سمي أيضا (الإعلال بالتسكين)².

وتعليل القدماء لهذا الصّنف من الإعلال جاء على لسان ابن جني بقوله: "فلما جاء المضارع أعلّوه اتباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا فنقلوا الضمة من الواو والياء إلى ما قبلها، وأسكنوهما، فصار " يَقُولُ وَيَبِيعُ وَيَطُولُ ". فأما يَخَافُ وَيَهَابُ فأصلهما: يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الهاء والحاء فصارا في التقدير يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما"³.

وقد عالج ابن يعيش هذه المسألة بشكل لا يختلف عمّا نجده عند ابن جني، فما جاء عند ابن يعيش أنّ الأفعال من نحو: يقول ويبيع الأصل فيهم (يقُولُ - يَبِيعُ) فنقلوا الضمة من الواو في يقول إلى القاف والكسرة في يبيع من الياء إلى الباء ثم أخذ يرنا السبب في إعلال هذه الأفعال فيذهب إلى أنّه: "إنّما وجب إعلال المضارع في قال- باع من حيث أنّ حكم الأفعال كلّها من

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 84.

² - ينظر المرجع نفسه، ص 196.

³ - المصنف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، ج 1، ص 247-248.

جنس واحد فكرهوا أن يكون أحدهما معتلا والآخر صحيحا، والدليل على أنّ الإعلال سرى إلى هذه الأفعال من الماضي أنّه إذا صحّ الماضي صحّ المضارع¹.

وقد أنكر ابن يعيش كما أنكر ابن جني من قبله ممّن احتجّ لإعلال هذه الأفعال بثقل الحركة على الواو والياء، "وذلك لأنّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصّحيح فلم تستثقل فيهما الحركة وإنّما أجروهما مجرى الحروف الصّحاح من قبل أنّ أصل الاعتلال فيهما إنّما هو شبههما بالألف وإنّما تكونان كذلك إذا سكنتا وكان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة فتصيران كالألف لسكونهما وكون ما قبل كلّ واحد منهما حركة من جنسهما كما أنّ الألف كذلك فهي ساكنة وقبلها فتحة والفتحة من جنس الألف فإذا سكن ما قبلهما خرجتا من شبه الألف لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا فلذلك يقولون (ظي وغزو)²، وهذا في معتل اللام فالأحرى أن يكون في المعتل العين؛ لأنّ العين أقوى من اللام وأقرب إلى أن تصحّ.

فهذه هي القاعدة التي نقلها لنا ابن يعيش في علاج هذه المسألة والتي اتّبع فيها خطوات ابن جني في نظره لهذه المسألة فأما قولهم بأنهم نقلوا الفتحة من الواو والياء في يَخُوف ويَهَيَّب إلى ما قبلهما وهو الخاء ثم قلبتا ألفين ففيه نظر إذ يرى حسام سعيد النعيمي أنّ الفتحة واحدة ولا يجوز أن تعطي قيمة صوتية مرتين وهي على الواو أو الياء وأخرى وهي على فاء الكلمة ثم يتلاشى الزّمن بين وجودها على العين ووجودها على الفاء فيحكم بأنّ الإعلال حدث لتحرك الواو سابقا وانفتاح ما قبلها الآن بالحركة ذاتها³؛ أمّا فيما يخصّ تعليله بأنّ حرف العلة إذا سكن ما قبله لم تثقل عليه الحركة فيه نظر أيضا لأنّ وجود هذا التّركيب من نحو الواو مع الضمة والياء مع الكسرة يسبّب ثقلا في أثناء عملية النطق فقد ذكر هنري فليش من بين مجموعة الكراهات التي لا يتقبّلها

¹ - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص65-66.

² - ينظر المرجع نفسه، ص99.

³ - الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط، 1980، ص 371.

اللّسان العربي "كراهة النطق بالصوامت الضعيفة الواو والياء مشكلة بمصوتات من جنسها فلا تنطق الواو مع الضمة ولا الياء مع الكسرة"¹.

وقد تجنّب الرّضي هذه التعليلات التي لا تخلو من التكلّف وأوجز القاعدة والتّحليل حين قال: " فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر: فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفا، لأنّه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعلّ به الأصل فهو أولى، وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قبلها ألفا، لأنّ الألف لا تلي إلاّ الفتح فيبقيان بحالهما؛ إلاّ الواو التي كانت مكسورة فإنّها تقلب ياء؛ لصيرورتها ساكنة مكسورا ما قبلها نحو يَطِيح وأصله يطوح ويُقيم وأصله يُقِيم"²، وفي قوله هذا تعليل للقلب بالمجانسة.

غير أنّ تفسير المحدثين يغيّر تماما ما جاء عند القدماء إذ يرون أنّ ما حدث من وجهة النّظر الصوتية "ليس نقلا للحركة، بل اسقاط للواو و الياء"³، يقول محمد جواد النوري: "إنّ التّحليل المقطعي والصّوتي الدقيق للأمثلة يظهر لنا أنّ نصفي الحركة وقعتا متحرّكتين في بداية مقطع، ومن المعلوم أنّ الواو والياء صامتان ضعيفان وقريبا الشّبه بالحركات ولهذا فإنّ المقطع المبدوء بهما يكون ضعيفا ... ومن ناحية أخرى فقد جاءت نصفا الحركة متحرّكتين، وقد نصّ اللّغويون العرب على استئصال النّطق بهما، في حالة تحرّكهما، على تفاوت في ذلك الثّقيل بحسب نوع الحركة الملابسة لنصفي الحركة، إنّ كلّ ما حدث في هذه الأمثلة وما كان على غرارها تمثّل في سقوط الواو والياء اللّتين استئقلتا بالحركة الملابسة لهما من بداية المقطع ثمّ تمّ التّعويض عنهما بإطالة الحركة القصيرة الواقعة بعدهما، وذلك من أجل المحافظة على الإيقاع وعدم الإخلال في الكمية الصوتية المكوّنة

¹ - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ص46.

² - شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، ج3، ص 144.

³ - ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 198.

للبنية"¹، فالسبب في هذا الإسقاط أنّ اللّغة العربية تكره أن تتابع أصوات اللّين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثّقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة - فتحة أو كسرة أو ضمة- هذا من النّاحية الصوتية.

وأما من النّاحية المقطعية فإنّ هذه الصيغ ك (يَقُوم) وما جاء على شاكلتها تتألف من ثلاثة مقاطع هكذا:

يَقُوم ← ي - ق / و - م - ء.

وواضح أنّ المقطع الثاني منها يشكّل ذلك التابع الحركي المكروه الذي سمّي بالمزدوج، وهو مزدوج صاعد (و - ء)، ويشار هنا أنّ هذا المزدوج أشدّ كراهة في النطق من المزدوجين (و -) و (و -)؛ إذ أنّ جزئيه متماثلان و"التّمائل يحتمّ التزام نفس الوضع عند النطق"² إذ أنّ الواو المضمومة كواوين، ومن تمّ عمد تخلّصا من شدّة هذا الثقل إلى إسقاط أضعف عنصري المزدوج هكذا:

يَقُوم ← ي - ق / و - م - ء X و ← ي - ق / و - م - ء.

وقد نجم بهذا الإسقاط بأن بقي المقطع بقمة بغير قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية؛ ولذا تحوّلت القاعدة الثانية في المقطع الأوّل لتشكّل قاعدة لهذه القمة التي أطيل النطق بها "تعويضا للخلل الذي حدث في زنة البنية وإيقاعها"³.

يَقُوم ← ي - ق / و - م - ء.

¹ - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 257، نقلا عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، النوري محمد جواد، ص 25-26.

² - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص 191.

³ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 198.

"وكذلك الأمر في يَبِيحُ سقطت الياء لاجتماعها مع الكسرة وهو تركيب تكرهه اللغة، فبقى الكسرة وحدها، فيختلّ إيقاع الكلمة ويعوّض المحذوف بطول الحركة، فيقال يبيع، فالذي حدث ليس نقلا للحركة، بل إسقاطا للواو أو الياء"¹.

فنستنتج مما تقدّم أنّ ما ذهب إليه القدماء على أنه إعلال بالنقل لا يتفق مع النظرية الصوتية الحديثة، فهو كما أثبتت الكتابة الصوتية، والبناء المقطعي للبنى السابقة، إعلال بالحذف، وما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه النقلات الصرفية للبنى الجديدة تتطلب بناء جديدا يتفق والبنية الإيقاعية للصيغة إضافة إلى البنية الدلالية.

3- الفعل المضارع في حالة الجزم:

الأفعال المضارعة الجوفاء (يعيش، يقوم، ينام، يخاف، ينال)، وما أشبهها عند دخول الجازم تصبح: لم يعيش، لم يقيم، لم يقل، لم ينم، لم يخف، لم ينل، وفي تفسير التّعير الحادث في الصّيغ الجديدة يرى علمائنا القدامى أنّ الذي حدث هو حذف عين الكلمة - الياء والواو، والألف - وذلك للتخلّص من الثقل الناشئ من اجتماع ساكنين - سكون الجزم، وسكون العين -.

يقول ابن يعيش: "وكذلك لم يقل العين التي هي واو محذوفة لسكونها وسكون اللام بعدها"²، فنحattanا يصرّحون أنّ الفرق بين يقوم، ويقم يكمن في حذف الواو "وتعبيرهم هذا ينطلق من الكتابة لا من النطق، وهذا ما أخذ عليهم ويؤخذ عليهم كذلك أنّهم جعلوا الياء والواو والألف في الأفعال المذكورة ونحوها من قبيل الصوامت التي يمكن وصفها بالسواكن، وهي في حقيقة الأمر - كما أثبت العلم الحديث - مصوّتات طويلة تعدّ امتدادا واستطالة لمصوّتاتها

¹ - المرجع السابق، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 198.

² - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 68.

القصيرة التي هي الكسرة، والضمّة، والفتحة وهي تعادل على - ما هو راجح - مصوّتين من جنسها"¹.

لأجل ذلك فإنّ تفسيرات المحدثين تذهب إلى أنّ ما حدث في هذه الصيغ وما أشبهها هو تقصير لمصوّت طويل بحذف نصفه، وبقاء نصفه، بمعنى أنّ الأصل كان (ي - / ق - / / م) و (ي - / ب - / ع)، ونحو ذلك، فصار (ي - / ق - / م)، و (ي - / ب - / ع) وتوضيح ذلك بالكتابة الصوتية كما يلي: ya/qum←yaquum ومثله البواقي، ويوضّح القرالة سبب ذلك بقوله: "أما حذف الحركة أو ما يسمّى تقصير المد في الفعل الأجوف فإنّه يأتي على النحو التالي:

يقول ← ya/quu/lu

يسير ← ya/si:/ru

ينام ← ya/na:/mu

ونلاحظ أنّ هذه الكلمات تتكوّن من التقسيم المقطعي التالي:

ص ح + ص ح ح + ص ح، وبما أنّ علامة الجزم تتمثّل بحذف حركة آخر الفعل، فإنّ حذفها يؤدّي إلى مشكلة في المقطع العربي، فالمقطع العربي لا يتكوّن من صامت منفرد /ص/ وهنا لا بدّ من ضمّ ما تبقى من هذا المقطع إلى المقطع السّابق فيتحوّل التقسيم المقطعي لهذه الكلمات إلى (ص ح / ص ح ح ص) والنمط الثاني من هذا البناء المقطعي مكروه تتحاشاه العربية فتحاول التّقليل منه، فيتكوّن البناء المقطعي عند جزم هذه الأفعال كما يلي:

لم يقل ← lam/ ya/qul

¹ - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 78.

لم يسر ← lam/ ya/sir/

لم ينم ← lam/ ya/nam/

وفي هذا البناء يتحوّل المقطع المديد (ص ح ح ص) إلى مقطع طويل مغلق (ص ح ص) وذلك بالحذف الجزئي للحركة الطويلة¹.

فالذي حدث من وجهة النظر الصوتية هو تحويل المقطع الثاني المغرق في الطول (عيش) - قوم - قول - نام - خاف - نال) المكوّن من (ص ح ح ص) إلى مقطع متوسط مكوّن من (ص ح ص) وذلك بتقصير المصوّت الطويل إلى مصوّت قصير؛ لأنّ المقطع المغرق في الطول (ص ح ص) نوع من المقاطع نادر في العربية الفصحى تميل اللغة إلى هجره كلّما يتيسّر لها ذلك، وبذلك تظهر الصّيغ الجديدة، وهذا تفسير قائم على نظام المقطع في العربية ولم يكن يعرف عند علمائنا القدامى.

3- فعل الأمر:

لقد درج علماء الصرف التقليديون على أن يقولوا أنّ: قل أصلها قول: فالتقى ساكنان، الواو واللام، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت قل.

يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ ما كان ثانيه حرف علّة فإنّه قد يعتلّ بالحذف كما يعتلّ بالتّغيير والحذف يدخله على ثلاثة أضرب منها التّقاء الساكنين والتّخفيف أو لضرورة الإعلال فالأول نحو قل وقلن والأصل تقول فحذف حرف المضارعة إذ المواجهة تنهي عن حرف خطاب ثم سكن لام الفعل للأمر أو لاتصال نون جماعة النساء به نحو قلن فالتقى حينئذ ساكنان اللام

¹ الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص 118.

وحرف العلة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين على القاعدة ومثله بع وبعن العلة في الحذف واحدة إلا أنّ قل من الواو وبع من الياء¹.

ولكنّ اللسانيات الحديثة ترى أنّه ينبغي أن نفسّر هذا التغيّر تفسيراً صوتياً مقطعيًا بالمنهج الوصفي كما هو الحال مع الفعل المضارع المجزوم وتوضيح ذلك:

" أنّ فعل الأمر من المضارع الأجوف (يقوم - يبيع) ونحوهما يأتي من المضارع بإجرائين:

أولاهما: حذف حرف المضارعة، والآخر: إسكان الآخر بحذف حركته ويتبيّن ذلك من التحليل التالي: (ya+quul+u) و (ya+bii+u) الأمر منها (quul)، و (bii): فينشأ مقطع مغرق في الطول مقفل بصامت (ص + م + م + ص)، وإقفاله ليس بسبب الوقف، ولكنّه بسبب البناء فلذلك لا يصحّ انقسامه في حالة الوصل إلى مقطعين (طويل، قصير)، وهذا المقطع الناشئ مقطع تكرهه العربية، وتفرد منه، وتختصره وصلاً ووقفاً إلى مقطع متوسط مقفل؛ فتصير (قُل - بع)، ورمزه المقطعي (ص + م + ص)².

ويؤكّد هذا قول أحد المحدثين: "وحقيقة الأمر أنّ قلّ جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر، ولم يكن من المستطاع أن تأتي بالصورة الثانية (قُول) في النطق الفعلي لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية الفصحى (ص + ح ح + ص)، وهو تركيب ممتنع في هذه اللّغة إلا في حالتين اثنتين هما:

حالة الوقف وأن تكون الحركة الطويلة متلوة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة (شابّة ودابّه) أمّا ما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون فهو عمل افتراضي لا نأخذ به في الدرس اللّغوي الحديث³.

¹ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 68.

² - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 79-80.

³ - المرجع نفسه، ص80، نقلاً عن: مفهوم علم الصرف، كمال بشر، ص 123.

وهذا يعني أنّ طبيعة التركيب المقطعي في العربية هي التي منعت الصيغة قول لأتھا تمثل مقطعا طويلا فكلما حدث هو تقصير لحركته، وذلك بتقصير زمن النطق بالمصوت الطويل للصعوبة المقطعية.

ب- الفعل الناقص وقضاياه:

يتضح من تعريف علمائنا القدامى للأفعال الناقصة أنّها أفعال ثلاثية الأصول، وأنّ أصواتها العلل قد أصابها من التغيير بالقلب ما أصابها؛ لكنّ علماء الأصوات المحدثين يرون أنّ المصوتات الطويلة فيها جاءت نتيجة القلب أو الحذف وفيمايلي تفصيل لذلك:

1- الفعل الماضي:

يرى علماء الصرف في معتل اللام أنّه إذا كان الفعل على وزن فَعَلَ بفتح العين فإنّك تقلب حرف العلة ألفا - ياء كانت أو واوا-.
يقول ابن يعيش: "وإنّما كانت الواو والياء أختيها لاجتماعهن في المد وإبدالها منهما نحو قولك: قال وباع وطال وهاب وخاف والأصل طول وهيب وخوف فأبدلنا ألفين لما ذكرنا. وكذلك عصا ورحى أصلهما عصو ورحي وكذلك دعى ورمى أصلهما دعو ورمي فصارا إلى الإبدال لما ذكرنا من تحركهما وانفتاح ما قبلهما والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال وذلك أنّ الواو تعدّ بضمّتين والياء تعدّ بكسرتين وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال واجتماع الأمثال عندهم مكروه"¹.

وقد فسّر عبد الصبور شاهين هذه القاعدة على أساس مقطعي إذ يذهب إلى أنّ التقسيم المقطعي للفعلين يأتي هكذا:

"غزو ga/za/u-a"

¹ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 16.

رمي ra/ma/i-a

أي: أنّ المقطع الأخير مكوّن من حركتين قصيرتين (مصوّتين قصيرين) في الأصل (u+a)، و(i+a) - وذلك لأنّ الواو والياء نشأتا نتيجة الانزلاق بين المصوّتين القصيرين - وهو مقطع غريب عن نسيج اللغة، فلذلك تسقط اللغة العنصر الأصلي في الإزدواج وهو الضمة (u) أو الكسرة (i) - وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق، أي لام الكلمة فاتّصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة هكذا: (رنا- رمى)، ووزنهما (fa/'aa) فهو إذن ثلاثي الأصل ثنائي المنطوق تماما كالأحرف¹.

ويعقّب سعيد محمد شواهنة على الآراء السابقة قائلا: "إنّ ما ذهب إليه القدماء من الخلط بين حرف اللين وحرف المد جعلهم لم يفرّقوا بين المدّ واللين؛ لأنّ الواو والياء في هذه الأمثلة، وما جاء على شاكلتها ليستا حرفي مدّ لكي تساوي الواو ضمّتين والياء كسرتين، فهذا الخلط جعلهم يتوهّمون أنّ الواو ضمّتان وعليها فتحة وقبلها فتحة فاجتمعت الأمثال، فالواو والياء حرفا لين أي أنّهما نصفا حركة فكلّ ما حدث في هذه البنى يتمثّل في حذف نصف الحركة وليس قلبها إلى الألف²، ويقول أيضا: "غير أنّنا نختلف مع عبد الصبور في تعليلاته، وخاصة إنتاجية كلّ من الواو الياء الناجمة عن انزلاقية الحركات المختلفة بالإضافة إلى أنّ البنية العميقة للأمثلة السابقة لا تحتوي على ثلاثية الحركة. بل إنّها تتكوّن من الواو والياء بوصفهما نصفي حركة، وكلّ ما حدث هو إسقاط نصف الحركة وليس الضمّة كما ذهب عبد الصبور³".

أمّا السرّ وراء هذا الحذف قد تمّ طبق للقاعدة الصوتية التالية: " تحذف شبه العلة - واوا كانت أو ياء، وسطا كانت أو طرفا - حين تقع بين علّتين قصيرتين - مصوّتين قصيرين -

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 86-87.

² - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 139.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 235.

ونوضح ذلك بالمعادلة الصوتية التالية: (ر - ن - و - ا: rana-w-a) <-- (ر - ن - ر) (ر - ن - ر) و (رَمَي) (ر - م - ي) (rama-y-a) <-- (ر - م - م) (ramaa : "1.

فقد سقطت الواو والياء في الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرين في مصوت طويل هو الألف باعتبار أن صوت المدّ يعادل حركتين قصيرتين، "وذلك للتخلص من ثلاثية المقطع (ص ح / ص ح / ص ح) إلى ثنائيتها (ص ح / ص ح ص) "2.

أما إذا كان الفعل على وزن فَعْل أي أن اللام وقعت بعد ضمة نحو: نَهَيْ، فَضِّي فَإِذَا تَصِير (نَهْو - فَضُو)، ويرى علمائنا القدامى أن سبب هذا القلب هو وقوع الياء إثر ضمة، ولما كان هذا الأصل ثقيل في النطق، فإن العربية تجنبت هذا الثقل بهذا التغيير.

يقول ابن عصفور: "ولا توجد في الياء إلا في التعجب نحو: "لَقَضُو الرَّجُل"، أصله لَقَضِي، فقلبت الياء واوا، لانضمام ما قبلها، لأن الياء وفيها ضمة بمنزلة الياء والواو. فكما أن اجتماع الياء والواو ثقيل، فكذلك الياء إذا كانت قبلها ضمة، لاسيما والياء في محل تغيير وهو الطرف"3، فالناطق العربي في مثل هذه البنية تخلص من الانتقال من الضمة إلى نصف الحركة الياء، إلى نصف حركة قريبة من الضمة، وهي الواو، وقد أدى ذلك إلى تقارب بين الأصوات المتجاورة.

والمحدثون يرون هذا الثقل؛ ولكنهم يفسرونه تفسيراً آخر إذ يرى عبد الصبور شاهين أن هذا الثقل ناشئ عن: "ثلاثية الحركة وهو ما حدث في نَهَيْ nahu+i+a، فأسقط الناطق عنصر الكسرة لتصبح الحركة مزدوجة فقط، وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة، فما

1 - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 82، نقلا عن: ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية، داود عبده، ص 112.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص 83.

3 - الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشيلي، ج 2، ص 519.

حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى ثنائية وبذلك سقطت الياء ونشأت الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة¹؛ غير أنّ الكتابة الصوتية تنفي ما ذهب إليه شاهين إذ لا وجود للحركة الثلاثية التي فسّر القلب بموجبها لأنها تأتي على النحو التالي:

نُهَيَّ na/hu/ya ← نُهَوَّ na/hu/wa

ولقد عزا محمد جواد النوري: هذا القلب إلى المماثلة التّقدمية حيث يقول: " وقعت الياء في بداية مقطع، ومسبوقة بمقطع منته بضمّة قصيرة على النحو التالي:

نُهَيَّ ← na/hu/ya نُهَوَّ ← na/hu/wa

ومن المعلوم أنّ بداية المقطع تحتاج إلى صوت قوي، ولهذا فقد تأثرت الياء الضّعيفة، اللاحقة بالضمة القوية السابقة تأثراً تقدمياً، ممّا أدّى إلى قلب الياء إلى صوت قوي، بل إلى أقوى الحركات، كما ذكره القدماء، وهي الواو، وقد ترتّب على ذلك تماثل، أو، قل إن شئت تناغم بين الحركات المتجاورة $u+ya \leftarrow \dots u+wa$... ممّا أدّى إلى سهولة النطق².

فالملاحظ من قول محمد جواد النوري "أنّه قد أسقط وصف القدماء للحركات على أنصاف الحركات، فالواو ليست حركة في هذا المقام بل هي نصف حركة، فكلّ ما حدث هو قلب نصف الحركة الياء الواقعة في بداية مقطع إلى نصف حركة تعتبر من الناحية الصوتية أقوى منها، وهي الواو، وبهذا القلب تحلّص الناطق من صعوبة الانتقال من موضع الضمة القصيرة الخلفية إلى مخرج نصف الحركة (الياء) القريبة من موضع الكسرة الأمامية، وقد أدّى هذا القلب إلى تقوية المقطع

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 191-192.

² - ينظر: علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 341.

من جهة، وإحداث تجانس بين الأصوات البنية من جهة أخرى؛ أي تجانس بين الحركات وأنصافها المتجاورة فقلبت نصف الحركة إلى نصف حركة من جنس الحركة السابقة عليها¹.

أما إذا كان الفعل على وزن فَعِلَ أي أنّ اللام وقعت بعد كسرة نحو: رَضِيَ فإثما تصير (رَضِي) يقول ابن عصفور: " فإن كان الفعل على فَعِلَ من ذوات الواو قلبت الواو ياء، نحو "شَقِي" و"رَضِي"، لأنّ الواو وقبلها كسرة بمنزلة الواو والياء، لأنّ الكسرة بعض الياء"²، فيرى القدماء أنّ الناطق العربي عمد بهذا القلب إلى إحداث مجانسة صوتية عن طريق قلب الواو نصف الحركة، إلى نصف حركة من جنس الكسرة وهي الياء.

وقد نصّ المحدثون على ذلك لكنّهم فسّروه تفسيراً آخر إذ يرى عبد الصبور شاهين أنّه: "هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها، أي أنّه عدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة (i+u+a) بإسقاط الضمة، والاقْتِصَار على الكسرة والفتحة نظراً لصعوبة الضمة بعد الكسرة أولاً؛ ولأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقاً ثانياً... وعلى ذلك نرى أنّ عنصر الضمة قد أسقط في هذه الأمثلة فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما، دون أن تكون بدلا من الواو كما قيل"³.

وما ذهب إليه عبد الصبور شاهين تبطله الكتابة الصوتية فالمكوّنات الصوّتية والمقطعية لهذه البنى توضّح هذا:

رَضِيَ ra/di/ya رَضِيَ ra/di/wa

علاوة على أنّه يرى أنّ الياء والواو هما انزلاق من حركتين، غير أنّهما كما يتّضح من الكتابة الصوتية في البنى السابقة من جدر الكلمة وليس نتيجة انزلاق حركتين.

¹ - ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 228.

² - الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، ج2، ص 522-523.

³ - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 189.

أمّا سعيد شواهنة فيرى أنّه في مثل هذه البنى "أثّرت الكسرة القصيرة في نصف الحركة فحوّلتها إلى نصف حركة مماثلة لها"¹.

أمّا محمد جواد النوري فيعزو سبب القلب إلى صعوبة الانتقال بين موضع الحركة ومخرج نصف الحركة، إضافة إلى أنّ مثل هذا القلب يحدث تجانسا صوتيا في البنية يقول: "في هذه الأمثلة وقعت الكسرة وهي حركة قصيرة، في نهاية مقطع، متلوة بمقطع آخر مبدوء بواو وهي نصف حركة وهذا يستدعي انتقالا مباشرا من منطقة نطق الكسرة وهي منطقة خلفية... ولا شكّ في أنّ هذا الانتقال مع ما يصاحبه من آلية استدارة وانفراج متعاقبة للشفتين، ينطوي نسبيا، على شيء من الصعوبة، نظرا لكونه انتقالا بين أصوات متخالفة، لذا فقد عمد الناطق إلى تحويل الواو إلى نصف حركة من جنس الكسرة السابقة، ونعني بها الياء، وذلك من أجل إحداث نوع من التجانس والتماثل بين الأصوات المتجاورة"².

وقد نصّ على مثل هذا هنري فليش حيث قال: "عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعا من تكلف النطق وثقله، فلكي نطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي نطق بالكسرة يحدث العكس فتتفرجان"³، فكلّ ما حدث من أجل إحداث تجانس بين الأصوات المتجاورة من جهة، وبهذا التجانس تنتج السهولة النطقية من جهة أخرى.

2- الفعل المضارع في حالة الجزم:

الأفعال (يسعى، يدعو، يرمي) - ونحوهما - أفعال تنتهي بمصوّتات طويلة (حركات طويلة) هي الفتحة الطويلة في الأوّل، والضمّة الطويلة في الثاني، والكسرة الطويلة في الثالث، وبدخول الجازم يرى الصرفيون العرب القدامى أنّ هذه المصوّتات تحذف.

¹ - القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 219.

² - ينظر: علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، ص 335.

³ - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ص 204.

يقول ابن عصفور: "ويكون في موضع الجزم محذوف الآخر نحو: لم يرم ولم يغز وإنما حذف الواو والياء في الجزم لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو. وأيضا فإنّ الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معهما أجريتا مجرى الضمة فحذفنا للجزم كما تحذف الضمة"¹، فابن عصفور عزا هذا الحذف إلى إحداث تباين بين الحركات لئلا يلتبس لفظ المرفوع بلفظ المجزوم.

ومن المؤكد أنّ علّة هذا الحذف لا تتفق مع ما رآه المحدثون ذلك لأنّ المصوّت الطويل في الدرس الصوتي الحديث بمثابة مصوّتين قصيرين من جنسه كما يظهر من الكتابة الصوتية التالية: (ي - س ع - - / yas'aa)، (ي - د ع - - / yad'u)، (ي - ر م - - / yarmii).

لأجل ذلك يرى المحدثون "أننا أمام تقصير أو تحويل حركة طويلة إلى حركة قصيرة، ولسنا أمام حذف ألف أو واو أو ياء كما عبّر الصرفيون العرب القدامى بمصطلحات تنطلق من الخطّ لا من النطق"².

ويوضح القرالة هذا الحذف بقوله: "وعند دخول عامل الجزم فإنّ علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الحركة، وهو هنا حذف جزئي، حيث تقصر الحركة الطويلة:

يمشي لم يمش

يغزو لم يغز

يسعى لم يسع

ونلاحظ هنا أنّ الحركة الطويلة التي قصرت لا تمثّل دلالة فونيمية أو مورفيمية وهذا يسهّل عملية الحذف الجزئي. وبقاء قسمها الآخر ضروري لإتمام المقطع، فلو حذف الحركة حذفاً كاملاً لوقع

¹ - المتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، ج2، ص535.

² - ينظر: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص89.

محذور في بناء الكلمة، وهو تشكّل المقطع الأخير من صامت منفرد، وهذا مرفوض في بناء المقاطع العربية¹.

وعليه فإنّ عبد القادر عبد الجليل يذهب إلى أنّ إعراب لم يخش وما شاكلها يكون "فعل مضارع مجزوم بتقصير المقطع المتوسط المفتوح، وليس بحذف حرف العلة، ودليل صوابنا هو صائت الفتح الموجود على سطح الشين الذي يمثل نصف الكمية الصوتية للألف"².

وتختلف نبال نزال مع تفسيرات المحدثين بجزم المضارع الناقص في أنّ آخره نصف حركة وليس كما زعموا تقول: "الفعل الناقص المجرد من اللّواحق فإنّ حركاته الإعرابية الأصلية مختلفة (ظاهرة ومقدرة) نحو: يرمي، لن يرمي، لم يرم، إذ تشكّل المزدوج الحركي في المقطع الانتهائي للفعل: ... المجزوم الأصل lam/yar/miy ← lam/yar/mi حركته مزدوج هابط مرفوض يسقط منه شبه الحركة ولا يعوّض السقوط"³، فهنا حذف شبه الحركة، والحركة الأخيرة هي حركة عين الفعل وليست تقصيرا من الحركة الطويلة.

ومهما يكن من أمر فإنّ في علة هذا الحذف وجهتي نظر تتأثّر كلاهما من علة المقطع وإشكالاته.

3- فعل الأمر:

فمن المعلوم أنّ فعل الأمر يأتي من المضارع المجزوم الناقص بإجراءين:

أولهما: حذف حرف المضارعة.

وثانيهما: الاتيان بألف وصل.

¹ - الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، زيد خليل القرالة، ص 117.

² - ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 414.

³ - التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، نبال نبيل نزال، دكتوراه في اللغة العربية/ اللغويات التطبيقية، جامعة اليرموك، الأردن،

2004، ص 124-125.

كما أنّ حرف العلة يحذف في كلّ منهما؛ وقد ذهبت النظرية الصرفية القديمة إلى "أنّ الحذف فيها لا للإعلال، بل للنيابة عن سكون البناء في الأمر"¹.

ويرى المحدثون أنّ تعليلات القدماء مجانبة للصواب وإتّما يقوم الأمر على أساس البناء المقطعي إذ يوضّح محمد جواد النوري سبب هذا الحذف وفقاً لهذا الأساس بقوله:

"رمى ra/maa ← يرمي yar/mii ← رمي rmi ← ارم dir/mi"

فقد أدّت صياغة الأمر من المضارع إلى حذف مورفيم المضارعة الياء ممّا أدّى إلى التقاء صامتين في بداية الكلمة وتكوين المقطع (ص ص ح ح) وهو مقطع لا تسمح به العربية ولا تجيزه، فعمد الناطق من أجل تعديل البنية المقطعية إلى جلب همزة الوصل بهدف التمكن من نطق الصيغة وتلافي البدء بصامتتين... بالإضافة إلى تقصير الحركة الطويلة الواردة في نهاية صيغة الأمر إلى حركة قصيرة فقط"².

يتجلى لنا من ذلك أنّ همزة الوصل يؤتى بها لتصحيح المقطع العربي، وهذا يعني أيضاً أنّ التغيير الحادث فيه كالتغيير الحادث في مضارعه؛ أي تقصير المصوّت الطويل (الحركة الطويلة التي هي صوت المدّ).

ج- الفعل المثال وقضاياها:

إنّ الفعل الماضي المبدوء بواو نحو وعد عند صوغ المضارع منه والأمر، يتعرّض لنوع من الإعلال يتمثّل في حذف الواو منه، ويعود سبب هذا الحذف عند القدماء للتخفيف.

¹ - علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص 414.

² - ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 252، نقلاً عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، النوري محمد جواد، ص 29.

يقول ابن جني: " قال أبو عثمان: اعلم أنّ كلّ ما كان موضع الفاء منه واوا وكان فعلا وكان على فَعَلٍ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ يَفْعَلُ وتُحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي فاء، ويكون المصدر على فِعْلة محذوف الفاء وتلقى حركة الفاء على العين فتصير العين مكسورة ذلك قولك وعد ووزن ووثب نقول في يفعل منه: يعد ويزن ويثب وعدة وزنة وثبة وكان الأصل فيه يُوعَدُ ويُوزَنُ ووعدة ووزنة ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافا"¹.

ويفصل ابن يعيش مواضع هذا الحذف بقوله: " وأما الحال التي تسقط فيه فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على فَعَلٍ أو فعل ومضارعه على يَفْعَلُ بالكسر ففأوه التي هي الواو محذوفة نحو: وعد يعد ووزن يزن والأصل يُوعَدُ يُوزَنُ فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحذفت استخفافا، وذلك أنّ الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقلان الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل ممّا يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه ولم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو فحذفت فكان حذفها أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنّها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها"².

غير أننا نجد عند المحدثين من علماء اللغة تعليلا مقطعيًا يقول محمد جواد النوري: " وقعت الواو ساكنة في نهاية مقطع متوسط (ص ح ص)

وَعَدَ wa/ca/da ← يُوَعَدُ yaw/cid ← يَعد ya/cid

وَعَدَ wa/ca/da ← يُوَعَدُ yaw/cid ← وُعِدَ wcid ← عد cid

وَعَدَ wa/ca/da ← يُوَعَدُ yaw/cid ← وُعِدَ wcid ← عدة cidah

¹ - المصنف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، ج1، ص 184.

² - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 59.

ومن المعلوم أنّ الواو ومثلها الياء، صامت ضعيف وقد زاد ضعفه وقوعه في نهاية مقطع ساكنا، ممّا أدّى إلى حذفه من صيغة المضارع، في المثال الأوّل، وترتّب على ذلك تحويل المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص) إلى مقطع قصير (ص ح). أمّا في المثال الثاني فقد وقعت الواو على غرار المثال السابق ساكنة في نهاية مقطع وعند صياغة الأمر من المضارع، يحذف مورفيم المضارعة، ممّا يؤدّي إلى التقاء ساكنين أولهما الواو الساكنة، وثانيهما العين، فيما يسمّى بالعناقيد الفونيمية في بداية الكلمة، وقد ترتّب على ذلك تكوين مقطع من نوع (ص ص ح ص) وهو مقطع لا تسمح به العربية، فعمد الناطق من أجل البنية المقطعية إلى حذف الصامت الضعيف الساكن وهو الواو من البنية، وتكوين مقطع مسموح به وكثير الاستعمال وهو المقطع (ص ح ص)، وقد سلكت صيغة المصدر الخطوات السّابقة باستثناء إلحاق التاء في نهايتها للدلالة على المصدرية¹.

ويضيف محمد سعيد شواهنة إلى ما سبق في المثال الأوّل "أنّ المقطع الأوّل في البنية وهو (yaw) يتّسم بلمح حركي فهو مكوّن من نصف الحركة + حركة + نصف حركة؛ ونطق مثل هذا المقطع يتطلّب مشقّة، فعمد الناطق إلى تسهيل هذا المقطع بالتخلّص من نهايته، لأنّ النهاية تكون عرضة للتغيير والحذف، بالإضافة إلى أنّ هذا المقطع يحتوي على نصفي حركة، وحركة متباينات فعمل الناطق على التخلّص من الواو وأبقى الياء والفتحة لما بينهما من قرب"².

وعليه فإنّ الحذف من المضارع والأمر كان لعلّة صوتية تكمن في أنّه في البنية العميقة للفعل المضارع يوعد قد سقطت الواو لأنّ الناطق أراد أن يقلّل من التناغم الحركي الموجود في المقطع الأوّل، فهو يتكوّن من نصف الحركة + حركة قصيرة + نصف حركة، فلا يستطيع أن يحذف إلّا نصف الحركة وهي الواو، لأنّه بحذف غيرها لا يستقيم المقطع العربي، وهي من أضعف الأصوات المكوّنة للمقطع، وذلك لسكونها ووقوعها في نهاية المقطع فسهل سقوطها؛ أمّا البنية العميقة لفعل

¹ - ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 244-245، نقلا عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، النوري محمد جواد، ص 28.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 245.

الأمر اوعد، فيحتوي مقطعها الأوّل أيضا على أصوات متباينة في الصّفات، فهو يتكوّن من همزة نبرية+ حركة أمامية+ نصف حركة شبه خلفية ضعيفة، فاشتمل هذا المقطع على متناقضات، فأراد النّاطق أن يتخلّص من هذا المقطع فأسقطه، وبسقوطه لم تتأثّر البنية دلاليا، وبقي المقطع الأخير الدال على فعل الأمر وهو عد.

ومن ثمة فإنّ سبب الحذف في المضارع يعود للصعوبة الانتقالية من الفتحة إلى نصف الحركة الواو، ولسكون الواو ووقوعها في نهاية مقطع؛ أمّا الأمر منه فسبب الحذف يعود للمحاذير المقطعية.

ثانيا الأسماء المعتلة:

إنّ الاسم هو ما دلّ على ذات المسمّى، وهو لا يقلّ في أصوله عن ثلاثة أصوات، أحدهما على الأقلّ صحيح؛ أي أنّ الاسم أو الفعل قد تتكوّن مادّته من ثلاثة أحرف صحاح، أو من صحيحين وحرف علة، أو من صحيح ومعتلين؛ غير أنّ الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل، ثنائية المنطوق كما في:

أ- الاسم المنقوص:

وذلك نحو: ساع، قاض، رام أصولها ساعي، قاضي، رامي، وقد بحث اللّغويون القدماء سبب هذا التّغيير فقال الميداني (ت 518هـ): "الغازي والرامي في حال الرفع والجر هذا غاز ومررت بغاز، كانت الياء ساكنة قبل دخول التّنوين، فلمّا دخل التّنوين التقى ساكنان، فسقطت الياء، فإن كان في حالة النصب لم تسقط نحو: رأيت غازيا وراميا؛ لأنّ الياء تتحرّك فلا يلتقي ساكنان"¹.

¹ - زهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1298، ص 29.

فعلّة هذا التغيير عند القدماء أنّ الياء كانت ساكنة ثم لحقها التنوين (وهو نون ساكنة) فاجتمع ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت لام هذه الأسماء لالتقاء الساكنين.

أمّا المحدثون فيصفون ما حدث وفق قواعد صوتية إذ يرون أنّه "التّحدت الحركتان؛ الحركة التي هي بعد عين الكلمة، والحركة التي بعد صوت العلة، وذلك بعد حذف الياء بفعل الانزلاق بينهما؛ فنشأ ذلك المقطع المغرق في الطول (ص ح ح ص) وهذا المقطع مكروه في العربية وتلجأ إلى التخلّص منه متى تيسّر لها ذلك فلجأت إلى التخلّص منه بتقصير المصوّت الطويل (الحركة الطويلة) وجعله مصوّتا قصيرا (حركة قصيرة) فصار شكل المقطع (ص ح ص) ، ويمكن توضيح ذلك صوتيا هكذا: (س - ع - ي - ن saa/'i/ yin ، ق - - / ض - / ي - ن qaa/di/ yin ر - - م - ي - ن) ← (س - ع - ن saa/'in: ، ق - - ض - - ن qaa/diin: ر - - م - ن: raa/miin ، س - - / ع - ن: saa/'in: ، ق - - ض - - ن: qaa/ din: ، ر - - م - ن: raa/min¹، فبناؤها المقطعي هو الذي يعلّل هذا التحوّل فكلّما وقع هو الاختزال على مقطعها الثاني، الذي يشكّل قمة الثقل الصوتي مكتفية بمقطعين: الأول منها مفتوح والثاني مغلق.

ب- الاسم المقصور:

ويحمل على الاسم المنقوص الاسم المقصور في حالة كونه نكرة غير مضافة رفعا، ونصبا وجرّا كما في قولنا: هذا فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، وقد قال الصرفيون: "اعلم أنّ كلّ ياء أو واو كانت لاما، وكان الحرف قبلها مفتوحا فإنّها مقصورة، وتبدل مكانها الألف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ، إلّا أنّ الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمّون الأسماء في الوقف"².

¹ - ينظر: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 92-93.

² - الكتاب، سيبويه، ج3، ص 309.

فقد ذهبت النظرية الصرفية القديمة إلى أنّ الألف والتنوين لا يجتمعان في هذه الألفاظ، فمتى نوّنت حذف الألف لئلا يجتمع ساكنان، ومتى وقفت بالألف حذفت التنوين؛ غير أنّ المحدثين يفسّرون ذلك تفسيراً يختلف عمّا جاء به القدماء إذ يرون أنّ هذه الألف كما يبيّن النطق فتحة طويلة وهي حركة من الحركات ولذلك فهي غير مسبوقة بفتحة كما يرى القدماء لأنّ النظام الصوتي للفصحى لا يجيز اجتماع حركتين؛ لأجل ذلك فإنّ علم الأصوات الوظيفي ينظر إلى هذه المسألة من زاوية الفونيمات فوق التركيبية- أي المقطع- ويجري التعليل وفق التالي:

"الأصل في فتن (ف - ت - ن) في حالات الإعراب جميعاً والمقطع الثاني من هذا الأصل قد قصرت ألفه بحذف إحدى فتحته - أي بتقصير مصوّته الطويل- فصار مقطعه الثاني طويلاً بعد أن كان مغرقاً في الطول (ت - ن) نسمعه في قولنا فتن (fa/tan)¹، فكلّ ما حدث في الحقيقة هو اختصار للفتحة الطويلة مع إقفال المقطع بنون ساكنة تخلّصاً من المقطع المغرق في الطول الذي تاباه العربية وتسعى للتخلص منه.

ج- القول في التغيّر الحادث في نحو: (إقامة، استقامة، مقول، مبيع):

وتختصّ هذه الحالات بمشتقات الفعل الأجوف سواء كان واوياً أم يائياً، فالكلمتان إقامة واستقامة الأصل فيهما اقوامه واستقامته، وقد فسّرت النظرية الصرفية القديمة ما حدث في هذه البنى بناء على أمرين الأوّل تصحيح الصوت وتخفيفه، والثاني لتصحيح الوزن وطول الكلمة.

يقول ابن عصفور: "وذلك نحو إفعال مصدر أفعال واستفعال مصدر استفعال فإنّك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبل، ثم تقلب حرف العلة، لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فيلتقي ألفان: الألف المبدلة من حرف العلة والألف الزائدة قبل الآخر، فتحذف

¹ - ينظر: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص 94.

الواحدة لالتقاء الساكنين. فمذهب الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة الزائدة، ومذهب الأَخفش أنّ المحذوفة الأصلية"¹.

وجاء هذا الإعلال عند ابن حاجب (ت 646هـ) وشارح شافيته حيث ورد: "وفي الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني ممّا تنقل حركة عينه إلى ما قبله... كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل"².

وينصّ ابن يعيش على هذا الإعلال بقوله: "... الإقامة والاستقامة والأصل: أقوامَة واستقامَة... فأرادوا أن يعلّوا المصدر لاعتلال فعله وهو أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبوها ألفا وبعدها ألف إفعالة فصار إقامة واستقامة، فدعت الضّرورة إلى حذف إحداهما فذهب أبو الحسن إلى أنّ المحذوف الألف الأولى التي هي العين، وزعم الخليل وسيبويه أنّ المحذوف الثانية وهي الزائدة"³، فقد مرّت القاعدة بالخطوات التالية:
إقوام ← أقوام ← إقام ← إقامة.

وهنا بدأ الخلاف بين اللّغويين حول المحذوف، فمنهم من حذف الأولى، ومنهم من حذف الثانية، وبهذا الحذف المزعوم تغيّر الميزان الصرفي الذي يحدّد بنية الكلمة وحججهم في الحذف لا تعتمد على قواعد صوتية وإمّا على استنتاجات منطقية والكتابة الصوتية تبين هذا:

إقوام \leftarrow $\text{ci}/\text{qaa}/\text{mat}$ إقامة

استقوام \leftarrow $\text{cis}/\text{ti}/\text{qaa}/\text{mat}$ استقامة

إنّ ما نلاحظه من الكتابة إسقاط نصف الحركة الواو يقول عبد الصبور شاهين: "ويظهر في تحليل الصيغتين أنّ:

$\text{'i}/\text{qaa}/\text{mat} \leftarrow \text{'iq}/\text{aam} \leftarrow \text{'iq}/\text{waam}$

¹ - الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، ج2، ص 490.

² - شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، ج3، ص 151.

³ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 70.

وكذلك: 'is/ti/qaa/mat ← 'is/ti/qaam ← 'is/tiq/waam

أي أنّ الصورة الصوتية: "aa ← waa"¹.

إنّ ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين يعني أنّ نصف الحركة حذفت وبقيت الحركة الطويلة وبهذا الحذف يتغيّر النسيج المقطعي للبنية بحيث تصبح الحركة المتبقية نواة مقطع (ص ح ح ص) وقد تمّ إضافة اللاحقة التاء المربوطة للتمييز بين الصيغ.

ويعلّل محمد جواد النوري هذا السلوك الصوتي الذي حدث في هذين المثالين بـ: "وقوع الواو والياء في بداية مقطع ومتلوة بحركة طويلة، فاستثقلت الواو في التطق استثقلا زائدا أدى إلى سقوطها وعدم التعويض عنها بإطالة الحركة التالية، نظرا لكونها في الأصل طويلة، اللهم إلا ما حدث في هذه الحالة عندما صوحب إسقاط الواو في بعض البنى بإلحاق التاء في نهايتها ولعلّ ذلك يعود إلى الخوف من حدوث التباس بين بنية المصدر وبنية الفعل"².

فلم يحدث فيهما سوى اسقاط نصف الحركة الواو لأنها ضعيفة ووقعت في بداية مقطع، والذي يفترض أن يكون قويا، فضلا على أنّها متلوة بحركة طويلة فزادت ثقلا فعمد الناطق إلى حذفها، وبهذا الحذف تمّ إعادة تشكيل النسيج المقطعي للبنية، وتمّ زيادة التاء خوفا من حدوث التباس بين المصدر والفعل.

أمّا الكلمتان مقول ومبيع فأصلهما (مَقُول ومَبْيُوع) وتختلف طريقة تحليل مثل هذه الأسماء عند اللغويين العرب، فيكاد القدماء يجمعون على وجود إعلال بالتّقل حيث تنقل حركة عين الاسم (الضمة) إلى فاء الفعل، فيبقى صوتان ساكنان هما الواو الأصلية (عين الاسم)، وواو صيغة المفعول، فيحذف أحد هذين الصوتين على اختلاف في أيّهما المحذوف، فابن جني يحلّل

¹ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 199.

² - ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 258، نقلا عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، النوري محمد جواد، ص 26.

الأسماء: " (مقول، ومصوغ، ومبيع، ومكيل)، ويرى أنّ الأصل فيها مَبْيُوع، ومَكْيُول، ومَقْوُول ومصَوُوغ فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت الواو وواو الصيغة (اسم المفعول) ساكنة أيضا فحذفت إحدى الواوين- على خلاف في أيّهما المحذوف- لالتقاء الساكنين"¹؛ ولكنّ ابن جني لم يبيّن سبب حذف الواو في: مبيع ومكيل.

والجرجاني(ت 471هـ) يحلّل اسم المفعول من الفعل الأجوف على النحو الآتي:

" أصل اسم المفعول (مقول) هو: مَقْوُول؛ فنقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان وهما الواوان، فحذف الصائت الأوّل فيكون وزنه: مَقُول، وقيل الصائت الثاني؛ أي واو المفعول فيكون وزنه: مَفْعُل. وأمّا مَبْيَع فأصله مَبْيُوع، نقلت حركة العين (الضمة) إلى ما قبلها (فاء الكلمة) فصارت الياء واوا لانضمام ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذف آخر الساكنين، وفي هذه الحالة يكون الوزن الصرفي: مَفْعُل. وقيل أنّ المحذوف هو الساكن الثاني (واو الصيغة)، فيكون الوزن الصرفي (مَفُول) واختار الجرجاني الرأي الأوّل"².

وهناك من اللّغويين من يفسّر سبب الاعلال في هذه الأسماء فابن عصفور يفسّر ذلك بقوله: "وأما اسم المفعول فإنّه يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح نحو: مبيوع ومقوول فيعلّ حملا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبله، فيصير مقوول مبيوع فيجتمع ساكنان واو مفعول والعين فيحذف واو مفعول فيقال: مقول في ذوات الواو. وأمّا مبيوع فإنّه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة إلى كسرة لتصح الياء فنقول (مبيع)"³.

وينصّ ابن يعيش على هذا النّقل بقوله: " وكذلك اسم المفعول يعتلّ باعتلال الفعل لأنّه في حكم الجاري على الفعل... فكذلك قالوا فيما كان من الواو كلام مقول، وخاتم مصوغ فأعلّوها بنقل حركتهما إلى ما قبلهما فسكنت العين والتقت ساكنة وواو مفعول فحذفت إحداها لالتقاء

¹ - ينظر: الخصائص، ابن جني، ج3، ص259.

² - ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص 73-74.

³ - المتع في التصريف، ابن عصفور الاشيلي، ج2، ص 454.

الساكنين، فأما سيبويه والخليل فإنهما يزعمان أنّ المحذوف الواو لأتّما مزيدة وما قبلها أصل والمزيدة أولى بالحذف... وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أنّ المحذوف عين الفعل¹.

ومهما يكن من أمر فإنّهم مجمعون على أنّ ما يحدث هنا هو نقل حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، فيلتقي ساكنان فيحذف أحدهما فهذا هو نصّ تعليل النظرية الصرفية العربية.

أما الرؤية اللسانية الحديثة فتري أنّ الأمر يجري على غير هذه الصورة التعليلية إذ يقول عبد الصبور شاهين: "وفي حالة صوغ اسم بوزن (مفعول) من هذا الفعل الأجوف يقال مقوول ثم مقول ومبيوع ثم مبيع أي أنّ التحوّل تمّ على الصورة التالية:

uu←wuu

ii←yuu

ويدلّنا النّظر في صورة هذا النموذج أنّ الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، كما يدلّنا أنّ الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكّم في شكل التحليل الصوتي... وتقلب الضمة الطويلة في مبع كسرة طويلة تحقيقا للمغايرة بين واوي الأصل ويائيّه، فيقال: مبيع².

وقد جاء عند محمد جواد النوري إضافة لما سبق أنّ هذا الإعلال غير النسيج المقطعي للبنية:

مقوول ma/quul ←maq/wuul

مبيوع ma/biic ←mab/yuuc

يقول في مقوول: "وقعت الواو نصف حركة في بداية مقطع ومتلوة بحركة طويلة فاستثقلت الواو استثقالا زائدا ممّا أدّى إلى سقوطها...أما في صيغة مبيوع وما كان على شاكلتها فقد استنبع سقوط الياء من بداية المقطع إلى بقاء الضمة الطويلة، فكان لا مفرّ من استبدال الكسرة الطويلة بها للإيحاء بالصوت المحذوف من جهة، وهو الياء، وللمحافظة على الأصل اليائي للكلمة من

¹ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج10، ص 66-67.

² - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 199-200.

جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ التغييرات الصوتية التي صاحبت عملية التشكيلات البنيوية، استتبعت عملية إعادة تشكيل النسيج المقطعي¹، فالواقع أنّ مقوول ومبيوع تتألفان من ثلاثة مقاطع هكذا²:

مقوول = م - ق / و* / ل - ن.

مبيوع = م - ب / ي* / ع - ن.

وواضح أنّ المقطع الثاني منهما يشكّل ذلك التابع الحركي المكروه أي المزدوج، وهو مزدوج صاعد (و-) و (ي-)، وقد عمدت خلاصاً منه إلى إسقاط أضعف عنصريه هكذا:

مقوول = م - ق / و* × ل - ن.

مبيوع = م - ب / ي* × ع - ن.

وقد نجم بهذا الإسقاط أن بقي المقطع بقمة من غير قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية؛ لهذا انتقلت القاعدة الثانية من المقطع الأول لتكون قاعدة لهذه القمة هكذا:

مقول = م - ق / ل - ن.

مبوع = م - ب / ع - ن.

غير أنّ الضمة الطويلة واو المدّ في مبوع لا تشير إلى أصل البنية فتحذف ويعوّض عنها بالكسرة الطويلة (ياء المد)؛ وذلك "للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي"³ هكذا:

مبوع = م - ب / ع - ن، * / × / - / - مبيوع = م - ب / ع - ن.

¹ - ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ص 259، نقلاً عن: دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال، النوري محمد جواد، ص 26.

² - الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن حاجب، مصطفى كاظم الحسنوي، ص 231 - 233.

³ - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص 149.

ويمكن أن يقال أيضا، إنّ ما حدث هو إسقاط للجزء الثاني من المزدوج؛ أي الضمة الطويلة هكذا¹:

مَقُول = م - ق / و - ل - ن، / - ن

مَبُوع = م - ب / ي - ع - ن، / - ن

مَقُول = م - ق / و / ل - ن.

مَبُوع = م - ب / ي / ع - ن.

وقد نجم بهذا الإسقاط أن تخلص من ازدواج الحركة، فعاد نصفا الحركة (الواو والياء) إلى طبيعتهما الحركية؛ فتحوّلت الواو إلى ضمة طويلة، والياء إلى كسرة طويلة فنقلت القاعدة الثانية في المقطع السابق لهما لتكون قاعدة لكلّ منهما هكذا:

مَقُول = م - ق / ل - ن.

مَبُوع = م - ب / ع - ن.

مَبُوع = م - ب / ع - ن، / - ن × / - مبيع = م - ب / ع - ن.

فنستنتج ممّا تقدّم أنّ ما ذهب إليه القدماء على أنّه إعلال بالنقل لا يتفق مع النظرية الصوتية الحديثة، فهو كما أثبتت الكتابة الصوتية، والبناء المقطعي للبني السابقة هو إعلال بالحذف.

وبعد هذا العرض لأمثلة هذه الظاهرة بأنواعها المختلفة في الصيغ العربية المقيسة تبين لنا حقيقة ما وقع فيها من تحولات بالنظر إليها في ضوء عدد من معطيات الدرس الصوتي الحديث، ولا سيّما نظرية المقطع بعد أن كانت تعالج من قبل كظاهرة لغوية تقوم على أسس تعليمية دون التدقيق في أسبابها الصوتية.

¹ - الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن حاجب، مصطفى كاظم الحسناوي، ص 232.

المبحث الثالث: القلب المكاني

ظاهرة القلب المكاني ظاهرة صوتية صرفية حظيت باهتمام القدماء والمحدثين من علماء العربية والدراسات الصوتية، فرصدوا ألفاظها المقلوبة قلباً مكانياً وحلّلوها وعلّلوها وبيّنوا الغرض منها وشرطها، وطرق معرفة الأصوات المقلوبة في الكلمة العربية، والذي يهّمنا من دراستهم معرفة الأسباب التي ألبأت إليها عند التصريفيين القدامى والمحاولات التعليلية التي طالعنا بها المحدثون في ضوء إخضاعها للمنهج الصوتي ضمن التأليفية المقطعية للكلمة العربية، وقبل ذلك ينبغي أن نتعرّف على ماهية هذه الظاهرة، وموقف القدامى والمحدثين منها.

1- حد القلب المكاني:

أ/ لغة: تطالعنا لفظة القلب في مواطن كثيرة من مظانّ اللغة المختلفة، وتكاد هذه اللفظة تدور من حيث المعنى العامّ في فلك واحد فهي تعني لغويّاً تحويل الشيء عن وجهه فقد جاء في أساس البلاغة مايلي: "قلب الشيء قلباً: حوّله عن وجهه. وحجر مقلوب. وكلام مقلوب. وقلب رداءه. وقلبه لوجهه: كبّه، وقلبه ظهر البطن. وقلب البيطار قوائم الدابة: رفعها ينظر إليها ... ومن المجاز قلب المعلّم الصبيان: صرفهم إلى بيوتهم، وقلب التاجر السلعة وقلّبها: تبصّرها وفتّش عن أحوالها..."¹.

ب/ اصطلاحاً: أمّا من حيث المعنى الاصطلاحي فلا تكاد تخرج عن فلك التقديم والتأخير، أو تغيير الحكم إذ يراد بها في مظان النحو " التقديم والتأخير، وقلب المعنى والحكم الإعرابي"².

وهي في مظان الصرف تغيير ترتيب أصوات الكلمة الأصلية، وفي هذا يقول سيبويه: "ومثل هذا في القلب: طأمن واطمأنّ. فإنّما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى لا يطرّد ذلك فيه، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف

¹ - ينظر: أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، ج2، ص94-96.

² - ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ- 1986م، ص13.

من حروف الزوائد¹، وقال أيضا: "إذا قلبت حروفه عمّا تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه... وجميع هذا قول الخليل"².

فأول من استخدم مصطلح القلب للتعبير عن ظاهرة القلب المكاني من القدماء هو الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ قال: "مكان شئس: أي حشن، وأمكنة شؤس وقد شئس يشأس شأسا ويقال مقلوبا: شاسئ جاسيء أي يابس"³.

أمّا سيبويه فقد استخدم لفظ قلب أو مشتقاته في جميع الأماكن التي عالج فيها قضية القلب المكاني حتى أنّه وضع بابا بعنوان: "هذا باب تحقير ما كان فيه قلب" جاء فيه: "اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلب لا يردّ إلى الأصل"⁴، وقال أيضا: "ولكنّ الاسم يثبت على القلب في التحقير"⁵، واستخدم لفظ "قلبو" أثناء حديثه عن أينق: إذ قال: "ومثل ذلك أينق إنّما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبو"⁶، وقال أيضا: "ومثل ذلك القسيّ، وإنّما هي في الأصل: القووس، فقلبو كما قلبو أينق"⁷، واستخدم لفظ مقلوبة ويقلبون أثناء حديثه عن اسم الفاعل من جئت وشئت، إذ قال: "أمّا الخليل فكان يزعم أنّ قولك جاء وشاك ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذ كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة. وذلك نحو قولهم. لاث قلب من لاث"⁸، وقال أيضا: "فإنّما أجري جاء في قول من زعم أنّه مقلوب، مجرى مجرى لاث حيث قلبو الواو كراهية الهمزة"⁹، وقال أيضا: "ومثل هذا في القلب طأمن واطمأن.

¹ - الكتاب، سيبويه، ج3، ص381.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج6، ص273-274.

⁴ - المصدر السابق: الكتاب، سيبويه، ج3، ص465.

⁵ - المصدر نفسه، ص465-466.

⁶ - المصدر نفسه، ص466.

⁷ - المصدر نفسه، ص467.

⁸ - ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص377-378.

⁹ - المصدر نفسه، ص378.

فإنّما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ"¹.

فقد تبين لنا من النصوص السابقة التي عالج فيها سيويه ظاهرة القلب المكاني أنّه استخدم لفظ القلب ومشتقاته دون غيرها للدلالة على القلب المكاني مثل قلب، قلبوا، يقلبوا، القلب مقلوبة يقلبون، ومقلوب، وقلبته، وبهذا المفهوم استقرّ المصطلح عند سيويه، وقد استخدم من جاء بعده من علماء العربية نفس المصطلح: القلب، وبنفس المفهوم الذي استقرّ عند سيويه.

أمّا استخدام مصطلح "قلب مكاني" فكان متأخراً جاء عند علماء الصرف في وقت لاحق، وتدور تعريفاتهم في فلك ما ذهب إليه القدامى يقول رمضان عبد التواب: "القلب المكاني عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض"²، وقد ذكر ماريوباي أنّ القلب المكاني "تغيير مواقع الحروف في داخل الكلمة"³.

فهو يكمن في كونه ظاهرة صوتية تعني تبادل صوتين لمكانيهما بأن يحلّ أحدهما محلّ الآخر عن طريق تقديم أو تأخير حرف على آخر في الكلمة، وقد اختلف اللغويون في علّة هذا القلب على آراء متفرقة وفيمايلي توضيح ذلك.

2- علة القلب:

لقد تقدّم أنّه قد يحدث في بعض الأحيان أن تتبادل الأصوات أماكنها في السلسلة الكلامية، وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ ذلك يرجع إلى بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي وقد تحدّث عن ذلك عبده الراجحي في كتابه التطبيق الصرفي حيث يقول: "والواقع أنّه ظاهرة لغوية واضحة في اللغة العربية، ولا يصحّ انكارها. ونحن نلاحظها كلّ يوم في لغة الأطفال

¹ - المصدر السابق: الكتاب، سيويه، ج4، ص 381.

² - التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص 88-89.

³ - أسس علم اللغة، ماريوباي، ص 149.

الذين لا يستطيعون نطق الألفاظ الكثيرة التي يسمعونها كل يوم، فيقبلون بعض حروفها مكان بعضها الآخر. وأوضح مثال عليها كلمة مسرح التي تنطق كثيرا مسرح¹، فقد عدّ اللّجوء إلى التّخلّص من صعوبة نطق الأصوات بتقديمها أو تأخيرها من أسبابه.

وقد ذهب إلى ذلك أيضا رمضان عبد التّواب في كتابه "التطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه" فذكر فيه أنّ ظاهرة القلب المكاني يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك حيث يقول: "والقلب المكاني- وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللّغوي- وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك"².

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّه يرجع إلى الخطأ والتّوهّم السّمعي قال كرامت حسين: "ولعلّ الداعي إلى هذا التغيير هو مبادرة الحافظة إلى ذكر ما هو حديث العهد من الصوت المخزون فيها ويكثر القلب في الألفاظ التي لا يعرفها، لأنّ الألفاظ التي سمعها مرارا كثيرة تحفظ الذاكرة ترتيب حروفها، كما تحفظ جملتها والمعنى المراد منها"³، وقال فندريس: "والانتقال المكاني يصدر عن نفس الأصل الذي صدر عنه التشابه، إذ أن مردّ الأمر في كليهما إلى الخطأ ونقص الالتفات"⁴ ومثال ذلك قولهم هلتر في هتلر فهذه الكلمة أجنبية غير مألوفة.

كما قد يكون من اختلاف اللّهجة مثل: "الطّبّيح لغة في البطيّخ"⁵، وقد ذهب إلى ذلك صبحي صالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة" إذ تحدّث عن القلب في الأفعال الرباعية وغيرها ممّا يدور في فلك الاشتقاق الكبير فذكر أنّ التقديم والتأخير في لهجة تميم لغة نتيجة لنطق قبيلة بدوية لم يتم صقل لغتها ولذلك يعدّ ما كان من باب جذب وجذب من باب اللّغات حملا على ما مرّ

¹ - التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص 14.

² - التطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّواب، ص 88-89.

³ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، ص 462، نقلا عن: مقدمة فقه اللسان، الكتوري كرامت حسين، ص 103.

⁴ - اللغة، فندريس، ص 94.

⁵ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 391.

وعلى مذهب سيبويه في هذه المسألة، ويرى أنّ القلب في الخماسي لم تعرفه العربية إلا على ندرّة¹.

والحقيقة أنّ القلب يعود إلى هذه الأشياء مجتمعة، ولكنّ الجانب الصوتي له الأثر الأكبر وهنا قال فندريس: "عندما ينزع جزآن من نفس الكلمة يختلفان في الشدّة تحت تأثير النبر أو ببساطة كنتيجة لموقعهما الخاصّ إلى تغيير أحد عناصرهما فإنّ الأقوى دائماً يستحقّ العنصر الأكثر تميّزاً، وفي هذه الحالة يحصل القلب المكاني"².

وظاهرة القلب المكاني هي محلّ أخذ وردّ بين القدماء، فبينما ذهب ابن فارس إلى "أنّه ظاهرة شائعة ومطرّدة في اللغة العربية وأنّه سنّة من سنن العربية"³، أنكر بعضهم وجوده كابن درستويه جاء في المزهري: "ذهب ابن درستويه إلى انكار القلب، فقال في شرح الفصيح: في البَطِيخ لغة أخرى طَبِيخ بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللّغويون؛ وقد بينّا الحجّة في ذلك في كتاب إبطال القلب"⁴.

أمّا البصريون فلا يعترفون بوقوع القلب المكاني إلا في اسم الفاعل من الأجوف مثل شائك وشاك، وهائر وهار، جاء في المزهري: "القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح وشائك وجرف هار وهائر، وأمّا ما يسمّيه الكوفيون القلب نحو جبد وجذب، فليس هذا بقلب عند البصريين وأمّا هما لغتان"⁵.

ويعقّب فوزي حسن الشايب على هذه الآراء قائلاً: "أمّا ما ذهب إليه ابن درستويه من انكار وقوع القلب مغالاة وتطرّف ولا يستند إلى أيّة حقيقة أو واقع لغوي، ذلك أنّ القلب المكاني

¹ - ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط3، 2009، ص103.

² - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، ص462-463، نقلا عن:

Some thoughts on sound Law, A Reader, Vendryes, p109.

³ - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، ط1، 1414هـ- 1993م، ص208.

⁴ - المزهري في علوم اللغة، السيوطي، ج1، ص481.

⁵ - المرجع نفسه، ص481.

ظاهرة صوتية شائعة في اللغات عامة، وفي العربية في الفصحى والعاميات أمثلة كثيرة تنكر على ابن درستويه ما ذهب إليه، وأما حصر البصريين للقلب المكاني في دائرة اسم الفاعل من الأجوف، فهو تضيق تحكمي لدائرة القلب المكاني ينكره الواقع اللغوي، فهناك عشرات الألفاظ التي وقع فيها القلب نحو جذب وجذب، ودلمص ودملص، واكفهّر واكرهفّ، وعميق ومعيق، وملط ولطم، والبلهق والبلهق، وترهسم وترهس والأوباش والأوشاب وخبنداة وخبنداة، والشكبان والشبكان والعوبط والعوطب وعجوز شهيرة وشهبة، وتبرقط وتقرطب، ودهش وشده، وكرسف وكرفس، ولعمري ورعملي، وبكل ولبك ودبر ودرب وأبرش وأريش ويتكسع ويتسكع¹.

فهذه الألفاظ وغيرها يعدّها البصريون لغات، وليست من القلب، والذي جعلهم يذهبون هذا المذهب هو أنّ الكلمات المقلوبة بعد أن تشيع في الاستعمال، ويكثر ترديدها، تأخذ مجراها الطبيعي في اللغة، ويتصرّف فيها كالأصل تماما، فيشتق منها صيغ كثيرة، وهذا هو الذي حملهم إلى الحكم بأصالة كثير من الفروع نحو جذب ودلمص وغيرها من المقلوبات لأنّ القاعدة المتبعة عندهم "أنّ الكلمتين إذا تساوتا في التصرّف فهما أصلان فإذا قصر أحدهما عن تصرّف صاحبه، ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرّفا أصلا لصاحبه"².

وبعد هذا نقول: أنّه إذا كانت هذه الألفاظ التي تم فيها القلب ليس لها نظام محدد أو قانون يحكمها ويسيرها، غير صعوبة تتابع بعض الأصوات في السياق أو الخطأ والتوهّم السّمعي، فإنّ من القلب المكاني ما يأخذ صورة القانون الذي لا ينكسر ولا يختلف ففي العربية توجد صيغ آثرنا أن نشير إليها ههنا؛ يكون القلب فيها قد حدث أول ما حدث بسبب سياق صوتي معيّن، ثمّ عمّم القياس بعد ذلك القلب في جميع السياقات، وفيما يلي بيان لذلك.

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص 463-464.

² - ينظر: الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 69-70.

3- القواعد الصوتية لظاهرة القلب المكاني:

هذا الباب كثير التفرعات أغنى المعجم العربي بمفردات كثيرة، غير أنّ اللغويين في أمثلتهم على القلب المكاني اقتصروا على ما وقع بين صحيحين، وأهملوا الأمثلة العديدة التي يحدث فيها القلب بين صحيح علّة، وهذا ما سوف نقصر عليه الحديث في هذا المقام موضحين أثر هذه الحركات بنوعها (البسيطة والمزدوجة) في هذا القلب وجعله يؤدّي إلى تتابع صوتي أكثر اتّساقاً مع النماذج المسموح بها في اللغة.

ونشير في بداية ذلك إلى المراد بالحركات المزدوجة، فهي "عبارة عن تتابع حركة، وشبه حركة في مقطع واحد"¹، وتنقسم بصورة عامّة إلى حركات مزدوجة صاعدة وحركات مزدوجة هابطة، ومن الناحية الوظيفية فإنّ ما يحدّد الصعود والهبوط في الحركات المزدوجة، "هو موقع النواة الصائتة في المقطع الذي يحتوي على هذا السياق أي موقع الحركة؛ فإذا جاءت الحركة قبل شبه الحركة، فإنّ الحركة المزدوجة هنا هابطة، وإذا حدث العكس فتكون عندئذ حركة صاعدة، وعلى العموم فإنّ ما يحدّد الصعود والهبوط في الحركات المزدوجة من الناحية الصوتية المجردة، هو الأجهزة الصوتية التي ترسم شكل الحركة على شاشات الأجهزة"².

وعلى أيّ حال، فإنّه يمكننا أن نقسّم أثر الحركات في القلب إلى ما يلي:

أ- القلب المكاني بين الحرف الصحيح والحركة القصيرة:

إنّ التبادل بين الحرف والحركة يفسّر وجود العديد من الصيغ منها أنّه هو أساس التّغيير الطارئ على الأوزان الأصلية في مضارع الأفعال المضاعفة كما في يمدّ أو أعزّ.

¹ - دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص132، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، دار الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية، د.ط، 1984، ص43-44.

² - ينظر المرجع نفسه (دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة)، ص 131-133.

الصيغة، ولذلك كانت الصيغة الحاصلة أكثر انسجاماً واستقراراً من حيث الأصوات والمقاطع والنبر¹.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ هذه العملية لا تكون ممكنة مبدئياً إلا إذا تحرك الحرفان العين واللام؛ أمّا إذا كان الثاني ساكناً، فلا يمكن التبادل كيلا يلتقي ساكنان (شدّذَن - يَشْدُذْن، مَلَلْن - يَمَلَلْن، فَرَزْن - يَفْرَزْن...).

ب- القلب الناتج عن تتابع الهمزة والحركات المزدوجة:

فمن المعروف أنّ كلّاً من ظاهرتي الهمز والحركات المزدوجة من السياقات الصوتية الصّعبة، فإذا اجتمعا معا في نمط استعمال واحد، فإنّ الأمر يغدو أكثر صعوبة ومن الأمثلة على هذا التتابع " ما جاء في الجدر نياً: إذ يقال ناء الرجل مثل (نأي)، وهي مقلوبة عنه، والمعنى من البعد، وهي لغة في نأي"².

ففي هذه الصورة يقع القلب المكاني بين عين الكلمة ولامها، فقد ذهب الصرفيون إلى أنّ " العنقود المعجمي لكلمة ناء الذي تلتحم به دلالتها، وترتبط به يشير إلى أنّها محوّلة عن "نأي" وأصلها "نأي" فلما تحوّلت الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثمّ تعرّض هذا الأصل للقلب المكاني الذي أدّى إلى تغيير الترتيب بإحداث تبادل موقعيّ بين الهمزة والألف، ومن ثمّ تحوّلت "نأي" ووزنها فعل إلى "ناء" على زنة "فلع"⁽³⁾.

وللتحليل الصوتي في هذا القلب المكاني رأي حيث يرى يحيى عبابنة: " أنّ الناطقين قد فرّوا من تتابع الهمزة والحركة المزدوجة إلى القلب المكاني للتخفيف هكذا:

¹ - ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص 103-104.

² - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج 1، ص 178.

³ - القلب المكاني في البنية العربية دراسة تحليلية في ضوء التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث، مأمون عبد الحليم وجيه، مجلة كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، 2010، ص 19.

نأى ← نياً

ثم لجأت اللغة إلى التسكين فصارت الكلمة نياً، وفيها تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (ay)، وهي معرضة للانكماش إلى كسرة طويلة مماله، وهذه الحركة المماله هي التي وصلت إلى مرحلة الفتح الخالص فصارت الكلمة ناء وهي التي اتخذتها اللغة الأدبية¹.

فقد جاءت الحركة المزدوجة بعد الهمزة، وقد أدى هذا التتابع إلى صعوبة صوتية أدت إلى القلب المكاني أولاً مع التسكين، فتشكّل في المقطع الأول مزدوج صوتي آخر مكروه في العربية وهو مزدوج هابط عمد تخلصاً من ثقل النطق به إلى الإمالة.

أما عبد الصبور شاهين فيرى أنّه " لا يحدث قلب كما هو المفهوم السائد بين علماء العربية فناء في ضوء التحليل الصوتي الحديث أصلها أيضاً: ناءِي بوزن: فعل، ولكنّ الانزلاق سقط، وهو (الياء) نظراً للصعوبة المقطعية ففقدت الكلمة بذلك لامها، وصارت بوزن فعا وعلى ذلك قياس بقية الأمثلة وأشباهاها"².

فالمهم في نظره أن ننظر في الكلمة المقلوّبة لما حدث فعلاً، ولا نعتمد على ملاحظة انقلاب الميزان كما يقول الصرفيون.

ج- ما عوامل معاملة المنقوص:

ويحدث هذا الأمر عند الرغبة في التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة في اسم الفاعل من الأجوف، ومثال ذلك: "هار البناء هورا: هدمه، وهار البناء والجرف يهور هورا. وهؤورا فهو هائر وهار على القلب"³.

فقد جاء فيه نمطان مستعملان استعمالاً فعلياً في الواقع اللغوي، ففيه اسم الفاعل هائر على الطريقة القياسية للأفعال الجوفاء، وهار على القلب، وهو نمط مسموع، ويرى يحيى عبابنة أنّ حركة

¹ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص 147-148.

² - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية وؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص 48.

³ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج 5، ص 267.

اللغة باتجاه القلب المكاني تَمَّت في البنية العميقة لاسم الفاعل القياسي، فالأصل فيها (هاور) على القياس، فتشكَّلت فيه الحركة المزدوجة (wi) وهي غير مستحبة، ولذا فقد لجأت اللغة إلى طريقتين للتخلُّص منها:

1- الطريقة القياسية: وهي أن تحذف شبه الحركة (w)، فتلتقي الفتحة الطويلة مع الكسرة القصيرة التي كانت نواة للحركة المزدوجة، أي (ai) وهذا سياق صوتي غير مقبول في النظام المقطعي للغة العربية فأقحمت الهمزة للفصل بينهما، ولابتداء المقطع (ir) بصامت فصار (>ir).

هاور ←	ها ر ←	هائر
الأصل	حذف شبه الحركة	إقحام الهمزة

وهذه الصورة لا يمكن أن يحدث فيها قلب على الصورة التي ذكرها علماء العربية؛ لأنه لو حدث لصارت الكلمة هارئ، وهي كلمة قد تلتبس باسم الفاعل من الفعل (هراً)، وهو ما لم يحدث أبداً في هذا النمط.

2- الطريقة السماعية: وفيها حدثت عملية مماثلة، تغيّرت فيها شبه الحركة الواوية إلى شبه حركة يائية متماثلة مع الكسرة لأتّما من جنسها:

هاور ← هائر

وفيها ظلّت الكلمة محتفظة بالحركة المزدوجة الصاعدة، وهو وضع مستثقل تخلّص منه الناطقون عن طريق إجراء القلب المكاني بين لام الكلمة وشبه الحركة:

هاير ← هاري

أي هاري وهو من الناحية الصوتية شبيه بالأسماء المنقوصة كقاض ولذا فقد عومل معاملتها¹. فعند الوقف يكون في الحالات الثلاثة منتهيا بالحركات الطويلة كقول الشاعر:

¹ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 149-150.

حَتَّى اسْتَفْأَنَا نِسَاءَ الْحَيِّ ضَاحِيَةً وَأَصْبَحَ الْمَرْءُ عَمْرُو مُثْبِتًا كَاعِي¹

أما في الوصل فيلحق به التنوين الذي هو في حقيقته إلحاق نون ساكنة، فيتشكّل مقطع مديد من النوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربيًا على هذه الصورة، فتتخلّص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ مِّنْ أَسْسٍ بُيِّنَاتُهُ عَلَيَّ¹ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾² وقول بن تميم العنبري:

فَتَعْرِفُونِي أَنِّي أَنَا دَا كُومُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ³.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّه قد يحدث في بعض الأحيان أن تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها في السلسلة الكلامية، ويسمّى هذا قلبا، وحينئذ تكون النماذج التوزيعية أو التركيب الفونولوجي للغة هي السبب في حدوث القلب.

المبحث الرابع: الهمز

تعتبر الهمزة الصوت الفريد بين أصوات اللّغة العربية، بل بين أصوات الفصيحة السامية كلّها، إذ قد بدى من معاملة العلماء لها رسما وإثباتا وحذفا، وإبدالا وقلبا، أو تسهила أو زيادتها في موضع غير مقيس على الشائع في ألسنة الفصحاء أهميتها الخاصة في بناء الكلمة العربية، وقد اخترنا نماذج تجسّم لنا أحوال إقحام الهمزة وتحليل الأسباب التي تدعو إليها عند القدماء وذلك مقارنة مع ما جاء به المحدثون، ولكن قبل أن نبدأ في تحليل هذه الظاهرة الصوتية نتعرّف بداية على ماهيتها في تصور القدماء ونظرة الدراسات الصوتية الحديثة.

¹ - ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، ص 189.

² - سورة التوبة: الآية 109.

³ - الكتاب، سيوييه، ج 4، ص 378.

1- تعريف الهمز:

أ/ لغة: "الهمز مثل الغمز والضغظ، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغظ. وقد همزت الحرف فأنهمز"¹، فهذا التفسير اللغوي يخص الهمز بمعنى عام أي أنه ليس في أصله علما على صوت من أصوات اللغة وإنما هو وصف لكيفية نطقية لا تختص في ذاتها بصوت معين، وبعبارة أدق غلب على إطلاقه كيفية في نطق الحروف أو الأصوات اللغوية، حين يخصها الناطق بمزيد من التحقيق أو الضغظ، لا يستأثر بذلك حرفا دون آخر، فإذا ضغط الناطق على صوت الخاء في الفعل أخذه كانت الخاء هنا مهموزة، وإذا ضغط على الذال كانت مهموزة، وكذلك إذا ضغط على مقطع الألف في بدايته كانت الألف مهموزة.

ويبدو أن العرب وجدوا أن أكثر الأصوات تعرضا للهمز أي الضغظ هو الألف حين تتحرك، فأطلقوا عليها تلك الصفة التي تحدد ماهيتها، وتمييزها عما سواها وسموها الهمزة، ولا شك أن العربي كان يحس إزاء هذه التسمية - في البداية - بما تعنيه صيغتها الاشتقاقية، فكلمة نطق ألفا من ذلك النوع مع ضغط معين في موقعها أحس أنه قد همز همزة أي ضغط ضغطة، هذا عن الهمز لغة فماذا عنه في الدراسات الحديثة.

ب- الوصف العلمي للهمزة:

لاشك أن ارتباط الهمزة بالألف في أذهان القدماء قد دعاهم إلى أن يصفوها بالجهر فهي في نظرهم "حرف مجهور من أقصى الحلق"² أو هي "حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق"³؛ أمّا المعاصرون من علماء الأصوات فيرون أنّها من الحنجرة وأنّها صوت غير مجهور، بيد أنّهم قد اختلفوا في وصفها، فقد ذهب بعضهم إلى أنّها مهموسة، وذهب البعض الآخر إلى أنّها صوت لا هو مجهور، ولا هو مهموس، ولكلّ من الفريقين دليل بنى عليه رأيه.

¹ - لسان العرب، ابن منظور، مج5، ص 426.

² - ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص 433-434.

³ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج9، ص 107.

فالقائلون بالهمس بنوا رأيهم على أساس أنّ الهمزة لا يتذبذب معها الوتران الصوتيان، حيث ينحبس الهواء الخارج من الرئتين فالهمزة عندهم "صوت أصيل في اللغات السامية كلّها وهو صوت حنجري شديد مهموس، ينطق بأن يلتقي الوتران الصوتيان أحدهما والآخر التقاء محكما يحبس خلفهما الهواء الخارج من الرئتين حتى إذا زال الالتقاء سمعت للهواء المحبوس انفجارا هو صوت الهمزة"¹، وقد اتفق هفنر مع هذا الرأي.

وأما القائلون بأنّ الهمزة صوت لا هو مجهور ولا هو مهموس، فقد بنوا رأيهم على أساس أنّ وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها، لا يسمح بالقول بوجود ما يسمّى بالجهر أو ما يسمّى بالهمس يقول إبراهيم أنيس: "والهمزة صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، لأنّ فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما، فلا نسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة"²، وهو بذلك مؤيد رأي دانيال جونس.

والواقع أنّه لا تعارض بين كلا الرأيين فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر؛ ولكنّ كلاً منهما أصدر حكمه بناء على نظرة إلى الحنجرة تختلف عن نظرة الآخر "فجونز قد اعتبر أنّ للحنجرة ثلاث وظائف: الاحتباس، وذلك في الهمزة وحدها، الانفتاح دون ذبذبة وذلك في المهموسات، والانفتاح مع الذبذبة وذلك في المجهورات، وبذلك تكون الهمزة صوتا لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، لأنّ وضع الحنجرة لحظة النطق بها مغاير لوضعها حالة الجهر أو الهمس. أمّا هفنر فقد اعتبر أنّ للحنجرة وظيفتين: ذبذبة الأوتار الصوتية وهي صفة الجهر، وعدم ذبذبتها وهي

¹ - في أصوات العربية دراسة تطبيقية، مجدي إبراهيم محمد، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2011، ص234.

² - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص77.

صفة الهمس، ويدخل في حالة عدم الذبذبة حالة الاحتباس في الحنجرة، وذلك في الهمزة وحالة الانطلاق فيها، وذلك في بقية المهموسات¹، وقد أخذ إبراهيم أنيس بتفسير جونز.

وعليه فإنّ هذا الوصف العلمي للهمزة يميّزها تماما عن الألف بالاستعمال المؤلف لدينا، فالألف "صوت انطلاقي مجهور أي حركة أو مصوّت بالإطلاق الحديث"²، على نقيض الهمزة تماما، وكما يختلفان في وصفهما يختلفان في مخرجيهما قال الرازي: "والألف والياء والواو هوائية، ليس لها جروس ولا اصطكاك لأنّها تنسلّ من جوف الحنك"³، وقال مكّي: "ويقال: الحروف الجوف - جمع أجوف - وهنّ ثلاث: (الألف)، و(الواو)، و(الياء)، وهي حروف المدّ واللّين سمّاهنّ الخليل بذلك، لأنّه نسبهنّ إلى آخر انقطاع مخرجهنّ؛ وهو الجوف، وزاد غيره معهنّ الهمزة، لأنّ مخرجها من أقصى الحلق وهو يتّصل بالجوف"⁴، فاخصّص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنّهنّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتّصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

أمّا المحدثون فلم يذكروا مصطلح (الجوف) على أنّه مخرج لها لكنّهم قالوا بأنّها صوت طليق أي "أنّ النّفس يجري معها من غير أن يلقي في طريقه عقبة تمنعه من المرور، أو تحوّل اتجاهه إلى الأنف، أو تؤدّي إلى تلكته واحتكاكه بأعضاء النطق"⁵.

فنستنتج ممّا تقدّم أنّ الألف من حروف المد وهي حروف صائتة أمّا الهمزة فهي من الصوامت، وهي بوصفها العلمي تختلف عن جميع الأصوات (سواكن وحركات)؛ أمّا أحوال الهمز

¹ - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص 24.

² - المرجع نفسه، ص 25.

³ - الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني البعيري الخزازي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1415هـ - 1994م، ص 76.

⁴ - ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، ص 142.

⁵ - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، د.ت، ج1، ص 34.

فمتنوعة، والتّحويون والمقرّثون وفوها حقّها شرحا وتفصيلا، ونحن نقتصر هنا على ما يهّمنا منها وهو الإقحام من وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة.

والمقصود بالهمزة المقحمة "تلك الهمزة التي لا تكون موجودة في البنى العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغوية على الرّغم من خلوّ بناها العميقة (الأصل) من وجود همزة، وهذا يعني أنّ البنية السطحية ستكون مهموزة أحيانا، وغير مهموزة في أحيان أخرى"¹، فعلى الرّغم من كون البنية السطحية القياسية (أي الاستعمال الفعلي) غير المهموزة مقبولة في النظام الفونولوجي العام للعربية إلا أنّها وضع مستثقل لذلك تطرأ مجموعة من العمليات الصوتية التي تؤدّي في مجملها إلى توليد صيغة جديدة أو استعمال جديد للكلمة تكون الهمزة واحدا من مكوّناته الصوتية على الرّغم من أنّها لم تكن مكوّنا من المكوّنات الصامتة للجدر أو الأصل وفيمايلي تحليل للأسباب التي جعلت اللّغة تلجأ لهذه العملية الصوتية.

2- الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة:

إنّ الأسباب التي تدعو إلى إقحام الهمزة كثيرة، وسوف نحاول في هذا المقام الوصول إلى تفسير معقول لوجود هذه الهمزة في البنى السطحية أو الواقع الاستعمالي الفعلي للغة وفيما يأتي تفصيل هذه المظاهر:

أ- الهمز الناشئ عن المقطع المكروه المستثقل:

لقد ذكرنا سابقا أنّ المقاطع العربية منها ما يرد دون قيد ولا شرط كالمقاطع القصيرة، والمقاطع المتوسطة بنوعيتها المفتوحة والمقفلة، وما عدا هذين النوعين من المقاطع (القصير والمتوسط) فإنّ وروده يكون مقيدا وهي المقاطع الطويلة بنوعيتها؛ الطويل المفرد الإغلاق (ص ح ح ص) والطويل المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) فهذا الأخير لا يرد إلا وقفا، فلا يرد في درج الكلام، أمّا المقطع الطويل الآخر أي المفرد الإغلاق فيأتي وقفا بسبب اسقاط حركة الآخر ويأتي

¹ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص 165.

وصلا بشرط أن يكون الصامت الذي يقفله ماثلا للصامت الذي يتدئ به المقطع الذي يليه، وذلك كالمقطعين اللذين تتكوّن منهما كلمة ضالّون؛ "لكن ومع أنّ المقطع الطويل المفرد الإغلاق مسموح به عربيا وصلا في النثر دون الشعر بالشروط التي ذكرناها سابقا، فإنّ من العرب من لا يطبق هذا النوع من المقاطع حتّى مع وجود المسوّغ له في النثر"¹.

ولهذا كثيرا ما تلجأ اللّغة إلى التّخلص منه، وما يهّمنا هنا هو تخلصها منه عن طريق تقسيم النّواة الصائتة الطويلة، إلى حركتين قصيرتين، ثم تقحم الهمزة للفصل بين هاتين الحركتين القصيرتين؛ لأنّه سيتشكّل وضع صوتي لا يسمح به النّظام المقطعي للغة العربية، وهو تشكّل مقطع يبدأ بحركة، ومن الأمثلة على هذه الطريقة التي أدّت إلى إنتاج همزات لم تكن أبدا جزءا من مكوّنات الكلمة أو ما يسمّى الأصول الصامتية للكلمة مايلي:

- الضالّين ← الضالّين: قال تعالى: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾² فقد جاء عن أيوب السخيتاني قراءة الضالّين بالهمز، وقد ذكر ابن جنّي في توجيه هذه القراءة "أنّها بدل لالتقاء الساكنين، فالأصل عنه: (الضالّين) فاجتمع فيها حرفان متحرّكان، وهما اللّام المكسورة الأولى واللّام المكسورة الثانية، فأسكنت اللّام وأدغمت في الثانية على حسب تعبيره، فالتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة"³.

ورأي ابن جنّي في التّقاء الساكنين منطلق من نظرة القدماء إلى الألف والواو والياء المدّيات (أصوات العلة) على أنّها سواكن تأثرا بطبيعة الخطّ العربي الذي لم يفرّق بين الواو إذا كانت شبه حركة والواو المدّية (الضمة الطويلة) فوضع لهما رمزا واحدا، ولما لم يستطع القدماء تحريك أصوات المدّ قرّروا أنّها ساكنة ولهذا مثل هذا الوضع عندهم التّقاء الساكنين.

¹ - قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، ص 182.

² - سورة الفاتحة: الآية 07.

³ - ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، ج 1، ص 46.

أمّا ما حدث في ضوء علم اللغة الحديث "فهو مسبّب عن وجود المقطع الطويل (ضال) وهو هنا جائز بسبب توافر شرط جوازه وهو أنّ حدّ الإغلاق (ل) مكرّر في المقطع الذي يليه مشدّد وللتخلّص منه فقد قسّمت نواته الصائتة إلى حركتين قصيرتين، فصارت المقاطع في هذه الكلمة على النحو التالي: ض _ / ل _ / ل _ / ل _ / ن _، وكلّها مقاطع مقبولة ماعدا المقطع الثاني (al) الذي بدأ بحركة، وللتخلّص من هذا السياق الصوتي غير المقبول، أقحمت الهمزة لتكون حدّ ابتداء للمقطع، فصارت المقاطع على هذا النحو: ض _ / أ _ / ل _ / ل _ / ن _ وهي مقاطع مقبولة"¹، وهذا أدّى إلى وجود نمطين مستعملين صحيحين، أحدهما غير مهموز (ضالّين) وهو الأصل والآخر مهموز (ضالّين) ولكنّ الهمزة فيه طارئة مقحمة.

- الجانّ ← الجان: ففي قوله تعالى: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾²، قرأ "عمرو بن عبيد والحسن البصري وأبو السمال العدوي بهمزة بدل الألف"³، إذ يتوافر في النّمط الأصلي غير المهموز مقطع طويل مغلق (جان) وهو جائز هنا بسبب تكرار حدّ الإغلاق في المقطع الذي يليه كما يتبدّى من الكتابة الصوتية، ومع ذلك فهو مكروه مستقل وعرضة لأن تتخلّص منه اللّغة، وقد تمّ الأمر في هذه الكلمة على النحو السّابق، كما في هذا المخطط الصوتي:

-	جانّ ←	ج _ _ ن ←	جانّ
-	الأصل	بعد تقسيم الحركة الطويلة	إقحام الهمزة لابتداء المقطع.

¹ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 168.

² - سورة الحجر، الآية 27.

³ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 74-75.

في المضارع، ففي قوله تعالى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾¹ قرأ عاصم الجحدري (ت128هـ): تزوارٍ التي تحتوي على المقطع المستقل (وار)، وعن هذه القراءة قرأ أبو معاذ: "تزوئر"².

وقد كانت هذه العملية الصوتية طريقاً لنشوء عدد كبير من الكلمات المهموزة من هذا الأصل غير المهموز، وذلك نحو: "اتمّارٌ من الأصل اتمّارٌ بمعنى طال وصلب واشتد"³ و"اجتالٌّ من الأصل اجتالٌّ بمعنى طال وغلط والتف"⁴، و"اجدارٌ من الأصل غير المهموز اجدارٌ بمعنى انتصب للسباب"⁵، ومنها أيضاً "اجراشٌ أي تاب جسمه بعد هزال، وله علاقة بالتجريش بمعنى الجوع والهزال"⁶، ومنها "احزألٌ وارمأزٌ وازبأزٌ الشعر والنبات، وازرأمٌ وازلأمٌ واسمأدٌ واسمألٌ واشربٌ واشمأزٌ واطمأن"⁷.

ومنها "قراءة أبي عثمان النهدي (ت 95هـ): وازبأنت"⁸ في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا

أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَارْبَتْتُ﴾⁹ وقد فسرها هنري فليش: "بأثما هروب من المقطع الطويل المغلق لكراهة النطق بمصوّت طويل في مقطع مغلق"¹⁰؛ في حين فسرها عبد الصبور شاهين تفسيراً صوتياً آخر وهو "أنّ التبر في لسان قبائل البادية يأخذ صورة التوتّر، على حين يأخذ صورة الطول في لسان غيرهم من الحضريين، وقد اتّخذ التوتّر صورة المهمة نظراً لشدّة ضغط النّاطق على المقطع

¹ - سورة الكهف: الآية 17.

² - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 82.

³ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج 4، ص 94.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 124.

⁵ - المصدر نفسه، ص 51.

⁶ - المصدر نفسه، مج 6، ص 273.

⁷ - ينظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص 198-212.

⁸ - المرجع السابق: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 61.

⁹ - سورة يونس: الآية 24.

¹⁰ - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص 128.

برغم أنه لا مادة الكلمة، ولا أي صيغة من صيغها الاشتقاقية تحتوي همزة، الأمر الذي يؤكد أنّ رمز الهمزة هنا علامة نبر لا أكثر¹.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ هناك مظهر آخر للمقطع الطويل المغلق ولكنّه ليس مستقلاً بل مرفوض لا يجوز في العربية، وذلك لأنّه لا يتحقّق فيه شرط من شروط جوازه السابقة الذكر، ومن ذلك ما ورد في قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿اهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾² فقد روي عن أبي جعفر المدني أنّه قرأ: "رأت"³.

ووجه هذه القراءة عند يحيى عبابنة " أنّه قد همز الأصل، ولم يهمز الصورة التي تبدو في البنية السطحية (رت)، فالأصل (البنية العميقة) هو (ربات) وقد حذفت العربية جزءاً من الفتحة الطويلة بسبب تشكّل المقطع الطويل الذي يرفض ما لم يتحقّق فيه شروط جوازه، وهذه هي الطريقة القياسية التي تعاملت معها العربية الفصحى أي:

ربات ← رت

ولكنّ بعض اللهجات نحت منحى آخر، فلم تقصّر النواة بل لجأت إلى ما لجأت إليه العربية في الصيغ السابقة التي كان فيها المقطع مستقلاً فحسب، فقسمت النواة الطويلة إلى نواتين قصيرتين، شكّلت إحداهما نواة لمقطع الباء القصير المفتوح، فيما انضمت الثانية إلى التاء، ممّا اقتضى إقحام الهمزة ليصبح مبدوءاً بصامت كما تقتضي طبيعة النظام المقطعي للعربية⁴؛ أي أنّ الأمر تمّ على النحو الآتي:

ربات ←	رب ← ت ←	ربأت
الأصل	بعد تقسيم الحركة الطويلة	إقحام الهمزة لابتداء المقطع.

¹ - المرجع السابق، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص 128.

² - سورة الحج: الآية 05.

³ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 96.

⁴ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص 171.

فنستنتج ممّا تقدّم أنّ العربية إن أرادت استخدام كلمة تحتوي على هذا المقطع (الطويل المغلق) أفحمت همزة في الكلمة؛ وهي تلجأ إلى ذلك حتّى في حالة توافر شروط جوازها لأنّه يظل مقطعا مستثقلا.

ب- الهمز الناشئ عن تقصير الحركات الطويلة والتعويض عن الجزء المحذوف:

يلاحظ في بعض الصيغ المعدّلة صوتيا أنّ المتكلّم العربي قد زاد فيها صوت الهمزة تعويضا عمّا أحدثه فيها التّعديل الصوتي من نقص، ويتمّ ذلك عند تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة واحدة، إذ يميل العرب أحيانا إلى الحدّ من اندفاع حركة المدّ الطويلة وانطلاقها، ولكنّه تقصير يخلّ ببناء الكلمة، ممّا يدفع إلى التعويض عن طريق إضفاء مزيد من التوتّر والضغط الذي يتولّد عنه الهمزة، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن كثير سَأَقِيهَا من قوله تعالى: ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَأَقِيهَا﴾¹.

وقد ذكر ابن خالويه لهذه القراءة وجهين:

"أحدهما أنّ العرب تبدل من الهمز حروف المدّ واللّين، فأبدل ابن كثير من حروف المدّ واللّين همزة تشبيها بذلك"².

أمّا يحيى عباينة فيرى "أنّها لغة من يقصّر الحركة فيتغيّر شكل المقطع من طويل مفتوح إلى قصير مفتوح، وهذا التّغيير يحدث فجوة صوتية تخلّ بالكلمة، ممّا يدفع إلى التّعويض عن طريق إغلاق المقطع الجديد بالهمزة"³:

سَأَقِيهَا ← سَ قِيهَا ← سَأَقِيهَا

¹ - سورة النمل: الآية 44.

² - الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ - 1979م، ص272.

³ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 173.

ومن ذلك أيضا "قراءته (ابن كثير) وحده (السوق) بهمز الواو من قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا

بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾¹ وقرأ البزي عنه بغير همز².

وقد ذكر ابن مجاهد توجيهها لهذه القراءة، وهو " أن الواو انضمت فهزمت لانضمامها، ولكنه ذكر أن الأولى أنه لا وجه لها"³.

وعلى الرغم مما قاله ابن مجاهد فإنّ الدرس الصوتي الحديث يجد لها تفسيراً صوتياً هو "أنّ الأصل فيها هو (سوق) في حالة الرفع ويتمّ تقصير الحركة (و) ليصبح المقطع الطويل المفتوح، مقطعا قصيرا مفتوحا، وهذا يسبب فجوة تخلّ ببناء الكلمة، فيعوّض الناطقون بالهمزة ملء هذه الفجوة"⁴، فيتحوّل بذلك المقطع القصير المفتوح، إلى مقطع متوسط مغلق على النحو الآتي:

سوق ←	س ـ ق ←	سوق
الأصل غير المهموز	تقصير الحركة	التعويض عن المحذوف.

ومن أمثلة ذلك أيضا "قراءة ابن كثير وأبو عمرو نَسَّأَهَا بفتح النون والهمزة"⁵، وقرأ باقي

السبعة نُسِّئَهَا من قوله تعالى: ﴿أَوُنُسِّئَهَا﴾⁶.

¹ - سورة ص: الآية 33.

² - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 553.

³ - المرجع نفسه، ص 553-554.

⁴ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 174.

⁵ - المرجع السابق: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 168.

⁶ - سورة البقرة، الآية 106.

وقد فسّر مكي بن أبي طالب قراءة الهمز على أنّ القراء هنا "جعلوها من التأخير، أي أنّه جلّ وعلى يؤخّر نسخ الآية"¹.

لكن التفسير الصوتي الحديث يوجّهها على غير هذا الوجه، "أي أنّ الأصل نساها، ثم قصّرت الحركة الطويلة في المقطع الطويل المفتوح (سا) فصار مقطعا قصيرا مفتوحا (sa) ثم اجتلبت همزة القطع لتكون نبرة تغلق المقطع القصير"².

وعن هذا الطريق فسّر أيضا (يحيى عبابنة) "قراءة الحسن البصري الربأ"³، في قوله تعالى:

﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّآءِ﴾⁴ إذ يرى " أنّ الأمر تمّ على النحو التالي:

ربأ ←	رب ←	ربأ
الأصل	تقصير الحركة	التعويض عن طريق الهمز.

فقد قصّرت الحركة في المرحلة الثانية ممّا أدّى إلى حدوث فجوة تخلّ بالكلمة، فعوّض عن طريق إغلاق المقطع القصير بالهمزة"⁵.

ومثل ذلك أيضا في "قراءة زهير الفرقي (ت 155هـ) أدنا"⁶ بالهمز من قوله تعالى:

﴿أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى﴾⁷، فقد قصّرت الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة ممّا أدّى إلى

حدوث فجوة صوتية أجحفت بالشكل الصوتي للكلمة، وهذا اقتضى من اللّغة إغلاق المقطع القصير المفتوح (na) بالهمز ليصبح مقطعا مغلقا.

¹ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ج 1، ص 258.

² - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص 172.

³ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 24.

⁴ - سورة البقرة: الآية 278.

⁵ - ينظر: المرجع السابق: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص 173.

⁶ - المرجع السابق: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 14.

⁷ - سورة البقرة: الآية 61.

وقد وردت هذه الظاهرة الصوتية في كتب لحن العامة أيضا، وقد جاء ذلك بشكل قليل جدًا في قول العامة: "سدّ مأرب بدل مارب"¹، "إذ قصرُوا الفتحة الطويلة؛ فصار المقطع الطويل المفتوح مقطعا قصيرا مفتوحا، ممّا سبّب فجوة تخلّ ببناء الكلمة، فعوّض عمّا حذف عن طريق إغلاق المقطع القصير بالهمزة"²، وهذا التفسير يصحّ إذا كانت الكلمة من مارب؛ لأنّ هناك من يرى أنّها من مأرب، ومثل هذا أيضا قولهم "مؤقّرة* بدل موقرة"³، حيث قصرُوا الضمة الطويلة أيضا، فصار المقطع المتوسط المفتوح مقطعا قصيرا مفتوحا، وهذا سبّب فجوة تخلّ ببناء الكلمة، فعوّض عن المحذوف بإغلاق المقطع القصير بالهمزة؛ فتحوّل بذلك المقطع القصير المفتوح إلى مقطع قصير مغلق.

فاتّضح ممّا سبق أنّ اللّغة تلجأ إلى التخلّص من المقاطع المتوسطة المفتوحة عن طريق تقصيرها فتحوّل المقطع إلى قصير مفتوح، ممّا يسبّب فجوة تخلّ ببناء الكلمة، فتقوم اللّغة بالتّعويض عن المحذوف عن طريق إقحام همزة لتغلق المقطع، وملء هذه الفجوة.

ج- الهمز الناشئ عن التخلّص من الحركات المزدوجة:

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ الحركات المزدوجة تنقسم بصورة عامة إلى قسمين حركات مزدوجة صاعدة وهي التي جاءت فيها الحركة بعد شبه الحركة، وإذا حدث العكس فإنّ الحركة تكون عندئذ هابطة، والحركات المزدوجة بنوعها الهابطة والصاعدة من الأوضاع الصوتية التي لا يمكن أن تكون محبّبة في اللّغة العربية، ولهذا تتخلّص من بعض السياقات التي تحتوي على حركات مزدوجة بطرق شتّى، ومن هذه الطرق أنّ اللّغة قد لجأت إلى همز غير المهموز فرارا من المقاطع التي تحتوي في بناها السطحية على حركات مزدوجة، وفيمايلي تفصيل أثر الحركة المزدوجة

¹ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي النحوي اللغوي، ص 123.

² - براغماتية اللّغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعاينة، ص 133.

* وهي الشجرة التي تحمل حملا ثقيلًا، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج 5، ص 289.

³ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصدي، ص 502.

في تشكيل بني مهموزة جديدة من بني غير مهموزة أصلاً على وفق نوعي الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة:

1- الحركات المزدوجة الصاعدة: ومن أمثلة هذه الظاهرة "قراءة أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل (ت168هـ) التناؤش بالهمز"¹، من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاؤُشُ﴾².

وقد ذهب مكّي بن أبي طالب في توجيه قراءة الهمز مذهبا دلاليا بحتا، فذكر "أنّ حجّة من همز، أنّه جعله مشتقا من (ناش) إذا طلب، فالمعنى: وكيف لهم طلب الإيمان في الآخرة، وهو المكان البعيد، وذلك أنّهم آمنوا في موضع لا ينتفعون بالإيمان فيه"³ على أنّ مكّي نفسه "قد أجاز أن يكون من (ناش ينوش) إذا تناول، ولكن لما انضمت الواو أبدلوا منها همزة"⁴، ومعنى كلام مكّي هنا أنّ الهمزة أبدلت من الواو.

لكنّ الدرس الصوتي الحديث يرى أنّ الإبدال لم يحدث وإتّما الذي حدث: "هو حذف شبه الحركة (W) لصعوبة الحركة المزدوجة (WU) فالتقت الفتحة مع الضمّة، ثمّ عوّض عن المحذوف بالهمزة للفصل بين الحركتين، فتولّد من هذه العملية نمط مهموز وهو التناؤش"⁵؛ فغاية هذا التعويض صوتية محضة، وهي الفصل بين الحركتين بعد سقوط شبه الحركة، ومن ثمّ تصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال لعدم وجود العلاقة المبيحة له.

¹ - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 530، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، ج2، ص208، الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 295.

² - سورة سبأ: الآية 52.

³ - المرجع السابق: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، ج2، ص208.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 180.

ومثال هذا أيضا ما جاء من قراءة "ابن الرومي (ت 393هـ) عن أبي عمرو لَتَرُوْنَ" ¹ من قوله تعالى: ﴿لَتَرُوْنَ الْجَحِيمَ﴾ ²، وقد ذكر ابن خالويه "أنه عند أغلب النحويين لحن" ³.
 لكنّ الدرس الصوتي الحديث يجد لذلك تفسيراً وهو "أنه حذف شبه الحركة الواو من الحركة المزدوجة الصاعدة فالتقت الفتحة مع الضمة، وهو سياق غير مقبول في العربية، ممّا أدّى إلى التعويض عن المحذوف عن طريق همزة القطع للفصل بين الحركتين، ولتبدأ المقطع (un) الذي بدأ بحركة" ⁴ فقد تمّ الأمر على النحو التالي:

لتروُن ←	لتر _ _ ن ←	لتروُن.
الأصل	بعد حذف شبه الحركة	التعويض عن المحذوف بالهمزة.

ومن الحركات المزدوجة التي كانت عرضة للتغيير بالرغم من كونها أكثر الحركات المزدوجة قبولا بسبب خففتها المتأتية عن أنّ نواتها هي الفتحة ما جاء في قراءة "عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر: خطّوات بالهمز" ⁵ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ ⁶، وقد تمّ الأمر كما في هذا المخطط الصوتي:

خطّوات ←	خط _ ات ←	خطّوات
الأصل وفيه الحركة المزدوجة	حذف شبه الحركة	التعويض عن طريق الهمزة.

¹ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 87.

² - سورة التكاثر: الآية 6.

³ - المرجع السابق: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 87.

⁴ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 181.

⁵ - المرجع السابق: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 18.

⁶ - سورة البقرة: الآية 208.

فحذف شبه الحركة خَلْف فراغا وسياقا صوتيا غير مقبول، وهو ابتداء المقطع بحركة، فاجتلبوا الهمزة لتكون حدَّ ابتداء للمقطع.

وعن هذا الطريق فسّر المحدثون أيضا قراء بعض القراء "ضياء"¹ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾²، وقد فسّر ابن خالويه هذا الموضع على أنه "جعل من ضياء القمر ضوءا أو أضياء"³.

ومع ذلك فإنّ هذا التفسير لا يقدّم في أمر تشكّل الهمزة شيئا يقول يحيى عباينة: "والذي نراه هنا هو أنّ الأصل ضياء يحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (يا)، وقد حذفت شبه الحركة للتخفيف، فالتقت الكسرة السابقة عليها مع نواتها، وهي الفتحة الطويلة، ممّا دعا إلى إقحام الهمزة للفصل بينهما وليستقيم الشكل المقطعي للكلمة فصارت ضياء"⁴.

وقد جاء مثل هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾⁵، فقد ذكر "ابن كثير وحده وضياء"⁶ كالموضع السابق.

ومن أمثلة هذه الظاهرة في اللغة "وَرِثَ التي تتحوّل إلى إرث"⁷، ممّا سبّب وجود مادة معجمية جديدة، وكذلك "إشاح من وشاح"⁸، و"إجاح من وجاح وإسادة من وسادة وأجوه

¹ - الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 180.

² - سورة يونس: الآية 5.

³ - المرجع السابق: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 180.

⁴ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 183.

⁵ - سورة الأنبياء: الآية 48.

⁶ - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 429.

⁷ - لسان العرب، ابن منظور، مج 2، ص 199-200.

⁸ - إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص 160، فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص 77.

من وجوه¹، فاللغة نزعت للتخلص من الحركة المزدوجة (wi) أو (wu) بإسقاط شبه الحركة (w)، ونتيجة لسقوط شبه الحركة يبدأ المقطع الأول بالكسرة القصيرة، وهذا المقطع مرفوض لأنه بدأ بحركة، فتقحم الهمزة لتصحيح بداية المقطع.

وقد وردت هذه الظاهرة أيضا في كتب لحن العامة، جاء ذلك في قول العامة: "رجل دنيائي بدل دنيائي"²، حيث تحتوي الكلمة على الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، لذا عملت العامة على إطرار شبه الحركة (w)، ثم عوّضت عنها عن طريق الهمز، وكذلك الأمر في: "كبأة بدل كبوة"³، و"القتال غدا الذي إليه بدل يليه"⁴، حيث تحتوي الكلمة على الحركة المزدوجة (ya) "وللتخفيف مال الناطق إلى التخلص منها بحذف شبه الحركة (y)، فعوّض عنها بإقحام الهمزة، فصارت "أليه"، ثم تأثرت فتحة الهمزة بالكسرة الطويلة التي بعدها، فأبدلت كسرة⁵، فقد فقدتم الأمر على النحو التالي:

يليه ← —َ لليه ← —َ إليه ← إليه.

الأصل غير المهموز حذف شبه الحركة التعويض بالهمز مماثلة الحركات.

نستنتج مما تقدم أنه قد جيء بالهمز في موقع الحركات المزدوجة تصحيحا لبداية المقطع حتى يصير عربيا سليما.

¹ - ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج 1، ص 348.

² - تقويم اللسان، ابن الجوزي، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1966، ص 125.

* كبوة: هي الغبرة وتدلل على تغير لون الوجه. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج 15، ص 215.

³ - المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللّخمي، ص 384-464.

⁴ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصديقي، ص 125.

⁵ - براغماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعاينة، ص 140.

2- الحركات المزدوجة الهابطة: ومن أمثلة هذه الظاهرة في القراءات القرآنية "قراءة أبي حيوه

النميري (ت 203هـ): يُؤْفُونُونَ¹ بالهمز في قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُؤْفُونُونَ﴾² حيث إنّ

الأصل فيها يُؤْفُونُونَ، وفيها الحركة المزدوجة (UW)، وهي صعبة جدًا " لذا تقوم اللغة في الغالب بالتخلّص منها عن طريق حذفها؛ ولكنها سارت مسارين في التعويض عنها، فالمسار القياسي أن تعوّض عنها عن طريق إشباع نواتها الصائتة، وهي الضمّة كما يأتي:

يُؤْفُونُونَ ← يُّ*فُونُونَ ← يُؤْفُونُونَ.

والمسار الثاني أن تغلق المقطع بالهمز كما يأتي:

يُؤْفُونُونَ ← يُّ*فُونُونَ ← يُؤْفُونُونَ³.

وقد وردت هذه الظاهرة أيضا في كتب لحن العامة ومنها قولهم: "جَبْرُوتٌ بدل

جَبْرُوتٌ"⁴، ويفسّر تطوّرها على النحو الآتي⁵:

جَبْرُوتٌ ← جَبْرُوتٌ ← جَبْرُوتٌ ← جَبْرُوتٌ ← جَبْرُوتٌ.

فبعد حذف الواو تشكّل مقطع يبدأ بحركة وهو غير مقبول في هذا الوضع، ولذا فقد جيء

بالهمزة لتصحيح هذا المقطع.

يظهر ممّا تقدّم أنّ الحركات المزدوجة من أكثر السيّاقات الصوتية عرضة لحركات التطّور

اللغوي لأنّها وضع صوتي مستثقل، لذا فرّ الناطق في الكلمات التي تحتويها إلى الهمزة مع أنّ في

كليهما صعوبة، فالهمزة أيضا من أصعب الأصوات التي كان لفعل القوانين الصوتية أثر كبير في

تطوّرها، ولهذا فقد حدث كثير من التداخل بين الحركات المزدوجة والهمزة.

¹ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ص 10.

² - سورة البقرة، الآية 4.

³ - ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عباينة، ص 184.

⁴ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي النحوي اللغوي، ص 123.

⁵ - براغماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعاينة، ص 141.

د- الهمز الناتج عن التوهّم: مصطلح التوهّم عند العلماء القدامى يعني ما عنى به المعاصرون: القياس الخاطئ وربما أطلق عندهم على الغلط يقول سيبويه: "فأما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهّموا أنّ (مصيبية): فَعِيلَةٌ، وإِنَّمَا هي مُفْعَلَةٌ"¹.

وأما معنى هذا المصطلح فهو "الميل العارض- الذي يمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور، والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى؛ لوجود مشابهة حقيقية أو متوهّمة بينهما"²، فإذا كانت المشابهة حقيقية فإنّ القياس يكون صحيحا، و إذا كانت متوهّمة فإنّ القياس يكون خاطئا أو متوهّما، وأما التوهّم الذي يؤدي إلى همز غير المهموز فهو " أنّ اللّغة قد تتوهّم أنّ مكانا ما كان مهموزا في الأصل، وأنّ الهمزة قد حذفت من كلمة ما في لهجة ما، كلهجات الحجازيين مثلا، فتقوم اللغة بإعادة الهمزة إليه، قياسا على بعض الصيغ التي تشبهها من حيث الشّكل الصوتي، وكانت هذه الصيغ المقيس عليها مهموزة في الأصل"³.

ومن أمثلة هذه الظاهرة ما يمكن أن ينشأ من همزات في تلك المواقع التي كانت تحتوي على حركات مزدوجة، ولكنّ انكماشها إلى حركات ممالّة جعلها تشبه بعض الكلمات التي كانت مهموزة وخففت همزاتها، كما أنّ تخفيف الهمزة قد تولّد عنه الواو المدّية، فمثلا كلمة (مؤمن) عندما تحذف همزاتها تصبح (مومن) وينتج عن هذا أنّ بعض الكلمات ستهمز، وإن كانت لا تحتوي على حركات مزدوجة أو همزات في بناها السطحية أو العميقة وذلك كما في همز الحوّت، ومؤسى ويؤنس ويؤسف "في لغة بني أسد"⁴، ويظهر ذلك في المخطط الصوتي الآتي:

يوسف ← يؤسف ← يسف ← يؤسف.

حوت ← حوّت ← حت ← حوّت.

¹ - الكتاب، سيبويه، ج4، ص356.

² - التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص100، وأسس علم اللغة، ماريوباي، ص141.

³ - دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص174.

⁴ - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص127.

يونس ← يُونس ← يُنس ← يُونس.

موسى ← مُوسى ← مسى ← مُوسى.

"فالأصل في هذه الكلمات أنّها غير مهموزة كما يبدو في مرحلتها الأولى، ولكنها تحتوي على الضمة الطويلة التي تكاد تشبه تلك المسبّبة عن انكماش الحركة المزدوجة في مثل يَوْم ← يُوم بالإمالة الواوية، فالمتفصح يصحح يَوْم إلى يَوْم، وهو في عمله هذا قد لا يفرّق بين الكلمات الممالة بسبب هذا الانكماش والكلمات التي تحتوي على حركة الضمة الطويلة كما في هذه الأنماط فيقوم بتصحيح الصحيح بسبب هذا القياس، فتصير الكلمات محتوية على الحركة المزدوجة الهابطة (UW) في هذه الأنماط، وهي بلا شك حركات غير مقبولة، وفي الخطوة الثالثة تقوم اللّعة بالتخلّص من هذا السياق الصوتي المرفوض، عن طريق إلغاء شبه الحركة (W) فتحدث فجوة صوتية تخلّ بنية الكلمة ممّا يدفع إلى التعويض عن المحذوف عن طريق إقحام الهمزة¹، فإقحام الهمزة كان لإغلاق المقطع وبالتالي الحفاظ على الإيقاع المقطعي للصيغة، وعليه يمكننا القول أنّ التعويض عن المحذوف عن طريق إقحام الهمزة ينتج عنه كلمات مهموزة تستعمل جنباً إلى جنب مع أصولها غير المهموزة.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ الأسباب التي تدعو إلى إقحام الهمزة كثيرة قامت الدراسة بعرضها وتحليلها، وهي في الغالب أسباب صوتية محضة تقدّم حلاًّ علمياً منهجياً يجلو غوامض كثيرة في ألفاظ اللغة، وقواعد صرفها، ومفردات لهجاتها.

وكخاتمة لما جاء في هذا الفصل يمكننا القول أنّ: القواعد الصرف صوتية لدى علماء اللغة قد دخلها الاضطراب بين القدماء والمحدثين، وممّا لا شك فيه أنّ معطيات الدرس اللغوي في العصر الحديث هي التي ساعدت المحدثين على بناء قواعد مخالفة تماماً لما جاء عند القدماء.

¹ - دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص 174.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة في رحاب إستجلاء (أو تقفي) أثر المقطع الصوتي في تشكيل البنى الصّرفية للغة العربية، استطعت أن أقف على جملة من التّائج، منها ما هو تأكيد لبعض ما توصل إليه علماء العربية، فضلا عن تلك التي تعدّ جديدة في ظنّنا، ولعلّ أبرز ما أظهرته هذه الدراسة مايلي:

1- أنّ للمقطع قيمة وأهمية في الدّراسات اللّغوية، وأنّ له حضور لا يمكن إغفاله على كافة المستويات: الصرفية والنحوية والتركيبة والدلالية.

2- كما أوضحت الدراسة أنّ لدراسة المقاطع فائدة كبيرة في معرفة الصيغ الجائزة في اللغة المدروسة، ففي اللغة العربية تعيننا دراسة المقطع على معرفة نسج الكلمة العربية، ونسج ما ليس بعربي من الكلمات.

3- قدّمت الدّراسة أسس التّقسيم المقطعي، وأنواع المقاطع بوجه عام، وأنّ اللّغة العربية تشتمل على ثلاثة مقاطع رئيسية وهي: المقطع القصير المفتوح ص ح، والمقطع المتوسط المفتوح ص ح ح، والمقطع المتوسط المغلق ص ح ص، واثنان لا يأتیان إلّا بشروط محدّدة وفي مواضع معينة وهما: المقطع الطويل المفرد الإغلاق ص ح ح ص، والمقطع الطويل مزدوج الإغلاق ص ح ص ص، وأخرى مديدة وتتكوّن من صامت وحركة طويلة وصامت طويل، ويرمز إليه بـ (ص ح ح ص ص).

4- أثبتت الدراسة أنّ التّقسيمات المقطعية تختلف من لغة إلى أخرى، وأنّ اللغة العربية تختصّ بسمات كثيرة تميّز بها أنظمتها المقطعية، وأنّ لهذه السمات والحقائق دورا هاما في الوقوف على كثير من قواعد اللغة الصّرفية والنحوية من ذلك مثلا: أنّ الكلمة العربية يمكن أن تتألّف من مقطع واحد، وأنّ المقطع العربي في اللغة الفصيحة لا يبدأ بصائت، وإنّما يبدأ بصامت واحد، وهو يأبي أيضا تتابع صامتين، كما أنّ الكلمة العربية المجردة لا تزيد على أربعة مقاطع وينذر أن تأتي على خمسة، وأنّ اللّغة العربية تقيد توالي مقطعين من النوع المتوسط المفتوح ص ح ح، ولا تسمح

بثلاثة منها في كلمة واحدة، كما لا تسمح اللغة العربية بوجود المقطع الطويل مزدوج الإغلاق ص ح ص ص، في صدر الكلمة أو في حشوها لأنه يختصّ بحالات الوقف.

5- بيّنت الدراسة أنّ المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ص) لا يقبل في العربية إلا في حالتين الأولى: الوقف عليه في آخر الكلام، والثانية: أن يكون حدّ الإغلاق فيه حدّ ابتداء في المقطع الذي يأتي بعده، وعلى الرغم من قبول هذا المقطع في حال توافر أحد الشرطين السابقين، فإنّه مقطع مستثقل مكروه في اللغة العربية؛ لهذا فإنّ أكثر ما تتحرّك اللغة في أمره يكون باتجاه تغييره وتبديله والتخلّص منه بطرق شتى منها (اختزال المشدّد، اختزال الحركة، فكّ التضعيف، الهمز).

6- أكّدت الدراسة أنّ النظام المقطعي العربي يأبي تتابع المقاطع المفتوحة؛ وذلك لأنّ المقاطع المفتوحة المتوالية تضعف البنية وينتج عنها ثقل في النطق لذا يعمد الناطق إلى التخلّص من توالي تلك المقاطع، إمّا بإغلاقها أو بإسقاط جزء منها، وهذا يتطلّب إعادة التشكيل المقطعي للبنية.

7- أثبتت الدراسة أنّ العربي يتخلّص من التقاء الساكنين لما فيه من تجشّم وثقل وتكلف قد يصل إلى حدّ الاستحالة في النطق، وهذا كلّه يعود إلى تحقّق صور مقطعية لا تستسيغها العربية في نسيجها المقطعي.

8- بيّنت الدراسة أنّ التخلّص من التقاء الساكنين بالتحريك ما هو إلا انقسام لمقطع يرد في صورة يرفضها النسيج المقطعي للغة العربية باجتلاب قمّة يغلب فيها أن تكون كسرة، وشاعت هذه الكسرة نطقيا ممّا جعل علماء العربية يؤصّلونها في التحريك.

9- كما بيّنت أيضا أنّ الوقف بنقل الحركة أو الاتباع ما هو إلا تخلّص من المقطع الطويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) الذي يرفضه بعض العرب حتّى في الوقف، ممّا يعني انقسام هذا المقطع إلى مقطعين شائعين كثيرا في العربية هما: القصير والمتوسط المغلق.

10- أثبتت الدراسة أنّ الفونيمات التطريزية أو الثانوية أو كما تسمى فوق التركيبية قد توحى تسميتها بحصر دورها في القيم التجميلية؛ لكن الحقيقة غير ذلك فهذه الفونيمات ذات تأثيرات لغوية خطيرة وهامة؛ لأنّها تمثّل وتوجّه أنماطا كثيرة من قواعد السياق اللّغوي والأداء الفعلي للغة المنطوقة وما يصاحبها من ظروف اجتماعية وملابسات وأحوال تصاحب الأحداث اللّغوية وتؤثّر فيها بالتعديل والتغيير.

11- وقدّمت الدراسة التي قمنا بها أهمية هذه الفونيمات وقيمتها في التأثير على التراكيب اللّغوية العربية.

12- فقد أكّدت الدراسة قيمة فونيم النّبر وتأثيراته، وانتقال مواضعه عن أماكنها المحدّدة على المقاطع الصوتية، وما يؤدّي به هذا الانتقال من تغيير في أبنية الصّيغ العربية على مستوى الكلمة.

13- كما أثبتت الدراسة أنّ اللغة العربية ليست لغة نبرية، كما هو الحال في اللغة الإنجليزية حيث يؤدّي تغيير مواضع النبر فيها إلى تغيير في معاني الكلمات ومدلولاتها.

14- وأثبتت الدراسة أيضا من خلال بعض الظواهر في اللغة العربية من خلال التطبيقات والتحليلات تأثير قيم النبر على صيغ وتراكيب معينة تمثّلها هذه الظواهر، كتغيير مواضع النبر وما يحدثه ذلك من تأثير على التراكيب المقطعية من إغلاق أو إطلاق، أو تطويل أو تقصير، أو إمالة بسبب تغيير مواضع النبر وانتقالها عن أماكنها.

15- أبرزت الدراسة أنّ الصوت المشدّد في الوقف صوت واحد، ولكنّه منبور نبر تضعيف.

16- أثبتت الدراسة من خلال التطبيقات والتحليلات التي نهضت بها ضرورة أن تراعي القواعد اللّغوية العربية الواقع اللّغوي وسياقاته الفعلية المنطوقة.

17- وقد ذكرت الدراسة في ضوء ذلك أهميّة التنعيم في اللغة العربية وقيمته في إبراز المعاني والدلالات المختلفة، ففي الجمل العربية تختلف الهياكل التنعيمية في الجمل الاستفهامية عن الهياكل التنعيمية في الجمل الإثباتية سواء صعودا أو هبوطا على مستوى المقاطع.

18- أكدت الدراسة أنّ اللغة العربية الفصحى قد استعاضت عن ذكر بعض الأدوات في بعض التراكيب بالتنعيم وقيمته، وذلك في التراكيب الإفصاحية، والصيغ المسكوكة ذات الصيغ التأثرية، كصيغ الدعاء والنداء وغيرها.

19- قدّمت الدراسة أيضا أهمية فونيم المفصل وقيمته اللغوية في إحداث تمايز دلالي بين المنطوقات وفي فهم بعض القضايا النحوية وتفسيرها.

20- كما أكدت الدراسة أنّه لا بدّ أن نستهدي بالمفصل لرسم حدود المقاطع بين الكلمات؛ لأننا نجد في كثير من المواضع أنّ المفصل المفتوح قد يتحوّل أحيانا إلى مغلق ممّا يؤدي إلى التحام الكلم بعضها ببعض مشكلة كلمة واحدة على المستوى الفونولوجي المفاصل الصوتية بين مقاطعها من النوع المغلق، وقد يحدث العكس فيتحوّل المفصل المغلق إلى مفتوح فتنقسم الكلمة الواحدة إلى كلمتين.

21- بيّنت الدراسة أنّه قد يكون الغرض من المفصل أيضا تأكيد استقلال الكلمتين فونولوجيا وصرفيا ونحويا ودلاليا.

22- أثبتت الدراسة أنّ النظام المقطعي يقوم بدور كبير في توجيه السلوكات الصرفية وتفسيرها تفسيراً صوتياً يتفق والنسيج المقطعي للبنية اللغوية، وذلك من خلال التطبيقات والتحليلات التي نهضت بها الدراسة لمجموعة من القضايا الصرفية أين بدى الخلاف واضحا جليا بين علماء العربية القدامى وعلماء اللسانيات الوصفية الحديثة، وقد برزت في ضوء ذلك مجموعة من الحقائق منها:

23- أنّ الكتابة الصوتية تفتح لنا أفقا جديدا للنظر في الأمور اللغوية وتوضّح لنا أنّ مبدأ دراسة الكلام على ضوء بعده الصوتي- المقطعي ممكن، وأنّه ليس طارئا على اللغة العربية، ولكنّ النّحة لم يعمدوا إليه ولم يقيسوا عليه التّغيرات الطارئة على هيئة الكلمة.

24- من منهج الوصفيين في الميزان الصرفي أن توزن الكلمة على ماهي عليه في الواقع الاستعمالي دون افتراض أصل أو اللّجوء إلى تقدير.

25- خلط القدماء بين الحركات الطويلة وحروف اللين، ممّا ساقهم إلى الخلط في تفسيراتهم للسلوكات الصرفية بل نجدهم يجمعون بين حروف المدّ واللين في مجموعة صوتية واحدة، على الرّغم من التّفريق في الصفات من النّاحية النّظرية.

26- قام المحدثون بتوصيف الحركات توصيفا دقيقا وفرّقوا بينها وبين حروف اللّين (أشبه الحركات) وبيّنوا دورهما في الدراسات الصوتية.

27- توهم القدماء بوجود حركة قصيرة قبل الحركة الطويلة من جنسها، وهذا الوهم ساق إلى الخطأ في تفسير السلوكات الصرفية، فالألف والواو والياء المديتين ليست بحروف ولا ساكنة، بل هي مصوّتات طويلة ولا يمكن أن تكون مسبوقة بحركة من جنسها مطلقا، وقد ثبت هذا مقطوعيا وصوتيا.

28- الألف في التّحليل الصرفصوتي ليست صامتا بحال من الأحوال؛ سواء كانت وسطا كما في (قال- باع) أو طرفا كما في نحو (يسعى - يرضى - يخشى) بل مصوّت طويل يعادل ضعف مصوّته القصير (الفتحة)، وعلى ذلك فوزن قال وباع (فال) لا فعل، ووزن يسعى ويرضى (يفعى) لا (يفعل).

29- تقوم فكرة التخلّص من التّقاء الساكنين بالحذف على أصل لغوي قديم اعتدّ به العرب القدامى وهو حرفية أصوات المدّ وسكونها؛ بيد أنّ ما تصوّروه حذف ما هو إلّا تقصير لقمة طويلة إلى منتصفها كما أثبتته الدراسة الصوتية الحديثة.

30- تقصّر الحركة في اللغة العربية لتقوم بوظيفة نحوية من جهة، وللتخلّص من المخاذير المقطعية من جهة أخرى.

31- الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة من الأوضاع الصوتية غير المحبّبة في اللغة العربية؛ لأنّها تكلف جهاز النطق جهدا كبيرا في أثناء النطق بها؛ لذا تخلّص الناطق منها بطرق شتى منها الإمالة، وقد تتطوّر الحركة الممالة الناجمة عن انكماش الحركة المزدوجة إلى الفتح الخالص.

32- الهمزة في الدرس الحديث ليست من أصوات العلة المدية، ولكنّها من الصوامت ولا توجد علاقة بينها وبينهم، فالهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس، وأصوات المدّ أصوات انطلاقية بجهرة تخرج من منطقة الفم بعيدا عن الحنجرة والحلق واللّهاة.

33- يعدّ صوت الهمزة صوت صعب جدًّا؛ لأنّ آليّة نطقه تقتضي من المتكلّم جهدا أكبر من أيّ جهد يبذله في نطق الأصوات الأخرى؛ وبسبب تلك الصعوبة يعمد الناطق للتخلّص منها إلى ما هو أسهل منها، غير أنّ الهمزة في بعض المواقع تستخدم لتقوية المقطع الضّعيف، ومن شأنها أيضا أن تكون وسيلة لإقفاله.

34- قد تلجأ اللغة إلى همز غير المهموز، ويعود السبب في هذا إلى التخلّص من الملمح الحركي وتقوية النبر، والمخاير المقطعية.

35- قد تسعى العربية إلى التخلّص من المقطع المستقل أو المرفوض في بعض الأبنية بإقحام الهمزة.

36- قد يقحم الناطق الهمزة أيضا للتخلّص من الحركة المزدوجة، وهو بذلك يتخلّص من مظهر صوتي صعب ويحلّ محله مظهرا صوتيا صعبا آخر.

37- تميل اللغة إلى الحد من اندفاع حركات المد عن طريق التقصير، ولكن هذا التقصير يخلّ ببناء الكلمة ممّا يدفع إلى التعويض عن المحذوف عن طريق إقحام الهمزة، وهذا يدلّ على أنّ العربية تحاول دائما إحداث توازن في أبنية الكلم العربية فنجدها إذا حذفت عوّضت.

38- ينتج عن التعويض عن المحذوف بالهمز كلمات مهموزة تستعمل جنبا إلى جنب مع أصولها غير المهموزة.

39- قد يقحم الناطق الهمزة أيضا توهّما في أوّل الكلمة أو في وسطها أو في آخرها.

40- قد يلجأ الناطق في سبيل التخلّص من الحركات المزدوجة التي تعدّ من السيّاقات الصوتية الصّعبة إلى القلب المكاني.

- 41- كما تحاول اللغة العربية التخلّص من المزدوج الحركي في بعض الصيغ، للتخلّص من المحاذير المقطعية، قد نجدّها في صيغ أخرى تحافظ عليه حفاظا على الصيغة أو خوفا من اللبس.
- 42- يزداد الصامت قوة بالحركة، في حين يصبح ضعيفا إذا لابسه السكون أمّا نصفا الحركة فيستثقل النطق بهما متحرّكين، ويزداد ضعفهما في حالة وقوعهما بين الحركات.
- 43- تحذف نصف الحركة إذا وقعت بين حركتين متماثلتين.
- 44- موقعية الصوت أحد عوامل قوّته فالصوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذلك الذي يشكّل نهاية المقطع، والصوت الذي يقع عليه النبر أقوى من غير المنبور.
- 45- يعدّ النبر المسؤول الأول عن المماثلة في كثير من الصيغ، وذلك يرجع إلى أنّ المقطع المنبور يشكّل مركز الثقل في الصيغة، والعنصر الأهمّ والأقوى فيها ومن خصائص المقطع المنبور، أنّه يمدّ نفوذه إلى المقاطع المجاورة له فيشدّ حركتها إليه، ويجعلها مماثلة لحركته.
- 46- الإتيان الحركي ما هو إلّا صورة من صور التجانس والانسجام الصوتي الذي تؤثره مقاطع العربية نزوعا نحو التيسير والسهولة في النطق ومن تمّ الاقتصاد في الجهود.
- 47- يؤدّي تتابع الهمزة والحركة المزدوجة إلى عملية القلب المكاني.
- 48- إنّ فيضا معتبرا ممّا عدّ مقلوبا في لغتنا يمكن إخضاعه للمحاذير المقطعية.
- 49- إنّ ظاهرة القلب المكاني يمكن عدّها من الظواهر التي تدلّ على اتّساع العربية وتوسيعها كغيرها من الظواهر الأخرى كالاقتقاقات، والتّصريفات، والنحت ذات الصيغ المختلفة.
- 50- وبصفة عامة فقد أوضحت هذه الدراسة كيف تحافظ اللغة العربية على بنيتها من خلال مراعاة الانسجام الصوتي؛ ممّا يؤدّي إلى إعادة تشكيل مقاطعها لتنسجم مع متطلّباتها الدوقية الصوتية فتأتي متوازنة خفيفة تطرب أذن السّامع؛ لأنّه متذوّق يعتمد على الإيجاز، هذا فضلا عن إخراج نسيج مقطعي يليّ طموحاتهم الأدائية، مع قصدية في كثير منها بعيدة عن

الكراهة، الثقل، والخلل، بما تمتلكه اللغة من مرونة في احتواء المقاطع الطارئة التي تحدث الخلل في الانسجام الصوتي المقطعي.

51- وأهم ما خلصت إليه الدراسة هو أنه يمكن للبحث العلمي في مجال الأصوات أن يجيب على كثير من الأسئلة التي تتصل بنحو اللغة العربية الفصحى وصرفها، أو تلك التي تتعلق باللهجات العربية القديمة أو القراءات القرآنية.

وأخيرا تبين من التحليل الصرفي الصوتي أنّ الميزان الصرفي في منهج الوصفين (علماء الأصوات المحدثين) يختلف عمّا جاء عند القدماء؛ لذا توصي الدراسة بأن يدرس الميزان الصرفي دراسة صوتية حديثة، ويعاد النظر في صيغته لتلائم مع التغييرات التي تعترى البنية.

وتوصي الدراسة أيضا بأن تبدل الجهود للنهوض بعمل الدراسات التطبيقية والتحليلية لاستخلاص القواعد الحقيقية الممثلة للغة المنطوقة، وما يصاحبها من ظروف وملازمات تستوجبها مقامات الأحداث اللغوية.

وفي نهاية هذه الرحلة نقول: أنّ هذا ما كان لنا من جهد فإن أصبنا فمن الله، وإن قصرت بنا الهمة فأخطأنا المقصد فمن أنفسنا، والله نسأل العفو والقبول، وممسك الختام الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، إنّه وليّ التوفيق.

الفهارس العامة

1- فهرس الآيات القرآنية الكريمة

- حسب ترتيب مصحف المدينة المنورة -

الصفحة	الآية الكريمة	السورة ورقمها	العدد
307/116	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة: 07	01
202	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة: 02	02
320	﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	البقرة: 04	03
118	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِأَهْدَى﴾	البقرة: 16	04
237	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	البقرة: 34	05
314	﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى﴾	البقرة: 61	06
122	﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾	البقرة: 67	07
240	﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾	البقرة: 97	08
313	﴿أَوْ نُنسِهَا﴾	البقرة: 106	09
104	﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾	البقرة: 137	10
105	﴿فَلَنُوَلِّينَاكَ﴾	البقرة: 144	11
132	﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	البقرة: 173	12
240	﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾	البقرة: 173	13

90	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	البقرة: 184	14
145	﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾	البقرة: 197	15
317	﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾	البقرة: 208	16
155	﴿لَا تُضَارَّ﴾	البقرة: 233	17
119	﴿وَلَا تَنَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	البقرة: 237	18
314	﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾	البقرة: 278	19
136	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾	البقرة: 282	20
309/154	﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَاهَا﴾	النساء: 16	21
105	﴿وَلَا مَنِيْنَهُمْ﴾	النساء: 119	22
222	﴿وَالْمَوْفُوْدُهُ﴾	المائدة: 03	23
116	﴿أَتْحَاجُوْنِي﴾	الأنعام: 80	24
127	﴿يُخْصِفَانِ﴾	الأعراف: 22	25
208	﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾	الأعراف: 117	26
209	﴿عَنِ الْأَنْفَالِ﴾	الأنفال: 01	27
231	﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ﴾	الأنفال: 57	28

220	﴿آتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾	التوبة: 38	29
119	﴿وَسَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾	التوبة: 42	30
302	﴿أَمْ مَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾	التوبة: 109	31
318	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾	يونس: 05	32
310	﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾	يونس: 24	33
129	﴿أَمْنَ لَا يَهْدِي﴾	يونس: 35	34
135	﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ﴾	يونس: 89	35
104	﴿أَنْزَلْنَاهُ كُومًا﴾	هود: 28	36
31	﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	هود: 98	37
209	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	يوسف: 04	38
198	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾	يوسف: 29	39
241	﴿وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا﴾	يوسف: 31	40
198	﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾	يوسف: 75	41
90	﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ﴾	يوسف: 85	42
308	﴿وَالجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾	الحجر: 27	43

237	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	الإسراء: 61	44
127	﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾	الإسراء: 110	45
310	﴿تَتَرَاوَرُّ عَن كَهْفِهِمْ﴾	الكهف: 17	46
237	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	الكهف: 50	47
26	﴿أَمْ تَرَأْنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَكْفُرُهُمْ أَرْأَى﴾	مريم: 83	48
154	﴿هَذَانِ﴾	طه: 63	49
235	﴿فَقَبِضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾	طه: 96	50
237	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	طه: 116	51
318	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ﴾	الأنبياء: 48	52
311	﴿اهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾	الحج: 05	53
135	﴿وَالدَّوَابُّ﴾	الحج: 18	54
154	﴿هَذَانِ﴾	الحج: 19	55
119	﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوَاتِ النِّسَاءِ﴾	النور: 31	56
32	﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾	الفرقان: 23	57
128	﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾	النمل: 18	58

312	﴿وَكَشَفْتَ عَنْ سَائِقِيهَا﴾	النمل: 44	59
154	﴿فَدَانِكَ﴾	القصص: 32	60
210	﴿وَيُكَانَنَّ﴾	القصص: 82	61
316	﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ﴾	سبأ: 52	62
200	﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾	الصفافات: 95	63
208	﴿وَلَاتَ حِينَ﴾	ص: 03	64
313	﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾	ص: 33	65
123	﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾	القمر: 12	66
219	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾	القمر: 17	67
200	﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾	الرحمن: 60	68
197	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾	التحریم: 01	69
202	﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ﴾	القيامة: 07- 10	70
12	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾	الإنسان: 01	71
234	﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	المطففين: 14	72

234	﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارُ﴾	المطففين: 36	73
116	﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ وَمَا هُوَ بِأَهْزَلٍ﴾	الطارق: 13- 14	74
234	﴿بَلْ تُؤْتِرُونَ﴾	الأعلى: 16	75
130	﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾	الفجر: 03	76
200	﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا القَارِعَةُ﴾	القارعة: 01- 03	77
317	﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾	التكاثر: 06	78
131	﴿وَالعَصْرِ، بِالصَّبْرِ﴾	العصر: 03/01	79
130	﴿لَفِي خُسْرٍ﴾	العصر: 02	80
122	﴿كُفُّوا﴾	الإخلاص: 04	81

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

- حسب الظهور في البحث -

الصفحة	الحديث الشريف
198	﴿وإن زنى وإن سرق﴾

3- فهرس الأشعار

- أ -

الصفحة	البيت الشعري
136	وإن رأيت الحِجَجَ الروادِدا قواصراً بالعُمرِ أو موادِدا.
199	لَا. لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا.
163	أَخَذْتُ مِنْ جَنْبِ الثَّرِيدِ نُبرًا.
163	إِنِّي لِأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ قَوْلِهَا فَأَكَادُ أَنْ يُعْشَى عَلَيَّ سُورًا
207	كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَنَّا مَ وَلَا جَامَ لَنَا.
207	مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَامِ لَوْ جَامَلْنَا.
133	فَرَمْنَا الْقِصَاصَ وَكَانَ التَّقَاصُ فَرَضًا وَحَتْمًا عَلَيَّ الْمِسْلِمِينَ.
134	وَلَوْلَا حَدَاشُ أَخَذْتُ دَوَا بَّ سَعْدٍ وَمَ أَعْطِهِ مَا عَلِيَّهَا.

- ب -

197	ثُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالثُّرَابِ.
55	أَلَا حَبْدًا صُحْبَةُ الْمَكْتَبِ وَأَحْبِبُ بِأَيَّامِهِ أَحْبِبِ.
235	فَدَعُ ذَا وَلَكِنْ " هَتُّعِينَ " مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ.
12	طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَاءِ مَنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟.
187	وَلَوْ أَنَّهَا ضَحِكَتْ فَتُسْمِعَ نَعْمَهَا رَعِشَ الْمَفَاصِلِ صُلْبُهُ مُتَحَنَّبُ

- ح -

133	جَاءَ شَقِيقُ عَارِضًا رُحْمَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ
-----	--

- ر -

135	كَذَلِكَ التَّلْجُ بَارِدٌ حَارٌ.	لَا يَعْجَبُ السَّامِعُونَ مِنْ صِفَتِي
164	وَلَا تَهْمِرُنْ مَا كَانَ لِحْنًا لَدَى النَّبْرِ.	وَمَا كَانَ مَهْمُورًا فَكُنْ هَامِرًا لَهُ
121	رَبَّةُ الحِدرِ بِأَطْرَافِ السِّتْرِ.	فَارِسِي حَيْلٍ إِذَا مَا أَمْسَكْتَ
126	إِنَّ حُرْنَا إِنْ بَدَا بَادِي شَرٍّ.	أَبْلِيَانِي اليَوْمَ صَبْرًا مِنْكُمْ
126	إِنَّ بَعْدَ المَوْتِ دَارَ المِسْتَقَرِّ.	لَا أَرَانِي اليَوْمَ إِلَّا مَيِّتًا
120	*أَنَا ابنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّفْرُ*	

- ط -

199	جَاؤُوا بِمَذْقٍ! هَلْ رَأَيْتَ الدُّئْبَ قَطُّ؟	حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ
-----	--	---

- ق -

135	حَتَّى إِذَا بُلَّتْ حَلَاقِيمُ الخُلُقِ	
-----	--	--

- ل -

137	إِذَا مَا أَحْمَارَتْ بِالْعَيْطِ العَوَامِلُ.	وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَدًا
95	فَقَالَتْ وَوَمَ تَبْخَلُ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ.	سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا
96	نَهَائِهِ مَسْئُولٌ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ.	هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسَهُ

- م -

210	قِيلُ القَوَارِسِ وَيَكُ عَنْتَرُ أَقْدِمُ.	وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُعْمَهَا
120	وَقَدْ تُكْرَهُ الحَرْبُ بَعْدَ السَّلْمِ.	أَذَاقَتْهُمُ الحَرْبُ أَنْفَاسَهَا
302	شَاكٍ سِلَاحِي فِي الحَوَادِثِ مُعْلِمُ.	فَتَعَرَّفُونِي أَنِّي أَنَا ذَاكُمْ
126	والمِشْرَبُ البَارِدُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ.	شَتَانٌ هَذَا وَالعِنَاقُ وَالنَّوْمُ

126	يا قوم قد أهلكتموني باللوم	ولم أقاتل عامراً قبل اليوم.
-----	----------------------------	-----------------------------

-ه-

207	إذا ملك لم يكن ذا هبه	فدعه فدولته ذاهبه.
-----	-----------------------	--------------------

-ي-

55	ويا حبذا صبية يمرحون	عنان الحياة عليهم صبي.
14	كم حالة لك يا جرير وعممة	فدعاء قد حلبت علي عشاري
302	حتى استفأنا نساء الحي صاحبة	وأصبح المرء عمرو مثبتاً كاعي
90	فقلت يمين الله أبرح قاعداً	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

4- فهرس المصادر والمراجع

• القرآن الكريم برواية ورش.

أ- المصادر والمراجع.

- 1- أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1998.
- 2- أبحاث في أصوات اللغة العربية، أحمد عبد التواب الفيومي، دار السعادة، القاهرة، ط1، 1991.
- 3- أبحاث في علم التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1، 1422هـ-2002م.
- 4- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 5- إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمان والمسرات في علوم القراءات، أحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987.
- 6- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- 7- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، د.ط، 1425هـ-2004م.

- 8- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
- 9- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، 1377هـ-1957م.
- 10- أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1419هـ-1998م.
- 11- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- 12- أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، مصر، ط2، 1968.
- 13- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر.
- 14- الأصوات اللغوية، عاطف فضل محمد، دار المسيرة، عمان، ط1، 1434هـ-2013م.
- 15- الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 1418هـ-1998م.
- 16- الأصوات اللغوية، محمد علي الخولي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1987.
- 17- الأصوات اللغوية، ياسر الملاح، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ط1، 1990.
- 18- الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن حاجب، مصطفى كاظم الحسناوي، تصدير صباح عباس السالم، دار صفاء، عمان- الأردن، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الحلة- العراق، ط1، 1433هـ-2012م.
- 19- الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، دار الوليد، طرابلس، د.ط، 2003.
- 20- الأصول في النحو، أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1417هـ-1996م.

- 21- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 1429هـ - 2008م.
- 22- إكمال الأعلام بتلخيص الكلام، ابن مالك الجياني، تحقيق ابن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ - 1984م.
- 23- الانسجام الصوتي في خطب نهج البلاغة، ظافر عبيس الجياشي، دار المنهجية، عمان ط1، 1437هـ - 2016م.
- 24- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
- 25- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار النفائس بيروت، ط3، 1979.
- 26- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.
- 27- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت د.ط، 1972.
- 28- بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة، جيلالي بن يشو، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2006.
- 29- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1403هـ - 1982م.
- 30- برامجتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم فرحان المعايطه، دار اليازوري العلمية، عمان- الأردن، الطبعة العربية، 2008.
- 31- بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، الحلمية الجديدة.

- 32- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1413هـ-1993م.
- 33- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، راجعه محمد حماسة عبد اللطيف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1 1422هـ-2001م.
- 34- تاج اللغة وصحاح العربية (المعروف بالصحاح)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990.
- 35- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة - مصر، ط1، 1422هـ-2001م.
- 36- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1410هـ-1990م.
- 37- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ط، 1387هـ-1967م.
- 38- التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، سلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1402هـ - 1983م.
- 39- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أبيك الصدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ-1987م.
- 40- تصريف الأسماء، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، 1979.

- 41- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم صالح القرماذي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992.
- 42- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.
- 43- تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل، عمان، ط1، 2000.
- 44- التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1981.
- 45- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ - 1997م.
- 46- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ - 1994م .
- 47- التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة (محاولة جديدة في التقعيد)، محمد أمنزوي، كتاب إلكتروني من ترقيم المؤلف، مراكش، الترقيم الإلكتروني الأول، 2012.
- 48- التعريف بالتصريف، علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، القاهرة، د.ط، 1992.
- 49- التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستيل، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط2، 1999.
- 50- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه زكريا عبد المجيد الشوقي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م.
- 51- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط3، 1430هـ - 2009م.
- 52- تفسير ما بعد الطبيعة، ابن رشد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د.ط، 1938.

- 53- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986.
- 54- تقويم اللسان، ابن الجوزي، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1966.
- 55- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 1418هـ-2007م.
- 56- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط28، 1414هـ-1993م.
- 57- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ-1979م.
- 58- الحجّة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، مراجعة عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
- 59- الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.
- 60- خزانة الأدب، ولب لباب ليان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1997م.
- 61- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2 1371هـ-1952م.
- 62- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- 63- دراسات ألسنية صوتية وتركيبية، عبد الفتاح الزين، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1430هـ - 2009م.
- 64- الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005.
- 65- دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، دار جرير، عمّان، ط1، 1431هـ - 2010م.
- 66- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، د.ط، 1998.
- 67- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط3، 2009.
- 68- دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000.
- 69- دراسات في اللسانيات العربية المشاكلة - التنعيم - رؤى تحليلية، عبد الحميد السيد، دار الحامد، عمان - الأردن، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 70- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط، 1980.
- 71- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 72- دراسة السمع والكلام: صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1991.
- 73- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1418هـ - 1997م.

- 74- دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ - 1999م.
- 75- دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، راجعه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة.
- 76- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، تنسيق وفهرسة الشويحي، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني، بغداد.
- 77- دروس التصريف القسم الأول: في المقدمات، وتصريف الأفعال، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1416هـ - 1995م.
- 78- دروس في علم أصوات العربية، جان كاتينو، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي فرنسي عربي، صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د.ط، 1966.
- 79- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، محمد خليفة الدنّاع، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط، 1991.
- 80- دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2006.
- 81- ديوان امرئ القيس، تحقيق مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط5 1425هـ - 2004م.
- 82- ديوان جميل بن معمر: شعر الحب العذري، جمع وتحقيق وشرح حسين نصار، دار مصر.
- 83- ديوان حسان ابن ثابت الأنصاري، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبدأ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ، 1994م.
- 84- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996.

- 85- ديوان أبو الفتح البستي، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1410هـ- 1989م.
- 86- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م.
- 87- ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، د.ط، 1971.
- 88- ديوان أبي نواس، دار صادر، بيروت.
- 89- رسالة الصاهل والشاحح، أبو العلاء المعري، تحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، ط2، 1404هـ- 1984م.
- 90- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن- عمان، ط3، 1417هـ- 1996م.
- 91- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الخرازي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1415هـ- 1994م.
- 92- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- 93- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ- 1993م.
- 94- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1402هـ- 1982م.
- 95- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، مراجعة وشرح حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999.

- 96- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
- 97- شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت - لبنان، ط1، 1983.
- 98- شرح شافية ابن حاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ط، 1403هـ-1982م.
- 99- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرّيف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، محمود نصّار الحلبي وشركاه خلفاء، ط1، 1383هـ-1963م.
- 100- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- 101- شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي، أبو رياش أحمد ابن إبراهيم القيسي، تحقيق داود سلوم، نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م .
- 102- الشفاء الرياضيات (3-جوامع علم الموسيقى)، ابن سينا، تحقيق زكريا يوسف، تصدير ومراجعة أحمد فؤاد الإهواني ومحمود أحمد الحنفي، المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ط، 1956.
- 103- الشفاء المنطق (9- الشعر)، ابن سينا، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الدار المصرية، القاهرة د. ط، 1966.
- 104- الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، ط1، 1414هـ-1993م.

- 105- الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1، 1420هـ -1999م.
- 106- الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996.
- 107- الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجم، محمد محمد داود، دار غريب، القاهرة د.ط، 2001.
- 108- الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، تحسين عبد الرضا الوزان، دار دجلة، عمان، ط1، 2011.
- 109- الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة محمد حلمي هليل، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر.
- 110- الصوتيات اللغوية دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008.
- 111- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة ط1، 1980.
- 112- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض الجهاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.
- 113- ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ -1986م.
- 114- ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصيل، مهدي أسعد عرار، دار وائل، عمان ط1، 2003.
- 115- العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط2، 1983.

- 116- العقد الفريد، أحمد بن محمد ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1404هـ - 1983م.
- 117- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، د. ط، 1984.
- 118- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2000م.
- 119- علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، علي حسن مزبان، دار شموع الثقافة، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، ط1، 2003.
- 120- علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان- بيروت.
- 121- علم الأصوات العربية، محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان- الأردن، ط1، 1996.
- 122- علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي محمد الموسوي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998.
- 123- علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، عمان، ط1، 1998.
- 124- علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، د.ط، 1425هـ - 2009م.
- 125- علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 1422هـ - 2002م.
- 126- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مذكور، دار الثقافة، القاهرة، د.ط، 1987.
- 127- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة.
- 128- علم اللغة العام، توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1400هـ - 1980م.

- 129- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسور، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، د.ط، 1985.
- 130- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت.
- 131- علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت ط1، 1992.
- 132- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2002.
- 133- غرائب اللغة العربية، الأب رفائيل نخلة اليسوعي، دار المشرق، بيروت - لبنان، ط4، 1986.
- 134- فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ- 1999م.
- 135- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1397هـ- 1977م.
- 136- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983.
- 137- فن الشعر، أرسطو، ترجمة وتقوم وتعليق إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- 138- فونولوجيا العربية والمصطلحات الصوتية عند علماء التجويد، مصطفى زكي التوني، دار شمس المعرفة، القاهرة.
- 139- في أصوات العربية دراسة تطبيقية، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، دار الوفاء، الإسكندرية ط1، 2011.

- 140- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، دار الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية، د.ط، 1984.
- 141- في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، دار الجاحظ، بغداد، د.ط، 1983.
- 142- في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1413هـ-1993م.
- 143- في اللسانيات ونحو النص، إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007.
- 144- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 145- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 146- قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2012.
- 147- القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق، عمان ط1، 2007.
- 148- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- 149- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م.
- 150- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.

- 151- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة ط2، 1981.
- 152- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط2، 2000.
- 153- لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن بن مدحج الزبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1420هـ - 2000م.
- 154- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت.
- 155- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.
- 156- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 1405هـ - 1985م.
- 157- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (المغرب)، د.ط، 1994.
- 158- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، دار الوفاء، الإسكندرية، د.ط 2004.
- 159- اللغة والمجتمع رأي ومنهج، محمود السعران، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، 1963.
- 160- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ - 2008م.
- 161- المثلث، ابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، بغداد، د.ط، 1401هـ - 1981م.

- 162- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، د.ت.
- 163- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ابن حاجب وآخرون، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1435هـ- 2014م.
- 164- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، د.ط، 1415هـ- 1994م.
- 165- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، د. ت.
- 166- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط 1986.
- 167- المختصر الشافي على المتن الكافي، محمد الدمهوري، دار المعرفة، المغرب.
- 168- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- 169- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللّخمي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.
- 170- مدخل إلى الصوتيات، محمد اسحاق العناني، دار وائل، عمان، ط1، 2008.
- 171- المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 1425هـ- 2004م.
- 172- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ- 1997م.
- 173- المدخل في علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، توزيع مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2005 - 2006م.

- 174- المزهري في علوم اللغة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1986.
- 175- مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر.
- 176- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1987.
- 177- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط2، 1427هـ - 2007م.
- 178- المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، بوطران محمد الهادي، رتيمة محمد العيد، لخلف نوال، عزوقلي زينب، بن زورق نصر الدين، إشراف محمد الهادي بورطان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، د.ط، 1431هـ - 2010م.
- 179- المصنف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1373هـ - 1954م.
- 180- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ - 1983م.
- 181- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.
- 182- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ - 2004م.
- 183- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار، قومه إبراهيم الإبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

- 184- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1407هـ- 1987م.
- 185- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط2، د.ت.
- 186- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1415هـ-1994م.
- 187- الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت ط1، 1407هـ- 1987م.
- 188- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978.
- 189- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، 1990.
- 190- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق أسامة عطايا، مُلاً علي القاري، مراجعة الأستاذ الدكتور أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق- سورية، ط2، 1422هـ- 2012م.
- 191- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، تحقيق إبراهيم الميانجي، المكتبة الإسلامية، طهران، ط4، د.ت.
- 192- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1400هـ- 1980م.
- 193- موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1952.
- 194- الموسيقى الكبير، الفارابي، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير محمود أحمد الحنفي، دار الكاتب العربي، القاهرة.
- 195- الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1، 2000.

- 196- النبر في العربية مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوستية في القرآن، خالد عبد الحليم العبسي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.
- 197- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت.
- 198- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ- 2000م.
- 199- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1 1298.
- 200- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 201- النظام الصوتي للغة العربية دراسة وصفية تطبيقية، حامد بن أحمد بن سعد الشنبري، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة، د. ط، 1425هـ- 2004م.
- 202- نظرية البنائية في النقد الأدبي، صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1419هـ- 1998م.
- 203- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1388هـ- 1968م.
- 204- نهج البلاغة: وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيّدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، شرح محمد عبده، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 205- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م.
- 206- الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، منشورات دار الشرق، سوريا، ط2، د.ت.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، نبال نبيل نزال، دكتوراه في اللغة العربية/ اللغويات التطبيقية، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.
 - 2- الصوائت العربية بين النحاة والفلاسفة، فرح ديدوح، ماجستير في الصوتيات العربية بين التراث والمعاصرة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2009-2010.
 - 3- ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، المهدي بوروبة، دكتوراه في اللغة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2001-2002.
 - 4- المفصل الصوتي وأثره في الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية على نماذج من القرآن الكريم، كنزولي رحمة، ماجستير في الصوتيات العربية بين التراث والمعاصرة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2011-2012.
 - 5- النبر والتنغيم في اللغة العربية- دراسة وصفية وظيفية-، والي دادة عبد الحكيم، ماجستير في اللسانيات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 1997-1998.
- ج- المجالات والدوريات:

- 1- إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، سعيد شواهنة، مجلة مجمع القاسمي للغة العربية، فلسطين، العدد 7، 1434هـ-2013م.
- 2- أنواع المورفيم في العربية، محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني، 1998.
- 3- البنية المقطعية في اللغة العربية، عصام أبو سليم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث والثلاثون، 1987.
- 4- بؤادر الدرس الصوتي عند العرب، والي دادة عبد الحكيم، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد الرابع والثلاثون، 2016.

- 5- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ - 1989م.
- 6- تفاعل المستوى الصوتي في تنظير وتعليم النحو العربي، حكوم مریم، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، العدد 12، 2016.
- 7- التنبيه على غلط الجاهل والنيبه، ابن كمال باشا، مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام، دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، المجلد التاسع، العدد الرابع، 1981.
- 8- التنعيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، سهل ليلي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد السابع، جوان، 2010.
- 9- القلب المكاني في البنية العربية دراسة تحليلية في ضوء التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث، مأمون عبد الحليم وجيه، مجلة كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، مصر، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، 2010.
- 10- الكتابة الصوتية، حسام النعيمي، مجلة المورد، العراق، مج 16، العدد 1، فبراير 1987.
- 11- المقطع بين اللغتين العربية والفارسية دراسة تقابلية في ضوء علم اللغة الحديث، رأفت أحمد محمد رشوان، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، مصر، العدد الخامس والثلاثون، أكتوبر 2013.
- 12- المقطع الكلمي وإيقاعية السبب الخفيف، خلف خازر ملحم الخريشة، الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة تعالج قضايا الثقافة والتنمية البشرية، جامعة الجوف، سكاكا- المملكة العربية السعودية، العدد الثالث والأربعون، أبريل 2011.

5- فهرس الموضوعات

أ	المقدمة
1	المدخل:
	أهمية علم الأصوات بالنسبة لمستويات التحليل اللغوي
3	1- أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب الصرفي
10	2- أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب النحوي
23	3- أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب الدلالي والمعجمي
	الفصل الأول:
36	المقطع الصوتي لسانيا
37	المبحث الأول: مفاهيم للمقطع الصوتي
37	1- المقطع عند القدماء العرب
47	2- المقطع عند القدماء الأجانب
52	3- المقطع عند العرب المحدثين
61	4- المقطع عند الأجانب المحدثين
67	المبحث الثاني: مؤلفات المقطع الصوتي في العربية
73	1- المؤلفات المقطعية الصوتية الثنائية
73	2- المؤلفات المقطعية الصوتية الثلاثية
74	3- المؤلفات المقطعية الصوتية الرباعية
75	4- المؤلفات المقطعية الصوتية الخماسية

الفصل الثاني:

81	قواعد التأليف المقطعي وأثرها في البنية الصرفية
82	المبحث الأول: ماهية البنية عند اللسانيين
83	1- تعريف البنية
83	أ- البنية لغة
84	ب- البنية اصطلاحاً
93	2- الوزن الصوتي والوزن الإيقاعي
102	3- النسيج المقطعي للبنية العربية
112	المبحث الثاني: تزاوج البنية بين الصوت والصرف
113	1- وجوب ابتداء المقطع بصامت
115	2- لا يجوز التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة وحشوها
121	3- لا يجوز التقاء حركتين
126	4- اقتصار وجود بعض المقاطع على بعض الحالات الخاصة
141	5- تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة
146	6- كره العربية لتتابع المقاطع القصيرة
152	7- كره العربية لتوالي المقاطع المتوسطة المفتوحة
154	8- إقفال المقاطع المفتوحة

الفصل الثالث:

159	العلاقة بين المقطع وأنظمة الفونيمات الثانوية وأثرها في الكلمات
162	المبحث الأول: أثر النبر
163	1- تعريف النبر
163	أ- لغة

164	ب- النبر في اصطلاح اللغويين القدماء والمحدثين
171	2- وحدات النبر
171	أ- النبر المقطعي
172	ب- نبر الكلمة
176	ج- نبر المجموعة الكلامية
177	د- نبر الجملة
182	3- أثر النبر في بناء الكلمة العربية
182	أولاً: النبر وتطور الصيغ
184	ثانياً: النبر وحذف الصوائت
185	ثالثاً: النبر والوقف بالتضعيف
186	رابعاً: النبر والإمالة
187	المبحث الثاني: أثر التنعيم
187	1 - تعريف التنعيم
187	أ- لغة
188	ب- التنعيم اصطلاحاً
190	2- علاقة النبر بالتنعيم
194	3- دور التنعيم في التحليل والتشكيل اللغوي
204	المبحث الثالث: أثر المفصل الصوتي
204	1- تعريف المفصل الصوتي
204	أ- لغة
205	ب- اصطلاحاً
205	2- تصنيفات المفصل الصوتي

- 206 3- أثر المفصل في علاقته بالمقطع الصوتي في التحام الكلم أو انقسامه.....
- الفصل الرابع:
- 213 نماذج تطبيقية
- 215 المبحث الأول: المماثلة
- 216 1- تعريف المماثلة
- 217 2- أنواع المماثلة
- 218 أ- بحسب اتجاه التأثير
- 219 ب- بحسب درجة التأثير
- 221 ج- بحسب الاتصال والانفصال
- 223 3- أثر القوانين الصوتية في إحداث المماثلة
- 223 أولاً: مماثلة صامت لآخر
- 237 ثانياً: المماثلة بين الحركات
- 241 ثالثاً: مماثلة نصف العلة للصامت
- 246 المبحث الثاني: الإعلال
- 246 1- تعريف الإعلال
- 246 أ- لغة
- 247 ب- اصطلاحاً
- 248 2- أصوات العلة في مفهوم النظرية الصوتية القديمة والحديثة
- 254 3- التحليل المقطعي للبنى المعتلة
- 255 أولاً: الأفعال المعتلة في ضوء التحليل الصوتي
- 255 أ- الفعل الأجوف وقضايه
- 255 1- الفعل الماضي

- 263 -2 الفعل المضارع في حالة الرفع.....
- 267 3 - الفعل المضارع في حالة الجزم.....
- 269 -4 فعل الأمر
- 271 ب- الفعل الناقص وقضاياه
- 271 -1 الفعل الماضي
- 276 -2 الفعل المضارع في حالة الجزم
- 278 3 - فعل الأمر
- 279 ج- الفعل المثال وقضاياه
- 282 ثانيا: الأسماء المعتلة
- 282 أ- الاسم المنقوص
- 283 ب- الاسم المقصور
- 284 ج- القول في التغير الحادث في نحو (إقامة، استقامة، مقول، مبيع)
- 291 المبحث الثالث: القلب المكاني
- 291 -1 حد القلب المكاني
- 292 أ- لغة
- 291 ب- اصطلاحا
- 293 -2 علة القلب
- 297 3- القواعد الصوتية لظاهرة القلب المكاني
- 297 أ- القلب المكاني بين الحرف الصحيح والحركة القصيرة
- 299 ب- القلب الناتج عن تتابع الهمزة والحركات المزدوجة
- 300 ج- ما عومل معاملة المنقوص

302 المبحث الرابع: الهمز
303 1- تعريف الهمز
303 أ- لغة
303 ب- الوصف العلمي للهمزة
306 2- الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة
306 أ- الهمز الناشئ عن المقطع المكروه المستقل
312 ب- الهمز الناشئ عن تقصير الحركات الطويلة والتعويض عن الجزء المحذوف
315 ج- الهمز الناشئ عن التخلص من الحركات المزدوجة
321 د- الهمز الناشئ عن التوهم
323 الخاتمة
333 الفهارس العامة
332 1- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
339 2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
340 3- فهرس الأشعار
343 4- فهرس المصادر والمراجع
364 5- فهرس الموضوعات

الملخص:

تختص هذه الأطروحة بدراسة البنى الصرفية على ضوء معطيات علم الأصوات، مركزة في ذلك على المقطع الصوتي بأنواعه لأنه مفتاح علم الصرف وأساس بنى الكلمات، وذلك عن طريق إبراز أثر خصائص البنية المقطعية في تنظيم الكلمة وتسهيل النطق بها وإعادة التوازن لها، ومطرحاً في الوقت نفسه كلّ التخريجات المنطقية والأحكام الانطباعية التي اتّسمت بها على العموم معالجة القدماء الذين تعاملوا مع الكلمة على اعتبار أنّها رسم كتابي أكثر من اهتمامهم بطبيعتها النطقية.

الكلمات المفتاحية: المقطع الصوتي، البنية الصرفية، الفونيمات فوق التركيبية، الظواهر الصوتية الصرفية.

Résumé:

L'objet majeur de cette étude est l'analyse de la structure morphologique selon la conception phonologique en se basant surtout sur les segments phonétique qui restent l'élément de base de la morphologie et de la structure lexicale le but essentiel est de mettre en évidence les particularités de la structure segmentaire dans l'organisation lexicale et la facilitation équilibrée de l'énonciation .

Ceci dit , notre objectif réside aussi et au même temps dans l'interprétation logique et les jugements impressionnistes qu'ont marqué d'une façon générale le traitement du mot comme unité graphique plus que sa nature énonciative selon la tradition classique héritée de nos anciens philologues et grammairiens arabes.

Mots clés: segment phonétique , la morphologie , phonèmes méta-syntaxiques , les phénomènes phono syntaxiques .

Abstract:

This thesis focuses on the study of morphological structures based on phonological data, focusing on the types of phonetic syllable, because it is the key to the morphology and the basis of words structure by demonstrating the effect of syllabic structure characteristics in the Organization of the word and by facilitating the pronunciation and rebalancing it, lying at the same time on all logical interpretations and impressive judgments which generally characterized the treatment of ancients who dealt with the Word graphic more than giving interest to its phonetic nature .

Keywords: Phonetic syllable, morphological structure, supra-segmental Phonemes, morphological phonetic phenomena.